الحجة للقراء السبعة

أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام

الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد

تصنيف

أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي

(٢٨٨ - ٣٧٧هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة المؤلف

[الحمد لله ربّ العالمين][1] وصلى الله على سيدنا[2] محمد خاتم النبيين وعلى جميع الأنبياء، والمرسلين، وسائر عباد الله[3] الصالحين وسلم[4].

أمّا بعد: أطال الله بقاء مولانا الملك السيد الأجل المنصور، ولي النعم[5]، عضد الدولة، وتاج الملة، وأدام له العز[6] والبسطة والسلطان[7]، وأيده[8] بالتوفيق والتسديد، وعضَده[9] بالنصر والتمكين، فإن هذا كتاب نذكر فيه وجوه

---

(١) زيادة من: (ط).
(٢) سقطت من (ط).
(٣) في (ط): عباده.
(٤) زيادة في (م).
(٥) في (ط): أطال الله بقاء الأمير الجليل عضد الدولة.
وعضد الدولة هو أبو شجاع فَنَّا خُسْرُو بن ركن الدولة أبي علي الحسن ابن بويه الديلمي، كان أعظم ملوك البويهيين، وأول من خوطب بالملك في الإسلام وأول من خُطِبَ له على المنابر بعد الخليفة ببغداد، وكان فاضلاً محباً للفضلاء والشعراء، ومدحه المتنبي وغيره، وصنف له الفارسي كتاب «الإيضاح» و«التكملة» في النحو، ويظهر من سياق الخطبة أنه صنف له أيضاً هذا الكتاب: «الحجة».
وتوفي عضد الدولة، سنة ٣٧٢ هـ، انظر ابن خلكان ٤/ ٥٤.
(٦) في (ط): العزة. (٧) زيادة في (م). (٨) في (ط): وأمده. (٩) في (ط): وأيده.

قراءات القراء الذين ثبتت قراءاتهم في كتاب [١] أبي بكر أحمد ابن موسى بن العباس بن مجاهد[٢] [رحمه الله][٣] المترجم بمعرفة قراءات أهل الأمصار بالحجاز والعراق والشام، بعد أن نقدم ذكر كل حرف من ذلك على حسب ما رواه، وأخذنا عنه.

وقد كان أبو بكر محمد بن السريّ[٤] شرع في تفسير صدرٍ من ذلك في كتاب كان ابتدأ بإملائه، وارتفع منه تبييض[٥] ما في سورة البقرة من وجوه الاختلاف عنهم، وأنا أُسند إليه ما فسّر من ذلك في كتابي هذا، وإلى الله أرغب[٦] في تيسير ما قصدته، والمعونة عليه، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

---

(١) يعني كتاب السبعة في القراءات، وقد طبع في دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٢ بتحقيق الدكتور شوقي ضيف.

(٢) ابن مجاهد هو: أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي الحافظ الأستاذ أبو بكر بن مجاهد البغدادي (٢٤٥ - ٣٢٤ هـ) شيخ الصنعة، وأول من سبع السبعة، حكى ابن الأخزم أنه وصل إلى بغداد، فرأى في حلقة ابن مجاهد نحواً من ثلاثمائة مصدر، وقال علي بن عمر المقرىء كان ابن مجاهد له في حلقته أربعة وثمانون خليفة يأخذون على الناس، انظر تاريخ بغداد ١٤٤/٥ وغاية النهاية في طبقات القراء ١٣٩/١ ومعجم الأدباء ٦٥/٥.

(٣) زيادة من (ط).

(٤) هو أبو بكر محمد بن السري السراج النحوي، من تلاميذ المبرد، أحد أئمة الأدب والعربية من أهل بغداد، وانتهت إليه رياسة النحو بعد الزجاج تلميذ المبرد أيضاً. واشتهر ابن السراج بكتابه: أصول النحو، وقيل فيه: «مازال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله»، وله في القراءات كتاب احتجاج القراء. وتوفي ابن السراج سنة ٣١٦ هـ، انظر ابن خلكان ٣٣٩/٤ ومصادر ترجمته في النزهة ٢٤٩.

(٥) في (ط): وارتفع منه بعض.

(٦) في (ط): نرغب.

فاتحة الكتاب

اختلفوا في إثبات الألف، وإسقاطها من قوله [عزَّ وجلَّ][١]: (ملك[٢] يوم الدين) [الفاتحة/ ٤].

فقرأ عاصم[٣]، والكسائي[٤]: (مالك) بألف، وقرأ الباقون[٥]:

---

(١) زيادة من: (ط).

(٢) في (ط): مالك.

(٣) هو أبو بكر عاصم بن أبي النَّجود الجحدري الكوفي أحد القراء السبعة. أخذ القراءة عن أبي عبد الرحمن السلمي وزرّ بن حبيش، وأخذ عنه أبو بكر ابن عياش وأبو عمرو البزار واختلفوا اختلافاً شديداً في حروف كثيرة. وكان أهل الكوفة يختارون قراءته، وتوفي سنة ١٢٧ هـ بالكوفة، انظر ابن خلكان ٣/ ٩ وغاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٣٤٦.

(٤) هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي أحد القراء السبعة، انتهت إليه رياسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة الزيات، وهو أيضاً إمام الكوفيين في النحو، روى الكسائي عن أبي بكر بن عياش وحمزة الزيات وابن عيينة وغيرهم وروى عنه الفراء وأبو عبيد القاسم بن سلام وغيرهما. وتوفي بالري سنة ١٨٩ هـ، انظر ابن خلكان ٣/ ٢٩٥ وطبقات القراء ١/ ٥٣٥.

(٥) المراد بالباقين بقية القراء السبعة، وهم:

أ - نافع بن عبدالرحمن بن أبي نُعَيم، وكنيته أبو رويم الليثي مولاهم، المدني، انتهت إليه رياسة الإقراء بالمدينة، وكان له راويان: وَرْش وقُنبل، واختلف في وفاته، انظر طبقات القراء ٢/ ٣٣٠، وابن خلكان =

(مَلِك) بغير ألف، ولم يُمِل[١] أحـدٌ الألف من (مالك)[٢].

= ٥/٣٦٨ وشـذرات الذهب ١/٣٣٠.

ب ـ عبدالله بن كثير؛ أبو معبد المكي الداري، إمام أهل مكة في القراءة، وكان فصيحاً بليغاً مفوهاً عليماً بالعربية، ولد بمكة سنة ٤٥ هـ وتوفي بها سنة ١٢٠ هـ، انظر طبقات القراء ١/٤٤٣ وابن خلكان ٣/٤١.

جـ ـ عبد الله بن عامر الدمشقي، أبو عمران، إمام أهل الشام في القراءة وكـان أسن القراء السبعـة وأعلاهم سنـداً، قرأ عـلى جمـاعـة من الصحابة، وقيل إنه قرأ على عثمان بن عفان، ولد سنة ٢١هـ وتوفي بدمشق سنة ١١٨هـ، انظر طبقات القراء ١/٤٢٣.

د ـ حمزة بن حبيب الزيات أبو عمارة الكوفي التيمي مولاهم، وقيل: بل من صميمهم، وكان أحد القراء السبعة وعنه أخذ أبو الحسن الكسائي القراءة، وأخذ هـو عن الأعمش، ولد سنـة ٨٠هـ، وأدرك بعض الصحابة، وإليه صارت إمامة القراءة بعد عاصم في الكوفة، وتوفي سنة ١٥٦هـ، انظر طبقات القراء ١/٢٦١. وابن خلكان ٢/٢١٦.

هـ ـ أبو عمرو بن العلاء وستأتي ترجمته.

(١) قول الفارسي: ولم يمل أحد الألف من مالك، الظاهر أنه يريد أن أحداً من القراء السبعة، لم يمل ألف مالك ، وهذا لا يمنع الإمالة عند غير السبعة، وإذاً فلا وجه لقول أبي حيان في البحر ١/٢٠: «وجهل النقل ـ أعني في قراءة الإمالة ـ أبو علي الفارسي فقال: لم يمل أحد من القراء ألف مالك ، وذلك جائز إلا أنه لا يقرأ بما يجوز إلا أن يأتي بذلك أثر مستفيض».

قال أبو حيان: وقد قرأ «مالك» بالإمالة البليغة يحيى بن يعمر، وأيـوب السختيـاني، وبين بين قتيبـة بـن مهـران عن الكسائي. قلنا: وهذه الرواية عن الكسائي ليست قراءته السبعية.

(٢) في (ط): في مالك. وانظر السبعة في القراءات ١٠٤ فقد ذكره من قوله: اختلفوا.

قال أبو بكر محمد بن السريّ: قال أبو عمرو[١] فيما أخذته عن اليزيديين[٢]: إن «مَلِك» يَجْمَعُ مالكاً؛ أي: مَلِكُ ذلك اليوم بما فيه، و«مالك» إنما يكون للشيء وحده، تقول: هو مالك ذاك[٣] الشيء، وقال الله سبحانه[٤]: (قُلِ اللّهُمَّ مالِكَ المُلْكِ) [آل عمران/٢٦] للشيء بعينه، فملك يجمع مالكاً، ومالك لا يجمع مَلِكاً. وقال الله سبحانه[٥]: (مَلِكِ النَّاسِ) [الناس/٢] و (المِلكُ القُدُّوس) [الحشر/٢٣].

(١) هو زبان بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازني أحد القراء السبعة وأغزرهم علماً، وكان إمام أهل العصر في القراءات والنحو واللغة، وأخذ عنه خلق كثير منهم اليزيدي وأبو عبيدة والأصمعي، وتوفي في المدة بين ١٤٨ و١٥٧ هـ انظر ابن خلكان ٣/٤٦٦ وطبقات القراء ١/٢٨٨، ونزهة الألباء ص ٢٤.

(٢) القائل: «فيما أخذته عن اليزيديين» هو أبو بكر محمد بن السري، واليزيديون نسبة إلى أبي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي: نحوي مقرىء ثقة علامة كبير في النحو والعربية والقراءة، والمراد أولاده وحفدته، وقد أخذوا عن أبيهم وجدهم علماً كثيراً رواه عن أبي عمرو بن العلاء، فقد كان اليزيدي خير رواة قراءة أبي عمرو وعلمه، فقد أخذ القراءة عرضاً عن أبي عمرو بن العلاء، وخلفه بالقيام بها وهو أضبط أصحاب أبي عمرو عنه قيل إنه أملى عشرة آلاف ورقة عن أبي عمرو خاصة. كما كان مؤدب أولاد يزيد بن منصور الحميري خال المهدي، وإليه ينتسب، ثم اتصل بالرشيد فأدب ولده المأمون. وكان له خمسة بنين كلهم ألف في اللغة والعربية، ولد في سنة ١٢٣ هـ وتوفي سنة ٢٠٢ هـ في خراسان أو مرو، انظر ابن خلكان ٦/١٨٣ وطبقات القراء ٢/٣٧٥. ومصادر ترجمته في نزهة الألباء ص ٨١ والأعلام ٩/٢٠٥.

(٣) في (ط): هذا.

(٤) في (ط): عز.

(٥) في (ط): عز وجل.

قال[١]: وحُكي أن عاصماً الجحدري قرأها (مَلْك)[٢] بغير ألف. فقال[٣] محتجاً على من قرأها[٤] (مالك) بألف[٥]: يلزمه أن يقرأ: (قُلْ أعوذُ بِربِّ النَّاس مَالِك النَّاس) [الناس/١، ٢]. قال هرون[٦]: فذكرت ذلك لأبي عمرو، فقال: نَعم، أفلا يقرؤون: (فَتَعَالَى اللَّهُ المالكُ[٧] الحَقُّ) [المؤمنون/١١٦]؟.

قال[٨]: وقال بعض من اختار القراءة بملك: إن الله قد وصف نفسه بأنه مالك كل شيء بقوله: (رَبِّ العالمين) فلا فائدة في تكريره ذكرَ ما قد مضى ذكرهُ من غير فصل بينهما بذكر[٩] معنى غيرِه. قال: وقال: وإن الخبر عن رسول الله ﷺ[١٠] بقراءته: (مَلِكِ يَوْمِ الدِّين) أصح إسناداً من الخبر بقراءته (مالك). وإنّ وصفه بالـمُلْكِ أبلغ في المدح، قال: وهي قراءة

---

(١) أي أبو بكر ابن السراج.

(٢) «مَلْك» على وزن سَهْل. ذكر أبو حيان أن عاصماً الجحدري قرأها كذلك، انظر البحر ٢٠/١.

(٣) أي: عاصم.

(٤) في (ط): من قرأ.

(٥) في (ط): بالألف.

(٦) في (ط) حذف: الناس، وسقطت من (م): قال هرون هنا، وذكرت بعد قوله: الحق، وهارون: هو ابن موسى، أبو عبد الله الأعور العتكي البصري الأزدي مولاهم، صاحب القرآن والعربية، وأخذ عن عاصم وابن كثير وأبي عمرو وغيرهم، وهو أول من تتبع وجوه القراءات وألفها، وتتبع الشاذ منها وبحث عن إسناده، توفي في حدود ١٧٠هـ، انظر تاريخ بغداد ٣/١٤ وبغية الوعاة ٣٢١/٢ وطبقات القراء ٣٤٨/٢.

(٧) في (م): الملك.

(٨) أي: ابن السراج.

(٩) في (ط): بذكره.

(١٠) في (ط): سقط: وسلم.

أبي جعفر، والأعرج[١] وشيبة بن نِصَاح[٢].

قال[٣] أحمد بن يحيى: من حجة الكسائي أنه يقال: (مَلِك النَّاس) مثل سيِّدِ الناس، ورَبِّ النـاس، ومالـك يوم الديـن، ولا يقال: سيد يوم الدين، فإذا كان مع الناس وما

(١) في (م): أبي جعفر الأعرج بإسقاط الواو، والصواب ما أثبتناه من (ط).
وأبو جعفر هو المخزومي، يزيد بن القعقاع المدني القارىء؛ أحد القراء العشرة أي ثلاثة بعد السبعة. وهو تابعي مشهور جليل القدر، ومن رواته نافع أحد السبعة، وكان إمام أهل المدينة في القراءة فسمي القـارىء بذلك، ويقول ابن الجزري في قراءته: «والعجب ممن يطعن في هذه القراءة أو يجعلها من الشواذ، وهي لم يكن بينها وبين غيرها من السبع فرق كما بيناه في كتابنا المنجد» وتوفي سنة ١٣٠هـ في أرجح الأقوال، انظر طبقات القراء ٢/٣٨٢.
والأعرج: هو عبد الرحمن بن هرمز، أبو داود المدني الأعرج، وهو تابعي جليل روى عنه نافع أيضاً، ومات بالإسكندرية ودفن بها سنة ١١٧هـ، انظر طبقات القراء ١/٣٨١.

(٢) هو شيبة بن نصاح بن سرجس بن يعقوب، إمام ثقة كان مقرىء المدينة مع أبي جعفر وقاضيها، ومولى أم سلمة أم المؤمنين رضي الله عنها، وهو أول من ألف في وقوف القرآن وتوفي سنة ١٣٠هـ، قـال الحافظ أبـو العلاء: هو من قراء التابعين الذين أدركوا أصحاب النبي ﷺ وأدرك أمَّي المؤمنين عائشة وأم سلمة زوجي النبي ﷺ ودعتا الله له أن يعلمه القرآن. انظر طبقات القراء ١/٣٢٩. وتهذيب التهذيب ٤/٣٧٧.

(٣) في (ط): وقال. وأحمد بن يحيـى هو أبو العباس أحمد بن يحيـى بن يـزيد بن سيـار الشيباني بـالولاء النحـوي المعروف بثعلب، كـان إمام الكوفيـين في النحو واللغة على عهد المبرد الذي كان إمام البصريين وله كتاب في القراءات ومجالس ثعلب وكتاب الفصيح وغيرها، ولد سنة ٢٠٠هـ وتوفي سنة ٢٩١هـ، انظر ابن خلكان رقم ١/١٠٢، طبقات القراء ١/١٤٨.

يَفْضُل عليهم كان «مَلِك» وإذا كان مع غير الناس كان «مالك». قال: وقال من احتجَّ لمالـك، وكره «ملـك»: إن أول من قرأ «مَلِك» مروان بن الحكم[١] وإنه قد يدخل في المِلكِ ما لا يجوز، ولا يصح دخوله في المُلْكِ، قالوا: وذلك أنه صحيح في الكلام أن يقال: فلان مالك الدراهم والطير، وغير صحيح أن يقال: فلان ملك الدراهم والدنانير. قالوا: فالوصف بالمِلْكِ أعم من الوصف بالمُلْك، والله سبحانه[٢] مـالك كـل شيء قالوا: والمعنى: أنه يملك الحكم يوم الدين بين خلقه دون سائر الخلق الذين كانوا يحكمون بينهم في الدنيا. قالوا: وقد وصف الله سبحانه[٣] نفسه بأنّه مالك الملْك؛ فقال تعالى[٤]: (قُلِ اللَّهُمَّ مالِكَ المُلْكِ تؤْتِي المُلْكَ مَنْ تَشَاء) [آل عمران/٢٦]، ولا يقال: هو مَلِك الملْك، قالوا: فوصفه بالمِلْك. أبلغ في الثناء وأعمُّ في المدح من وصفه بالمُلْكِ. وقرأها (مالك) من متقدمي القُرّاء قتادة[٥] والأعمش[٦].

---

(١) سيأتي رد الفارسي على ذلك قريباً ص ١٥ ـ ١٦.

(٢) سقطت كلمة. سبحانه من (ط).

(٣) في (ط): عز وجلّ.

(٤) سقطت كلمة تعالى من (ط).

(٥) هو قتادة بن دعامة السدوسي (٦٠ ـ ١١٧هـ)، أبو الخطاب الأعمى البصري المفسر، أحد الأئمة في حروف القرآن، وله اختيار، وكان يضرب بحفظه المثل، كما كان خبيراً بالنسب وأيام العرب والحديث والفقه. وكان يتكلم في القدر وفيه يقول أبو عمرو بن العلاء: لولا كلامه في القدر لما عدلت به أحداً من أهل دهره، انظر طبقات القرّاء ٢/٢٥ وابن خلكان ٤/٨٥.

(٦) هو شيخ الإسلام سليمان بن مهران الأعمش (٦١ ـ ١٤٨هـ)، أبو محمد الأسدي الكاهلي مولاهم الكوفي الإمام الجليل، كان من أقرأ النـاس =

وقال أبو عبيد[١] في قولـه: (مَلِك يوم الـدين) معناه: المُلْك يومئذ ليس ملْكَ غيره. ومن قرأ (مالك) أراد: أنه يملك الدين والحساب لا يليه سواه. قال: وكذلك يروى عن عمر[٢].

قال[٣] أبو بكر محمد بن السري: الاختيار عندي: «مَلِك يوم الدين»، والحجة في ذلك: أن المِلْك والمُلك يجمعهما معنى واحد، ويرجعان إلى أصل؛ وهـو الربط والشـد، كما قالوا: ملكت العجين، أي: شددته. وقال الشاعر:

ملكتُ بها كَفِّي فَأَنْهَرْتُ فَتْقَها يَرَى قائمٌ مِنْ دونِها ما وَرَاءها[٤]

= للقرآن، قال الفلاس: كان الأعمش يسمى: المصحف من صدقه، وقرأ عليه حمزة الزيات، أحد السبعة، وروى عنه أنه قال: إن الله زين بالقرآن أقواماً، وإني ممن زينه الله بالقرآن ولولا ذلك لكان على عنقي دنٌّ أطوف به في سكك الكوفة، انـظر طبقات القـراء ١/٣١٥. وتذكـرة الحفاظ ١/١٥٤ ووفيات الأعيان ٢/٤٠٠.

(١) هو القاسم بن سلام، أبو عبيد الخراساني الأنصاري مولاهم البغدادي الإمام الكبير الحافظ أحد الأعلام المجتهدين، وصاحب التصانيف في القراءات والحديث والفقه واللغة والشعر، وله اختيار في القراءة وافق فيه العربية والأثر، وقال فيه الداني: إمام أهل دهره في جميع العلوم صاحب سنة، ثقة مأمون. توفي بمكة ٢٢٤هـ، انظر طبقات القراء ٢/١٨. وتـذكرة الحفاظ ٢/٤١٧ وابن خلكان ٤/٦٠ ونزهة الألباء ص ١٣٦.

(٢) نقل أبو حيان أنه قرأ: مالك على وزن فاعل بالخفض عاصم والكسائي وخلف في اختياره ويعقوب وهي قراءة العشرة إلا طلحة والزبير وقراءة كثير من الصحابة. كما نقل عن عمر بن عبد العزيز أنه قرأ مالك على وزن فاعل أيضاً ولكن بنصب الكاف. البحر ١/٢٠.

(٣) في (ط): قال أبو علي قال أبو بكر.

(٤) البيت لقيس بن الخطيم الأوسي من قصيدة أولها: =

يصف طعنة، يقول: شددت بها كفيّ. والإملاك من هذا، إنما هو رباط الرجل بالمرأة، وكلام العرب بعضه مأخوذ من بعض؛ فقد يكون الأصل واحداً ثم يخالف بالأبنية، فُيلزَم كل بناء ضرباً من ذلك الجنس، مثال ذلك العَدْلُ، يشتقّ منه: العِدلْ والعَديل، فالعِدل: ما كان متاعاً، والعديل: الإنسان، والأصل إنما هو العَدْل. وكذلك مَلِك، ومالِك[1] فالمَلِك الذي يملك الكثير من الأشياء: ويشارِك غيره من الناس، بأنه يشاركه في مِلكه بالحكم عليه فيه، وأنه لا يتصرف فيه إلا بما يطلقه له المَلِك، ويسوسه به، ويجتمع مع ذلك أن المَلِك يملك على الناس أمورهم في أنفسهم، وجميع متصرَّفاتهم، فلا يستحق اسم المَلك حتى يجتمعَ له مِلكُ هذا كله، فكل مَلِك مالك، وليس كلُّ مالك ملكاً.

وأما قوله تعالى:[2] (مالكَ المُلْك) [آل عمران/٢٦] فإنَّ الله سبحانه[3] يملك ملوك الدنيا، وما مَلكوا، وإنَّما تأويل ذلك: أنَّه يملك مُلك الدنيا، فيؤتي الملك من يشاء. فأمَّا يوم الدين فليس إلاَّ مُلكه، وهو ملك الملوك جلَّ وعزَّ يملكهم كلَّهم، وقد يستعمل هذا في الناس؛ فيقال: فلان مَلِك الملوك

= تَذَكَّرَ ليلى حسنَها وصفاءَها وبانت فأمسى ما ينال لقاءها

والمعنى: أنه شد كفه بهذه الطعنة فأنهر، أي: وسع، فتقها، بحيث يرى المرء من خلال هذه الطعنة ما وراء المطعون بها. انظر ديوانه ص ٨ والمعاني الكبير ص ٩٧٨ والخزانة ٣/١٦٨.

(١) في (ط): فكذلك مالك وملك.

(٢) في (ط): عزّ وجلّ.

(٣) في (ط): عزّ وجلّ.

وأمير الأمراء، يراد بذلك: أن مِن دونه ملوكاً وأمراءَ فيقال: ملك الملوك وأمير الأمراء، ولا يقال: مَلِكُ المُلْكِ، ولا أمير الإمارة؛ لأنَّ أميراً وملكاً صفة غير جارية على فِعْلٍ، فلا معنى لإضافتها إلى المصدر، فأمَّا[١] إضافة ملك إلى الزمان فكما يقال: مَلِكُ عامِ كذا، وملوكُ سِنِيّ كذا، وملوكُ الدهر الأوَّل، وملكُ زمانه، وسيِّدُ زمانه، وهو في المدح أبلغُ. والآية إنما نزلت بالثناء والمدح لله سبحانه[٢] والصفة له، ألا ترى قوله [تعالى][٣]: (الحمدُ للَّهِ ربِّ العالمينَ، الرّحمنِ الرّحيمِ) [الفاتحة/١ ـ ٢]؟ فالربوبية والملك متشابهان.

قال: وللمختار لمالك أنْ يقول: قرأت: (مالك) لأنَّ المعنى: يملك يوم الدين، وهو يوم الجزاء، ولا يملك ذلك اليومَ أن يأتيَ به ولا سائر الأيام غيرُ الله سبحانه[٤]، وهذا ما لا يشاركه فيه مخلوق في لفظ ولا معنى. فيقال: هذا الذي قلت حسن، ولولا هذا المعنى وما يؤيِّده ما جازت القراءة به، ولا بدّ للمعاني من أن تتقارب، والمُلك في ذلك اليوم أيضاً لا يكون إلا لله تعالى[٥]، فهو متفرد[٦] بهذا الوصف، ويقوّي ذلك قوله: (لِمَنِ الملكُ اليومَ)[٧] [غافر/١٦] وقوله: (وَالأَمْرُ يَوْمئذٍ لله) [الانفطار/١٩].

فإن احتَجَّ المختار لمالك بما رُوي من أنَّ أوَّلَ من قرأ

---

(١) في (ط): وأما.
(٢) في (ط): تعالى في مكان سبحانه.
(٣) زيادة من (ط).
(٤) «سبحانه» ليست في (ط).
(٥) سقطت من (ط).
(٦) في م «منفرد».
(٧) في (ط): «لمن الملك اليوم لله».

«ملك» مَروان بن الحكم، احتُجَّ عليه من الأخبار بما يبطل ذلك، ولعل القائل لذلك أراد: أنّ[١] أول من قرأ في ذلك العصر، أو من ضَرْبِه، لأنَّ القراءة بذلك أعرضُ وأوسعُ من ذلك بحسب ما انتهى إلينا. انتهت الحكاية عن أبي بكر[٢].

قال أبو عليٍّ [الحسنُ بن أحمد بن عبد الغفَّار رضي الله عنه][٣]: قال أبو الحسن الأخفش فيما روى محمد بن العباس عن عمه عنه: يقال: مَلِك بيِّن المُلك، الميم مضمومة. وتقول: مالك بيِّن المَلْك والمِلْك، بفتح الميم وكسرها. وزعموا أن ضمَّ الميم لغة في هذا المعنى.

وروى بعض رواة البغداذيين: يقال: طَالَتْ مَمْلَكَتُهُم الناسَ وَمَمْلِكَتُهُم[٤] وطال مَلكه ومِلكه إذا طال رِقُّهُ. وأعطاني من مِلكه ومَلكه، وهو ما يقدر عليه، ولي في هذا الوادي مُلْكٌ ومَلْك ومِلك. ويقال: نحن عبيد مَملَكة، ولسنا بعَبيدِ قنٍّ، أي: سُبينا، لم نُمْلَك في الأصل.

وقال أبو عثمان[٥]: شهدنا إملاك فلان، ومَلْكه، ولا يقال: مِلاكه.

(١) زيادة من (ط).

(٢) أي: ابن السراج المتقدم في ص ٩.

(٣) ما بين معقوفين لم يرد في (ط).

(٤) اللسان (ملك) وفيه: الأخيرة نادرة لأن مَفْعِلاً ومَفْعِلَةً قلما يكونان مصدراً.

(٥) هو أبو عثمان المازني بكر بن محمد بن بقية، أو ابن عدي بن حبيب، الإمام النحوي البصري أستاذ المبرد، وقال المبرد: لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان. توفي سنة ٢٤٨هـ، انظر بغية الوعاة ٤٦٣/١.

وقال غيره:

مَلَكْتُ بِها كَفيّ[١] . . .

أي: شددت، وملكت العجين، أي: شددت عَجْنه.

قال أبو علي: وإملاك المرأة إنما هو العقد عليها، وقيل: إملاك، كما قيل: عُقدة النكاح، والمِلك للشيء: اختصاص من المالك به، وخروجه عن أن يكون مباحاً لغيره، ومعنى الإباحة في الشيء كالاتساع فيه، وخلاف الحصر له، والقصر على شيء. ألا تراهم قالوا: باحَ السرُّ، وباحة الدار؟ وقال أوس بن حَجر[٢]:

فَمَلَّكَ بِالِّليطِ الذي تحتَ قشْرِها كغِرْقِيءِ بَيض كنَّه القَيْضُ من عـلُ

مَلَّك أي[٣]: شدّد أي: ترك شيئاً من القشر على قلبها يتمالك[٤] به وَيُكنُّها، لئلا يبدو قلب القوس فتنشق.

قال أبو علي[٥]: وينبغي أن يكون موضع الذي: نصباً؛ بأنَّه مفعول به لملَّك، ولا يكون جرّاً على أنَّه وصفٌ لليط؛ لأنَّ

---

(١) هذا لقيس بن الخطيم. وقد سبق ص ١٣.

(٢) ديوانه ص ٩٧ وشرح أبيات المغني ٣/٣٥٩، ٣٧٤، واللسان (ليط) و (ملك).

يصف قوساً، والليط بكسر اللام: القشر، والغرقىء كزبرج: القشرة الرقيقة فوق بياض البيض، والقَيض: القشرة اليابسة العليا، أي: أن القواس حين قشر عود القوس لم يستأصل قشره، بل أبقى الليط الملتزق بالقشرة ليقويه بذلك ويملّكه، من ملكه إذا قواه، ديوان أوس/٩٧.

(٣) سقطت «أي» من (ط).

(٤) في (ط): تتمالك.

(٥) سقطت: أبو علي من (ط).

الليط فوق القلب، ليس تحته، والمعنى: فملّك بالقشر الذي فوق القلب الَذي تحت القشرة(١) ليصون القشرُ القلبَ فلا ينشقَّ، ألا ترى أنَّهم قالوا: إذا لم يكن عليها القشر صنعوها عَقَبة(٢).

قال أبو علي: فكأن العَقَب يصون القلب كما يصونها بترك القشر عليه، ويدلّ على ذلك تشبيهه بالقيض والغِرْقىء.

قال أبو علي(٣): وأمَّا ما حكاه أبو بكر عن بعض من اختار القراءة بملك، من أنَّ الله سبحانه قد وصف نفسه بأنَّه مالك كلِّ شيء بقوله: (ربِّ العالمين) فلا فائدة في تكرير ذكر ما قد مضى؛ فإنَّه لا يرجِّح قراءة ملك على مالك؛ لأنَّ في التنزيل أشياء على هذه الصورة قد تقدَّمها العامّ، وذُكر بعد العامّ الخاصُّ، كقوله(٤) [عزّ وجلّ]: (اقْرَأْ باسم رَبِّكَ الذي خَلَقَ) [العلق/١] [ثم قال: (خَلَقَ الإنسانَ مِنْ عَلَقٍ)](٥) [العلق/٢]. فالذي: وَصْفٌ للمضاف إليه(٦) دون الأول المضاف لأنه كقوله: (هو الله الخالقُ البارىءُ) [الحشر/٢٤] ثم خَصّ ذكر الإنسان تنبيهاً على تأمل ما فيه من إتقان الصنعة، ووجوه الحكمة، كما قال: (وَفي أَنْفُسِكُمْ أَفَلاَ تُبْصِرُون) [الذاريات/٢١] وقال: (خَلق الإنسان من علق) [العلق/٢]

---

(١) في (ط): القشر. والذي الأولى في موضع جر صفة، والثانية: نصب مفعول به.

(٢) العَقَبة: (بالتحريك) واحدة العَقَب (بالتحريك أيضاً)، والعَقَب: هو العصب الذي تعمل منه الأوتار.

(٣) سقطت عبارة: «قال أبو علي» من (ط).

(٤) زيادة من (ط).

(٥) ما بين المعقوفين سقط من (ط).

(٦) وهو رب الذي هو مضاف أيضاً.

وكقوله: (وبالآخرة هم يوقنون) [البقرة/٤] بعد قوله[١]: [عزّ وجلّ]: (الذين يؤمنون بالغيب) [البقرة/٣] والغيب يعمّ الآخرة، وغيرَها، فَخُصُّوا بالمدح بعلم ذلك والتيقن له، تفضيلاً لهم على الكفار المنكرين لها؛ في قولهم: (لَا تَأْتِينَا السَاعَةُ، قُلْ بَلَى وربِّي لَتَأْتِيَنَّكُم) [سبأ/٣]. وكقولهم[٢]: (ما نَدْرِي ما الساعَةُ إِنْ نَظُنُّ إلّا ظَنّاً) [الجاثية/٣٢]، وكقولهم: (ما هِيَ إلَّا حياتُنَا الدُّنْيا نَمُوتُ ونَحْيَا) [الجاثية/٢٤] وكذلك قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم) الرحمن أبلغ من الرحيم؛ بدلالة أنه لا يوصف به إلا الله سبحانه[٣]. وذكر الرحيم بعده لتخصيص المسلمين به في قوله تعالى[٤]: (وكانَ بالمُؤمنينَ رَحِيْماً) [الأحزاب/٤٣] فكما ذكرت هذه الأمور الخاصَّة بعد الأشياء العامَّة لها ولغيرها، كذلك[٥] يكون قوله مالك يوم الدين، فيمن قرأها بالألف بعد قوله: الحمد لله رب العالمين.

ومِّما يشهد لمن قرأ: (مالك) من التنزيل قولُه تعالى[٦]: (والأَمْرُ يَوْمَئذٍ للَّهِ) [الانفطار/١٩] لأن قولك: الأمرُ له، وهو مالك الأمر بمعنىً. ألا ترى أن لام الجر معناها: المِلك والاستحقاق، وكذلك قوله [عزّ وجلّ][٧]: (يَوْمَ لا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئاً) [الانفطار/١٩] يقوّي ذلك؟

والتقدير: مالكُ يومَ الدين من الأحكام ما لا تملكه نفس

(١) زيادة من (ط).
(٢) في (ط): وكقوله.
(٣) في (ط): عزّ وجلّ.
(٤) في (ط): عزّ وجلّ.
(٥) في (ط): وكذلك.
(٦) في (ط): سقطت كلمة: تعالى.
(٧) زيادة من (ط).

لنفس. ففي هذا دلالة وتقوية لقراءة من قرأ: (مالك). وإن كان قوله: (لمن الملك اليوم) [غافر/٦٦] أوضح دلالة. على قراءة من قرأ: مَلِك، من حيث كان اسم الفاعل من المُلك :المَلِك[١] فإذا قال: الملك له ذلك اليوم، كان بمنزلة: هو مَلِكُ ذلك اليوم. هذا مع قوله: (فَتَعالى اللَّهُ المَلِكُ الحَقُّ) [طه/١١٤] و(الملكُ القُدُّوسُ) [الحشر/٢٣] و(ملكِ الناسِ) [الناس/٢].

واعلم أن الإضافة إلى يوم الدين في كلتا القراءتين من باب:

يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ[٢]

اتُّسِعَ في الظرف فَنُصب نصب المفعول به، ثم وقعت الإضافة إليه على هذا الحدّ، وليس إضافة اسم الفاعل ها هنا إلى اليوم كإضافة المصدر إلى الساعة في قوله: (وعِنْدَهُ عِلْمُ الساعةِ) [الزخرف/٨٥]؛ لأن الساعة مفعول بها على الحقيقة؛ وليس على أن جُعِلَ الظرف مفعولاً به[٣] على السعة.

ألا ترى أن الظرف إذا جُعل مفعولاً على السعة فمعناه متّسَعاً فيه معنى الظرف؟ فلو جعلته ظرفاً لكان المعنى: يعلم في الساعة، فلم يكن بالسهل، لأنَّ القديم ـ سبحانه ـ يعلم في كل وقت، فإنَّما معنى يعلم الساعة: يعرفها، وهي حقّ، وليس

(١) هذا نظير قول الزجاج والنحاس في تفسير «حَرِج» من قوله تعالى: «يجعل صدره ضيقاً حَرِجاً» على أنه اسم فاعل. انظر القرطبي ٨٢/٧.

(٢) رجز مجهول القائل وهو من شواهد سيبويه ٨٩/١، والزمخشري وشرح المفصل انظر ابن يعيش: ٤٥/٢، ٤٦.

(٣) سقطت كلمة: «به» من (ط).

الأمر على ما الكفار عليه من إنكارها وردّها. وإذا كان كذلك فمن نصب: (وَقِيْلَهُ يا رَبِّ[١]) [الزخرف/٨٨] جاز أن يكون حاملاً له على المعنى، وموضع الساعة[٢]؛ لأنَّ الاسم منصوب في المعنى بأنه مفعول به. وكذلك قوله: (إنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الغَيْث، وَيَعْلَمُ ما في الأَرْحَامِ)[٣] [لقمان/٣٤]، وهذا كقوله: (ولقد علمتُمُ الـذينَ اعْتَدُوا مِنْكُم في السبتِ) [البقرة/٦٥] وإذا كان كذلك، فالظرف في قوله: (قُلْ إنَّما عِلْمُهَا عندَ اللَّهِ) [الأعراف/١٨٧] و(إنَّمَا عِلْمُهَـا عِنْدَ رَبِّي) [الأعراف/١٨٧] لا يكون متعلقاً بمحذوف إلَّا أنْ تجعله في موضع حال. ومما يمكن أن يكون انتصابه على أنَّه مفعول به على الاتساع وكان في الأصل ظرفاً، قوله[٤]: (أياماً) في قوله: (يا أيُّها الَذينَ آمنوا كُتِبَ عليكمُ الصِّيَامُ كما كُتِبَ على الذينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ) [البقرة/١٨٣] فالعامِلُ

---

(١) وتمامها: «وقيله يا رب إن هؤلاء قوم لا يؤمنون»، وفي الآيات قبل ذلك: «وتبارك الذي له ملك السموات والأرض وما بينهما وعنده علم الساعة وإليه ترجعون»، فقرأ عاصم وحمزة بجر «قيله» على أنه معطوف على الساعة في قوله: «علم الساعة»، وقرأ الباقون بالنصب عطفاً على محل الساعة التي هي مفعول في المعنى للمصدر، أي: يعلم الساعة ويعلم قيله، والضمير في قيله يعود إلى محمد ﷺ. انظر البحر ٨/ ٣٠ والنشر ٢ / ٣٧٠.

(٢) فمعنى موضع الساعة على ما سبق أنه محمول، أي معطوف على محل الساعـة بالنصب.

(٣) قوله تعالى: (ويعلم ما في الأرحام). زيادة من (م).

(٤) زاد في (ط): عز وجل؛ وقد خطأه في هذا الرأي أبو حيان، لأن الكتابة ليست واقعة في الأيام، والصحيح أن أياماً ظرف متعلق بصوموا مقدراً بدلالة ما قبله، انظر البحر المحيط: ٢/ ٣١.

في الأيام (كُتِب)، تقديره: كتب عليكم الصيامُ أياماً معدودات. أي: في أيامٍ [معدودات][(١)].

وإن شئت اتسعت فنصبته نصب المفعول به فتقول على هذا: يا مكتوبَ أيامٍ عليه، ولا يستقيم أن ينتصب أيام بالصيام على أن يكون المعنى: كتب عليكم الصيام في أيام، لأنّ ذلك، وإن كان مستقيماً في المعنى فهو في اللفظ ليس كذلك، ألا ترى أنّك إنْ حملته على ذلك فصلت بين الصلة والموصول بالأجنبي منهما! وذلك أن أياماً تصير من صلة الصيام، وقد فصلتَ بينهما بمصدر: كتب، لأنَّ التقدير: كتب عليكم الصيامُ كتابةً مثلَ كتابته على من كان قبلكم، فالكاف في (كما) متعلقة بكتب، وقد فصلْتَ بها بين المصدر وصلته، وليس من واحد منهما. فإنْ قلت: أضمرُ (الصيام) لتقدّم ذكر المتقدم عليه، كأنّه صيامٌ أيَّاماً، فإنّ ذلك لا يستقيم، لأنّك لا تحذف بعض الاسم، ألا ترى أنّه قد قال[(٢)]: في قوله:

لعَمْرُ أبيكَ إلا الفَرْقَدَانِ[(٣)]

(١) زيادة من (ط).

(٢) أي: سيبويه، وما نقله الفارسي مستفاد من كلام سيبويه في هذا الموطن ونص عبارته: «ولا يجوز رفع زيد ـ (في مثال تقدم عنده وهو قوله: «ما أتاني أحد إلا زيد») ـ على: إلا أن يكون، لأنك لا تضمر الاسم الذي هـذا من تمامه لأنَّ «أنْ» يكون اسماً».

(٣) صدر البيت: «وكلُّ أخٍ مفارقُه أخوه»
وهو من قصيدة من الوافر لحضرمي بن عامر الأسدي، وقيل: لعمرو بن معديكرب، الزبيدي، وكلاهما صحابي. وذكره البغدادي في خزانة الأدب مع أبيات، انظر الخزانة ٢/٥٢ وما بعدها. وشرح أبيات المغني له ٢/١٠٥ ـ ١٠٨ و٤/٢٩٣ وشعر عمرو ص ١٦٧.

إنه لا يكون على: إلا أن يكون الفرقدان، لحذفك الموصول، فكذلك الآية. فأما قوله [عزّ وجلّ][(١)]: (الحَجُّ أشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ) [البقرة/١٩٧] فإنَّه يكون على: أشهرُ الحجِّ أشهرٌ معلومات؛ ليكونَ الثاني الأوّلَ في المعنى، ومعنى معلومات: أي أشهر مؤقتة معيَّنة لا يجوز فيها ما كان يفعله أهلُ الجاهليّة من التبديل بالتقديم والتأخير اللذين كان يفعلهما النَّسَأة الذِين أنزل فيهم: (إنَّما النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الكُفْرِ، يُضَلُّ به الذينَ كَفَرُوا يُحِلُّونَهُ عَاماً) إلى قوله: (فَيُحِلُّوا ما حَرَّم اللَّهُ) [التوبة/٣٧] أو يكونَ: الحجُّ حجُّ أشهر معلومات، أي: لا حجّ إلا في هذه الأشهر، ولا يجوز في غيرها، ولا يجزىء كما كان أهل الجاهلية يستجيزونه في غيرها من الأشهر. فالأشهر على هذا مُتَّسَعٌ فيها مُخَرَّجةٌ عن الظروف، والمعنى على ذلك، ألا ترى أن الحجَّ في الأشهر: كما أن الموعد في قوله: (مَوْعِدُكم يومُ الزينةِ) [طه/٥٩] في اليوم إلاَّ أنَّه اتُّسِع فيه فجُعِل الأولَ لمّا كان فيه، كما فُعِل ذلك في قوله «يومُ الزينة».

وإن قلت: موعدكم موعد يوم الزينة، فقد أخرجته أيضاً على هذا التقدير عن أن يكون ظرفاً؛ لأنك قد أضفت إليه، والإضافة إليه تخرجه عن أن يكون ظرفاً، كما أن رفعه كذلك.

ويدلّك على تأكد خروجه عن الظرف عطفك عليه ما لا يكون ظرفاً، وهو قوله: (وَأَنْ يُحشَرَ الناسُ ضُحَىً) [طه/٥٩]، ولو نصبت اليوم على أنّه ظرف وأضمرت مبتدأ يكون قوله: (وأنْ يحشَر الناسُ ضَحًى) خبراً له كأنّه قال: وموعدكم

(١) زيادة من (ط).

أن يحشر الناس ضحى ـ لكان ذلك مستقيماً في قياس العربية.

وقد يجوز أن تجعل الحجّ: الأشهرَ على الاتساع، لكونه فيها وكثرته من الفاعلين له، كما جعلتها الخنساء الإقبال والإدبار لكثرتهما منها[١]، وكما قال[٢]:

لَعَمْري وما دَهْري بتأبينِ هَالِكٍ ولا جَزَعٍ مما أَصَابَ فَأَوْجَعَا

ألا ترى أنّه جعل دهره الجزع. فإن قلت: إن ذات الإقبال والإدبار فاعلة في المعنى، وليس الأشْهُر كذلك إنَّما هي مفعول فيها. فإنَّ الأشهر بمنزلة الدهر في قوله: ولا جزَع، أي: وما دهري بجزع. فكما أجاز سيبويه ذلك في الدهر فكذلك

(١) الضمير في جعلتها، للناقة، وكذلك في قوله: منها، وهو يشير إلى بيت للخنساء من قصيدة لها في رثاء أخيها صخر، وتمام البيت في سياقه من الشعر (ديوانها ص ٥٠)

وما عَجولٌ على بَوٍّ تحن له لها حنينانِ، إعلانٌ وإسرارُ
ترتعُ ما رتَعتْ حتى إذا ادَّكرتْ فإنَّما هي إقبالٌ وإدبارُ
يوماً بأوجع مني يوم فارقني صخر، وللعيش إحلاءٌ وإمرارُ

والعجول بالفتح الواله التي فقدت ولدها من النساء والإبل، لعجلتها في جيئتها وذهابها، والبوّ على وزن جو: هو الحُوار كغراب، أي: ولد الناقة ساعة تضعه، أو إلى أن يفصل عن أمه، وهو أيضاً جلد الحوار يحشى تبناً أو نحوه لتعطف عليه الناقة إذا مات ولدها، وهذا هو المراد هنا، انظر رغبة الآمل: ٨/١٨٥ وما بعدها.

(٢) هو متمم بن نويرة اليربوعي الصحابي، والبيت أول قصيدة له في رثاء مالك، الذي قتله ضرار بن الأزور الأسدي في حرب الردة بأمر خالد بن الوليد، انظر القصيدة في المفضليات: برقم ٦٧ والبيت من شواهد سيبويه ١/١٦٩ قال الأعلم: يقول: لا أرثي بعده هالكاً أولا أبكي عليه، ولا أجزع من شيء يصيبني بعده، والتأبين مدح الرجل ميتاً، والتقريظ مدحه حياً.

يجوز في الأشهر في الآية، وإذا جاز ذلك في الفاعل جاز في المفعول به، وفي الظرف، إذا جعل في الاتساع مفعولاً به، ألا ترى أنّ المصدر لمّا أضيف إلى الفاعل أضيف إلى المفعول به أيضاً في نحو [قوله تعالى][1] ﴿مِنْ دُعَاءِ الخَيْرِ﴾ [فصلت/ ٤٩] وبني الفعل للمفعول به كما بني للفاعل، واختصّ المفعول به بأبنية قصرت عليه، نحو: وُضِعَ في تجارته[2]، كما كان للفاعل أفعال لا تتعدّى إلى المفعول به، فكذلك إذا اتسع في هذا النحو في الفاعل يُتَّسَعُ في المفعول به، وما أجْري مُجراه من الظروف. فأمّا قوله: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالاتِهِ﴾[3] [الأنعام/ ١٢٤]. فالقول في العامل في «حيث» أنّه لا يخلو من أنْ يكونَ «أعلم» هذه المذكورة أو غيرها. وإنْ عمل «أعلم» فيه فلا يخلو منْ أن يكون ظرفاً، أو غير ظرف. فلا يجوز أن يكون العامل فيه أعلم، على حسب ما عمل أحوج في ساعةٍ في قوله[4]:

فإنّا وَجَدْنَا العِرْضَ أَحْوَجَ سَاعـةً

---

(١) «قوله» زيادة من (ط) و «تعالى» زيادة على الأصل.

(٢) بصيغة المجهول، وفي القاموس (وضع): وُضِعَ في تجارته ضَعَةً وضِعَةً ومضيعة، كعُنِيَ: خَسِرَ فيها.

(٣) قال أبو حيان في البحر ٤/ ٢١٧: وقرأ ابن كثير وحفص «رسالته» بالتوحيد، وباقي السبعة على الجمع.

(٤) صدر بيت لأوس بن حجر، عجزه كما في الديوان ص ١٢١:

إلى الصَّونِ من ريطٍ يمانٍ مُسَهَّمِ

وهو من قصيدة طويلة، والمعنى: أن عرضَ المرء أحوج إلى الصون والحفظ من ملاءة يمانية مخططة. والبيت من شواهد الرضي، انظر الخزانة ٣/ ٤٩٤.

لأنَّ المعنى يصير: أعلم في هذا الموضع أو هذا الوقت، ولا يوصف الله[١] بأنَّه أعلم في مواضع أو أوقات، كما تقول: زيد أعلم في مكان كذا منه في مكان كذا، أو زمان كذا، فإذا كان كذلك لم يجز أن يكون العامل «أعلم» هذه وإذا لم يجز أن يكون إيّاه كان فعلاً يدلُّ عليه أعلم، وإذا لم يجز أن يكون «حيث» ظرفاً لما ذكرناه، كان اسماً، وكان انتصابه انتصاب المفعول به على الاتساع كما يكون ذلك في كم ومتى ونحوهما[٢]، ويقوّي ذلك دخول الجار عليها.

وقد حكى بعض البصريين فيها الإعراب، وكان الأصل: الله أعلم بمواضع رسالاته، ثم حذف الحرف، كما قال: (أعلمُ بِمَنْ ضَلَّ عن سبيله)[٣] [النحل/١٢٥] وفي موضع آخر: (أعلمُ مَنْ يَضِلُّ) [الانعام/١١٧] فـ «من يضل» معمول فعل مضمر دلَّ عليه أعلم، ولا يجوز أن يكون معمول أعلم، لأن المعاني لا تعمل في مواضع الاستفهام ونحوه، إنما تعمل فيها الأفعال التي تُلْغى، فتعلّق كما تلغى. ومثل ذلك ـ في أنَّه لا يكون إلا محمولاً على فعلٍ ـ ما أنشده أبو زيد[٤]:

---

(١) في (ط) زيادة: عزّ وجلّ.

(٢) في (ط): كم ونحوها.

(٣) «إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله» في الآيات ١٢٥ من سورة النحل، ٣٠ من سورة النجم، ٧ من سورة القلم؛ وفي الأصل: بمن يضل عن سبيله، وهو سهو من الناسخ.

(٤) هو أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الخزرجي الأنصاري، كان إماماً نحوياً صاحب تصانيف أدبية ولغوية، وغلبت عليه اللغة والنوادر والغريب، وهو =

وأَضْرَبَ مِنَّا بالسُّيوفِ القَوَانِسَا[١]

فالقوانس على مضمر دون أضربَ الظاهر؛ لأنّ المعاني لا تعمل في المفعول به وكان القياس ألَّا تعمل في الحال.

ولا يجوز أن يكون موضع (مَنْ) في قوله: (أَعلم مَن يضِلُّ) [الأنعام/١١٧] جرّاً لأن أَفْعَلَ لا يضاف إلَّا إلى ما هو بعض له، وليس ربُّنا من المضِلّين عن سبيله، فيضافَ إليهم، فإذا لم يجز أن يكون جرّاً، كان نصباً، كالقوانس في البيت.

وممَّا يستقيم أن يكون انتصابه انتصاب المفعول به على السعة[٢] قوله تعالى[٣]: (وأَتْبَعْنَاهُمْ في هذه الدنيا لَعْنَةً ويومَ القيامةِ هم منَ المقْبُوحِينَ) [القصص/٤٢]. يحتمل أن يكون: وأتبعناهم في هذه الدنيا لعنة، ولعنة يوم القيامة،

= الذي يعنيه سيبويه حين يقول: «أخبرني الثقة» توفي سنة ٢١٥هـ انظر بغية الوعاة للسيوطي: ١/٥٨٣.

(١) عجز بيت للعباس بن مرداس الصحابي، وصدره في سياقهِ من الشعر:

فلم أرَ مثل الحيِّ حَيّاً مُصَبَّحاً ... ولا مثلَنا يومَ التقينا فوارِسا

أَكَرَّ وأحمى للحقيقةِ منهمُ ... وأَضْرَبَ منَّا بالسيوفِ القوانِسَا

مصبحاً: بصيغة المفعول أي: مغزواً في وقت الصباح، والحقيقة: ما يجب على المرء الدفاع عنه، والقوانس جمع قونس كجعفر: أعلى البيضة، والبيضة قلنسوة من حديد تلبس لحماية الرأس في الحرب والبيت من إحدى المنصفات، وهي قصائد قد انصف قائلوها أعداءهم، قال ابن جني في إعراب الحماسة: القوانس عندنا منصوب بفعل مضمر يدل عليه أضْرَب، أي: ضَرَبْنا، أو نضْرِب القوانس. انظر شرح أبيات المغني للبغدادي ٢٩٢/٧ والمنصفات ص ٦١ - ٧٢. وخزانة الأدب: ٥١٧/٣ ونوادر أبي زيد/٥٩.

(٢) على السعة سقطت من (ط). (٣) في (ط) عز وجل.

فحذف المصدر وأقام يوماً مقامه؛ فانتصب انتصاب المفعول به؛ كما أنه لو لم يحذف المصدر وأضيف إلى اليوم كان كذلك.

ويجوز فيه ثلاثة أضرب أخر:

أحدها: أن يكون محمولاً على موضع «في هذه الحياة[1] الدنيا» كما قال:

إذا ما تلاقينا من اليومِ أو غَدَا[2]

ويشهد لذلك وللوجه الذي قبله قوله في أخرى: (لُعِنُوا في الدنيا والآخِرة) [النور/٢٣] وقوله: (وأُتْبِعُوا في هذهِ لَعْنَةً ويومَ القِيَامَةِ بئسَ الرِّفْدُ المرفودُ) [هود/٩٩] ويكون قوله: (هُمْ مِنَ المَقْبوحين) جملة استُغني عن حرف العطف فيها بالذكر[3] الذي تضمنت ممّا[4] في الأولى، كما استغني عنه بذلك في قوله: (ثلاثةٌ رابِعُهُم كَلْبُهم) [الكهف/٢٢] ولو كانت فيها[5] الواو لكان ذلك حسناً، كما قال تعالى: (ويقولون سبعةٌ وثامِنهم كلبهم) [الكهف/٢٢].

---

(١) الذي في الآية: في هذه الدنيا، ولكنه أظهر الموصوف المقدر.

(٢) عجز بيت لكعب بن جعيل، وصدره:

ألا حَيِّ ندمانَي عُمَير بن عامر

واستشهد به سيبويه في الكتاب: ١/٣٥. قال الأعلم: استشهد به على حمل غد على موضع اليوم لأن معنى: تلاقينا من اليوم، وتلاقينا اليوم، واحد.

(٣) يريد بالذكر الضمير.

(٤) سقطت «مما» من (ط).

(٥) سقطت فيها من (ط).

ويجوز أن يكون العامل فيه من المقبوحين، لأنَّ فيه معنى فِعْلٍ، وإن كان الظرف متقدّماً كما أجاز:[١] أكُلَّ[٢] يوم لك ثوب؟.

ويجوز أن يكون العامل فيه مضمراً يدل عليه قوله: (من المقبوحين) كقوله: (يوم يَرَوْنَ الملائكةَ لا بُشْرَىٰ يومئذٍ للمجرمين)[٣] [الفرقان/٢٢]. ومن ذلك قوله: (والوزنُ يومئذٍ الحقُّ) [الأعراف/٨] إن جعلت الظَرْفَ من صلة المصدر جاز أن تنصبه نصب المفعول به، كقولك: الوزن الدراهمَ حقّ، ويكون الحقّ على هذا خبر المبتدأ وإن جعلت يومئذ خبر المصدر، لأنّ الوزن حدث، فيكون ظرف الزمان خبراً عنه تعلّق بمحذوف.

وجاز[٤] أن ينتصب انتصاب الظروف دون المفعول به. ألا ترى أن المفعول به لا تعمل فيه المعاني؟ ويكون الحقّ على هذا صفة للوزن، ويجوز أن يكون بدلاً من الذكر المرفوع الذي في الخبر. ولو قدمت (الحقّ) في الوجه الثاني على (يومئذ) لاستقام، ولو قدمته عليه في الوجه الأول لم يجز

---

(١) الضمير في أجاز يعود على سيبويه، غير أن مثاله: أكلَّ يوم ثوب تلبسه، وهو في غير ما ورد هنا. انظر الكتاب ٦٥/١.

(٢) في (ط): كل يوم.

(٣) انظر البحر المحيط: ٤٩٢/٦ فقد فصل في إعرابها.

(٤) سقطت الواو من (ط).

للفصل بين الصلة والموصول بصفة الموصول[١].

وأمّا قوله (تعالى)[٢]: (المُلك يومئذ الحقّ للرحمن) [الفرقان/٢٦] فيكون يومئذ من صلة المصدر كما كان في التي قبلها، والحق صفة والظرف[٣] الخبر. ويجوز أن يكون يومئذ معمول الظرف وإن تقدّم عليه، فلا يتصل على هذا بالمصدر، وكذلك قوله: (هنالكَ الوَلايةُ للَّهِ الحقِّ) [الكهف/٤٤] يكون هنالك مستقَرًّا[٤] فيكون قولك: (لله) حالاً من الولاية ومن الذِكْر الذي في هنالك، في قوله سيبويه وعلى[٥] قول أبي الحسن، ومَن رفع بالظرف، من الولاية فقط[٦] ويكون لله مستقَرًّا، وهنالك ظرفاً متعلقاً بالمستقر، ومعمولاً له، فأمّا قول الشاعر:

حَمِيَتْ عليه الدِّرْعُ حتى وَجْهُهُ   مِنْ حَرِّها يومَ الكرِيهَةِ أَسْفَعُ[٧]

(١) في (ط) زيادة: «كذا قرىء عليه، وينبغي أن يكون للفصل بين الصلة والموصول بالخبر لأن الحق في الوجه الأول خبر لا صفة».
(٢) زيادة في (م).
(٣) أراد بالظرف الجار والمجرور (للرحمن).
(٤) بصيغة اسم المفعول على سبيل الحذف والإيصال، والأصل مستقراً فيه، لاستقرار ضمير العامل فيه، وأراد بكونه مستقراً أنه متعلق بمحذوف هو الخبر المقدم.
(٥) في (ط) زيادة كلمة (من) بعد على.
(٦) أي فيكون لفظ «الولاية» حينئذ مرفوعاً بالجار والمجرور على أنه فاعل له أو لمتعلقه عند الكوفيين وأبي الحسن الأخفش.
(٧) من قصيدة أبي ذؤيب الهذلي في رثاء بنيه وقبله:

والدهرُ لا يَبْقى على حَدَثانِهِ   مُسْتَشْعِرٌ حَلَقَ الحديدِ مُقَنَّعُ

مستشعر حلق الحديد، أي جاعلها شعاراً له لطول ما يلبس الدرع، ومقنع =

فإن جعلت «يوم الكريهة» ظرفاً لأسفع لم[1] ينتصب انتصاب المفعول به، وإن جعلته منتصباً بالمصدر جاز فيه ما جاز في قوله: (والوزنُ يومئذٍ الحقُّ) [الأعراف/٨] من الانتصاب على الظَّرْفِ، على أنه مفعول به على الاتّساع.

ألا ترى أن الفعل المتعدّي كالفعل غيرِ المتعدي في جواز نصب الظرفِ بعدَه نصبَ المفعولِ به؟ فكذلك مصادرهما، وكذلك إن جعلت قوله: يوم الكريهة، ظرفاً لحمِيَتْ. وممّا لا يكون إلا ظرفاً قوله تعالى[2]: (ويومَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إلى النارِ فهم يُوزَعُون) [فصلت/١٩] ألا ترى أنه ليس في هذا الكلام فعل ظاهر يجوز أن يتعلّق الظرف به؟ وإذا[3] كان كذلك تعلّق بما دلَّ عليه قوله: (فهم يوزَعون). ـ كما أن قوله: (أئِذَا مِتْنَا وكُنَّا تُرَاباً وعِظَاماً أئِنَّا لمبعوثون)[4] [المؤمنون/٨٢] الظرف فيه كذلك، فكذلك[5] قوله: (يُنَبِّئُكُمْ إذا مُزِّقْتُم كُلَّ مُمَزَّقٍ إنكم لفي خلق جديد) [سبأ/٧] ـ لأن الظرف من حيث كان مستقبلاً كان بمنزلة إذا، ومن ثم أُجيب بالفاء، كما يجاب إذا بها.

= أي: على رأسه مغفر، وهو زرد ينسج على قدر الرأس يلبسه تحت القلنسوة في الحرب، وحميت عليه الدرع، يروى صدئت، يريد أن الدرع صدئت واحترقت من طول ما يلبسها فوجهه أسفع، أي أسود من حرها وصدئها. انظر ديوان الهذليين ١/١٥ ـ ١٦ وشرح أشعارهم للسكري ٣٣/١.

(١) زاد في (ط) يكن.
(٢) سقطت من (ط).
(٣) في (ط): فإذا.
(٤) في الآيات ٨٢ من سورة المؤمنون، ١٦ من سورة الصافات، ٤٧ من سورة الواقعة.
(٥) سقطت «فكذلك» من (ط).

وأمّا قوله سبحانه[١]: ﴿يومَ نَدْعُو كُلَّ أناسٍ بإمامِهِمْ فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ﴾ [الإسراء/٧١] فقد يكون[٢] مثل الذي تقدمت[٣]. ألا ترى أن قوله: ﴿وَفَضَّلْنَاهُمْ على كثيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً﴾ [الإسراء/٧٠] ماضٍ كما أن قوله: ﴿وَنَجَّيْنَا الذينَ آمَنُوا وكانُوا يَتَّقُون﴾ [فصلت/١٨] كذلك. و(ندعو) مستقبل كما أن (يحشر أعداء الله) كذلك؟ فتجعل الظرف بمنزلة إذا، كما جعلته ثَمّ بمنزلته؛ فيصير التقدير: إذا دعي كل أناس بإمامهم لم يُظلموا أو عُدِل عليهم ونحوه.

فأمّا الباء في قوله: (بإمامهم) فيكون على ضربين:

أحدهما أن تكون متعلّقة بالفعل الذي هو: (ندعو) في موضع المفعول الثاني كأنَّه: كل أناس بشيعة إمامهم، يدلّ على هذا قوله: ﴿ويومَ تقومُ الساعةُ أدْخِلُوا آلَ فرعونَ أَشَدَّ العذاب﴾ [غافر/٤٦] وعلى هذا فسّره ابن عباس فيما رُوِي، فقال: برئيسهم[٤].

وتكون متعلّقة بمحذوف في موضع الحال كأنّه: ندعو كلَّ أناس مختلطين بإمامهم، أي: يُدعون وإمامهم فيهم، نحو:

---

(١) زيادة في (م).

(٢) في (ط): تكون.

(٣) في (ط): التي تقدمت.

(٤) في تفسير ابن عباس الدر المنثور ٣/١٥٠: «يوم ندعو كل أناس بإمامهم» نبيهم، ويقال بكتابهم ويقال بداعيهم إلى الهدى وإلى الضلالة. وروى الطبري عن ابن عباس قال: الإمام: ما عمل وأملى، فكتب عليه. انظر ١٥/١٢٦، والقرطبي ١٠/٢٩٦.

رَكِبَ بثيابه، وجاء في جنوده، فيكون الدعاء على هذا الوجه متعدّياً إلى مفعول واحد خلافَ الوجه الأول. ويقوّي هذا قوله[١]: ﴿وسيقَ الذينَ كَفَرُوا إلى جَهَنَّمَ زُمَراً﴾ [الزمر/٧١] وقوله: ﴿احْشُرُوا الذينَ ظَلَمُوا وأزْوَاجَهُمْ﴾ [الصافات/٢٢] وروي عن الحسن[٢]: بإمامهم أي: بكتابهم الذي فيه أعمالهم[٣]، فيكون التقدير على هذا في قوله: بإمامهم، أي: معهم كتابهم.

ومن ذلك قوله: ﴿فإذا نُقِرَ في النَّاقُورِ فذلكَ يَوْمَئِذٍ يومٌ عَسيرٌ﴾ [المدثر/٨]. القول فيه أن (ذلك) إشارة إلى النقر، كأنَّه قال: فذلك النقر يومئذ يوم عسير، أي: نَقر يوم عسير، فقوله: يومئذٍ، على هذا متعلق بذلك، لأنّه في المعنى مصدر، وفيه[٤] معنى الفعل، فلا يمتنع أن يعمل في الظرف كما عمل في الحال.

ويجوز أن يكون (يومئذ) ظرفاً لقوله (يوم)، ويكون يومئذ بمنزلة حينئذ، ولا يكون اليومَ الذي يُعنى به وَضَحُ النهار، ويكون اليومُ الموصوف بأنّه عسير خلافَ الليلة؛ فيكون التقدير:

---

(١) زيادة في (ط).

(٢) هو أبو سعيد الحسن بن يسار البصري، إمام زمانه علماً وعملاً، قال فيه الشافعي: لو أشاء أقول: إن القرآن نزل بلغة الحسن لقلت، لفصاحته. ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر رضي الله عنه سنة ٢١هـ وتوفي سنة ١١٠هـ، انظر طبقات القراء: ١/٢٣٥.

(٣) انظر تفسير الطبري ١٢٧/١٥ والقرطبي ٢٩٦/١٠.

(٤) في (ط): فيه.

فذلك اليوم يوم عسير حينئذ، أي: ذلك اليوم يوم في ذلك الحين، فيكون متعلقاً بمحذوف، ولا يتعلق بعسير، لأن ما قبل الموصوف لا تعمل فيه الصفة. فأما (إذا) في قوله: (فإذا نُقِرَ في الناقُورِ) فالعامل فيه المعنى الذي دل عليه قوله: (يوم عسير)، تقديره: إذا نقر في الناقور عسُر الأمر وصعب كما أن (لا بُشْرَى يومَئذ)[1] [الفرقان/٢٢] يدل على يحزنون.

فأمّا من قرأ: (مالكِ يومِ الدينِ) [الفاتحة/ ٤] فأضاف اسم الفاعل إلى الظرف، فإنَّه قد حذف المفعول به من الكلام للدلالة عليه، وإن هذا المحذوف قد جاء مثبتاً في قوله: (يومَ لا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شيئاً) [الانفطار/١٩] فتقديره: مالك يومِ الدين الأحكام. وحَسُن هذا الاختصاص لتفرّد القديم[2] سبحانه[3] في ذلك اليوم بالحكم. فأما في الدنيا فإنه يحكم فيها[4] الولاة، والقضاة، والفقهاء.

وحَذْف المفعول على هذا النحو كثير واسع في التنزيل وغيره، ومِثْل هذه الآية في حذف المفعول به مع الظرف قوله: (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُم الشَّهْر فَلْيَصُمْهُ) [البقرة/١٨٥]، فالشهر ينتصب على أنّه ظرف، وليس بمفعول به، يدلك على ذلك أنه لا يخلو من أن يكون ظرفاً أو مفعولاً به، فلو كان مفعولاً به للزم الصيامُ المسافرَ، كما لزم المقيمَ من حيث شهد المسافرُ

---

(١) في (ط) زيادة: للمجرمين.

(٢) في (ط): التقديم، وهو تصحيف ظاهر.

(٣) زيادة في (م).

(٤) في (ط): فيها أيضاً.

الشهر شهادة المقيم إيّاه، فلمّا لم يلزم المسافرَ علمت أن المعنى: فمن شهد منكم المِصْرَ في الشهر، ولم يكن (الشهر) مفعولاً به في الآية، كما كان يكون مفعولاً به لو قلت: أحببت شهرَ رمضان.

فإن قلت: فإذا كان الشهر في قوله: (فمن شهد منكم الشهرَ) ظرفاً ولم يكن مفعولاً به، فكيف جاء ضميره متصلاً في قوله: (فليصمه)، وهَلّا دلّ ذلك على أنه مفعول به؟ قيل: لا يدلّ ذلك على ما ذكرته[1]؛ لأن الاتساع إنّما وقع فيه بعد أن استُعمل ظرفاً، وذلك سائغ، ويدلّ[2] على أنَّ: (شهد) متعدٍ إلى مفعولٍ قوله:

ويومٍ[3] شَهِدْنَاهُ سُلَيْماً وعَامِراً[4]

ومما حذف من المفعول به في التنزيل قوله تعالى[5]: (فَذُوقُوا بِما نَسِيْتُم لقاءَ يَوْمِكُمْ هذا)[6] [السجدة/١٤]

---

(١) في (ط): ذكرت. (٢) في (ط): ويدلك.

(٣) في (ط): ويوماً.

(٤) عجز بيت استشهد به سيبويه في الكتاب: ١/٩٠ لرجل من بني عامر وتمامه:

ويوم شهدناه سليماً وعامراً قليلٍ سوى الطعن النهال نوافله

قال الأعلم: الشاهد فيه نصب ضمير اليوم بالفعل تشبيهاً بالمفعول به اتساعاً ومجازاً، والمعنى: شهدنا فيه، وسليم وعامر: قبيلتان من قيس عيلان، والنوافل هنا: الغنائم، يقول: يوم لم يغنم فيه إلا النفوس، لما أوليناهم من كثرة الطعن، والنهال المرتوية بالدم. وانظر شرح أبيات المغني ٨٤/٧.

(٥) في (ط): عزّ وجلّ. (٦) ولفظ (هذا) زيادة في (م).

والتقدير: ذوقوا العذاب، فاستُغني عن ذكره للعلم به، وكثرة تردّده في نحو: (وَذُوقُوا عَذَابَ الخُلْدِ) [السجدة/١٤] و (ذُوقوا عذابَ النّارِ) [السجدة/٢٠] [سبأ/٤٢]. ومن ذلك قوله[1] (ربَّنا إنِّي أسْكَنْتُ مِنْ ذريَّتي بوادٍ غيرِ ذي زرع) [إبراهيم/٣٧] أي: ناساً أو فريقاً. وقال: (فَادْعُ لنا رَبَّكَ يُخْرِجْ لنا مما تُنْبِتُ الأرضُ من بقلها وقثائها) [البقرة/٦١] أي شيئاً. ومن ذلك قوله: (يوم تُبَدَّلُ الأرْضُ غيرَ الأرضِ والسمواتُ) [إبراهيم/٤٨].

ومنه الحديث: «لا يُقتل مسلم بكافر، ولا ذو عهد في عهده»[2] المعنى: ولا ذو عهد في عهده بكافر، كما كان التقدير في الآية: والسموات غير السموات. والمعنى: لا يُقتل مؤمن بكافر حربيّ، ولا ذو عهد في عهده بكافر. قال أبو يوسف[3]: ولو كان المعنى: لا يقتل مؤمن به، كان: ولا ذي عهد في عهده، وممّا جاء في الشعر من ذلك قوله:

كأَنَّ لها في الأرضِ نِسْياً تَقُصُّهُ على أَمِّها وَإِنْ تُحَدِّثْكَ تَبلَتِ[4]

(١) في (ط): قوله تعالى.
(٢) رواه البخاري (في الفتح) ١/١٨٢، ١٨٣ و١٢/٢٣٠، وأبو داوود رقم ٤٥٣٠ في الديات والنسائي ٨/١٩ في القسامة.
(٣) هو القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري صاحب أبي حنيفة رضي الله عنهما، أصله من الكوفة، وسكن بغداد، وتولى القضاء لثلاثة من الخلفاء: المهدي والهادي والرشيد، وهو أول من سمي قاضي القضاة، وأول من جعل للعلماء زياً خاصاً بهم، وكان ملبوس الناس قبل ذلك شيئاً واحداً لا يتميز أحد عن أحد بلباسه. ولد سنة ١١٣ وتوفي سنة ١٨٢هـ في بغداد، انظر ابن خلكان ٦/٣٧٨.
(٤) البيت للشنفرى من المفضلية رقم ٢٠ ص ١٠٩ وفي شرح المفضليات =

أي: تقطع الحديث، ومثل ذلك في المعنى والحذف:

رَخيمــاتُ الكَـلامِ مبتّــلاتٌ جَوَاعِلُ في البُرَى قَصَباً خِدَالا[١]

ومن ذلك قول الآخر:

لا يَعْـدِلَنَّ أتاويُّـون تضـربهم نكْبَاءُ صرٌّ بأصحابِ المُحِلَّاتِ[٢]

أي: لا يعدلَنَّ بهم أحداً، والتقدير: لا يَعْدلَنّ مجاورتهم بمجاورة أحد، ومن ذلك قوله:

= ص ٢٠١: يقول: كأنها من شدة حيائها إذا مشت تطلب شيئاً ضاع منها. وتبلت: تنقطع في كلامها لا تطيله، وأمّها: قصدها. والنِسْـيُ: الفقـد.

(١) البيت من قصيدة لذي الرمة يمدح بها بلال بن أبي بردة، وهو يصف في البيت نساء، والمبتلات: المتكملات الأجسام دون ترهل ولا استرخاء، والبُرى: جمع برة، وهي الأسورة والخلاخيل، والقصب: عظام الساق، والخدال جمع خَدْلَة، والخدل المستدير الممتلىء، وانظر ديوان ذي الرمة ١٥١٥/٣ وفيه «رخيمات الكلام مُبَطَّناتٌ» أي خماصٌ.

(٢) ذكر اللسان هذا البيت في مادة «أتى»، ورواه «لا يُعْدَلُنَّ» بالبناء للمجهول، ثم قال: «قال الفارسي: لا يَعْدِلَنَّ (بالبناء للفاعل) أتـاويون، فحـذف المفعول، وأراد لا يعدلن أتاويون شأنُهُم كذا أنفسَهم» وأنشده ابن قتيبة في المعاني الكبير ٣٧٤ برواية: لا تعدلَنَّ أتاويـين، والأتاوي كالأتي أصله السيل الذي لا يعرف من أين أتى، وأطلق على الرجل الغريب عن القوم وليس منهم، والنكباء: الريح التي تهب بين ريحين، ويراد بها الريح التي تهب بين الصبا والشمال، وهي شديدة البرد، وريح صر: بكسر الصاد، أي: شديدة البرد، والمعنى أن الغرباء الذين يجيئون تحت مهب الريح تحيط بهم العواصف لا يعدلون أنفسهم بأصحاب الأرض، والمُحلات: القدر، والرحى، والدلو، والقربة والجفنة والسكين والفأس والزند لأن من كانت هذه معه حل حيث شاء. وإلا فلا بد له من أن يجاور الناس يستعير منهم بعض هذه الأشياء. انظر: اللسان /حلل/.

ولا يَتحشَّى الفحلَ إن أعْرَضَتْ به ولا يَمْنَعُ المرباعَ منها فَصيلُها(١)

روي: منها فصيلُها، ومنه فصيلُها، فمن روى منها، كان من هذا الباب، وكان منها: حالاً أو ظرفاً. فأمَّا قول الهُذَليِّ(٢):

ضَرُوبٌ لهاماتِ الرجالِ بسيفِه
إذا عَجَمتْ وَسْطَ الشؤون شِفَارُها

فإن شئت كان التقدير: إذا عَجَمتْ وسْطَ الشؤون شفارُها الشؤونَ، أو مجتمعَ الشؤونِ(٣) كما قال المرارُ الفقعسيُّ(٤):

فلا يَسْتَحمِدُونَ الناسَ شَيْئاً
ولكنْ ضربُ مُجْتَمَعِ الشِّئانِ

فحذفت المفعول، وإن شئت جعلت وسطاً في الشعر اسماً، وجعلته المفعول به، كما جعله الفرزدق مبتدأ في قوله:

(١) أنشده ابن قتيبة في المعاني الكبير في مكانين ص ٣٩٢ و١٢٣٧ برواية: «منه»، و«عنه فصيلها». ونسبه إلى رجل من بني عكل، ونقله الأزهري في تهذيبه عنه ٥/١٤١ ونقله صاحب اللسان عن الأزهري (حشا) قال ابن قتيبة: يتحشى: يباليه من حاشى يحاشي، أعرضت به: جعلته في عرضها. والمرباع: التي تنتج في أول الربيع. يقول: ينحرها ولا يمنعها منه ولدها فيدعها له فتغذوه.

(٢) هو أبو ذؤيب، والبيت من قصيدة يرثي بها نشيبة بن محرث. والعجم: العضُّ: والشفار: جمع شفرة وهي حد السيف. والشؤون: أصل قبائل الرأس انظر ديوان الهذليين ص ٣٠، وشرح أشعارهم ١/٨٣. وروايته عندهما: «عُجمت، وأُعْجمت» بالبناء للمفعول.

(٣) زاد في (ط): شفارها.

(٤) هو المَرَّار بن سعيد الفقعسي الشاعر من مخضرمي الدولتين: الأموية والعباسية، وله ترجمة في الأغاني ١٠/٣٢٤ وما بعدها. والشئان: جمع شأن، وهو مجرى الدمع إلى العين.

أَتَتْـهُ بِـمَـجْـلُومٍ كـأنّ جـبـيـنَـه
صلاءةُ وَرْسٍ وَسْطُها قد تَفَلَّقَا[١]

فكما حذف المفعول به من هذه الآي، وهذه الأبيات. وغير ذلك مما تركنا ذكره كراهة الإطالة، كذلك حذف في[٢] قوله: (مالك يوم الدين).

والدين: الجزاء في هذا الموضع بدلالة قولـه: (اليومَ تُجزَى كلُّ نفسٍ بما كَسبَتْ) [غافر/١٧] و(اليومَ تُجزون ما كنتم تَعْمَلُونَ) [الجاثية/٢٨] ولا تكون[٣] الطاعة، ولا العادة، وقيل في قول ابن مقبل:

يـا دارَ سلمـى خَـلاءً لا أُكَلِّفُهَـا
إلَّا المَرانَةَ حتى تعـرفَ الدِّينـا[٤]

حتى تقوم القيامة، وتأويل هذا: حتى تعرف يوم الدين أي: يوم الجزاء. والمَرانة: اسم ناقة عن الأصمعي. وقال غيره: اسم موضع. فأما قوله: تعرف فيستقيم أن يكون مسنداً إلى

(١) المجلوم المحلوق، أراد به هن المرأة، والصلاءة مدق الطيب، والورس نبت أصفر وقد جعل الفرزدق لفظ «وسط» ساكن السين على أنه اسم، وأخرجه عن الظرفية. النوادر/١٦٣ وورد في الديوان ص ٥٩٦ برواية:
رمتـه بمجمـوش كـأن جبينـه صـلاية ورس نصفهـا قد تفلقـا

(٢) في (ط): من قوله. (٣) في (ط): يكون.

(٤) ديوان تميم ٣١٧ وهو في مشوبته التي رواها القرشي في جمهرة أشعار العرب ص ٣٠٦ والمعنى: على أن المرانة اسم الناقة؛ لا أكلفها أي: أجشمها وأثقل عليها إلا بالمرانة أي بوقوف الناقة عليها، وعلى أنها اسم موضع يريد: لا أكلفها أن تبرح ذلك المكان وتذهب إلى موضع آخر، وانظر اللسان في مادة «مرن».

المتكلم المذكور في أكلّف[١] ويستقيم أن يكون للمؤنث الغائب.

والإمالة في (مالك) في القياس لا تمتنع، لأنّه ليس في هذا الاسم ممّا يمنع الإمالة شيء، وليس كلّ ما جاز في قياس العربية تسوغ التلاوة به حتى ينضم إلى ذلك الأثرُ المستفيض بقراءة السلف له، وأخذهم به لأنّ القراءة سنة[٢].

فأمًّا[٣] إعراب (ملك يوم الدين) فالجرّ في القراءتين. وهو صفة لاسم مجرور، والصفات تجري على موصوفيها، إذا لم تُقطع[٤] عنهم لذمٍّ أو مدحٍ.

فأمًّا العامل فيها؛ فزعم أبو الحسن[٥] أن الوصف يَجري على ما قبله، وليس معه لفظ عمل فيه، إنًّما فيه أنًّه نعت، فذلك هو الذي يرفعه، وينصبه، ويجرّه، كما أن المبتدأ إنًّما رفعه[٦] الابتداء، وإنًّما الابتداء معنًى عمِل فيه وليس لفظاً، فكذلك هذا.

فإن قلت: فلِمَ لا يكون العامل في الوصف ما عمل في الموصوف؟ قيل: ممّا يدل على أن العامل في الوصف لا يكون العامل في الموصوف أن في هذه التوابع ما يَتَعرَّب بإعراب ما

(١) أي: على سبيل الالتفات.

(٢) راجع ما ذكره أبو حيان في إمالة «مالك» في البحر ١/٢٠. وما قاله عن الفارسي، في هذا الحرف وانظر ص ٨ مما سبق.

(٣) في (ط): وأما.

(٤) كذا في (ط). وفي (م): «يقطع».

(٥) هو علي بن سليمان الأخفش.

(٦) في (ط): إنما يرفعه.

يتبعه، ولا يصح أن يعمل فيه ما عمل في موصوفه. وذلك نحو أجمع وجُمَع وجمْعاء[1] وليست هذه الكلم ككلّ الذي قد جُوِّز فيه أن يلي العوامل على استكراهٍ. فلمّا صحَّ وجود هذا فيها، دلّ أنّ الذي يعمل في الموصوف غير عامل في الصفة في نحو: مررت برجل قائم، وما أشبهه لاجتماعهما في أنَّهما تابعان.

ويدلّ على ذلك أيضاً أنَّك قد تجد من الصفات ما إعرابه يخالف الموصوف، نحو: يا زيدُ العاقلُ، فزيد مبني، وصفته مرتفعة ارتفاعاً صحيحاً. فلو كان العامل في الصفة العامل في الموصوف، لم تختلف حركتاهما، فكانت إحداهما إعراباً، والأخرى بناءً، وكان مجيء هذا في النداء دلالة على ما ذكرناه: من أن الصفة ليست بمعمول لما يعمل في الموصوف.

فإنْ قال قائل: فلِم لا تجعل الصفة ـ من حيث كانت كالجزء ممّا تجري عليه ـ مع الموصوف بمنزلة شيء واحد؟ وتستجيز من أجل ذلك أن يعمل فيها[2] ما عمل في الموصوف، وتَستدل[3] على ذلك بأشياء من كلامهم، تُقوي[4] هذا المسلك. من ذلك: أنَّهم جعلوه مع الموصوف كاسم واحِد، في نحو لَا رجلَ ظَرِيفَ، وكذلك قولهم: يا زَيْدَ بن عَمرو وما أشبهه، وقال[5] الله سبحانه: (قُلْ إنَّ الموتَ الذي

---

(١) كذا في (ط): وفي (م) جمعاً.

(٢) في (ط): أن يعمل فيه. فالمراد الوصف، وفي (م): تعمل. والأظهر ما أثبتنا.

(٣) في (ط): ويستدل.

(٤) (م): يقوي.

(٥) ثبت حرف العطف في (ط) وسقط من (م).

تفِرُّونَ منه فإنَّه مُلَاقيكُم) [الجمعة/٨] فلمّا وصف المبتدأ بالاسم الموصول دخلت الفاء في الخبر، كما أنّه لمَّا كان المبتدأ موصولاً دخلت الفاءُ فيه؟ قيل: إن ما أوردته من ذلك لا يدلّ شيء منه على كون الوصف معمولاً للعامل في الموصوف: لأنّه يلزم من ذلك أن يكون في اسم واحد إعرابان، وهذا قد رفضوه في كلامهم، يدل[1] على رفضهم إيّاه أنَّهم إذا نسبوا إلى تثنية أو جمع على حَدّها حذفوا علامتي التثنية أو الجمع من الاسم؛ لئلا يجتمع في الاسم دلالتا إعراب، فإذا كانوا قد كرِهوا ذلك في التثنية والجمع مع أن التثنية قد جرت مجرى غير المعرب في قولهم إذا عدُّوا: واحد، اثنان، فأنْ يُكْرَهَ ذلك في الإعراب المحض الذي لم يجر مجرى البناء أجدرُ.

ومن ثَّمَ ذهبوا في قولهم: يا زيدَ بن عمرو، لمّا جعل الموصوف مع الصفة[2] بمنزلة اسم مفرد، إلى أنّه بمنزلة امرىء وابنم ونحو ذلك من الأسماء التي يتبع ما قبل حرف الإعراب فيها حرفَ الإعراب، ولم يجزْ فيها عندهم إلاّ ذلك، لأنَّ حركة آخر الاسم الأول لو كانت إعراباً لوجب أن يكون في الاسم الواحد[3] إعرابان، وذلك ممَّا قد اطرَّحوه في كلامهم فلم يستعملوه.

ومما يبيّن ذلك أنَّهم حيث قالوا في المنفيّ: لا رجلَ ظريفَ لك، جعلوا الأول منهما بمنزلة صدور الأشياء التي يضمّ

(١) في (ط): يدلك.
(٢) في (ط): لما جعل الصفة مع الموصوف.
(٣) في (ط): في اسمٍ واحدٍ.

إليها ما يكون معها شيئاً واحداً. وإذا كان الأمر كذلك كان قول من قال في امرئ ونحوه: إنَّه معرب من مكانين، غيرَ مستقيم، لما أريتُكَه من حذفهم علامة التثنية والجمع في النسب. وأمّا[١] قوله: (قلْ إنَّ الموتَ الذي تفرّونَ منه فإنَّه مُلاَقيكُمْ) [الجمعة/٨] فقد جَوَّز أبو الحسن فيه: أن تكون الفاء فيه زائدة. وحَكى أبو يعلى[٢] عن أبي عثمان[٣] مثل ذلك. ووجه ذلك أن الفاء تدخل للعطف أو للجزاء وزيادةً[٤]، فلمَّا لم يكن للعطف مذهب من حيث لم يستقم عَطف الخبر على مبتدئه لم يصحَّ حمله على العطف، ولم يُستجز حمله على أنها للجزاء لبعد ذلك في اللفظ والمعنى.

فأمَّا اللفظ فلأن الجزاء الذي هو في الأصل شرط لازم غيرُ مستغنًى عنه ولا يستقِلّ الجزاء إلاَّ به. فلمَّا كانت صورة الشرط على ما ذكرنا، ولم يكن الوصف كذلك ـ لأنَّك في أكثر الأمر مخيَّر في ذكره وتركه ـ لم يكن موضعاً للجزاء كما يكون موضعاً له مع المبتدأ الموصول، والنكرة الموصوفة؛ كقوله تعالى: (الذينَ يُنْفقون أموالَهُمْ بالليلِ والنهارِ) ثم قال: (فَلَهم أجْـرُهم) [البقرة/٢٧٤]. (ومـا بِكُمْ من نِعْمَـةٍ فمنَ اللَّهِ)

---

(١) في (ط): أما.

(٢) هو أبو يعلى بن أبي زرعة من أصحاب المازني وكان مقدماً عالماً بالنحو، ثقة فيما يرويه، وله من الكتب المصنفة «كتابُ الجامع في النحو» لم يتمه، ذكره ابن النديم في الفهرست ص ٨٩ والأنباري في نزهة الألباء ص ٢١٩.

(٣) هو أبو عثمان المازني وتقدمت ترجمته ص: ١٦.

(٤) في (ط): أو زائدة.

[النحل/٥٣] فلمّا لم يكن موضعاً له ولا للعطف حكم بزيادة الفاء، لأنَّها قد ثبتت زائدة[١] حيث لا إشكال في زيادتها، وذلك قوله:

لا تَجْـزَعِي إنْ مُنْفِساً أهْلَكْتُهُ
وإذا هَلَكْتُ فعندَ ذلك فاجزَعي[٢]

ألا ترى أنَّ إحدى الفاءين لا تكون إلّا زائدة، لأنَّ (إذا) إنَّما يقتضي[٣] جواباً واحداً. وأما بُعْدُ[٤] الجزاء في المعنى، فلأن الجزاء ما كان بإثبات معنى أو نفيه، فأمَّا ما كان واقعاً لا محالة، فإنَّه لا يكون من باب الجزاء، والموت ملاقٍ لهم، فرُّوا أو لم يفرّوا.

فإن قلت: فقد تقول في الجزاء: لأضربنَّك إن سكتّ أو نطقت، ولأعطينك إن خرجت أو أقمت فإن هذا كلام متَّسع فيه مُخْرج عن أصله. وحكمُه إذا استُعْمِل حرفُ المجازاة أن يَفْعَل الإعطاء إذا وقع الخروج، ثم يبدو له أن يفعله في جميع الأحوال فيقول بعد: أو أقمت. وقد يصحّ أن يحمل هذا الكلام

---

(١) كذا في (ط). وفي (م) «زيادة».

(٢) من قصيدة للنمر بن تولب، وقبله:

قامت تُبَكِّي أن سَبَأْتُ لفتيةٍ زِقّاً وخابيةً بعودٍ مُقْطَعِ

أي: بكت لأني اشتريت الخمر ببعير هزيل منقطع، فيقول لها: لا تجزعي إن أهلكت متاعاً نفيساً، والمنفس: الشيء الذي يتنافس فيه ويرغب، بل لك أن تجزعي إذا هلكت أنا وقضيت. انظر شرح أبيات المغني للبغدادي ٤/٥٢، الخزانة ١/١٥٢ وفيها: إن منفسٌ.

(٣) في (ط): تقتضي. (٤) في (ط): بَعْدَ.

على المعنى فيستقيم أن تكون الفاء جزاء. وذلك أنّ معنى[١]: (إنَّ الموتَ الذي تفرّونَ منه) ومعنى: إنّ الذي تفرون منه من الموت واحد، فكما يصحّ الجزاء في هذا الاسم كذلك يصحّ فيما كان بمعناه.

ألا ترى أنّك قد جازيت حيث كانت الصلة ظرفاً لمّا كان الظرف متضمِّناً لمعنى الفعل؟ كقوله: (ومَا بكُم مِنْ نِعمةٍ فمنَ اللَّهِ) [النمل/٥٣] ودخلت الفاء في الخبر، كما دخلت في الصلة، والصلة فعل محض، وكل ذلك حَمْل على المعنى؛ لأنَّ الجزاء المحض لا يكون بالظرف، ولذلك قال سيبويه: إنّ عندك ونحوه لا يُبْنى على إنْ. فأمَّا دخول معنى الجزاء في الآية وصحته، فعلى أن ينزل الكلام كأنه خوطب به من ظنَّ أنَّ فِراره من الموت يُنجيه، وقد جاء الجزاء المحض في ذلك؛ قال الشاعر:

ومَنْ هابَ أسبابَ المنِيَّة يَلْقَها
ولو رامَ أسبابَ السماءِ بسُلَّمِ[٢]

فإذا جاز في الجزاء المحض في البيت فكذلك تكون الآية، والتصحيح لمعنى الجزاء في ذلك قول محمد بن يزيد[٣]. فإن قلت: فهلاّ استدللت بعمل إنَّ في الاسم على أن

---

(١) في (ط): معنى الجزاء.

(٢) هو من معلقة زهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٣٠ برواية:

ومن هاب أسباب المنايا ينلنه ... ولو نال أسباب السماء بسلم

وانظر المعلقات/٨٧ وجمهرة أشعار العرب/١١٠.

(٣) هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد تلميذ المازني وأبي حاتم السجستاني، وإمام نحاة البصرة في زمنه، وقرين أحمد بن يحيى ثعلب إمام أهل الكوفة، وكان يفضل عليه بحسن العبارة وفصاحة اللسان، ولد =

معنى المجازاة لا يصحّ في الآية، لأنَّ إنَّ لا يدخل[١] على الجزاء المحض، فكذلك لا يدخل[٢] على هذا الضرب من حيث كان مثل المحض في كونه جزاء. قيل: لا يمتنع دخول إنّ على هذا الضرب وإن كان قد تضمَّن الاسمُ معنى الجزاء، كما امتنعت من الدخـول على الجزاء المحض؛ لأنَّ الـذي يدخله[٣] اسم، لـــم يقم مقام الحرف، كما كان ذلك في الجزاء الجازم، والكلام خبر، فإن كان كذلك، لم يكن شيء يمنع من إعمال إنّ، ألا ترى أنَّها قد دخلت في قوله: (إنّ الـذينَ فَتَنُوا المؤمنين والمؤمنـاتِ ثمَّ لَمْ يتُوبـوا فلَهُمْ عذابُ جهنم) [البروج/١٠] فعملت في الموصول الذي دخلت الفاء في خبره، كما تعمل فيما لا تدخل[٤] الفاء خبره[٥]. فما[٦] دخلت عليه إنَّ، ممَّا في خبره الفاء من صحَّة معنى الجزاء فيه كما لم تدخل عليه إنَّ، كقوله[٧]: (الذين ينفقُون أموالهم... فلَهُم أجرهم)[٨] [البقرة/٢٧٤]، ولو ألحقت هذا الضرب من

= المبرد سنة ٢١٠، وتوفي سنة ٢٨٦هـ ببغداد. انظر ابن خلكان ٤/٣١٣.

(١) في (ط): لا تدخل.

(٢) في (ط): لا تدخل.

(٣) في (ط): تدخله.

(٤) في (ط): فيما لم تدخل.

(٥) في (ط): في خبره.

(٦) في (ط): فمما.

(٧) في (ط): قوله.

(٨) وتمامها: «الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون».

الأسماء: «ليت ولعل» لم يجز دخول الفاء لأنَّ الشرط والجزاء خبرٌ، وما يدخل[١] عليه إنّ مثله.

فأمّا «ليت ولعلّ» فإنهما إذا دخلتا أبطلتا معنى الخبر، وإذا بطل الخبر لم يكن موضع مجازاة، وإذا لم يكن موضع مجازاة لم يصحَّ دخول الفاء، فصحَّة دخول معنى الجزاء مع دخول إنّ كصحته إذا لم يدخل[٢]، ومن ثم قال[٣] فيمن قال: المرأة التي أتزوّجها فهي طالق. إنه مَن تزوَّج من النساء طَلُق لدخول معنى الجزاء الكلام ولحاق الفاء من أجله، والجزاء يوجب الشياع والإبهام واستغراق الجميع لذلك. وإذا جاز هذا الذي ذكرناه في قوله تعالى: (قل[٤] إنَّ الموتَ الذي تفرّونَ مِنْه فإنّه)[٥] [الجمعة/٨]. . . لم يكن لمن زعم أن الصفة في حكم الموصوف ـ من أجل أن الفاء دخلت والفعل في صلة الصفة دون المبتدأ ـ دلالةٌ على قوله؛ لاحتماله غير ذلك مما ذكرت[٦].

فأمَّا قوله تعالى: (شهرُ رمضانَ الذي أُنْزِلَ فيه القرآنُ)

---

(١) في (ط): تدخل. (٢) في (ط): تدخل.

(٣) في (ط): «قال محمد بن الحسن» والمراد محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني بالولاء صاحب أبي حنيفة، وأبي يوسف، وله التصانيف الكثيرة النادرة التي نشر بها علم أبي حنيفة، وكان من أفصح الناس، ولد سنة ١٣٥ وتوفي مع الكسائي في يوم واحد بالري، وكانا في صحبة الرشيد، فقال الرشيد: دفنت الفقه والعربية بالري، وذلك سنة ١٨٩هـ انظر ابن خلكان ٤/١٨٤.

(٤) في (ط) بحذف «قل».

(٥) زاد في (ط): «ملاقيكم». (٦) في (ط): ذكرته.

ثم جـاء: (فَمَن شَهِـد منكُم الشهـرَ)[١] [البقـرة/١٨٥] فـإن شئت جعلته مثـل قولـه: (قلْ إنّ المـوتَ الـذي تفرّون منه)، وإن شئت جعلته مبتدأ محذوف الخبر، كأنّه لمّا تقدم: (كُتِبَ عليكمُ الصيامُ) [البقرة/١٨٣] قيل: فيما كتب عليكم من الصيام شهر رمضان، أي صيامه، كما قال: (الزانية والزاني فاجلدوا) [النور/٢] أي: فيما فرض عليكم الزانية والزاني، أي: حُكْمُهما. وكذلك (مَثلُ الجنة التي وُعِدَ المتّقونَ)[٢] [محمد/١٥]. وإن شئت جعلته ابتداء[٣] وجعلت خبره الموصول كقولك: زيد الذي في الدار. فإن قلت: إذا جعلت الذي وصفاً في قوله: (الذي أُنْزِل فيه القرآنُ) فكيف لم يَكْنِ[٤] عن الشهر كقولك: شهر رمضان المبارك من شهده فليصمه؟ فإنّ ذلك يكون كقوله: (الحاقةُ ما الحاقةُ) [الحاقة/١]، و (القارعةُ ما القارعةُ) [القارعة/١] ونحو ذلك.

وأمّا جواز دخول معنى الجزاء فيه فلأنَّ شهر رمضان وإنْ كان معرفة فليس بمعرفة معيَّنة؛ ألا ترى أنه شائع في جميع هذا القبيل لا يراد به واحد بعينه، فلا يمتنع من أجل ذلك من معنى الجزاء؛ كما يمتنع ما يشار به إلى واحد مخصوص، ومن ثم لم يمتنع ذلك[٥] في صفة الموت في قوله: (قُلْ إنَّ الموتَ الذي تفرّونَ منه) لأنَّ الموت ليس يراد به موت بعينه، إنَّما يراد

---

(١) زاد في (ط) «فليصمه».
(٢) زاد في (ط): «فيها».
(٣) في (ط): مبتدأ.
(٤) في (ط): لم تكن. أي: لم يعد عليه الضمير فيقال: فمن شهده بدلاً من الاسم الظاهر.
(٥) سقطت هذه الكلمة من (ط).

به الشِياع، ومعنى الجنس، وخِلافُ الخصوص. وأشبه الوجوه أن يكون الذي وصفاً؛ ليكون النصّ قد وقع على الأمر بصيام الشهر.

ومن قال: إن الفاء في قوله: (فإنّه مُلاَقيكم) زيادة، فقياس قوله في هذه الفاء أن تكون زائدة أيضاً، وهو[١] قول أبي الحسن وأبي عثمان[٢] فيما روى عنه أبو يعلى بن أبي زُرْعة[٣].

اختلفوا في قوله تعالى: (الصراط المستقيم)[٤] [الفاتحة/ ٦]

فرُوِي عن ابن كثير: السين والصاد. ورُوي عن أبي عمرو: السين، والصاد، والمضارعة[٥] بين الزاي والصاد، رواه عنه العريان بن أبي سفيان، ورَوَى عنه الأصمعي «الزراط» بالزاي، والباقون بالصاد، غير أن حمزة يلفظ بها بين الصاد والزاي.

قال أبو بكر[٦]: للقارىء بالسين أن يقول: هو أصل الكلمة، ولو لَزم لغة من يجعلها صاداً مع الطاء لم يعلم ما أصلها.

ويقول من يقرأ بالصاد: إنَّها أخفّ على اللسان؛ لأنَّ

(١) في (ط): وهذا قول.

(٢) هو أبو عثمان المازني وتقدمت ترجمته ص: ١٦.

(٣) تقدم ذكره ص: ٤٣. (٤) انظر السبعة في القراءات ص ١٠٥ وما بعدها.

(٥) المضارعة: المشابهة والمقاربة، اللسان /ضر/.

(٦) هو أبو بكر محمد بن السري النحوي المعروف بابن السراج، وتقدمت ترجمته، وانظر خطبة الكتاب ص ٦.

الصاد حرف مطبَق كالطاء فتتقاربان، وتحسنان[١] في السمع، والسين حرف مهموس، فهو أبعد من الطاء، وهي قراءة أبي جعفر[٢] والأعرج[٣] وشَيْبةَ[٤] وقتادة[٥].

ويقول من قرأ بالزاي: أبدلْتُ منها حرفاً مجهوراً حتى يشبه الطاء في الجهر، ورُمْت الخفّة، ويحتجّ بقول العرب: صقْر، وسقْر، وزقْر.

ويقول من قرأ بالمضارعة التي بين الزاي والصاد[٦]: رمت الخفة، ولم أجعلها زاياً خالصة، ولا صاداً خالصة فيلتبَس[٧] بأحدهما.

قال أبو بكر: والاختيار عندي الصاد، للخفّة، والحُسْن في السمع، وهو غير مُلْبِس[٨]؛ لأنّ مَنْ لغته هذا إذا كان يتجنّب السين مع الطاء لم يقع عليه لبس؛ لأنَّ السين كأنَّها مهملة في الاستعمال عنده مع الطاء، وإنَّما يقع الإلباس[٩] لو التبست كلمة بالسين بكلمة بالصاد في معنيين مختلفين، ومع ذلك فهي قراءة الأكثر، ألا ترى أنَّ مَنْ رُويت عنه القراءة بالسين منهم قد رويت عنه بالصاد؟

---

(١) في (ط): فيتقاربان ويحسنان.
(٢) هو أبو جعفر المخزومي يزيد بن القعقاع المدني، تقدمت ترجمته ص١١.
(٣) هو عبد الرحمن بن هرمز المدني الأعرج، تقدمت ترجمته ص ١١.
(٤) هو شيبة بن نصاح المدني، تقدمت ترجمته ص ١١.
(٥) هو أبو الخطاب قتادة بن دعامة السدوسي، تقدمت ترجمته ص ١٢.
(٦) في (ط): بين الصاد والزاي.
(٧) في (ط): فتلتبس.
(٨) في (ط): غير ملتبس.
(٩) في (ط): الالتباس.

وقال[١] : وأما الزاي فأحسب الأصمعيّ لم يضْبِط عن أبي عمرو؛ لأنَّ الأصمعي كان غير نحويّ، ولست أحبّ أن تُحمل القراءة على هذه اللغة، وأحسب أنه سمع أبا عمرٍو يقرأ بالمضارعة للزاي فتوهّمها زاياً.

وأمّا القراءة بالمضارعة التي بين الزاي والصاد[٢] فعدلْتُ عن القراءة بها؛ لأنَّه تكلُّف حرفٍ بين حرفين، وذاك أصعب على اللسان؛ لأنَّه إنَّما استعمل في هذه الحال فقط، وليس هو بحرف يُبنى عليه الكلم، ولا هو من حروف المعجم، ولست أدفع أنَّه من كلام الفصحاء من العرب، إلا أنّ الصاد أفصح وأوسع وأكثر على ألسنتهم. والسين والصاد والزاي أخوات، والصاد أشبههنّ بالطاء؛ لأنّها مطْبَقة مثلها، والزاي أقرب أيضاً إلى الطاء من السين؛ لأن الزاي حرف مجهور. قال أبو حاتم[٣]: ليست الزاي الخالصة بمعروفة. انتهت الحكاية عن أبي بكر.

قال أبو علي: الحجّة لمن قرأ بالصاد أن القراءة بالسين مضارعة لما أجمعوا على رفضه من كلامهم؛ ألا ترى أنَّهم تركوا إمالة «واقد» ونحوه كراهة أن يُصَعِّدوا بالمستعلي بعد التسفل بالإمالة؟ فكذلك يكره على هذا أن يتسفّل ثم يتصعّد بالطاء في سراط، وإذا كانوا قد أبدلوا من السين الصاد مع

(١) في (ط): قال. (٢) في (ط): بين الصاد والزاي.

(٣) هو أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني اللغوي النحوي المقرىء، كان إماماً في علوم الأدب، وأخذ عنه علماء عصره كالمبرد وابن دريد وغيرهما، وتوفي سنة ٢٤٨هـ، انظر ابن خلكان ٢/ ٤٣٠.

القاف في صُقْت، وصَوِيق، ليجعلوها في استعلاء القاف مع بُعد القاف من السين وقرب الطاء منها، فأن يُبدلوا منها الصاد مع الطاء أجدرُ من حيث كانت الصاد إلى الطاء أقرب. ألا ترى أنّهما جميعاً من حروف طرف اللسان، وأصول الثنايا، وأن الطاء تدغم في الصاد؟

ويدلّك على أنَّ حُسْنَ إبدال الصاد من السين[1] في «سراط» لما ذكرت لك[2] من كراهة التصعّد بعد التسفّل، أنّ مَنْ يقول: صَويق، وصُقْتُ إذا قال: قِسْت وقسوت لم يبدل الصاد منها، لأنّه الآن ينحدر بعد الإصعاد، وهذا يُستخفّ ولا يستثقل كما استُثْقل عكسُه؛ ألا ترى أنَّهم لم يميلوا نائق، وأمالوا، نحو قادر، وقارب؟

فإن قلت: إنَّ السين الأصل بدلالة قولهم: سَرْطَم[3] وسَرَطْراط[4] والأخْذ سُرَّيط[5]. قيل: الألف أيضاً أصلها ألّا تُمَال، ولكن لمّا وقعت مع الكسرة والياء فأريد مجانسة

---

(١) في (ط): السين من الصاد. (٢) زيادة في (م).

(٣) سرطم على وزن زِبْرِجْ وجَعْفَر: الأكول، وهو أيضاً المتكلم البليغ.

(٤) السرطراط بكسرتين وبفتحتين الفالوذج والخبيص وهو طعام يعمل من التمر والسمن.

(٥) الأخذ سرَّيط بضم السين وتشديد الراء المفتوحة وهو مثل، يقال: الأخذ سريط والأداء ضريط، على وزنه أيضاً، ويروى أيضاً: الأخذ سِرِّيْطَى والأداء ضِرِّيْطَى، بالقصر فيهما؛ وسريط وضريط بالتصغير والتخفيف، وسريطى وضريطى بكسر الأول وتشديد الراء المكسورة، يضرب لمن يأخذ الدين ويبتلعه، فإذا طولب للقضاء عنى وأتعب، انظر جمهرة الأمثال ١/ ١٧٠ واللسان، والقاموس /سرط/.

الصوتين وملاءمتهما أميلت، وتُرِك الأصل الذي هـو التفخيم والتحقيق لها.

فكذلك في باب صراط وصويق وصالخ[١] وصالغ[٢] لمّا أريد فيه[٣] ذلك ترك الأصل إلى تشاكل الصوتين وتجانسهما، وقد تركوا في غير هذا ـ لِمَا ذكرت لك ـ ما هو أصل في كلامهم إلى ما ليس بأصل؛ طلباً لاتّفاق الصوتين؛ ألا تراهم قالوا: شمباء، وممْ بكَ[٤]، فلم يبينوا النون التي هي الأصل في الشَّنَب، ومَنْ عامر؟ لمّا أرادوا أن يوفّقوا بين الصوتين. ولم يستجيزوا إدغام النون في الباء من حيث كان متشابهاً[٥] ما لم يدغم في الباء وهو الميم، فكما تركوا الأصل ها هنا طلباً للمشاكلة، كذلك يُترك الأصل في سراط، ويُختار إبدال الصاد من السين.

فأمَّا القراءة بالزاي فليس بالوجه. وذلك أن من قال في أصدرت: أزدرت، وفي القصد: القزد، فأبدل من الصاد الزاي، فإنه إذا تحركت الصاد في نحو: صدرت، وصدقت، لم يبدل. فإذا لم يبدلوا الصاد زايا إذا تحركت مع الدال، وكانت الطاء في الصراط، مثل الدال في القصد في حكم

(١) أصلها: سالخ. والسالخ: جَرَب يُسلخُ منها الجمل، واسم الأسود من الحيات، للأنثى: أسودة، ولا توصف بسالخة. كذا في القاموس /سلخ/.

(٢) يقال: بقرة سالغ ونعجة سالغ: إذا خرج ناباهما، وولد البقرة يقال له: سالغ في السنة السابعة. اللسان /سلغ/.

(٣) في (ط): منه.

(٤) في (ط): شنباء، ومن بك.

(٥) يريد النون التي تظهر إذا كان بعدها حرف حلقي. وانظر الكتاب ٢/٤١٤.

الجهر، فكذلك ينبغي ألاَّ تبدل من السين الزاي في سراط من أجل الطاء؛ لأنها قد تحرّكت كما تحركت في صدقت، مع أنَّ بينهما في «سراط» حاجزين؛ وقد قال سيبويه[١]: إذا قال: مصادر فجعل بينهما حرفاً ازداد التحقيق حسناً وكثرة. يريد يزداد التحقيق للصاد كثرة إذا وقع الفصل بالحرف على التحقيق إذا وقع الفصل بحركة نحو: صَدَقَ.

وإنما لم تبدل[٢] في الموضعين لمّا فَصلت الحركَةُ أو الحرف، لأنَّ التبيين وتصحيح الصاد في قصد وأصدرت[٣] قد كان يجوز ولا حاجز بينهما، فلمّا وقع الفصل وحَجَزت الحركةُ أو الحرف امتنع ما كان يجوز من قَبْل.

ألا ترى أن المتقاربين إذا وقعا في كلمة واحدة ففصَل بينهما الحركة بُيِّن، وذلك نحو وَتِد. ومن أدغم قدّر فيه الإسكان، مثل فَخْذ فأدغم على ذلك؟ فكما لم يَقْو الإدغام ولم يكثر مع حجز الحركة كذلك لا يقوى البدل مع حجز الحركة، لاجتماع الموضعين في أن القصد فيهما تقريب حرف من حرف. فأمَّا القراءة بالمضارعة، فأحسن من القراءة بإبدال الزاي من السين، لأنّ من لم يُبدل من الصاد الزاي إذا تحركت قد يضارع بنحو صاد صدقت، ويضارع بها إذا بعدت نحو مصادر، والصراط كما قالوا: حِلبلاب[٤] فوفَّقُوا بين الحرفين مع حجز ما حَجَز بينهما من الحروف، وكأنَّه أحبّ أن يشاكل بهذه

---

(١) انظر الكتاب: ٢/٤٢٧. (٢) في (ط): لم يبدل.

(٣) في (ط): والصراط.

(٤) الحِلبلاب: بكسر الحاء واللام هو اللبلاب بفتح اللام.

المضارعة ليكثُر بذلك تناسب أحد الحرفين إلى الآخر. فأشرب الصاد صوت الزاي لذلك.

ومما يقوِّي مضارعة الصاد في الصراط بالزاي أنَّهم حيث وجدوا الشين مشبِهة للصاد والسين في الهمس والرخاوة والاستطالة إلى أعلى الثَّنِيَّتَيْنِ ضارعوا بها الزاي، لمَّا وقع بعده[١] الدال ليتفقا في الجهر، وذلك نحو قولهم: أزدق في الأشدق، وكذلك فعلوا بالجيم قبل الدال لقربها من الشين، وذلك قولهم: أزدر في الأجدر، فإذا ضارعوا بهذين الحرفين الزاي ليقرِّبوها بذلك من الدال مع تباعد مخارجهما من الزاي فأن يضارعوا بها الصاد أجدر، لقربها منها واتفاقهما في المخرج. ويؤكّد هذه المضارعة أنَّهم قالوا: اجدرؤوا[٢] واجدمعوا، فأبدلوا من تاء الافتعال الدال لمَّا أشرِب صوت الزَّاي، كما أُبدِل[٣] في مزدجر ونحوه، ولا يجوز أن تُخْلَص الشين، والجيم[٤] زاياً كما فعلْت ذلك في الصاد والسين في: القصد، ويَسْدل ثوبه، لأنهما لم تقربا[٥] من الزاي قرب الصاد والسين[٦] منها.

ويقوي اتساع ذلك في الاستعمال أن سيبويه قال: زعم هـٰرُون[٧] أنها قراءة الأعرج، قال: وقراءة أهل مكة اليوم:

---

(١) في (ط): بعدها.

(٢) كذا في (ط)، وفي (م): اجدوروا

(٣) في (ط): كما أبدلوا.

(٤) في (ط): الجيم والشين.

(٥) في (ط): لم يقربا.

(٦) في (ط): السين والصاد.

(٧) هو أبو عبدالله هارون بن موسى القارىء الأعور النحوي سبقت ترجمته ص ١٠.

(حتى يُصْدِرَ الرعـاء) [القصص/٢٣] بين الصاد والـزاي[١] قال: والمضارعة في الصاد يعني إذا كـانت مع الـدال أكثر وأعرف منها في السين، يعني في نحو: يَزْدل ثوبه.

وممَّا يحتجّ به مَن أخلص الصاد وحققها على من ضارع بها الزاي أن يقول: الحرف[٢] قد أُعلّ مرة بالقلب فلا تستقيم المضارعة، لأنَّها إعلال آخر، وقد رأيتهم كرهوا الإعلال في الحرفين إذا تواليـا، فإذا لم يـوالوا بين إعـلالين في حرفين مفترقين فألّا يوالوا بين إعلالين في حرف واحد أجدر.

ويُقوِّي ذلك أنهم حذفوا النون من نحو بَلْعنبر، وبلحرث، ولم يحذفوا من بني النجار مع توالي النونات حيث كانت اللام قد اعتلّت[٣] بالقلب لئلا يتوالى إعلالان: الحذف والقلب، وإن كانا من كلمتين مفترقتين فإذا كُرِه في هذا النحو كان توالي إعلالين في حرف واحد أبعد.

وممَّا يحتجّون به على مَن ضارع بها الزاي، أنّ هذه المضارعة تشبه الإدغام في أنَّه تقريب الحرف الأول من الثاني، فكما أنَّ الصاد لا تدغم في الطاء، لانتقاص صوتها بذلك، فكذلك[٤] لا ينبغي أن يضارَع بها لأنَّ هذه المضارعة في حكم الإبدال، بدلالة أنَّهم حيث ضارعوا بالجيم الزايَ في قولهم: اجدرؤوا واجدمعوا أبدلوا من تاء الافتعال الدال كما أبدلوا في

---

(١) إشمام الصاد الزاي هو قراءة حمزة الزيات والكسـائي وخلف ووافقهم رويس، وكلهم كوفيون، والأعـرج مدني، انـظر النشر ٢/٢٥٠ و٣٤١ وسيبويه ٢/٢٩٤.

(٢) في (ط): أن الحرف.

(٣) ف (ط): قد أعلـت.

(٤) في (ط): كذلك.

مزدجر. وقال سيبويه: لم تكن المضارعة هنا[1] الوجه، يعني في الصراط[2].

اختلفوا في ضمِّ الهاء من (عليهم)[3] [الفاتحة/ ٧]

فقرأ حمزة وحده (عليهُم) بضم الهاء وكذلك (لديهُم)، (وإليهُم) هـذه الثلاثـةُ الأحرفُ بـالضم وإسكان الميم وقـرأ الباقون: (عليهِم) وأخواتِها بكسر الهاء.

واختلفوا في الميم:

فكان عبد الله بن كثير يصل الميم بواوٍ، انضمَّت الهاء قبلها أو انكسرت، فيقول: (عليهِمو غيرِ المغضوب عليهِمو ولا الضالين)، و(على قلوبهِمو، وعلى سمعِهِمو، وعلى أبصارهمو غشاوة) [البقرة/ ٧].

واخْتلِف[4] عن نـافـع في الميم. فقـال إسمـاعيـل بن جعفر[5] وابن جَمّاز[6] وقالون[7] والمسيّبي[8]: الهاء مكسورة،

(١) في (ط): ها هنا.
(٢) انظر الكتاب ٢/٤٢٧.
(٣) انظر السبعة في القراءات ص/١٠٨.
(٤) في (ط): واختلفوا.
(٥) ستأتي ترجمته ص ٤١٣.
(٦) هو سليمان بن مسلم بن جماز، أبو الربيع الزهري مـولاهم المدني، مقرىء جليـل ضابط، عرض على أبي جعفر المدني وشيبة ثم على نافع، مات بعد السبعين ومائة انظر طبقات القراء: ١/٣١٥.
(٧) هو عيسى بن مينا بن وردان، أبو موسى المري مولى بني زهرة، قارىء المدينة ونحويها، كان ربيب نافع واختص به كثيراً، وهو الذي سماه قالون لجودة قراءته. توفي سنة ٢٢٠هـ انظر طبقات القراء: ١/٦١٥.
(٨) ستأتي ترجمته ص ٣٧٥.

والميم مضمومة، أو منجزمة، أنت فيها مخيَّر. وقال أحمد بن قالون عن أبيه: كان نافع لا يعيب ضمّ الميم، فهذا يدلّ على أن قراءته كانت بالإسكان. قال أحمد بن موسى[1]: والذي قرأت به الإسكان. وقال وَرْش[2]: الهاء مكسورة والميم موقوفة إلّا أن تلْقى الميمَ ألفُ أصلية، فإذا لقيتها ألف أصلية ألحَق في اللفظ واواً، مثل قوله: (سواءٌ عليهِمُو ءَأَنذرتَهُمُو أم لم تنذرهمو)[3] [البقرة/ ٦].

وكان أبو عمرو، وعاصم، وابن عامر، والكسائي يكسرون الهاء، ويسكّنون الميم، فإذا لقي الميمَ حرفُ ساكن اختلفوا: فكان ابن كثير، ونافع، وعاصم، وابن عامر يَمْضون على كسر الهاء، ويضمّون الميم إذا لقيها ساكن، مثل قوله: (عليهمُ الذلةُ) [البقرة/ ٦١، آل عمران/ ١١٢]، و(من دونهمُ امرأتين) [القصص/ ٢٣]، وما أشبه ذلك.

وكان أبو عمرو يكسر الهاء أيضاً ويكسر الميم، فيقول: (عليهِمِ الذلة) و (إليهِمِ اثنين) [يس/ ١٤] وما أشبهه.

وكان حمزة والكسائي يَضُمَّان الهاء والميم معاً، فيقولان: (عليهُمُ الذلّة) و (من دونهُمُ امرأتين) وما أشبه ذلك.

---

(١) هو أبو بكر بن مجاهد، وتقدمت ترجمته ص /٦.

(٢) هو عثمان بن سعيد، أبو القاسم القرشي مولاهم القبطي المصري شيخ القراء المحققين، انتهت إليه رياسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه، وهو أشهر رواة نافع ولد سنة ١١٠ بمصر وتوفي سنة ١٩٧هـ فيها، انظر طبقات القراء: ١/ ٥٠٢.

(٣) في (ط): (سواءٌ عليهم اانذرتهم أم لم تنذرهم).

وقال[١] أبو بكر أحمد بن موسى: وكل[٢] هذا الاختلاف في كسر الهاء وضمها إنَّما هو في الهاء التي قبلها كسرة، أو ياء ساكنة، فإذا جاوزتَ هذين لم يكن في الهاء إلا الضّم. وإذا لم يكن قبل الميم هاء قبلها كسرة أو ياء ساكنة لم يجز في الميم إلاّ الضم أو التسكين مثل قوله: (منكم)، و(أنتم).

قال أبو بكر: فيمن[٣] قرأ عليهِم بكسر الهاء ووصل الميم بالواوِ[٤] ـ وهو قول ابن كثير ونافع في أحد قوليه ـ: قال سيبويه[٥]: قال بعضهم: (عليهمو) أتبع الياء ما أشبهها، وترك ما لا يشبه الياء ولا الألِف على الأصل. وقال أبو حاتم[٦]: هي قراءة الأعرج[٧]. قال أبو بكر[٨]: وقال بعض من احتجّ لذلك: إن الهاء من جنس الياء؛ لأنَّ الهاء تنقطع إلى مخرج الياء؛ فوجب لذلك إتباع الهاء الياء.

وحجَّة من قرأ عليهم ـ فكسر الهاء وأسكن الميم[٩] ـ وهو قول عاصم، وأبي عمرو، والكسائي، وابن عامر[١٠] ـ أن يقول: إنَّه أُمن اللبس؛ إذ كانت الألف في التثنية قد دلّت على

---

(١) في (ط): قال. (٢) في (ط) كل.
(٣) في (ط): في حجة من قرأ. وعبارة السبعة في القراءات (ص ١٠٩ - ١١٠) فيها اختلاف عمّا هنا.
(٤) في (ط): فكسَر الهاء، ووصل الميم بواوٍ.
(٥) انظر الكتاب ٢/٢٩٤. (٦) هو السجستاني وتقدمت ترجمته ص: ٥١.
(٧) هو عبد الرحمن بن هرمز المدني وتقدمت ترجمته ص/١١.
(٨) هو ابن السراج النحوي وتقدمت ترجمته ص/٦، وسقط هذا الاسم من (ط).
(٩) في (ط): بكسر الهاء وإسكان الميم.
(١٠) في (ط): وابن عامر والكسائي.

الاثنين، ولا ميم في الواحد، فلما لزمت الميمُ الجمع حذفوا الواو، وأسكنوا الميم طلباً للتخفيف، إذ كان لا يشكل.

قال: وقال: لمّا كانت الهاء في (عليهم) هي الهاء التي كانت[1] في عليه وجب إقرارها[2] على ما كانت عليه من الكسر قبل دخول الميم[3]، إذ كانت العلة واحدة.

وحجة من قرأ عليهُم ـ وهو قول حمزة ـ أنَّهم قالوا: ضمّ الهاء هو الأصل، وذلك أنّها إذا انفردت من حروف تتّصل بها قيل: همُ فعلوا. والواو هي القراءة القديمة، ولغة قريش، وأهل الحجاز، ومَن حولهم من فصحاء اليمن.

قالوا: وإنَّما خصّ حمزة هذه الحروف الثلاثة بالضم ـ وهي (عليهُم) و(إليهُم) و(لديهُم) ـ لأنَّهنّ إنْ أولاهنَّ ظاهراً صارت ياءاتهنَّ ألفات مثل: على القوم، ولدى القوم، وإلى القوم، ولا يجوز كسر الهاء إذا كان قبلها ألف.

وحجّة من ضمّ الميم إذا لقيها ساكن بعد الهاء المكسورة أن يقول: إني لمّا احتجت إلى الحركة رددت الحرف إلى أصله فضممت، وتركت الهاء على كسرها، لأنَّه لم تأت ضرورةٌ تُحْوج إلى ردّها إلى الأصل، ولأنَّ الهاء إنَّما تبعت الياء، لأنَّها شُبِّهت بها ولم تتبعها الميم لبعدها منها. قال أبو حاتم: وهي[4] لغة فاشية بالحرمين.

---

(١) سقطت من (ط) كانت. (٢) في (ط): إقرارهما.
(٣) : كذا في (ط)، وفي (م): قبل دخول الميم عليه.
(٤) في (ط): هي.

وحجّة من كسر الميم للساكن الذي لقيها والهاء مكسورة أن يقول: أتبعت الكسر الكسر؛ لثقل الضم بعد الكسر؛ كما استثقلوا ضمّ الهاء بعد الكسرة؛ وكذلك استثقلوا ضمَّة الميم بعد الهاء[1]. ألا ترى أنه ليس في كلامهم مثل فِعلُ، وأنَّهم يضمون ألف الوصل في مثل: اقتـل؛ فراراً من الضم بعـد الكسر.

وحُجّة من كسر الهاء إذا لم يَلْقَ الميم ساكن، وضمَّها إذا لقي الميم ساكن ـ وهو قول الكسائي ـ أنَّه يقول: إذا ردّ الميم إلى أصلها ردّ الهاء أيضاً إلى أصلها، وأتبع الضمّ الضمّ استثقالاً للخروج من الكسر إلى الضَمِّ.

قـال: والاختيـار (عليهِم) بـالكسـر؛ لأنَّهـا أخفّ على اللسان، وهي قراءة الأكثر.

قال سيبويه: الهاء تكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة؛ لأنَّها خفيّة، كما أن الياء خفيّة، وهي من حروف الزيادة، كما أن الياء من حروف الزيادة، وهي من موضع الألف، وهي أشبه الحروف بالياء. فكما أمالوا الألف في مواضع استخفافاً، كذلك كسروا هذه الهاء وقلبوا الواو ياءً؛ لأنّه لا تثبت واو ساكنة وقبلها كسرة . وذلك قولك : مررت بهي [قبل]، ولـديهي مال، ومررتُ بدارهي قَبْل، وأهل الحجاز يقولون: مررت بهو قبلُ، ولَدَيْهو مـال، ويقرءون: (فخسفنـا بِهُو وبدارهـــو[2] الأرض) [القصص/٨١]، فإن لحقت[3] الهاءَ الميمُ في علامة الجمع

---

(١) في (ط): بعد كسر الهاء. (٢) في (ط): وبدارهُ. (٣) في (ط): ألحقت.

كسرتَها كراهية[١] الضمة بعد الكسرة. ألا ترى أنَّهما لا تلزمان[٢] حرفاً أبداً؟ ـ يعني أنَّه ليس في الكلام مثل فِعلُ ـ فإذا كسرت الميم قلبت الواو ياء كما فعلت ذلك في الهاء. ومن قال: (وبدارهُو الأرض) قال: عليهُمُو مال[٣].

قال: والاختيار ـ إذا لقيها ساكن ـ كَسْرُ الميم، وذلك أنه أخفّ، وهذه الكسرة ليست بالكسرة التي تأتي لالتقاء الساكنين؛ ولا أصل لها في الكلمة؛ لأن هذا الحرف له حركة في الأصل فحقّه أن يُردّ ـ متى احتيج إلى حركته ـ إلى الأصل؛ وكأنّ من يكسر يقدّر أن أصل الحرف: (عليهمي)؛ روي عن الحسن[٤] أنه كان يقرأ (عليهمي) بكسرتين ويُثْبت الياء في الوصل. وقال أبو حاتم[٥]: لم أسمع أحداً يقرأ بكسر الميم إلّا ألحق الياء في الوصل؛ ولا أحداً يضمُّ الميم إلّا ألحق واواً في الوصل، والواو والياء تسقطان في الوقف. انتهت الحكاية عن أبي بكر.

قال أبو علي: **الحجّة لمن قرأ: (عليهم) بكسر الهاء** أن الهاء من مخرج الألف وهي في الخفاء نحوها، فكما أنَّ الكسرة أو الياء إذا وقعت إحداهما قبل الألف أميلت الألف نحوها، وقرِّبت منها، كذلك إذا وقعت قبل الهاء قُرِّبت الهاء منها بإبدال ضمّتها كسرة، كإمالتهم الألف نحو الياء. وممّا يؤكّد شَبَهها بالألف، أنَّهم قد قالوا: أخذت أخذِهْ[٦] وضربت ضربِهْ،

(١) في (ط): كراهة. (٢) في (ط): لا يلزمان.
(٣) انتهى النقل عن سيبويه ٢/٢٩٤ وما بين معقوفين منه.
(٤) هو الحسن البصري وتقدمت ترجمته ص/٣٣.
(٥) هو السجستاني وتقدمت ترجمته ص/٥١.
(٦) في (ط) رسم الإمالة هكذا (أخذه). أي بفتحة مقلوبة وهكذا فعل بالأمثلة الآتية.

فأمالوا الفتحة التي قبلها نحو الكسرة، كما أمالوها إذا كانت قبل الألف نحو الكسرة؛ لتُميل الألف نحو الياء.

فإن قلت: إنَّه لا شيءَ في قولهم: ضَربت ضربِهْ، يوجب الإمالة[١] من كسرة ولا ياء ولا غيرهما مما يوجب الإمالة، فكيف استدللت بقولهم: ضربت ضربهِ على ما يوجب كسر الهاء في عليهم، وليس في «ضربه» شيء يوجب الإمالة؟ قيل: إنَّ ذلك يُشبِه من الإمالة ما أميل لغير سبب موجب للإمالة[٢]؛ كقولهم في العَلَم: الحجّاج، والناس، وكقولهم: طلبنا، ورأيت عنتا. فعلى هذا الحد أمالوا في قولهم: ضربت ضربِه؛ ألا ترى أنهم لم يميلوا إذا جاوزت الياء والكسرة حرفاً سوى الهاء. وكان إمالة الفتحة مع الهاء ساكنةً أكثر في الاستعمال من باب طلبنا، وأقيس؛ لأنَّ الهاء قد أُجريت متحركة مُجْرى الألف فيما ستراه بعدُ، إنْ شاء الله، فإذا كانت ساكنة كانت أن تُجْرى مُجْرَى الألف أجدر وأسهل.

وممّا يؤكّد شَبَه الهاء بالألف اجتماعُهما في تبيين الحركة نحو: (أنا) و(حَيّ هلا) كتبيينهم إيَّاها بالهاء في: (كتابيه) و(حسابيه).، ولو لفظت بالباء من ضرب، لقلت في قول الخليل إن شئت: بَه وإن شئت با. فكما جرَتا مجرًى واحداً في هذا، كذلكْ جعل في عليهم بمنزلة الألِف في أن أُبدل من ضمتها كسرة ليوفَّق بين الصوتين فيكونا من جهة واحدة.

فإن قلت: ما وجه استجازة الخليل التخييرَ بين الهاء

---

(١) في (ط): يوجب إمالة الألف. (٢) في (ط): يوجب الإمالة.

والألف في إلحاق الحرف الملفوظ به[١]، وهلاّ ألحق الهاء دون الألف؛ لقلة إلحاق الألف في الوقف، وكثرة إلحاقهم الهاء فيه؟ قيل: جَمَع بينهما لمشابهة كلّ واحد منهما الآخر فيما ذكرنا، ولقيام كل واحد منهما مقام الآخر، ولأنَّهم قد ألحقوا هذه الحروف الألف في قولهم با، تا، ثا ونحوه، فكثر في هذا الباب وإن لم يكثر في غيره.

فإنْ قلتَ: فإنَّ الهاء لا يَجري فيها الصوت كما يجري في الألف وأختيها. فإنَّها وإنْ كانت كذلك، فإنَّها توافقها في الخفاء، والضعف، واتّفاق المخرج، فلا ينكر ـ وإنْ اختلفا من حيث ذكرتُ ـ أنْ يتفقا في تقريب إحداهما من الأخرى، كما قربت الباء من الميم في قولهم: (اصحب مطراً)؛ لاتفاقهما في المخرج، وإن كانتا قد اختلفتا في غير ذلك.

ومما يبيّن شبَه الهاء بالألف أنَّهم قد غيّروا بها بعض الحروف في الوقف، وأبدلوها منه كما فعلوا ذلك بالألف في: رأيت رَجُلأْ[٢].

وممّا يدلّ على خفاء الهاء ومشابهتها الألف والياء أنَّها إذا كانت إضمار مذكّر بعد حرف ساكن أو مجزوم، حرّكوا الساكنَ، أو المجزومَ بالضمِّ، وذلك قولهم في الوقف: «لم يضربُهْ، وقدَه، ومِنه»[٣] وقد كسروا أيضاً قبله التاء التي

(١) سقطت: «به» من (ط).

(٢) في سيبويه ٢/٢٨٥: زعَم الخليل أن بعضهم يقول: رأيت رجلأْ فيهمز... فهمز لقرب الألف من الهمزة.

(٣) قال زياد الأعجم شعره ص ٦٩:

عجبتُ والدهر كثير عجُبهْ   من عنزيٍّ سبني لم أضرِبُهْ

وانظر سيبويه ٢/٢٨٧.

للتأنيــث؛ وذلك قولهم: ضَرَبَتِه. ومثل هـذا في قول أبي الحسن قول بعضهم: ادْعِهْ، فكسروا العين للساكن الثاني الذي هو هاء الوقف، فإذا وصلْتَ أسكنْتَ كلَّ ذلك؛ لأنَّك تحرك هاء الضمير فتُبِّن الحركة[١].

قال أبو زيد: قـال - يعني رجلاً عربياً -: لم أضربِهِما، فكسر الهاء مع البـاء. قال أبو علي: فهذا على أنَّه أجـرى الـوصل مجـرى الوقف نحـو: «سبسبًّا»[٢]، ولا تحملُه على[٣] أُجُوْءُك[٤] ونحوه؛ لأنَّ سكون الإعراب مثلُ حركته، فلا يتبع[٥] غيره، كما أن حركة الإعراب لا يُبدل[٦] منها للإتباع، كما لا تسكن في حـال السعـة والاختيـار، ألا تـرى أن من قـال: (للملائكةُ اسجدُوا) [البقرة/٣٤] لم يكن مصيباً، ولم يجزكما جاز «مِنتِنُ» وكما جاز (بعذابٍ أرْكُضْ)[٧] [ص /٤١ - ٤٢]،

---

(١) في (ط): فتبين بالحركة.

(٢) إشارة إلى بيت نسبه ابن السيرافي وغيره إلى رؤبة في أبيات وردت في زيادات ديوانه ص ١٦٩ منها:

لقـد خشيت أن أرى جَـدَبَّـا   في عامنا ذا بعـد ما أَخْصَبَّـا

وفيها:

وهبت الـريـح بمـور هبّـا   تترك ما أبقى الـدبـا سبسبـا

المُـور بضم الميم: الغبار، والسبسب: القفـر، والدُّبـا بتشديـد الـدال المفتوحة الجراد، انظر شرح شواهد الشافية: ٢٥٤ وما بعدها. وسيبويه ٢/٢٨٢ وشرح أبياته لابن السيرافي ٢/٣٧٩.

(٣) في (ط): على باب.

(٤) أجوءك يريد: أجيئك انظر سيبويه ٢/٢٥٥ - ٢٥٦.

(٥) كذا في (ط): وفي (م): «تتبع».

(٦) في (ط): سقطت كلمة «الاعراب»، وفي (م) «تبدل».

(٧) في (م): «بعذابِنُ ارْكض».

وليس قوله: لم أضْرِبهِما مثل:

. . . لم يَلْدَه أبـوان[1]

لأنَّ التحريك لالتقاء الساكنين؛ وذلك أنّه لمّا أسكن العين التي وَلِيت حرف المضارعة حيث كان مثل: كبْد، كما أسكن «تَفْخاً» من قوله: أراكَ منتفخاً، التقى ساكنان فحرّك لذلك، ومثل ذلك قوله سبحانه: (ويخشى اللَّهَ ويَتَّقْهِ) [النور/٥٢] ومثل «لم يَلْدَه» ما أنشده أبو زيد:

أجِرِّه الرُّمْحَ ولا تُهَالَهْ[2]

---

(١) إشارة إلى بيت لرجل من أزد السراة، وتمامه:

ألا رُبَّ مولودٍ وليس له أب   وذي وَلَدٍ لم يَلْدَهُ أبَوانِ

قال ابن السيرافي: أراد بالمولود الذي لا أب له عيسى، وبذي الولد الذي لم يلده أبوان آدم، عليهما السلام، انظر الكتاب: ١/٣٤١، ٢/٢٥٧، ٢٥٨ باب ما يسكن استخفافاً وهو عندهم متحرك. وشرح شواهد الشافية ٤/٢٢.

(٢) صدره: «مهلاً فِداءٍ لك يا فَضَالهْ»

أجره: طعنه وترك الرمح فيه يجره. ولا تهاله، أراد: لا تهل بالجزم على البناء للمجهول، أي: لا يفزعك شيء، والهاء للوقف. وروى هذا البيت ابن يعيش في شرح المفصل: ٩/٢٩ وانظر نوادر أبي زيد/١٣. وسر الصناعة ص ٩٢. واللسان /هول وفدى/.

قال أبو زيد: كسر الراء لالتقاء الساكنين، ولو فتح كان أجود. وقال: قال أبو حاتم. ولا تهاله: فتح اللام، أراد النون الخفيفة فحذفها. وفي سر صناعة الإعراب: قالوا فتح اللام لسكونها وسكون الألف قبلها. واختار الفتحة لأنها من جنس الألف التي قبلها، فلما تحركت اللام لم يلتق ساكنان، فتحذف الألف لالتقائهما. وانظر شرح أبيات المغني ٧/٣٥٨ ففيه فضل بيان.

ألا تراه حرَّكَ اللام المنجزمة بالفتح، لالتقاء الساكنين، كما فعل ذلك في «لم يلْده». إلَّا أنَّ اللام في «تهاله» حُرِّكتْ للساكن الثاني فكان القياس ألّا تردّ الألف التي هي رِدْف، كما لم تردَّ فيما حكاه سيبويه من قولهم: لم أُبَلِهْ. وليس قول من قال: (ويتقْهِ) كما أنشده أبو زَيَد[1]:

قالت سُلَيْمى اشْتَرْ لنا سَويقا

لأنَّ هذا إمَّا أن يكون على سبسبّا[2] أو على: لم يك[3]. ووجهٌ ثالث: وهو أن يُجْرى الوصل في قوله: اشتر لنا، مُجْرَى الوقف.

ومن ذلك[4] أنّهم حذفوها لاماً كماحذفوا الياء وأختها، وذلك نحو: شاة وشفة وسَنَة فيمن[5] قال: سَنْهاء، وفم. فبحسب كثرة الشبه يحسن إجراؤها مجرى ما قام فيها الشبه منه؛ ألا ترى أنَّ الشيء إذا أشبه في كلامهم شيئاً من وجهين

---

(١) في النوادر ص ٣٠٨ وهو من رجز لرجل من كندة يقال له: العُذافر ـ بضم العين وكسر الفاء ـ وبعده

وهاتِ بُرَّ البَخْسِ أو دقيقا

والبخس بفتح الباء: أرض تنبت من غير سقي، وانظر شرح شواهد الشافية: ٢٢٦ للبغدادي.

(٢) أي: على أنه وقف ثم وصل.

(٣) أي: حذف الآخر تخفيفا.

(٤) ومن ذلك، أي: ومما يدل على خفاء الهاء ومشابهتها الياء، وهو عطف على قوله: ومما يدل ص/٦٤.

(٥) كذا في (ط): وفي (م): فمن: وهو تحريف.

فقد تجري عليه أيضاً[١] أشياء من أحكامه، نحو أبواب ما لا ينصرف، ونحو شَبَه «ما» بـ«ليس». فإذا زاد على ذلك كان تشبيهه بالمشابهة له[٢] من جهات كثيرة أجدر.

ومن ذلك أنهم[٣] أبدلوها من الياء، كما أبـدلوا منهـا الألف في «طائيّ» ونحوه. وذلك قولهم: ذِهْ أَمَةُ الله[٤]. في ذي[٥]. تُسْكَنُ في الوصل كما أسكنت ميم عليهم وعليكم فيه، من حيث لزم ما قبلها ضرب واحد من الحركة، وتلحق هذه الهاء التي هي بدل من الياء في الوصل الياء، وذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهي سبيلي﴾ [يوسف/١٠٨] فإذا وقفت قلت: هذهْ تحذفها كما حذفتها في عليه وبه في الوقف، وهذا على لغة أهل الحجاز، فأما بنو تميم فإنهم يقولون في الوقف[٦]: هذهْ، فإذا وصلوا قالوا: هذي فلانة.

ومن ذلك أنهم أبدلوا الياء منها في التضعيف، كما أبدلوا الألف من الياء في حاحيت، وذلك قولهم في دهـدهت[٧]: دهديت، وقالوا: دُهدوهة كدحروجة. وقالوا: دُهْدِيَّة، فأبدلوا. ومن ذلك أنَّهم أبدلوا الهمزة منها لاماً كما يُبدلـونها من حـروف اللين؛ وذلك قولهم: ماء. قال أبو زيد: قالوا: ماهت الركيّة تموه وتميه وأماهها صاحبها إماهة. وأنشد أحمد بن يحيى[٨]:

---

(١) سقطت هذه الكلمة من (ط). (٢) في (ط): بالمشابه له.
(٣) في (ط): كما أنهـم. (٤) انظر سيبويه ٢/٢٩٥.
(٥) في (ط): ذي أمـة. (٦) في (ط): فإنهم في الوقف يقولون.
(٧) كذا في (ط)، وسقطت «في» من (م).
(٨) هو أبو العبـاس أحمد بن يحيـى بن زيـد بن سيار النحـوي الشيباني =

إنَّـكَ يـــا جَـهْـضَـمُ مـــاهُ الـقـلـبِ
ضخمٌ عريضٌ مجرئشُّ الجنْـبِ[١]

ومما يقوّي شَبَهها بالألف أنَّ ناساً كسروها مع حجز الحرف بينها وبين الكسرة، فقالوا: منْهِم، كأنَّهم لمّا رأوها جارية مجرى الألف جعلوها بمنزلة جلباب وحِلبلاب[٢]، فإذا كانوا قد كسروا مع هذا الحاجز فأن يكسروا إذا لم يحجز بين الكسرة والياء شيء أجدر، وهذه اللغة وإن كان سيبويه[٣] قد سماها اللغة الرديئة فلها من وجه القياس ما ذكرته.

ويقوّيه أيضاً من جهة القياس قول الجميع: هو ابن عمي دِنياً فقلب[٤] من أجل الكسرة، وإن كانت العين قد حَجزت، وقولهم: قِنية، وزَيْد من العِلْية.

ويقويه أيضاً ما حكاه أبو زيد من أن رجلاً من بني[٥] بكر بن وائل قال: أخذت هذا منهِ ومنهِما ومنهِمِي. قال أبو زيد: فكسَرَ الاسم المضمر في الإدراج والوقف.

= بالولاء، المعروف بثعلب، وتقدمت ترجمته ص/١١.

(١) رواه في اللسان في مادة «جرش».

إنك يا جهضم ماهِيْ القلـب جاف عريـض مجرئش الجنـب

كما رواه أيضاً في مادة «موه»: ماهِيْ القلب، وقال في معناه: جبان كأن قلبه في ماء، ورواه فيها أيضاً: ماه القلب بضم الهاء كما هنا، ومعناه: كثير ماء القلب، وماه القلب: بليد. والمجرئش المنتفخ الجنبين.

(٢) حلبلاب بكسر الحاء واللام: اللبلاب بفتح اللام، والمراد أنهم أمالوا الالف في كلا اللفظين مع الحاجز بينهما وبين الكسرة، فكذلك الهاء.

(٣) انظر الكتاب ٢/٢٩٤.

(٤) أي: فقلب الواو ياء لأن أصله دنوا.

(٥) سقطت كلمة بني من (ط).

قال أبو زيد: وقال يعني هذا الرجـل: عليكُم، فضمّ الكاف.

ومما يؤكد كسر الهاء أن ناساً من بكر بن وائل قالوا: بِكِم، و«فضلَ أحلامكِم»[١]، فكسروا تشبيهاً لها بالهاء من حيث اجتمعا في الهمس وعلامة الضمير، فإذا أجروا هذا مجرى الهاء لقيام شبهين من الهاء فيه، فإتباع الهاء الكسرة للمشابهات التي فيها من حروف اللين وكثرتها أولى، واستجازة غيره أبعد.

ومن ثَمَّ ألْحَق الكافَ حرفَ اللين من ألْـحَق، فقـال: أعطيتُكاه للمذكَّر، وأعطيتكيه للمؤنث، كما ألحقه الهـاء في أعطيتهاه، وأعطيتهوه، لاجتماعهما فيما ذكرت لك[٢]، فكسرهم للكاف في بكمَ[٣] يدلّ على استحكام الكسرة في الهاء وكثرتها فيها.

فإن قال قائل: إنَّ الضمة هي الأصل في عليهم وبهم ونحو ذلك بدلالة أن علامة المضمر المجرور كعلامة المضمر المنصوب المتصل، وأنَّ ما جاز فيه الكسر جاز فيه الضمّ؛ نحو (بِهو وبدارِهُو الأرض) وليس كل ما جاز فيه الضم يجوز فيه الكسر، تقول: هذا لَهُ، وسكنت دارهُ، ولا يجوز كسر الهاء في شيء من ذلك. وإذا كان استعمال الضمّ فيه أعمّ وكان الأصلَ، وجب أن يكون أوجهَ من الكسر. قيل: إن كون الضمِّ الأصلَ ليس ممّا يجب من أجله أن يُختار على الكسر مع مجـاورة الكسرة أو الياء؛ لأنَّه قد تحْدُث أشياء توجب تقديم غير الأصل

(١) قطعة من بيت للحطيئة في ديوانه ص ١٤٠، والكامل للمبرد ص ٥٣٤، وتمامه:

وإن قال مولاهم على جُلِّ حادثٍ ... من الدهر رُدُّوا فضل أحلامكم رَدُّوا

(٢) سقطت هذه الكلمة من (ط). (٣) في (ط): في نحو بكم.

على الأصل؛ طلباً للتشاكل وما يوجب الموافقة؛ ألا ترى أنَّ الأصل الذي هو السين في الصراط الصاد أحسن منه، وأن النون التي هي الأصل في شنباء قد رُفِضت وتُرك استعمالها، وكذلك الأصل في شَقِرة[١] ونَمِر[٢] في باب الإضافة[٣] قد رُفِض، وكذلك الأصل في حنيفة وجديلة فيها[٤] قد رُفِضَ، ولم يستعمل إلاَّ في أحرف يسيرة. والأصل في يرى قد رُفض مع جميع حروف المضارعة في حال السعة والاختيار.

والأصل في عِيد كذلك أيضاً، ومن ثَمّ كُسِّر على أعياد، ولم يكن كالأرواح. والأصل في الدنيا قد رفض في جميع بابه إلا في القُصْوى؛ كما رفض الأصل في تَقْوَى وشَرْوى، والأصل في فاء آدم وآخر أن يَكون[٥] همزة، وقد ترك ذلك بدلالة أوادم وأواخر، وإجرائهم إيّاه مُجْرى ضوارب. وكذلك جاء في قولَي[٦] الخليل والنحويين.

والأصل في قِسِيّ أن يكون على فُعُول، وأن يكون في الفاء الضم والكسر مثل حُقِي وعُصِيّ. وحِقيّ وعِصيّ. ولم نعلم أحداً ممّن يوثَق بروايته حَكَى الضمّ في فاء هذه الكلمة، والأصل تقديم حرف العلة على السين التي هي لام، وأن تكون الواو مصحَّحة كما صحت في العُتُوّ ونحوه من المصادر، فترك

---

(١) الشَّقِر ككتف: شقائق النعمان، واحدتها: شَقِرَةٌ.

(٢) في (ط): ونمرة.

(٣) أي النسب.

(٤) في (ط): فهذا.

(٥) كذا في (ط). وفي (م): «تكون».

(٦) في (ط): قول، ويريد بقول الخليل أن الأصل: جايىء فقدم الهمزة، ويقول النحويين أن الأصل: جائىء، ثم قلبت همزة اللام ياء.

ذلك إلاَّ في نَحْو ونَحو ونُحُوٍّ. فهذه كلمة قد تُرك الأصل فيها في ثلاثة مواضع. وهذا ممّا يقوّي قراءة حمزة في (بِيوت)[١] ونحو ذلك[٢] على أن سيبويه حَكَى في تحقير بيت: بِيَيْت[٣]، فإذا جاز إبدال الضمة كسرة في التحقير لمكان الياء، فكذلك يجوز أن تبدل من ضمّة فاء فعُول، في الجمع، الكسرة من أجل الياء. ألا ترى أنه قد قال: إنَّ التحقير والتكسير من واد واحد. فإذا رأيت هذه الأشياء وغيرها قد تُركت فيها الأصول، واطُّرحت في كثير منها، واختير عليها غيرها لمشابهات تعرِض، أو تخفيفٍ يُطلب أو غير ذلك؛ لم يُنكر أن يُترك الأصلُ الذي هو الضمّ في عليهُم، ويؤثَر عليه الكسر ليتشابه الصوتان ويتّفقا ويكون مع ذلك أخفّ في اللفظ.

فإنْ قال: إنَّ الألف التي شُبّهت بها الهاء في عليهم ودارِهم لا تكون إلا ساكنة، وهذه الهاء متحركة فكيف وفّقت بينهما مع اختلافها من حيث ذكرنا؟ قيل: إنَّ هذا الذي ذكرتَ من الخلاف بينهما لا يوجب لهما اختلافَ حكم بينها وبين الألف فيما ذكرنا، لأنَّهم قد جعلوا الهاء متحركة بمنزلة الألف الساكنة؛ ألا ترى أن قول الأعشى[٤]:

رَحَلَتْ سُمَيَّةُ غُدْوَةً أَجْمَالَها

اللام فيه حرف الرويّ، والهاء وصل، فجعلت الهاء مع

---

(١) من قوله تعالى: (في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه) في الآية ٣٦ من سورة النور.

(٢) في (ط): ونحوه.

(٣) بكسر الباء انظر الكتاب: ٢/١٣٦.

(٤) صدر بيت في ديوانه ص ٢٧، وعجزه:

غضبى عليك فما تقولُ بدا لها

تحركها بمنزلة الألف والواو والياء والهاء والسواكن في نحو:

عاذلَ والعتابا[١]

ونحو:

حبيب ومنزلي[٢]

وإن لام لائمو[٣]

والهاء في:

أعارَتْكِهُمَا الظبيه[٤]

وبكّي النساءَ عَلَى حمزةِ[٥]

---

(١) إشارة إلى مطلع قصيدة لجرير في ديوانه ٢/٨١٣، وتمامه:

أقلي اللوم عاذل والعتابا وقولي إن أصبت لقد أصابا

والبيت من شواهد سيبويه ٢/٢٩٨، ٢٩٩ ومن شواهد شرح المغني للبغدادي ٦/٤٦.

(٢) إشارة إلى مطلع معلقة امرىء القيس في ديوانه ص ١٤٣، وتمامه:

قفا نبك من ذكرى حبيبٍ ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

والبيت من شواهد شرح أبيات المغني ٤/٢١.

(٣) من مطلع قصيدة للأعشى، وتمامه:

هريرةَ وَدِّعْهَا وإن لامَ لائِمُ غَداةَ غدٍ أم أنت للبين واجِمُ

واستشهد به سيبويه في الكتاب: ٢/٢٩٨، وانظر الديوان/٧٧. وشرح أبيات المغني ٧/٩٤.

(٤) من قوله:

رميتيه فأقصدت وما أخطأت الرميه

بسهمين مليحين أعارتكيهما الظبيه

والأكثر أن يقال: رميته بكسر التاء دون ياء. وأنشد البيتين أبو حيان في تذكرته عن أبي الفتح بن جني. قاله البغدادي في الخزانة ٢/٤٠١.

(٥) عجز بيت لكعب بن مالك من أبيات يبكي بها حمزة، وصدره:

صفية قُومي ولا تعجزي

انظر سيرة ابن هشام: ٢/١٥٨.

فكما جرت وهي وصل متحركةٌ مجرى السواكن بدلالة أنَّه لا شيء في هذه الحروف يكون متحركاً وصلاً إلاّ إيّاها، وما كان منها متحركاً غيرها كان روّياً، ولم يكن وصلاً كالواو في قوله:

وعينيك تُبْدي أنَّ قلْبَكَ لي دَوِي [١]

والياء في:

وإنّما يَبْكي الصِّبَا الصَّبِيُّ [٢]

وكقوله [٣]:

فقد كانَ مأنوساً فأصْبَح خاليا [٤]

كذلك يكون في قولهم [٥]: بهي وعليهي، وإن كانت متحركة بمنزلة الألف فتتبع الياء أو الكسرة كما تتبعها الألف. وليست الهاء في قول القائل [٦]:

---

(١) عجز بيت ليزيد بن الحكم الثقفي، مطلع قصيدة له، وتمامه في رواية القالي والفارسي في المسائل البصرية، كما ذكره البغدادي:

تُكَاشرني كُرْهاً كأنك ناصحٌ   وعينُك تُبْدِي أن صَدْرَكَ لي دَوِي

والدوي: المريض، وهنا بالحقد والكراهية، انظر الأمالي: ١/٦٨. وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١١٩ وشرح أبيات المغني ٥/١٨١ وقد أورد له القصيدة بتمامها عن الفارسي.

(٢) من أرجوزة للعجاج أولها:

بَكَيْتُ والمُحْتَزِنُ البَكِيُّ   وإنّما يأتي الصِّبَا الصبيُّ

انظر ديوانه ١/٤٨٠، وأراجيز العرب للبكري ص ١٧٤. وشرح أبيات المغني ١/٥٥.

(٣) في (ط): ونحو.

(٤) لم نعثر على قائله.

(٥) في (ط): قوله.

(٦) البيتان من مشطور الرجز في الخصائص ٢/٢٤٦ عن أبي علي الفارسي وبعدهما: =

شَــلَّــتْ يــدا فــارِيــة فَــرْتَــهَــا
وفُــقِئَــت عــيــنُ الــتــي أَرَتْــهــا

كالتي في قوله:

غدوةً أجمالَها[١]:

وإنَّما هي بمنزلة التاء فيما أنشده أبو زيد:

ألا آذَنَــتْنِــي بــالــتَّــفَــرُّقِ جَــارَتــي
وأصْعَدَ أَهْلِي مُنْجدينَ وَغَـارَتِ[٢]

فالألف في الأبيات تأسيس، وليست[٣] بِرِدْف، وإن كان قد لزم الراء التي لا تلزمه [في الأبيات][٤]، ألا ترى أنَّه لو قال: عاجت مع غارت كان مستقيماً.

ومما يدل على أنَّ الهاء وإن كانت متحركة لم تخرج بحركتها عن الخفاء ومشابهة الألف والياء الساكنة: أنَّهم لم

= مِسْــكَ شَبُــوبٍ ثم وَفَّــرتَهــا لــو خافَت النــزعَ لأصغـرتهـا

وفي الصحاح واللّسان والتاج (صغر ـ فرى) ما عدا قوله:

«وفقئت عين التي أرتها»

وزاد الصاغاني في التكملة (صغر) مشطورين آخرين، وذكر الشعر أيضاً في (فرى) من دون زيادة، والأبيات منسوبة عند الصاغاني وصاحب التاج إلى صريع الركبان. قال الصاغاني: واسمه جُعَل. وفي بعضها اختلاف في الرواية. والأبيات في وصف دلو.

قوله: فرتها، أي: عملتها. والشبوب: الشاب من الثيران. والمسك: الجلد. وأصغرتها، من قولهم: أصغرت القربة: إذا خرزتها صغيرة.

(١) سبق تخريجه ص ٧٢.

(٢) من أبيات خمسة لزهير بن مسعود. في نوادر أبي زيد/٣٨.

(٣) في (ط): وليس.

(٤) زيادة من (ط).

يعتدّوا بها وهي متحركة، فصلاً، بل جعلوا ثباتها كسقوطها. وذلك قولهم: يريد أن يضربَها وينزعَها وبيني وبينَها، فأمالوا الفتحة التي قبل الهاء كما يميلها إذا قال: يريد أن ينزعا، وعلى هذا قالوا: مَهاري فأمالوا فتحة الميم كما يميل إذا قال ماري، فإذا لم يُعْتدّ بها متحركة في هذا الموضع، فأن تُجرى مُجْرى الألف في دارهم[1] وعليهم وبهم، فتقرَّب من الياء أو الكسرة بأن تكسر بعد كل واحد منهما، أسهلُ من ذلك.

ويدل[2] على ذلك أيضاً أنَّ من قال: رُدُّ أو رُدِّ إذا قال: ردّها، اجتمعوا على فتح الدال فيما حَكَى من يوثق به، كما يُجمعون عل فتحها إذا لم يَحُلْ بينها وبين الألف شيءٌ في رُدًّا، فإذا صُنع بها هـذا وما ذكرته قبل، علمت أن إجراءها مجرى الألف في السكون أسهل. ومن ها هنا كان الوجه في القراءة: (فيه هُدَىً) [البقرة/٢]، و(خذوه فغُلّوه ثُمَّ) [الحَاقة/ ٣٠ - ٣١] أن يحذف[3] الحرف اللِّين اللاحق للهاء؛ لأن الاعتداد في هذين الموضعين لم يقع بها متحركة وفي «أجمالَها»[4] لم يقع الاعتداد بحركتها فيحصل من اعتبار كلا الموضعين أنَّك كأنَّك جمعت بين ساكنين.

فإن قال: **فما وجه حذف حرف اللِّين بعد الميم واختيارِه على وصلها بحرف اللين؟** فإن وجه ذلك أن هذه الحروف قد تُستثقل فتحذف في مواضع لا يحذف فيها غيرها، ألا ترى أنَّهم حذفوا اللام من قولهم: ما باليت به بالة، وحانة. ولا تجد هذا

(١) في (ط) دراهم، وهو تحريف. (٢) في (ط): ويدلك.

(٣) في (ط): يحذف معه الحرف. (٤) من بيت الأعشى السابق ص ٧٢.

الحذف إلا فيه وفيما جانسه، وأجمعوا على حذف ما انقلب[١] عن اللام في نحو مُرامىً في الإضافة. وحذفوا الياء عندنا من نحو: جَوَارٍ و(غواشٍ) [الأعراف/٤١] وحذفوا الياء والواو من نحو: حنيفة، وشنوءة في الإضافة، وجعلوا الأصل في تحيّة فيها[٢] بمنزلتهما، ورفضوا فيها الإتمام الذي هو في الأصل فيمن قَلَب[٣] فقالوا: أُسَيْدِيْ، وحذفوهما في الفواصل والقوافي. ولما استمر ذلك فيها وكثر، جعلوا ما كان اسماً بمنزلة غيره في استجازة حذفها. قال:

لا يُبْعِدِ اللَّهُ أصحاباً تَرَكْتُهُمُ
لم أدرِ بعد غداةِ الأمس ما صَنَعْ[٤]

وقال:

لو سَاوَفَتْنَا بسَوْفٍ من تَحِيَّتِهَا
سَوْفَ العَيُوفِ لراحَ الرَّكْبُ قد قَنِعْ[٥]

رواية الكتاب: ساوفتنا، وقد روي: لو ساعفتنا،

(١) أي: حذف الألف التي أصلها ياء لام الكلمة.
(٢) أي في الإضافة، يريد أن ياء تحية الأصلية حذفت في النسب كياء حنيفة.
(٣) المراد عند من قلب في تصغير أسود فقال: أسَيِّد، وإلا فبعضهم يقول: أسيود، في تصغيره فلا يحذف في الإضافة.
(٤) البيت لتميم بن مقبل من قصيدة في ديوانه ١٦٨ وهو من شواهد سيبويه ٢/٣٠١ وشرح شواهد الشافية ٤/٢٣٦.
(٥) أنشده سيبويه في الكتاب: ٢/٣٠١، وهو لتميم في ديوانه ١٧٢ والبيت مع سابقة من قصيدة واحدة له، وساوفتنا أي: وعدتنا وعداً مستأنفاً، وبسوف: من التسويف، أي: لو وعدتنا بتحية فيما يستقبل وإن لم تف بها لقنعنا بذلك.

والسَوْف: الشمّ والعيـوف تسوف ولا تشرب. يريد: صنعـوا وقنعوا[١]. وقال:

يا دارَ عبلَـة بالجـواءِ تكلـمْ[٢]

فكما حذفوهما في هذه المواضع، كذلك حذفوهما في عليهم ونحوه؛ للخفّة في اللفظ، وأمن اللَبْس؛ ألا ترى أن هذه الميم إنّما تلحقها الألف أو الواو أو الياء المنقلبة عنها [و][٣] الألـف لا تحذف كما تحذفان، لأنّ من قال «ما صنعْ» يريد صـنعـوا[٤] قالوا: ومن قال[٥] «تكلمْ» يريد: تكلمي. يقول:

خَليليَّ طِيرا بالتَفرُّق أوقَعَا[٦]

فلا يحذف الألف كما حَذَف الواو والياء، ومن قـال: (والليـلِ إذا يسـر) [الفجـر/٤] و(ذلـك مـا كُنَّا نَبْـغ) [الكهف/٦٤] قال: و(الليلِ إذا يَغْشَى والنهـارِ إذا تجلّى) [الليل/١ ـ ٢] فلا يحذف الألف من الفواصل كما يحـذف الياء، وكذلك لا يحذفها من القوافي في نحو:

دَايَنْتُ أرْوَى، والـدُّيُـونُ تُقْضَـى
فَمَـطَلَتْ بَعْضـاً، وأدّتْ بَعْضـا[٧]

(١) وهما رواية الديوان.

(٢) من معلقة عنترة، وتمامه: «وعمي صباحاً دار عبلةَ واسلَمي» ديوانه/١٨٣ وانظر الكتاب لسيبويه ٣٠٢/٢ وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات للأنباري/٢٩٦.

(٣) سقطت الواو من (م).

(٤) كلمة «صنعوا» مطموسة في (م).

(٥) في (ط): وقال.

(٦) أنشده سيبويه ٣٠٢/٢ عن الخليل، وانظر شرح شواهد الشافية/٢٣٩.

(٧) من أرجوزة لرؤبة بن العجاج في ديوانه/٧٩ وورد في الكتاب: ٣٠٠/٢ بدون عزو، وانظر شرح شواهد الشافية ٢٣٣.

فكما لا تحذف ألف «بعضاً» كذلك لا تحذف ألف «تقضى»[١]. فأمَّا ما حذفه من قوله:

رَهْطُ مرجومٍ وَرَهْطُ ابنِ المُعَل[٢]

فللضّرورة، والتشبيه بالياء لإقامة القافية، وليس ذلك ولا ما أشبهه ممّا يستقيم الاعتراض به. فإذا كانت هذه الميم لا تلحقها إلا الألف أو الواو، أو الياء. والألف لا تحذف، عُلم أنَّ الذي يلحقه الحذف الواو أو الياء المنقلبة عنها من أجل الكسرة، فلم يقع لبس، وحصل التخفيف في اللفظ، ولم تَخْل هذه الواو أو الياء في عليهم ونحوه من أن تكون بمنزلة ما هو من نفس الكلمة، أو ممّا لحق لمعنى، فإذا كانوا قد حذفوا القبيلين جميعاً، وحذفوا التي للضمير، ولم[٣] يبق في لفظ الكلمة المحذوف منها شيءٌ يدلّ عليها، كان أن يحذف من نحو: «عليهم» للدلالة عليه أحسنَ وأولى.

فإن قلت: فإذا حُذِفت الواو والياء اللتان كانتا تتصلان

---

(١) في (ط): فكما لا تحذف ألف تقضى، كذلك لا تحذف ألف بعضاً.

(٢) في (ط): من رهط مرجوم... ونسب هذا البيت في اللسان والتاج /رجم/ إلى لبيد، ونسبه أبو علي في هذا الكتاب في ص ١٤١ له، وليس في ديوانه، وتمامه:

وقَبيلٌ من لُكَيْزٍ شاهدٌ رهطُ مرجومٍ ورهطُ ابن المُعَلّ

يريد: ابن المعلّى انظر الكتاب: ٢/٢٩١، والخصائص: ٢/٢٩٣. وشرح شواهد الشافية ص ٢٠٧.

والقبيل: العريف والكفيل. لكيز: أبو قبيلة. مرجوم وابن المعلى: سيدان من لكيز.

(٣) في (ط): وإن لم.

بالميم فلِمَ حذفت حركة الميم في الوصل من نحو: عليهم وبهم؟ قيل: لمّا حذفت الواو والياء[١] للتخفيف ولِمَا قام على لزوم حذفهما من الدلالة، كُرِه أن تبقى الكسرة أو الضمة، لأنّهما قد يكونان بمنزلة الياء والواو، في باب الدلالة عليهما، ألا ترى أنّك تقول في النداء: يا غلامِ أقبل، فيكون ثبات الكسرة كثبات الياء وتقول: أنتِ تغزُين يا هذه، فتُشمّ الزاي ليكون ذلك دلالة على الواو المحذوفة، فكما كانتا في هذه المواضع بمنزلة الياء والواو، كذلك لو لم تحذفا مع الميم من عليهمي[٢] وعليهمو كان إثباتهما بمنزلة إثباتهما، ودالًّا عليهما، فيصير بإثباتهما كأنّه لم يحذف الحرفين، كما كان إثباتهما حين ذكرتا بمنزلة إثبات الحرفين.

ويدلّ على وجوب إسكان الميم أنّ الحركة لو أُثبتت، ولم تحذف كان فيها استجلاب بإثباتهما للمحذوف، ألا ترى أن الضمة والكسرة إذا ثبتتا[٣] قد يشبَعان[٤] فيلحقهما الواو والياء، فمن إشباع الضمة قول الشاعر ـ أنشده أحمد بن يحيى ـ:

وأنّني حَوثُما يسري الهوى بصري
من حوثما سلكوا أثْنِي فأنْظُورُ[٥]

---

(١) في (ط): أو الياء. (٢) في (ط): في عليهمي.

(٣) في (ط): إذا أثبتتا. (٤) في (ط): قد تشبعان.

(٥) قال ابن جني في سر الصناعة (١/٢٩) أنشدني أبو علي:

الله يعلم أنا في تلفتنا يوم الفراق إلى أحبابنا صُوْرُ
وأنني حيثما يثني الهوى بصري من حوثما سلكوا أدنو فأنظور

يريد فأنظر فأشبع ضمة الظاء، فنشأت عنها واو. وانظر شرح أبيات المغني للبغدادي ٦/١٤٠.

ومن إشباع الكَسرة:

لمـا نَـزَلْنَـا نَصَبْنَا ظِـلَّ أخبيـةٍ
وَفَارَ للقومِ بـاللحمِ المراجيـلُ(١)

فلو أتَيْت ما يجلبهما في بعض الأحوال كانَ ذلك كالنقض لما قَصَدَ من التخفيف بحذفهما. وقد جرت الفتحة في ذلك مجرى أختيها، قال ابن هَرْمة(٢):

وأنتَ من الغـوائـلِ حين تُـرْمَـى
ومِـنْ ذَمِّ الـرجـالِ بـمُـنْـتَـزَاحِ

وإذا أُسكن أُمن هذا، ألا ترى أنهم لم يصلوا القوافي الساكنة، ومن ثم كانت الهاء رَوِيًّا في: «فَرْتَها»(٣) ولم تكن وصلاً كما كانت إيّاه في: «أجْمَالَها»(٤).

فإن قلت: فهلّا أُثبتت حركتها، كما أثبتت حركة الهاء في

(١) من مفضلية عبدة بن الطبيب الشاعر المخضرم، ورواية المفضليات:
لمـا وَرَدْنَـا رفعنـا ظـلَّ أرديـةٍ وفارَ باللحمِ للقومِ المراجيلُ
والمراجيل جمع مرجل وهو القدر، وانظر المفضليات ص ١٤١ وشرحها ص ٢٨٤.

(٢) من قصيدة له يمدح بها عبد الواحد، أحد القرشيين، وكان قاضياً لجعفر بن سليمان. وأولها:
أعبـد الواحـد المحمـود إني أغص حذار سخطك بالقـراح
وانظر الحماسة البصرية ١/١٩٠، وشرح شواهد الشافية: ٢٥.

(٣) إشارة إلى البيت: «شلت يدا فارية فَرْتَها» وتقدم في ص/٧٥.

(٤) إشارة إلى البيت:
رحَلت سمية غدوة أجْمَـالَها
وقد تقدم في ص/٧٢.

عليه ونحوه بعد حذف حرف اللين[1]، ليتفقا في التحرك، كما اتفقا في حذف حرف اللين منهما وكما اتفقا في الحذف في الوقف. قيل: الفصل بينهما أن الميم في عليهم، وعليكم، ودارهم، وبهم، لا يخلو ما قبلها من أن يكون ضماً أو كسراً فما يستثقل لازم له، والهاء في الإفراد لا تكون كذلك، لأن ما قبلها قد يكون مفتوحاً في نحو: رَفَعْتُ حَجَره، وقُدْت جَمَلَه. وقد يكون ساكناً في نحو: عصاه، وعليه، واضربه، فهذه الهاء إذا تصرَف ما قبلها هذا التصرف، علمت أنّها لا تكون بمنزلة هاء الجميع التي لا تخلو من الضمة والكسرة وهما يُستثقلان فخفّف بحذف الحركة وإلزامها ذلك كما خفّف نحو: عضد وكتف، ولم يخفّف نحو: جمل.

فأمّا اتِّفاقهما في الحذف في الوقف فلأنّهما قد حذفا في الوصل في: عليهم وعليكم، فلما اتفقا في الحذف في الوصل وكان الوقف يحذف فيه ما لا يحذف في الوصل نحو الحركات، وجب أن يُلزم فيه الحذف ما يحذف في الوصل؛ لأنّ الوقف موضع تغيير.

وممّا يقوّي حذف هذه الحركة من الميم في «عليهم» ونحوه أنّها لو أُثبتت ولم تحذف لأدّى ذلك إلى اجتماع أربع متحركات وخمس، وذلك ممّا قد كرهوه حتى لم يأخذوا به في أصول أبنيتهم، إلا أن يكون قد حُذف منه شيء[2]، ولا في أوزان الشعر إلاّ أن يلحقه ذلك أيضاً، وقد رفضوا أن تجتمع

(١) في (ط): بعد حذف اللين.

(٢) أي: في نحو عُلَبِط، وهو: الضخم. والأصل علابط.

خمس متحركات في شيء من أوزان الشعر. ومن ثمّ تعاقبت السين والفاء في مستفعلن التي هي عَرُوض البيت الأول من المنسرح، لأنَّهما لو حُذِفا جميعاً وقبلها تاء مفعولات لاجتمع خمس متحركات، فلما كان يؤدّي إلى ما قد تركوه، واطّرحوه، حذفوا الحركة فيه.

ألا ترى أنهم تركوا الابتداء بأنّ الثقيلة المفتوحة لَمَا كان يؤدي إليه من اجتماع حرفين لمعنى[١] وتركوا أن يخرِموا من أول الكامل كما خرموا من أول الطويل والوافر ونحوهما لما كان الخرم فيه يؤدّي إلى الابتداء بالساكن؟ فكذلك حذفت الحركة في الميم من «عليهم» ونحوه لمّا كان يؤدّي إلى ما قد رفضوه في كلامهم من توالي المتحركات، وجُعل غير اللازم في هذا كاللازم، كما جعل مثله في: فَعلْ لَبيد، و(لا تَّنَاجَوْا)[٢] ومررت بمالْ لَك، ونحو ذلك.

الحجة لحمزة في قراءته (عليهُمْ):

فأمّا قراءة حمزة: (عليهُم) وأختيها بالضم فليْس على أنّه لم يتبع الهاء الياء مع المشابهات التي بينهما؛ ولكنّه لمَّا وجد هذه الياءات غير لازمة، وما كان غير لازم من الحروف فقد لا يقع الاعتداد به في الحكم وإن ثبت في اللفظ، وكانت الياء

(١) أي: لاحتمال أن تكون بفتح الهمزة أو كسرها، إذا صح الابتداء بأن المفتوحة فيلزم اجتماع حرفين لمعنى.

(٢) في قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنُوا إذا تَناجَيْتُمْ فَلا تَتَناجَوا بالإثم والعدوَان ومعصية الرسُول) في الآية ٩ من سورة المجادلة، وإدغام تاء تتناجوا في التاء بعدها قراءة ابن محيصن، وليست من السبع.

بمنزلة الألف في قرب المخرج والاجتماع في اللِين وإبدال إحداهما من الأخرى في نحو:

لنضربَنْ بسيفنا قَفَيْكا[١]

أجْرى الياء مُجْرى الألف، فضمّ الهاء بعد الياء، كما يضمّها بعد الألف، وقوّى ما رآه من ذلك عندنا أن سيبويه حَكَى[٢] عن الخليل: أن قوماً يجْرونها مع المضمر مُجْراها مع المظهر، فيقولون: عَلَاك وإلَاك. فهذا يقوّي أن الياء لمّا لم تلزم لم يكن لها حكم اللازم، كما أن الواو في ضوء[٣] إذا خُففت الهمزة فلم تلزم لم يلزمه القلب، كما[٤] أن التاء في قائمة وطويلة لمّا لم تلزم لم يكن لها[٥] حكم اللازم، والياء لما كانت أقرب مخرجاً إلى الألف من الواو إليها[٦] أبدلت هي من الألف، كما أبدلت الألف منها، ولم تبدل الألف من الواو على هذا الحدِّ.

ألا ترى أنهم قالوا: حاحيت، وعاعيت، وقالوا في النسب إلى طيىءٍ: طائيّ وفي الحيرة: حاريّ، وفي زَبِينة: زَبَاني[٧]،

---

(١) من رجز لرجل من حمير يخاطب عبد الله بن الزبير، وتمامه:

يا بن الزبير طالما عصيكا وطالما عنيتنا إليكا
لنضربن بسيفنا قفيكا

انظر شرح شواهد المغني للبغدادي الشاهد رقم/٢٤٩ ج٣/٣٤٧.
وعنيتنا: اتعبتنا.

(٢) في (ط): يحكي.

(٣) أي: في لغة من يقول ضو دون همز.

(٤) في (ط): وكما أن.

(٥) في (ط): لم يكن له.

(٦) في (م): والهاء، وهو خطأ.

(٧) بنو زبينة كسفينة: حي من العرب، والنسبة إليهم زباني على غير قياس.

وذهب سيبويه في آيةٍ وغاية إلى أن الألف[1] بدل من الياء الساكنة التي كانت[2] في أيَّة[3] ولم نعلم الألف أبدلت من الواو على هذه الصورة إلّا قليلاً كيَاجَلُ في بعض اللغات.

فأمّا ما يقوله بعض البغداذيّين من أن الألف في داويّة بدل من الواو في دوِّيّة فقد يمكن أن يكون الأمر على خلاف ما ذهب إليه، وذلك أنه يجوز أن يكون بَنْى من الدوّ فاعلاً كالكاهل والغارب، ثم أضاف إليه على من قال: حانيّ، ويقوّي ذلك أن أبا زيد أنشد:

والخَيْلُ قَدْ تُجشِمُ أربَابَها الشِّقَّ[4] وقد تَعْتَسِفُ الدوايَهْ[5]

فإن قلت: إنه قد يمكن أن يكون خَفف ياءَ النسب في الداويّة لأنَّها قد تخفَّف في الشعر، كما أنشده أبو زيد:

بكِّي بعينك واكفَ القَطْر

إبن الحواري العاليَ الذِكْر[6]

---

(١) في (ط): وذهب سيبويه إلى أن الألف في آية وغاية.

(٢) سقطت «كانت» من (ط).

(٣) بناء على قول سيبويه: إن أصل آية أيّة بالتشديد.

(٤) صدر البيت زيادة من (ط).

(٥) من شعر نسبه أبو زيد في النوادر ص ٦٢ إلى عمرو بن ملقط، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٩، وشرح أبيات المغني ٢/٣٦٣. واللسان (شق).
والمعنى: أن الخيل قد تكلف أصحابها المشقة، وقد تقطع الفلاة، فتمشي على طريق غير مسلوكة.

(٦) رواه في اللسان عن ابن دريد في مادة «حور»، ونسبه أبو زيد في النوادر: =

فإن الحمل على القياس والأمر العامّ أولى، حتى يُحْوج إلى الخروج عنه أمر يَضطرّ إلى خلافه، ويخرج عن الشائع الواسع.

وممّا يؤكد ذلك أنَّ أبا الحسن قال: زعم أبو زيد أنَّه لقي أعرابياً فصيحاً: يقول: ضربت يداه، ووضعته علاه. وحكى[(١)] أبو عثمان عن أبي زيد أنَّه سأل الخليل عمن قال: رأيت يداك، فحمله على هذا الوجه.

ومن الدلالة على صحَّة ما اعتبره حمزة في ذلك، أنَّ الياء في الأواخر في غير هذا الموضع، وقعتْ موضع الألف في الوصل، والوقف، وذلك لغة طيىء فيما حكاهُ عن أبي الخطّاب[(٢)] وغيره من العرب، وذلك قولهم في أفعا: أفعَيْ[(٣)] فكما جرتْ الياء مجْرى الألف في هذا عندهم؛ كذلك أجرى الياء في «عليهُم» مجرى الألف، معها، كما ضمّها مع الألف؛ إذ كانت الياء في حكمها، وإن لم تكن من لفظها.

وتوافق هذه اللغة في إبدال الياء من الألف قول ناس في

= ٢٠٥ إلى ابن الرقيات، وعنه في الديوان ١٨٣.

(١) في (ط): ويحكي.

(٢) حكاه أي سيبويه: وأبو الخطاب هو عبد الحميد بن عبد المجيد الأخفش الأكبر مولى قيس بن ثعلبة، كان إماماً في العربية، لقي الأعراب وأخذ عنهم وعن أبي عمرو بن العلاء وطبقته، وأخذ عنه سيبويه والكسائي وغيرهما، وهو أول من فسر الشعر تحت كل بيت. وأنظر البغية للسيوطي: ٢/ ٧٤.

(٣) هي إحدى لغتي طيىء، والأخرى أفعو بفتح العين وسكون الواو.

الإضافة إلى الياء: (يا بشرَيَّ)[١]. و:

سبقوا هَوَيّ وأعْنقُوا[٢]. . .

وممّا يثبت هذه اللغة التي استشهدنا له بها من القياس، أنّها على قياس ما اجتمع عليه أهل الحجاز وغيرهم من قيس، وذلك أن بني، تميم يبدلون من الياء الهاء في الوقف في «هذه» فإذا وصلوا قالوا:

فهذِي شهور الصيف[٣]. .

كما أن ناساً يقولون: أفعَيْ في الوقف، فإذا وصلوا قالوا: رأيت الأفعا، فاعلم.

(١) في قوله تعالى: «يا بشرايَ هذا غلام» في الآية ١٩ من سورة يوسف، وإدغام الألف في الياء هي قراءة أبي الطفيل عن النبي ﷺ كما في طبقات القراء ١/١٧٧ والمحتسب ١/٧٦ وعن أبي الطفيل والحسن وعبد الله بن أبي إسحاق، وعاصم الجحدري كما في البحر المحيط ٥/٢٩٠. وأضاف في البحر ١/١٦٩ عيسى بن أبي عمر، وهي لغة شائعة لهذيل كما ذكرته المصادر.

(٢) من مرثية أبي ذؤيب لأولاده، وتمام البيت:

سبقوا هَوَيّ وأعنقوا لهواهم ... فتخرموا ولكل جنب مصرع

انظر ديوان الهذليين: ١/٢ وشرح أشعارهم ١/٧ والبحر المحيط ١/١٦٩.

وقوله هَوَي: لغة هذيل، يريد: هواي. وأعنقوا: تبع بعضهم بعضاً. أي: ماتوا قبلي.

(٣) لمجنون بني عامر من قوله:

وخبرتماني أن تيماء منزل ... لليلى إذا ما الصيف ألقى المراسيا

فهذي شهور الصيف عنا قد انقضت ... فما للنوى ترمي بليلى المراميا؟

الأغاني: ٢/١٠ وديوانه/٣٠٠.

وجعلت طيىء الحرف في الوصل والوقف ياء كما جَعَلَ أهل الحجاز وغيرهم من قيس آخر الكلمة في الوصل والوقف هاء فقالوا: هذه وهذهي أمَةَ الله، وقالوا في الوقف: هذِه، فاجتمعوا على إبدال الياء هاء كما فعلت طيىء ذلك بالألف فيهما. فإذا عَضَد ما ذكرنا من السماع الذي وصفناه من القياس، ثبت بذلك توجّه هذه اللغة وتقدّمها، وساغ من أجل ذلك التشبيه بها والترجيح لها على غيرها.

فإن قلت: فقد قال بعضهم: أفعَوْ، فأبدل الواو من الألف، كما أبدل الياء منها. فالقول أن إبدال الواو منها ليس بقويّ من جهة القياس قوة إبدال الياء لما تقدم ذكره، وليس هو أيضاً من طريق السماع في كثرة إبدال الياء منها، لأنَّ الياء يبدلها[١] من الألف في الوقف فيما حكاه عن الخليل وأبي الخطّاب فزارةُ وناس من قيس، وفي الوقف والوصل يبدلها[٢] منها طيّىء والواو يبدلها منها بعض طيىء؛ فما كثر في الاستعمال وعَضَده قياس لم يكن كما كان بخلاف هذا الوصف. على أن مشابهة بعض هذه الحروف لبعض لا تنكَر[٣]، وإن كانت الألف أقرب إلى الياء منها إلى الواو.

فإن قلت: فإن الياء قد اجتمعت مع الواو في أشياء لم تجتمع الألف فيها معها؛ كوقوعها في الردف في نحو: صدود وعمِيد، وامتناع الألف من مشاركتهما[٤]، وكاجتماعهما في الإدغام في سيّد ونحو ذلك. فالقول في ذلك أن الشعر يعتبر

(١) في (ط): تبدلها.
(٢) في (ط): تبدلها.
(٣) في (ط): لا ينكر.
(٤) في (ط): مشاركتها، وهو تحريف.

فيه التعديل في الأجزاء؛ لِمَا يدخله من الغِناء والحُداء؛ فلمّا كان المدّ في الألف أكثر من المدّ الذي في كل واحد منهما لم تجتمع معهما الألف في الردف، كما لم تقع واحدة منهما مع الألف في التأسيس. ويدلّك على أن امتناع الألف في الاجتماع معهما في الردف لذلك، أنَّ الفتحة لمّا لم تكن في مدِّ الألف، لم يمتنع أن تقع[١] قبل حرف الروي مع الضمة والكسرة في نحو:

وقاتِمِ الأعماقِ خاوي المُخْتَرَقْ
تفليل ما قَارَعْنَ مِنْ سُمْرِ الطُرَقْ
إذا الدليلُ استافَ أخلاقَ الطُرُق
ألَّف شتَّى ليس بالرَّاعي الحَمِقْ[٢]

ألا ترى أن الفتحة لمَّا خالفت الألف فيما ذكرنا لم تمتنع[٣] في قول أبي الحسن من أن تجتمع مع الضمة والكسرة. ومما يدلّك على زيادة المدِّ في الألف، استجازتهم تخفيف الهمزة بعدها في هباءة والمسائل وجزاء أمّه[٤]، ولم يفعلوا ذلك بها مع الواو والياء[٥]. ولكن قلبوها إلى لفظها في: مَقْرُوٍّ

---

(١) في (ط): لم تمتنع من أن تقع.

(٢) مطلع أرجوزة لرؤبة بن العجاج، والأرجوزة بتمامها في ديوانه ص ١٠٤ - ١٠٦، وفي أراجيز العرب/٢٢. وقد أورد أشطاراً غير متصلة في الرواية، إذ يعنيه حركة ما قبل الروي ففي الشطرين الأولين الحركة فتحة وفي الثالث ضمة وفي الرابع كسرة. والطرق: الحجارة.

(٣) في (م): بل يمتنع.

(٤) وقعت «جزاء أمه» في (ط) على الهامش.

(٥) في (ط): مع الياء والواو.

والنسِيّ. ومن ثم استجاز يونس إيقاع الخفيفة بعدها في فعل الاثنين وجماعة النساء، وقرأ بعضهم فيما رُوي لنا: (ومحيايْ ومماتي)[١] [الأنعام/١٦٢].

وأما امتناعها من الإدغام وجوازه فيهما فإن إدغامها لم يجز في واحدة منهما لما فيها من زيادة المد[٢]: ألا ترى أن الصاد والسين والزاي[٣] لم يدغمن في الطاء والتاء والدال، ولا في الظاء والثاء والذال؛ لما فيهنّ من زيادة الصوت التي ليست[٤] في هذه الستة وهو الصفير[٥]، وأُدغمن فيهنّ. ولم يجز إدغام الياء والواو في الألف لأنها لا تكون إلا ساكنة والمدغم فيه تلزمه الحركة، ولأن الحروف المجانسة لها يكره فيها الإدغام.

ومما يقوّي قراءته بالضم في هذه الحروف أنَّه قد اعتبر في بعض الحروف المنقلبة حكم المنقلَب عنه، ألا ترى أن الألف إذا كانت منقلبة عن الياء قُرِّبت منها فصارت مشابِهة لها، ولا يُفْعل بها ذلك في الأمر العام إذا كانت منقلبة عن غيرها، وكذلك هذه الياء في عليهُم إذا كانت منقلبة عن الألف جعلت

(١) سكون ياء المتكلم في «محياي» هو جمع بين ساكنين، أجرى الوصل فيه مجرى الوقف، والأحسن في العربية الفتح. قال أبو علي: هي شاذة في القياس لأنها جمعت بين ساكنين وشاذة في الاستعمال. ثم قال: وروى أبو خالد عن نافع: (ومحياي) بكسر الياء انظر البحر ٤/٢٦٢.

(٢) أي فلو أدغمت فيها لزال المد، وهو مزية للألف.

(٣) في (ط): والزاي والسين.

(٤) في (ط): الذي ليس.

(٥) أي: والصفير مزية لا يجوز إهدارها بالإدغام.

بمنزلة الألف فضمّت معها الهاء ضمك إيّاها مع الألف؛ كما قرِّبت الألف من الياء لمّا كانت منقلبة عنها. وقد أريتك فيما تقدم أن المقرَّب من الحروف قد يكون في حكم الحرف المقرَّب منه عندهم بدلالة قولهم اجدرؤوا[١] واجدمعوا، وإبدالهم تاء الافتعال مع المقرب إبدالهم إياها مع الحرف المقرَّب منه.

ومما يؤكد ذلك أنَّهم قالوا. رُوْيا ورُوية ونُوي[٢] فجعلوا [حكم الواو][٣] حكم الحرف المنقلب عنه، فلم يدغموه في الأمر العام الشائع؛ كما لم يدغموا في هذه الياء ما الواو بدل منه، فكذلك يكون حكم الياء في عليهِم حكم الحرف المنقلب عنه.

ومن ذلك أنهم قالوا: بِيس فلم يحقق الهمزة، وأقرَّ مع ذلك كسرة الباء فيها، كما كان يكسرها لو حقق الهمزة، أفلا ترى أنَّه جعل حكم الحرف المغير حكمَه قبل أن يغيره، فكذلك يضم الهاء مع الياء المنقلبة عن الألف، كما يضمّها مع الألف.

ومن تشابه الياء والألف أنَّ الياء قد أجريت مُجْرى الألف، فأسكنت في موضع النصب، فصارت في الأحوال الثلاث[٤] على صورة واحدة؛ كما أنَّ الألف في مُثَنَّى[٥] ومُعَلَّى كذلك؛ وقد كثر هذا[٦] في الشعر، وجاء في الكلام منه أيضاً. وذلك قولهم: أيادِيْ سَبَاْ، وأيديْ سبا، وبادِي بدَا وبادِيْ بَدِيْ[٧]

(١) في (م): اجدرؤ وا وانظر ص ٥٥.
(٢) يريد النؤي، وهو الحفير حول الخباء.
(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ط.
(٤) يريد أن المنقوص قد تسكن ياؤه نصباً.
(٥) في (ط): كما أن ألف مثنى.
(٦) أي تسكين الياء.
(٧) انظر سيبويه ٢/٥٤.

وقاليْ قَلا، ومعديْ كرب. فالأول من هذه الأشياء في موضع فتح؛ لأنَّه لا يخلو من أن يكون كَكَفَّةَ كفَّةَ أو كَفَّةَ كَفّةٍ. فأمّا قولهم: لا أكلمك حِيْرِيَ دهر، فإن شئت قلت: إن الياء للإضافة فلما حذفت المدغم فيها[١] بقيت الأولى على السكون كقوله:

.... أيْهُما عَليَّ من الغيثِ اسْتَهَلَّت مَوَاطِرُهْ[٢]

وإن شئت قلت: إنَّه لمّا حذف الثانية جعل الأولى كالتي في أيدي سبا؛ ولم يجعله مثل رأيت يمانياً[٣]. وإن شئت[٤] جعلـه فِعليْ [٥] وكان في موضع نصب.

فإن قلت: إنَّه قـد قال: إن هـذا البناء لا يكـون إلّا بالهاء[٦] فإن شئت[٧] جعلته مثل إنقَحْلٍ[٨]، وإن شئت قلت: إن الهاء حذفت للإضافة كما حذفت معها حيث، لم تحذف مع غيرها، وأن تجعلها للنسب أولى؛ لأنَّهم قد شدّدوها. وكما

---

(١) في (ط): منها. وقوله: حيري دهر: أي طول الدهر. انظر اللسان (حير). ويقال: لقيته كفة كفة، أي: استقبلته مواجهة.

(٢) بقية بيت للفرزدق في ديوانه ٣٤٧/١، ورواه في اللسان في مادة «حير» و «أيا» وتمامه:

تَنَـظَّرْتُ نَصْـراً والسِّمـاكَيْنِ أَيْهُمَـا عَليَّ مِنَ الغيثِ اسْتَهلَّتْ مَواطِرُه

وفي (ط): سقطت عبارة: «استهلت مواطره».

(٣) في (ط): ثمانياً. (٤) في (ط): وإن شئت قلت.

(٥) أي: بالياء المخففة دون نسبة.

(٦) أي: بتاء التأنيث على وزن «فِعلِية» بكسر الفاء واللام.

(٧) في (ط) فإن شئت قلت.

(٨) انقحل: وصف من قَحِلَ الشيخ كفَرِحَ يبس جلده على عظمه فهو قحل بالفتح والسكون وقحل ككتف وانقحل، والمعنى أنه نادر مثله.

شبّهت الياء بالألف في هذا، كذلك شبّهت الألف بالياء في نحو ما أنشده أبو زيد:

إذا العجوزُ غضِبتْ فَطَلِّقِ ولا تَرَضَّاها ولا تَمَلَّق[١]

فهذا إنما هو على تشبيه الألف بالياء، ألا ترى ما قدِّر من إثبات الحركة في «ألم يأتيك...»[٢] وحذفها للجزم لا يستقيم ها هنا لمنع اللام بانقلابها ألفاً من ذلك، من حيث لو لم يقدَّر ثبات الحركة لصحّ الحرف ولم ينقلب كما لم ينقلب في نحو كي وأي ولو وأو. فأمّا قول الشاعر:

وتضحكُ مني شيخةٌ عبشميةٌ كأن لم تري قبلي أسيراً يمانياً[٣]

فإنه ينشد تَرَيْ وتَرَى. فمن أنشده تَرَيْ بالياء كان مثل قوله: (إياك نعبد)[٤] [الفاتحة/٤] بعد الحمدُ لله، وقد يكون على هذا قول الأعشى:

---

(١) البيتان لرؤبة بن العجاج، وبعدهما:

واعمد لأخرى ذات دل مونق لينة المس كمس الخِرْنِق

والخرنق بكسر الخاء والنون ولد الأرنب، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٠٦ وشرح أبيات المغني ٢/٣٥٥.

(٢) من قول قيس بن زهير العبسي:

ألم يأتيك والأنباءُ تَنْمي بما لاقت لبونُ بني زياد

انظر الكتاب: ٢/٥٩ والبيت من شواهد شرح أبيات المغني للبغدادي ٢/٣٥٣.

(٣) من قصيدة عبد يغوث بن وقاص الحارثي، وأولها:

ألا لا تلوماني كفى اللوم ما بيا فما لكما في اللوم خير ولا ليا

وانظر القصيدة في ذيل الأمالي/١٣٣، والخزانة ١/٣١٦ وشرح أبيات المغني ٥/١٣٣ ـ ١٣٨ والبيت من شواهده.

(٤) أي: فهو من قبيل الالتفات.

حتى تلاقِي محمدا

بعد قوله:

فآليت لا أرثي لها من كلالة[١].

وقد تكون على: هي تفعل، إلاَّ أنَّه أسكن اللام في موضع نصب[٢]. ومن أنشد: كأن لم تَـرَىٰ، كان مثل لا ترضّاها.

فإن قلت: فلم لا[٣] يكون على التخفيف[٤] على قياس من قال: المَرَاة والكَمَاة. قيل إن التخفيف على ضربين: تخفيف قياسٍ وتخفيف قلب على غير القياس[٥] وهذا الضرب حكم الحرف فيه حكم حروف اللين التي ليست أصولهن الهمز؛ ألا ترى أن من قال: أرجيت قال: (وآخَرُونَ مُرْجَوْن) [التوبة/١٠٦] مثل مُعْطَوْن، ومن لم يقلب جعلها بين بين، فكذلك: «لم ترى» إذا لم يكن تخفيفه تخفيف قياس كان كما قلنا، فلا يجوز لتوالي الإعلالين ألا ترى أنَّهم قالوا: طويت وقوِيت وحييت فأجرَوُا الأول في جميع ذلك مُجْرى العين من

---

(١) من قصيدة الأعشى في مدح النبي ﷺ، وتمام البيت:

فآليت لا أرثي لها من كلالة ولا من حفىً حتى تلاقي محمدا

انظر الديوان/١٣٥، وفيه: تزور مكان تلاقي، وانظر شرح أبيات المغني ١٠٤/٥. واستشهد به في البحر ١٨٨/٣ على معنى «كلالة».

(٢) في (ط) : في موضع النصب . أي بدلاً من فتحها ، والأصل حتى تلاقي بفتح الياء.

(٣) في (ط): لم لا.

(٤) أي والأصل: لم ترأ بالهمز، ثم خففها.

(٥) في (ط): على غير قياس.

اخشوا، وقالوا: نواً وحياً، فجعلوه بمنزلة قطاً، وقالوا: آية. فإن قلت: فقد قالوا: اسْتَحَيْتُ. فإن ذلك من النادر الذي لا يحمل عليه[١]. فإن قلت: فلم لا تجعله مثل لم يك ولم أُبَلْ كأنه حذف أولاً اللام للجزم، كما حذف الحركة من[٢] يكون، ثم خفف على تخفيف الكماة والمراة، وأقرّ الألف كما أقرّ في «لا ترضّاها». فإن ذلك يعرض فيه ما ذكرنا من توالي الإعلالين، ويدْخل فيه شيء آخر لا نظير له، وهو أنَّه إذا حذف الألف من «لم ترى» على هذا الحدِّ، فقد حذف للجزم حرفين، وليس لم يكُ ولم أبلْ كذلك؛ لأنَّه إنَّما حُذف فيه[٣] حركة وحرف. وممَّا يُبعد التخفيف في «ترى» على حد الكماة والمراة، أنَّهم قد حذفوا الألف من هذه الكلمة في قولهم: ولو ترَ أهل مكَّة، لكثرة الاستعمال، كما حذفوها[٤] في قول من قرأ: «حاشَ لله»[٥] [يوسف/٣١ - ٥١]. فإذا حُذف الألف كما حذف من حاش لله[٦] وجب أن تكون العين في حكم الصحيح والتخفيف القياسي ليكون كحاش لله.

الحجة لابن كثير في قراءته: (عَلَيْهِمُو ولا)[٧]

وأما قول ابن كثير: «عَليْهِمُو ولا الضالين» فوجهه أنَّه أُتبع

(١) أي لا يحمل على استحيت لأن فيه الجمع بين إعلالين: النقل والحذف.

(٢) في (ط): في. (٣) في (ط): منه.

(٤) كذا في (ط)، وفي (م): حذفوا الهاء، وهو خطأ.

(٥) قرأ أبو عمرو بألف بعد الشين لفظاً في حالة الوصل. وقرأ الباقون بحذفها انظر النشر ٢/٢٩٥ وفي البحر ٥/٣٠٣: قرأ الجمهور «حاش لله» بغير ألف بعد الشين.

(٦) في (ط): من حاش وجب. (٧) في (ط): ولا الضالين.

الياء ما أشبهها، والذي يشبهها الهاء، وترك ما لا يشبه الياء والألف ـ وهو الميم ـ على أصله وهو الضم؛ كما أنَّ الذين قالوا: شِعِيرٌ، ورِغيفٌ؛ ورجل جِئِز[١] وماضغٌ لِهِم[٢]، وَشِهِدَ. ولِعِبَ أتبعوا الفتحة الكسرة في جميع ذلك لقربها منها كقرب الألف من الياء، وشبهها بها. ولم يُتبعوا الفتحة الضمَّة فيقلبوها[٣] ضمَّة في رَؤوف ورَؤف[٤] كما أتبعوا الفتحةَ الكسرة في جِئِز وشِعِير حيث لم تقْرُب الواو من الألف قُرْب الياء منها، فكذلك أتبع الهاء الياء لما قرُب[٥] منها، ولم يتبعها الميم لما لم تقرُب منها، كما لم يتبع الفتحة في رؤوف الضمة حيث لم تقرب الفتحةُ من الضمة قربها من الكسرة.

فأما قولهم: مِغِيرة ومِغِير فليس على حدِّ شعير ورِغِيف، ولكن على قولهم. مِنْتِن في مُنْتِن وأجوءك في أجيئك[٦].

ومما يقوِّي قوله في ذلك، أنَّهم قالوا: قرأ يقرأ، وجأر يجأر، فأتبعوا الهمزة وأخواتها ما جانسها من الحركات، وما كان من حيزها، وهي الفتحة، ولم يفعلوا ذلك مع الحروف المرتفعة عن الحلق. حيث لم يقربن من الفتحة قرب الحلقيَّة منها. فكذلك أتبع في قوله: (عليهمو ولا) الياء ما قرب من الياء[٧]، وهو الهاء، ولم يتبعه ما لم يقرب منها وهو الميم.

---

(١) جئز بالماء يجأز، إذا غص به فهو جئز وجئيز. اللسان (جأز).

(٢) لهم: أكول، والفعل كسمع.

(٣) في (م) فقلبوها.

(٤) في (ط): في رؤف، ورؤوف.

(٥) في (ط): لما قربت منها.

(٦) انظر ص ٦٥ وانظر سيبويه ٢/٢٥٥.

(٧) في (ط) منها.

ومثل قوله: (عليهمو) ـ في أنَّه أتبع الياء ما يشبهها، وتَرَك ما لا يشبهها على أصله ـ قولهم (يصدر)[١] فقُرّب الصادُ من أشبه الحروف من موضعها بالدال وهو الزاي. ألا ترى أنهما يجتمعان في الجهر؟ فلما أراد تقريب الأول من الثاني، ولم يجز ذلك بالإدغام لِمَا يدخل الحرف من انتقاص صوته، قرَّبه من هذا الوجه الذي قرَّب منه دون الإدغام.

ولو كان موضع الدال في (يصدر) حرف آخر لا يقرب من الصاد قرب الدال منها ـ كاللام والراء ونحوهما ـ لم تغيّر الصادُ له كما غُيرت من أجل الدال لقربها منها، فكذلك قرَّب الهاء في عليهمو من الياء، لقربها منها ولم يغير الميم لبعدها منها؛ كما لم تقرَّب الصاد من الزاي مع اللام ونحوها، لمّا لم يقربن منها قُربها من الدال.

فإن قلت: هلاَّ رغب عن ذلك لِمَا يعترض في قراءته[٢] من ضم بعد كسر، والضم بعد الكسر في كلامهم مكروه؟ قيل له[٣]: إن الضم بعد الكسر على ضربين، أحدهما: أن يكون في بناء الكلمة وأصلها؛ كالضم بعد الفتح في عضد، (والآخر: أن يكون عارضاً في الكلمة غير لازم لها)[٤]، فما كان من الضرب الأول فهو مرفوض في أبنية الأسماء والأفعال كما كان فُعِل في أبنية الأسماء مرفوضاً. وما كان من الضرب الثاني فمستعمل، نحو قولهم: فَرُقٌ، ونَزُقٌ في الرفع، وقالوا في

(١) في قوله تعالى من سورة القصص/٢٣ : (حتى يصدر الرعاء) انظر ص ٥٦.

(٢) في (ط): به.

(٣) سقطت كلمة «له» من ط.

(٤) كذا في (ط)، والعبارة في (م) مضطربة.

الوقف على الرِّدْء في الرفع في قوله: (فَأَرْسِلْهُ معي رِدْءاً يُصَدِّقني) [القصص/٣٤] هو الرِّدُؤْ مثل الرِّدُعْ[١]، كما قالوا في البطء: من البُطِىءْ فحرَّكوه ـ كراهة لالتقاء الساكنين ـ بالحركة التي كانت تكون للإعراب؛ كما قال:

. . . إذ جدَّ النَّقُرْ[٢].

وقد أعلمتك فيما تقدَّم أن كثيراً ممَّا لا يلزم الكلمة لا يقع الاعتداد به. فإذا كان الأمر في وقوع الضمة بعد الكسرة على ما ذكرنا لم يصحَّ أن يرغب عن قراءته (عليهمو ولا) من حيث لحقت فيها ضمة بعد كسرة. لأن هذه الضمة تشبه ما ذكرنا. من ضمة الإعراب وما استعملوه في الوقف؛ وذلك أنَّها غير لازمة؛ ألا نرى أنَّ الكسرة في الهاء إنَّما تكون إذا جاورت الكسرةَ أو الياء؛ فإذا زالت هذه المجاورةُ زالت الكسرة. كما أن ضمَّة الإعراب في قولهم: هذا نزق يا فتى[٣] إذا زال عاملُها زالت. وكما أن الرِّدُؤْ إذا زال الوقف فيه في الرفع زالت الضمة

---

(١) انظر سيبويه ٢٨٧/٢. والردء: الصاحب.

(٢) قطعة من بيت من الرجز وتمامه:

أنا ابنُ ماويةَ إذْ جَدَّ النَّقُرْ

وبعده:

وجاءتِ الخيلُ أثابِيَّ زُمَرْ

وفي سيبويه (٢٨٤/٢): أنه لبعض السعديين، وفي اللسان (نقر): أنه لعبيد بن ماوية الطائي، وفي القاموس: أنه لفدكي المنقري. النقر: أن تلزق طرف لسانك بحنكك وتفتح، ثم تصوت. وقد نقر بالدابة نقراً، وهو صوت يزعجه. الأثابي: الجماعات، الواحد أثبية بشد الياء.

(٣) في (ط): يا هذا.

فإن قلت: فإنّ قوماً كرهوا أن يقولوا: هو الرِّدُؤْ في الوقف على المرفوع، فقالوا: هو الرِّدِىءْ، وقالوا هذا عِدِلْ؛ لكراهة الضمّة بعد الكسرة. فهلّا كُرِه (عليهمو) كما كَرِه هؤلاء ما ذكرت. قيل له[1]: إنَّ هؤلاء إنَّما عدلوا عن الضمة إلى الكسرة حيث وجدوا عنها مَنْدوحة، بأن أتبعوا الساكن الحركة التي قبله، كما أتبعوه الحركة التي قبله في مُدُّ ونحوه. والذي يقرأ (عليهمو) لو لم يكسر الهاء ها هنا لم يشاكل بها الياء، والمشاكلة بها واجبة؛ لِما تقدّم من الحجة في ذلك. ولو لم يضمّ الميم لأتبع الياء والكسرة[2] في عليهم ما لا يشبهها من كسرة الميم لو كسرها، وكأنَّ ذلك إنَّما يجوز على نحو مِغِيرة وأجوءك، ونحو ذلك ممّا ليس بالكثير في الاستعمال ولا المتّجِه في القياس؛ ألا ترى أنَّ القياس تقرير هذه الحركات على أصولها؛ ومن ثمّ لم يجز في مُدير و مُغير ما جاز في مُغيرة من كسر الأوّل. على أن ما ذكرته من قولهم[3]: هو الرِّدِءْ؛ يشبه ألّا يكون الأكثر؛ لأنَّه قال[4]: وأمَّا ناس من بني تميم فيقولون: هو الرِّدِىءْ، كرهوا الضمّة بعد الكسرة، لأنه ليس في الكلام فِعُل، فتنكّبوه لذلك واستنكروه.

قال أبو علي: والقياس قول الأكثر: لأنَّ هذه الحركة في أنَّها لا تلزم كقولهم: نَزُقٌ في الرفع، فكما لا مذهب عن ذلك في الرفع فكذلك ينبغي أن يكون الوقف لاجتماع الوقف مع الإعراب في أنّه لا يلزم الكلمة، فلا ينبغي أن يُسامَ تركَ القياس

(١) في (ط): قيل إن.
(٢) في (ط): والكسر.
(٣) في (ط): في قولهم.
(٤) سيبويه: ٢/٢٨٦.

على الأكثر في الاستعمال والأصحِّ في القياس إلى ما كان بخلاف هذه الصفة. وكأنَّ هؤلاء الذين قالوا: هذا الرِّدِىءْ؛ كراهة الضمة بعد الكسرة شبَّهوا الحركة التي تشبه حركات الإعراب بحركة البناء التي لا تفارق، وليس هذا بالمستقيم. ألا ترى أنَّهم قالوا: يا زيدُ العاقلُ، ولا رجل صاحبَ امرأة عندك؟ فجعلوا الحركة المشابهة للإعراب بمنزلة الإعراب. وكذلك[١] ينبغي أن تجعل الحركة المشابهة للإعراب في الوقف بمنزلة الإعراب فلا يكره فيه هو الرِّدُؤُ؛ كما لم يكره فَرُقٌ، ولا يُتْبع الأولَ؛ لأن إتباع الحركة ليس بمستمرّ استمرارَ حركة الإعراب التي الحركة في الرِّدُؤْ في قياسها ومشابهةٌ لها من حيث وصفنا.

على أنهم قالوا في الوقف: رأيت الرِّدِىءْ، ومن البُطُؤْ، ورأيت العِكِمْ، ورأيت الحُجُرْ، فأتبعوا الأوسط تحريكَ الأول، فكذلك يكون قولهم: هذا الرِّدُؤْ على هذا الحدّ، لا لكراهة الضمّة بعد الكسرة، فكما لا يكون في رأيت الحُجُرْ إلّا على الإتباع لما قبله، كذلك لا يكون في هذا عِدِلْ إلا كذلك، لا لكراهة الضمّة بعد الكسرة. ومثل قوله (عليهمو ولا الضالين) في أنَّه جعل حركة البناء بمنزلة الإعراب في وقوع الضمّة بعد الكسرة لمشابهتها حركة الإعراب في أنّها لا تلزم، ويتعاقب على الموضع غيرها قول العرب من غير أهل الحجاز في رُدَّ، وعَضَّ، وفِرّ، واستَعِدّ[٢] ألا ترى أنهم أَدْغموا في الساكن المبنيِّ كما أدغموا في المعرب نحو: هو يردُّ ويستعدّ، لمّا كان

---

(١) في (ط): فكذلك.

(٢) في (ط): رد، وفر، وعض، واستعد.

المبنيّ تتعاقب عليه الحركات[١] وإن كن لغير الإعراب كالتحريك لالتقاء الساكنين، وإلقاء حركة الهمزة عليه في التخفيف، وإلحاقهم الثقيلةَ أو الخفيفة به، والتحريكِ للإطلاق. أدغموا كما أدغموا المعرَب لمشابهته له في تعاقب هذه الحركات عليه، فكما صار غير المعرب بمنزلة المعرب لاجتماعهما في الشَّبَه الذي ذكرنا، كذلك استجاز أن يوقع الضمة بعد الكسرة في (عليهمو) كما وقعت بعدها في المعرب؛ لمشابِهته المعرب لتعاقب الحركات عليه، وإن لم يكن لاختلاف عامل.

والدليلَ على أن الإدغام في باب رُدّ ونحوه إنما هو لما ذكرناه[٢] من مشابهته المعرب لتعاقُب الحركات عليه ـ وإن كانت لغير الإعراب ـ امتناعُهم من الإدغام حيث عَرِي من هذه المشابهة التي وصفنا. وذلك قولهم: رَدَدْتُ، ورَدَدْنَا، ويردُدْن. فالذين أدغموا رُدَّ في الأمر بيَّنوا هذا الذي وصفناه من التضعيف المتَّصل بالضمير لمّا كان موضعاً لا تصل الحركة إليه. فأمَّا قول بعضهم ردَّتُ وردَّنا يريدون[٣]. رددت ورددنا فمن النادر الذي إن لم يُعتدَّ به كان مذهباً. لقلته في الاستعمال. وأنَّه غير قويّ في القياس. فهو كالمقارب: لليُجدّع[٤].

(١) في (ط): حركات. (٢) في (ط): لما ذكرنا.

(٣) في (ط): يريد.

(٤) من قول ذي الخرق الطهوي:

يقول الخنا وأبغضُ العجمِ ناطقاً إلى رَبِّنا صوتُ الحمارِ اليُجَدَّعُ

اليجدع: أراد الذي يجدع، فحذف الذال والياء. (انظر النوادر /٦٧، والخزانة ١/١٥، ١٦ وشرح أبيات مغني اللبيب ١/ ٢٩٢).

ومن حجَّـة من قرأ (عليهِمـو) أن كسرة الهـاء أصلهـا الضمة، وإنَّما أُبْدِل منها الكسرة للاعتلال من أجل الإتباع[١]، كما أن الكسرة في التقاضي والترامي والتـداعي ونحو ذلـك أصلها الضمّ، من حيث كان مصدرَ تَفَاعَـل. فكما أن هـذه الكسرة في حكم الضمّة، والضمّة التي هي الأصل تُراعَى في المعنى بدلالة صرفهم له وامتناعهم من أن يجعلوه من باب حذارٍ: جمع حِذرِية[٢] وغواشٍ، كذلك تكون الضمّة التي هي الأصل في (عليهمو) مراعاةً في المعنى. فلا ينبغي أن يُكره ذلك كما كُرِه فِعُل، ولا يكونُ بمنزلته، كما لم يكن الترامي بمنزلة الغواشي والْحَذَارِي، لمَّا كان الأصل مراعى في ذلك.

وإذا كانت الضمّة المرفوضة في الاستعمال مراعاة في اللفظ للدليل الذي ذكرنا، فأن تراعى الضمـة في (عليهمو) أجدر؛ لأنَّها لم ترفض كما رفضت في باب التفاعُل؛ ألا ترى أنَّ أهل الحجاز يستعملونه، وأنَّ من قال: بِهُو، (وبِدَارِهُـو) قال: (عليهُمُو)، ومن قال: (عليْهِمُو) ضمَّ إذا عـدا الياء[٣] والكسرة.

ومما يقوّي ذلك أنهم قد اعتبـروا الحركـات التي هي أصول في غير هذا الموضع، وإن لم تكن في اللفظ مستعملةَ، فجعلوا الحُكْم لها. وذلك قـولهم: عدتُ المـريضَ، وقلتُ الحقَ؛ فعدَّوْه إلى المفعول، وإن كان اللفظ على فَعُلْت؛ لأن

(١) في (ط): للاعتلال من الإتباع.

(٢) الحذرية: الأرض الخشنة.

(٣) في (م) الباء، وهو تصحيف.

الأصل فَعَلْتُ. ولولا أن تلك الحركة مراعاة معتبرة لم يتعدّ هذا النحوُ: ألا ترى أنا لم نعلم شيئاً على فَعُل جاء متعدياً إلى المفعول[١].

ومما يؤكّد ذلك أن النقل وقع بالزيادة منه[٢] وذلك نحو: أقلته إذا جعلته يقول، وأبعت الفرس، وأخفت زيداً. وممّا يدلّ على ذلك أنَّهم قالوا: يسع، ويطأ، فحذفوا الواو التي هي فاء كما يحذفونها في باب يَعِدُ ويَزِنُ، لمّا كان الأصل الكسر، وإنَّما فتح لحرف الحلق، فكما أن الفتحة ها هنا في حكم الكسر لمّا لم تكن الأصل، كذلك تكون الكسرة في (عليهمو) في حكم الضمّ، فلا يكون مكروهاً من حيث لم يجئ فعُل ونحوه في أصول الأبنية إذ كان الأصل الضمّ، كما كان الأصل الكسر في يطأ ويسع ونحوه.

ومما يبيّن ذلك أن ما كان على فِعِل لم يذكر سيبويه منه[٣] إلا «إِبِلاً»[٤] وإذا جمعت[٥] قِرْبة وسِدْرة ونحوهما[٦] قلت: قِرِبات وسِدِرات، فاستمرّ فيه توالي الكسرتين من أجل الجمع، ولم يُرفض ذلك، ولم يكره كما كُره في أصل المقرر قبل الجمع. فكذلك (عليهمو) لا تكره فيه الكسرة قبل الضمة من أجل إعلال الإتباع وإن كان قد كره في بناء الآحاد، كما لم يكره توالي الكسرتين في سِدِرات من أجل الجمع[٧]، وإن كان

---

(١) في (ط): إلى المفعول به.
(٢) منه: ساقطة من (ط).
(٣) في (ط): فيه.
(٤) في (م): إبل.
(٥) في (ط): نحو قربة وسدرة.
(٦) كذا في (ط)، وفي (م) نحوها.
(٧) في (ط): من الجمع.

كره ذلك في الآحاد؛ لأن الضمة بعد الكسرة ليس من أصل الكلمة وإنما اجتلبه الاعتلال، كما اجتلب تواليَ الكسرتين الجمعُ.

ويؤكّد ذلك أنَّهم قالوا في شَقِرة: شَقَريّ[١]، وفي نَمِر نَمريّ. ولم يجىء في شيء من هذا النحو إلّا فتح العين. وقالوا: صِعِقيّ، فكسروا الفاء مع العين لمّا كان للاعتلال، ولم يكن من أصل البناء.

فأمّا وصل ابن كثير الميم بالواو في (عليهمو) فلأن الأصل الواو، وإنَّما أتبع الياء ما يشبهها وترك ما لا يشبهها على الأصل، وكان تقرير الأصل أولى عنده[٢] من إتباع الكسرة الكسرة؛ لأنَّ إتباع الحركة الحركة على هذا النحو[٣] ليس بالمستمرّ.

فإن قلت: فقد جاء في ظُلُمات وسِدِرات وحَفَنات[٤]. قيل: هذا التحريك ليس الغرض فيه الإتباع فقط. ألا ترى أنَّه[٥] يُفْصَل به بين الاسم والصفة، وكذلك عِصِيّ وحِلِيّ يفصل به بين الواحد والجميع، ولا يلزم الكسر. ومع ذلك فقد أبدل فيه ناس الفتحة من الضمة، والكسرة، فقالوا: رُكَبَات وسِدَرَات. وقد أُسكن المفتوح في الشعر قال لبيد:[٦]

(١) الشَّقِرَةُ: واحدة الشقر، وهو شقائق النعمان، ويقال: نبت أحمر.
(٢) في (ط): عنده أولى.
(٣) في (ط): في هذا النحو.
(٤) في (ط): جفنات.
(٥) في (ط): أنه قد.
(٦) الديوان/١٨٥ والخزانة ٣/٤٢٣. الوغرات: جمع وغرة، وهي شدة الحر، وغرت الهاجرة كوعد. ونَصبن في الديوان مكان نُصِبن.

رُحِلْن لشُقّةٍ ونُصِبن نَصْباً لوَغْراتِ الهواجر والسَّموم

وقال ذو الرمة[١].

أبَتْ ذِكَرٌ عوَّدْن أحشاء قَلبِهِ
خفوقاً ورَفْضاتِ الهوى في المفاصل

فكأنَّه رأى ترك الحرف على أصله أولى من أن يصير به إلى ما لا يطرد. فإن قلت: فقد حُكِي عن الخليل وهرون، أنّ ناساً يقولون: (مُرُدِّفِين)[٢] وقال: فهؤلاء يقولون: مُقُتّلين، فقاس على قولهم. قيل[٣]: قد يمكن أن يقالَ: إنّ ذلك من قوله لا يدلّ على أنّه يرى القياس عليه، وإنّما أراد أنَّ القياس[٤] على ما ذَكَرَ لو قيس. فأمّا اطّراده فلا يستقيم، بدلالة أن نحو مِغِيرة ومِنْتِن لا يطّرد، وإنما يُقتصر به على ما جاء فكذلك (مُرُدِّفين). وإنْ شئت قلت: إن هذا تحريك[٥] لالتقاء الساكنين، كما أن قولهم، مدُّ كذلك، فيكون هذا مستمرًّا على لغتهم، كما أن رُدُّ كذلك، وإن كان الساكن في مُرُدِّفين متقدماً. وقد قال: إنَّها أقل اللغات.

ولم يحذف الواو في عليهمو في الوصل كما حذفها

---

(١) الديوان ١٣٣٧/٢ والخزانة ٤٢٣/٣. خفوقاً: اضطراباً. رفضات الهوى: ما تفرق من هواها في قلبه.

(٢) الأصل: مرتدفين، أي: مترادفين، فأدغمت تاء الافتعال في الدال، فالتقى ساكنان، فحركت الراء بالضم إتباعاً لضمة الميم. (انظر الكتاب: ٤١٠/٢، والكشاف: ١٥٧/٢، وفي البحر المحيط (٤٦٥/٤): أنها مروية عن الخليل.

(٣) في (ط): قيل له.

(٤) في (ط): أن قياسه.

(٥) في (ط): تحرك.

غيره؛ لأنَّها الأصل، وليس إثباتها من الأصول المرفوضة المطّرحة عندهم، كالواو إذا وقعت طَرَفا في الأسماء وقبلها ضمة، لكنه مراد في التقدير وإن كان محذوفاً من[1] اللفظ عند قوم.

والدليل على ذلك اتّفاق الجمهور على إثباتها إذا اتّصل الضمير بها. وبذلك جاء التنزيل في قوله: (أَنُلْزِمُكُمُوهَا) [هود/٢٨]. وهذا أقوى في القياس، وأشيع في الاستعمال ممّا حكاه عن يونس: من أنه يقول أعطيتكُمُه؛ لأن مواضع الضمير وما يتّصل به قد رُدَّت فيها أشياء إلى أصولها في غير هذا، كقولهم: والله، وحقك. فإذا وصلوه بالضمير قالوا بِكَ لأفعلن. أنشد أبو زيد:

رأى بَـرْقـاً فـأَوْضَـعَ فـوق بَكْـر
فـلا بِكِ مـا أسـالَ ولا أغـامـا[2]

---

(١) في (ط): في.

(٢) البيت لعمرو بن يربوع بن حنظلة، وكان عمرو فيما يزعمون تزوج السعلاة، فقال له أهلها: إنك تجدها خير امرأة ما لم تر برقاً، فَستِّر بيتك ما خفت ذلك، فمكثت عنده حتى ولدت بنين، فأبصرت ذات يوم برقاً، فقالت:

الـزم بنيـك عمـرو إني آبِق بَـرْقٌ على أرضِ السعالى آلِق

فقال عمرو: «ألا لله ضيفك يا أماما» وسقط الشطر الثاني من هذا البيت من الرواة.

أوضع: أسرع. البكر: الفتي من الإبل. الضيف ـ بكسر الضاد: الناحية والمحلة. ورواية النوادر (١٤٦، ١٤٧): وما أغاما. ورواية الحيوان ١/١٨٦و الخصائص ٢/١٩ كما هنا.

ويدلّ[١] على ذلك أيضاً أنّ ضمير المؤنث الذي بإزائه على حرفين، وذلك نحو عليكنّ وبكنّ. فالأول من التضعيف بإزاء الميم، والثاني بإزاء حرف اللين. فهذا مما يقوي أنَّه لم يحذفه على وجه الاطّراح والرَفْض، إنَّما حذفه للتخفيف معتدّاً به في الحكم وإن كان محذوفاً في اللفظ.

فأمّا ما انفرد به ورش في روايته عن نافع: من أن الهاء مكسورة والميم موقوفة، إلاَّ أن تلقى[٢] الميمَ ألف أصليّة مثل: (سواءٌ علِيْهمو أأَنْذرتهمو أمْ لَمْ تُنْذِرْهم لا يُؤْمِنُون) [البقرة/٦] فالقياس فيها إذا لقيت الألف الأصلية وإذا لقيت غيرها سواء. وكأنه أحبّ الأخذ باللغتين مثل: (لا يألتكم) و(لا يَلِتْكم)[٣]. فإن قلت: إنَّه لمّا أمِن سقوطها لالتقاء الساكنين، كما تسقط إذا كانت بعدها همزة وصل، وكان المد قبل الهمزة مستحباً بدلالة أن القرّاء قد مدّوا نحو: (كما آمن النّاسُ) [البقرة/١٣] أكثر مما مدّوا: (وما عندَ اللّهِ باقٍ) [النحل/٩٦] - ويقوي ذلك اجتلاب من اجتلب الألف بين الهمزتين في نحو (أاأنْتَ)[٤] [الأنبياء/٦٢] - فهو قول. وقال[٥] أبو الحسن: إنَّما وقعت هذه القراءة[٦] بالمدّ ليُفهِّموا المتعلمين فيمدّوا الهمزة إذا كانت

---

(١) في (ط): ويدلك. (٢) في (ط) يلقى.

(٣) سورة الحجرات/١٤، يقرؤها البصريان (يألتكم) بهمزة ساكنة بين الياء واللام، ويقرؤها الباقون بكسر اللام من غير همز. (انظر النشر: ٣٧٦/٢).

(٤) اجتلاب الألف بين الهمزتين قراءة أبي عمرو، وأبي جعفر وقالون (انظر النشر: ٣٥٨/١، ٣٥٩).

(٥) في (ط): قال. (٦) في (ط): إنما وضعت القراءة.

قبلها ألف أو ياء [أو واو][1]نحو: حتّى إذا[2]، ونحو: (قالوا أأنت) [الأنبياء/٦٢] قال: والعرب تفعل هذا في حال التطريب، وإذا أراد أحدهم الرقّة والترتيل.

الحجة[3] لاختلافهم إذا حركوا الميم لساكن يلقاها:

كان ابن كثِير ونافع وعاصم وابن عامر يضمّون الميم إذا لقيها ساكن؛ مثل قوله تعالى: (عليهِمُو الذِّلّةُ) [البقرة/٦١]، و (منْ دونهمو امْرأتَين) [القصص/٢٣]، فأمّا ضمّ ابن كثير ونافع لذلك[4] فهو على قولهما بيِّن، لأنّ ابن كثير في ذلك يُتبع الميم واواً تثبت في اللفظ إذا لم تلق ساكناً، وكذلك نافع في رواية الأكثر عنه؛ لأن مَن روى عنه أن الميم مضمومة، فكأنه قد روى عنه إثبات الواو؛ ألا ترى أنه ليس أحد يضمّ الميم ولا يتبعه الواو في نحو: عليهِمو[5] وعليهُمو، فإذا لقي الواوَ ساكن حُذفت وبقيت الميم على ضمها.

وأمَّا عاصم وابن عامر فكأنهما يريان أن حرف اللين الذي يتبع الميم ـ الواوُ، دون الياء ـ وإن كانا قد حذفاه في اللفظ طلباً للخفة[6]، فإذا لزم التحريك لالتقاء الساكنين رَدّا حركة الأصل عندهما، وإن كانا قد حذفا الواو من اللفظ، وأثبتها ابن كثير ونافع؛ لأن حذف مَن حذفها ليس على جهة الرفض

(١) زيادة في (ط).
(٢) لعله يشير إلى آية. «وسيق الذين اتقوا ربهم» الآية ٧٣ من سورة الزمر.
(٣) في (ط): القول في اختلافهم. (٤) لذلك ساقطة في (ط).
(٥) في (ط): في نحو قوله عليهمو. (٦) في (ط): للتخفيف.

ـ بدلالة أن كثيراً منهم يقولون: (كُنْتُمُو فاعلين) [يوسف/ ١٠][1] وعَلَيْهِمو مال ـ فإذا احتاجا إلى التحريك ردّا حركة الأصل كما رد الجميعُ حركة الأصل التي هي الضم في قولهم: مُذُ اليوم لمَّا احتيج إلى التحريك[2] لالتقاء الساكنين؛ ويدل على أن حركة الساكن المحرك في التقاء الساكنين إذا كانت أصلاً كانت أولى من الحركة المجتلبة لالتقاء الساكنين أن أحداً لم[3] يقل: (إليهُمِ اثنين)، [يٓس/ ١٤]، فيكسر بعد الضمّ لما لم يقل أحد[4] عَلَيْهُمِي. فلولا أن حركة الأصل أولى من المجتلبة لجاز تحريك هذا النحو بالكسر، كما حرّك غيره مالا[5] حركة له في الأصل. ومما يقوي تحريكهم إيّاه بالضم أنه حرف ضمير كما أن الواو في اخشَوا كذلك، وكما اتّفق الجمهور على تحريك الواو في اخشَوُا[6] بالضم وجعلوا مُصْطَفَوُ اللَّهِ مثله من حيث كان مثل اخشوُا فيمن قال: أكلوني البراغيث، مع أن المحرك واو، كذلك حرّكوا الميم بالضمة[7] لأنها مع الميم أسهل منها مع الواو. ومَن زعم أن تحريك ذلك بالضمِّ لأنه فاعل دخل عليه قول من كسر فقال: اخشوِا القومَ، وقولهم: اخَشيِ القوم، وفي غير التقاء الساكنين: ذهبتَ وذهبتِ.

ومما يقويّ تحريك الواو بالضمّ أنّ قوماً شبّهوا التي لغير

---

(١) وهي قراءة ابن كثير، وأبي جعفر (النشر: ١/ ٢٧٢).

(٢) في (ط): لما احتيج لالتقاء. (٣) في (ط): أن احداً منهم.

(٤) في (ط): لما لم يقل عليهم. (٥) في (ط): مما لا حركة.

(٦) زيدت واو لبيان ضم الواو الأولى. (٧) كذا في (ط) وفي (م): «بالضم».

الضمير بها، فقالوا: (لوُ استطعنا)[1] [التوبة/٤٢]، فحرّكوها بالضمّ. فأمّا: (أوُ اخرجوا)[2] [النساء /٦٦] و (أوُ انقص) [المزمل/٣]، فعلى حدّ: (وقالتُ اخرج) [يوسف/٣١]، فدلّ قولهم (لوُ استطعنا) [التوبة/٤٢]، وتشبيهُ غير الضمير بالضمير على استحكام الضمّة في الواو؛ كما دلَّ قول من قال: منْهِم وعليكِم وأحلامِكم على استحكام الكسرة في عليهِم وبهِم وما أشبه ذلك.

الحجة لأبي عمرو في قراءته: (عليْهِمِ الذلَّة) [البقرة/ ٦١] ونحوه بكسر الميم:

فأمّا قول أبي عمرو: (عليهِمِ الذلّة) [البقرة/٦١] و (إليهِمِ اثنين) [يس/١٤]، فتحريكه بالكسر ليس على حدّ قوله: (قم الليل) [المزمل/٢] و (أحَدُنِ اللَّهُ) [الإخلاص/١ ـ ٢]، ولكن كأن الأصل عنده في الوصل عليهِمِي، فحذف الياء استخفافاً، كما حذف عاصم وابن عامر ونافع في إحدى الروايتين لذلك، فلمّا حَرَّك لالتقاء الساكنين، أتى بحركة الأصل التي هي الكسر[3]، كما أتى أولئك بالضمّ؛

---

(١) في البحر المحيط (٤٦/٥) أنها قراءة الأعمش، وزيد بن علي.

(٢) ضمت الواو إتباعاً لضمة الراء، ولأن الواو من جنس الضمة، قال في البحر ٢٨٤/٣ وكسر النون وضم الواو من: «أنِ اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا» أبو عمرو، وكسرهما حمزة وعاصم، وضمهما باقي السبعة.

(٣) في (ط): الكسرة.

لأنَّ الكسر في قوله: (عليهِم الذلّة) و(إليهِم اثنين) على قوله في أنه أصل، نظير الضمّ في قول ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر، فكانت[١] حركة الأصل أولى من أن تجتلب حركة؛ كما أنَّ[٢] تحريك مُذْ بالضمّ أولى. وعلى هذا قال سيبويه[٣]: في ترخيم رادٍّ اسم رجل على قول من قال: يا حارِ، يا رادِ أقبل، فحرَّك لالتقاء الساكنين بالحركة التي كانت للحرف في الأصل، ولم يجعله بمنزلة ترخيم إسحارّ[٤]، لأنَّ الراء الأولى فيه لا حركة لها في الأصل كحركة عين رادّ فأتبع الحركة ما قبلها، لأنَّ حركة التقاء الساكنين تتبع كثيراً ما قبلها، كقولهم: رُدُّ وعضَّ وفِرِّ، وكقولهم: انطلق.

فإن قلت: فقد قدَّمت أن حركة الإتباع لا تطرّد، ولا يقاسُ عليها، قيل له: ليس هذا بقياس، ولكنه مسموع، كما أن مِغِيرة مسموع، وكما أن حِلِيّ وعِصِيّ ومُرُدِّفين كذلك، ومع ذلك فقد اطّردت هذه الحَرَكة في قول[٥] من قال: رُدُّ وعَضَّ وفِرِّ[٦] والأظهر في مُرُدِّفين أنه مطّرد في بابه.

وممّا يقويّ تحريك هذه الميم بالكسر من جهة القياس، أنَّهم قد أتبعوا حركة الميم الدالة على اسم الفاعل الكسر، مع أنَّ ذلك يزيل صورة دلالتها على ما أريد فيها. فإذا جاز في

---

(١) في (ط): فكان حركة الأصل. (٢) في (ط): كما كان.

(٣) انظر الكتاب: ١/٣٤٠.

(٤) الإسحارُّ بفتح الهمزة وكسرها: بقلٌ يسمن عليه المال، واحدته إسحارةٌ وأسحارةٌ. اللسان /سحر/. والمال هنا: الإبل.

(٥) في (ط): على قول من قال. (٦) في (ط): رد، وفر، وعض.

ذلك كان في حركة علامة الضمير التي لا تتعلق بها دلالةٌ على معنىً أجوز. وممّا يقويّ إتباع الميم في الكسر الهاء، أنّ حركة الإتباع قد جاءت[١] عنهم مع حجز حرف بين الحركتين، وذلك قولهم: أجُوءُك في أجيئك ومِنْتن.

وأما قولهم: أُنْبُؤُك ومُنُحَدُر من الجبل، فإن قولهم: منْحَدُر تبعت الضمة فيه ضمة الإعراب، كقولهم: ابنُمٌ وامرؤٌ، وأخوك، وفوك، وذو مال. فأمّا قولهم: أُنبُؤُك، فإن شئت أتبعت ضمّة العين ضمّة الإعراب مثل مُنحَدُر، وإن شئت أتبعتها ضمة همزة المضارعة، وإن كان الحرف قد حَجز مثل منتن.

ومما يقويّ ذلك، أن أبا عثمان قال حدثني محبوب[٢] بن الحسن القرشي عن عيسى[٣]، قال: كان عبد الله بن أبي إسحق يقرأ: (بين المِرْء وقلبه)[٤] [الأنفال/٢٤] ويقول: رأيت مَرْءا وهذا مُرْء.

---

(١) في (ط): قد جاء عنهم.

(٢) هو محمد بن الحسن بن هلال، ومحبوب لقبه، البصري مولى قريش مشهور كبير. روى القراءة عن أبي عمرو وغيره طبقات القراء: ١٢٣/٢.

(٣) هو عيسى بن عمر الثقفي النحوي البصري، مؤلف الجامع والإكمال، عرض القرآن على ابن أبي إسحاق وغيره. مات سنة ١٤٩. طبقات القراء: ٦١٣/١.

(٤) قال في البحر المحيط (٤٨٢/٤): وقرأ ابن أبي إسحاق بين المرء بكسر الميم، إتباعاً لحركة الإعراب، إذ في المرء لغتان: فتح الميم مطلقاً، وإتباعها حركة الإعراب.

ومن ذلك أنّهم قد احتملوا من أجل إتباع الحركات ما رفضوه في غيره وذلك قولهم: يِخِطِّف، ويِكِتِّب، فكسروا الياء في المضارعة إتباعاً لما بعدها، ولوَلاَ ذلك لم تُكسر الياء، لأن من يقول: أنت تِعلم لا يقول: هو يِعلم.

فأمّا ما حكاه من قولهم: هو يِئْبَى، فليس مما يعترض به لشذوذه، فإنَّما الكسرة في يِخِطِّف لاستحباب قائله للإتباع[1]، كما أنّ من قال: يِيجل، استجاز الكسر في الياء مع امتناعه في يِعلم ليتوصل بذلك إلى قلب الواو ياء، فكذلك[2] كسر فيما ذكرنا ليصل[3] به إلى الإتباع.

قال أبو الحسن: من قال يِخِطِّف كسر الخاء لاجتماع الساكنين ثم كسر الياء، أتبع الكسرة الكسرة وهي قبلها، كما أتبعها إيّاها وهي بعدها. وإتباع الآخرِ الأوّل في كلام العرب كثير، ويتبعون الكسرة الكسرة في هذا الباب. يقولون: قِتِّلُوا وفِتِّحوا يريدون افتَتَحوا.

ومما يؤكد ذلك أن أبا الحسن قال: رَوَى عيسى بن عمر أن بعض العرب يثقِّل كل اسم أوّله مضموم إذا كان على ثلاثة أحرف، نحو: العُسْر، واليُسر، والحُكم، والرُّحم. ومن الإتباع قولهم: هذا فوك ورأيت فاك، ومررت بِفيك. ومثله قولهم: ذو مال، إلا أن ذو لا يضاف إلى المضمر، لمّا حُذفت اللام من فم تبعت الفاءُ العين التي هي حرف الإعراب عندنا. فإن

---

(١) في (ط): الإتباع انظر الكتاب: ٢/٢٥٦.

(٢) في (ط): قال فكذلك. (٣) في (ط): ليتوصل.

أضفته إلى المتكلم، قلت: هذا فِيَّ ورأيت فِيَّ، وفي فِيَّ. ولا يجوز في موضع النصب فاي.

وإنما اتّفقت الألفاظ الثلاثة على لفظ واحد إذا أضاف المتلكم إلى نفسه؛ لأنّ حرف الإعـراب يتقلب إلى الحرف المجانس للحركة التي تجب له؛ ألا ترى أنّه يكون في موضع الرفع واواً، وفي الجرّ ياء، وفي النصب[١] ألفاً، ثم تتبعه الفاء؟ فكذلك إذا أضافه إلى نفسه انقلبت ياء؛ لأنّ حركة الحرف الذي يلي[٢] الياءَ في جميع أحواله الكسر[٣]، فإذا كان كذلك وجب أن يكون ياء في الأحوال الثلاث إذا أضفته إلى نفسك كما يكون في الجرّ؛ لاجتماع الحركتين على لفظ واحد، وليس هذا في موضع النصب إذا أضفته إلى نفسك بمنزلة عصاي؛ لأنَّ حرف اللين في عصاي لاينقلب بحسب الحركة التي تجب له كما ينقلب في فيك.

فأمّـا[٤] افتراق الحركتين بأن إحداهمـا حركـة إعراب، والأخرى حركة بناء، فليس ممّا يوجب اختلافاً فيما ذكرنا؛ كما لم يوجب في قولهم: ابنُم؛ ألا ترى أنهم أتبعوا النون فتحة التثنية في قولهم:

---

(١) في (ط): وفي موضع الجرياء، وفي موضع النصب.

(٢) أي يدنو منها، ويتصل بها، من الولي، وهو القرب والاتصال من قبل ومن بعده. وهو هنا قبل الياء. انظر معاني القرآن: (١/٥، الحاشية: ٦).

(٣) في (ط): في جميع أحوال الاسم، وسقط لفظ الكسر.

(٤) في (ط): فإنمـا.

ومـنـا لَـقِـيـطٌ وابـنُـمـاهُ وحـاجِـبٌ
مؤرِّثُ نيرانِ المكارمِ لا المُخْبي(١)

كما أتبعوها فتحة النصب فيما أنشده أبو زيد:

تَبُـزُّ عَضَـارِيطُ الخميسِ ثِيَـابَهـا
فـأبْـأَسْتَ رَبّاً يـومَ ذلـكَ وابْنَمـا(٢)

وقد قال قائل في قـولهم ابنم: إن النون إنمـا جعلت حركته(٣) تابعة لحركة الميم؛ لأنَّهـا قد كـانت تتحرك بهـذه الحركات، فزيدت الميم فتبعته لذلك. وليس هذا بمستقيم؛ لأنَّهم قد فعلوا ذلك بامرىءٍ؛ ولم يحذف منه شيء؛ ألا ترى أنَّ الهمزة في تخفيف امرىء المسكَّن الفاء تكون(٤) بين بين،

(١) البيت للكميت، ورواية اللسان ضرار بدل لقيط، ومؤجج بدل مؤرث. المخبي: وصف من أخبى النار: سكنها وأطفأها، وأخمد لهبها؛ انظر اللسان: (خبا).

(٢) من خمسة أبيات لضمرة بن ضمرة النهشلي، وفي رواية أبي حاتم: يوم ذاك أو. تبز: تسلب، وتأخذ، العضاريط: الأجراء الذين يخدمون، جمع عضروط كعصفور. الخميس: الجيش، أبأست: أظهرت البأس يوم ذاك والنجدة وقال أبو حاتم: فأظنه يهزأ به، وأراد أنك بئس الرب، وبئس الولد كنت للنساء المذكورات في قوله قبل الشاهد:

جعلتَ النساءَ المرضعاتِكَ جِبْوَةً لرُكْبَانِ شَنٍّ والعُمُورِ وأَضْجَمَا

الرب: الملك ها هنا، وابنما: أراد وابنا، والميم زائدة مثلهافي الرفع والجر، جبوة: مجبوات، أي يجبوها العدو ويجمعها، وأصل الجبو جمع الماء في الحوض، أو جعل العدو يجبيهـا كما يجبي الخـراج. وشن والعمور: حيان من عبد القيس، وأضجم: حي من ضيعة بن ربيعة (انظر النوادر: ٥٣ ـ ٥٥).

(٣) في (ط): حركتهـا.

(٤) كذا في (ط) وفي (م): يكون.

ولا تحذف لتحرّك ما قبلها، فيقول[١]: إنّ العين قد تحركت لحذف[٢] الهمزة، وجرى الإعراب عليها كما جرى على الباء من الخَبِ[٣]. ويدلّ عل بُعد اعتبار ذلك، أنَّهم أتبعوها الفاء فيما حكيناه عن ابن أبي إسحق، مع أنَّها لا يجوز أن تتحرك بحركة إعراب، فتحريك النون من ابنم على حدّ تحريك الفاء من المرء. على أنَّهم قد قالوا: غَدٌ فحذفوا، وغَدْوٌ، فأتمّوا، ولم يفعلوا به ما فعلوا بفمٍ، وهو مثله في الزنة، وفي أن نُقِصَ مرّة وأُتمَّ أخرى.

وما ثبت[٤] مما ذكرناه من قولهم في فِيٍّ[٥] يدلّ على فساد قول من قال: إن هذه الكلم[٦] معرَبة من مكانين. ألا ترى أنهم أتبعوا حركة البناء، كما أتبعوا حركة الإعراب في هذا وفي تثنية ابنم في قوله: وابنماه. والحركة التي تتبع الحركة على ضربين: أحدهما: إتباع حركة ليست للإعراب حركة ليست للإعراب نحو: مِغيرة، ومِنْتِن، ويُعْفُر، وظُلُمَات، والآخر: إتباع حركة ليست للإعراب حركة إعراب، وذلك مثل: امرُؤ، وابْنُم، وفوك، وأجُوءُك، وأُنْبُؤُكَ، والحرف[٧] المذكور في الكتاب

---

(١) في (ط): فتقول، وهو متصل بقوله: لم يحذف منه شيء.

(٢) في (ط): بحذف.

(٣) في (ط): من الخبء.

(٤) في (ط): ومما ثبت، وهو تحريف.

(٥) في (ط): في قولهم فيٍّ. (٦) في (ط): إن هذه الكلمة.

(٧) في هامش (ط): «الحرف الذي حكاه سيبويه: «اضربِ الساقين إمِّكَ هابِلُ». أتبع فيه حركة الإعراب حركة البناء، وذلك أن الميم مرفوعة فكسرها إتباعاً لكسرة الهمزة، التي أتبعت كسرة النون في الساقين؛ لأن=

بعكس هذه القسمة، من النادر الذي لا حكم له. وهو مثل تشبيههم حركة الإعراب بحركة البناء في نحو:

أشربْ[١] غير مستحقب[٢]

شبهه بَعضْــد.

فأمّا ما قيل من قولهم: (فلإمّه)[٣] [النساء/١١]، فإنّه يذكر في هذا الكتاب في موضعه إن شاء الله.

الحجـة لحمـزة والكســائي في قـراءتهمــا (عليهُمُ الـذِّلــة) [البقرة/ ٦١] و (من دونهُمُ امرأتين) [القصص/ ٢٣].

فأمّا قول حمزة والكسـائي: (عليهُمُ الذِّلة)، و(من دونهُمُ امْرأتين)، فإنَّ تحـريك حمـزة الميم، في: عليهُمُ ولـديهُمُ، وإليهُمُ، خاصّةً بالضم مستقيمٌ حسنٌ؛ وذلك أنه يضم الهاء في

= هذه الهمزة إنما تكسر إذا كان قبلها كسرة أو ياء. انظر الكتاب ٢٧٢/٢.

(١) في حاشية (ط): «سكن الباء من أشرب، ويروى: فاليوم فاشرب، فعلى هذه الرواية لا حجة فيه وقد قرأ النحويون بتسكين الباء فقالوا فاليوم...»
وهذه الرواية هي رواية الديوان من زيادة الطوسي. انظر ص ٢٥٨ منه.

(٢) هو من قول امرىء القيس:
فـاليـوم أشـربْ غيـر مستحقبٍ إثْمـاً مــن الله ولا واغــل
المستحقب: المتكسب، وأصلُ الاستحقاب حمل الشيء في الحقيبة. الواغل: الداخل على القوم يشربون ولم يُدع. يقول هذا حين قتل أبوه، ونذر ألا يشرب الخمر حتى يثأر به، فلما أدرك ثأره حلت له بزعمه، فلا يأثم في شربها. إذ قد وفى بنذره. (انظر الكتاب: ٢٩٧/٢، والديوان: ١٢٢ وفيه: أسقى مكان أشرب. ولا شاهد فيها، والخزانة: ٥٣٠/٣ وشــرح أبيات المغني ٦/ ٦٢).

(٣) وهي قراءة حمزة الكسائي (انظر النشر: ٢٤٨/٢).

هذه الأحرف ولا يكسرها، فإذا ضمّها لم يكن في تحريك الميم إلا الضمّ، ولم يجُز الكسر، ألا ترى أنَّه لم يكسر الميم أحد ممّن ضمّ الهاء؛ نحو: عليهُمِ الذلةُ، وإنما يكسِر هذه الميم لالتقاء الساكنين مَن يكسر الهاء فيُتبعها حركة الميم؟ واجتماعهم على ذلك يدلّ على أنّ المحرّك لالتقاء الساكنين إذا كانت له حركة أسكن عنها، كان تحريكه بتلك الحركة التي كانت له[١] أولى من اجتلاب حركة لالتقاء الساكنين لم يتحرك الحرف بها في غير التقائهما. وعلى هذا قالوا: مُذُ اليوم، فحركوا الذال بالضمّ، فكذلك تحريك حمزة هذه الميمَ في (عليهُمُ) والحرفين الآخرين[٢] بالضم.

وأمّا موافقة الكسائيّ له في عليهمُ ولديهم، واتفاقهما على تحريك الهاء من ضمير المجرور أو المنصوب[٣] المجموع بالضم إذا لقيت الميمُ ساكناً مع كسرهما هذه الهاء في غير هذه المواضع إلّا ما انفرد به حمزة في عليهمُ وإليهمُ ولديهمُ فوجهه أن ذلك لغة، كما أن الكسر لغة، فكأنّهما أحبّا أن يأخذا باللغتين جميعاً، كما قرأ[٤] غيرهما: (وقالوا لولا نُزِّلَ عَلَيه آيَةٌ مِن رَبِّه قُلْ إنَّ اللَّهَ قادِرٌ عَلَى أَنْ يُنَزِّلَ آيَةً)[٥] [الأنعام/٣٧] وكما قرىء: (ولتُكْمِلوا العدَّة) [البقرة/١٨٥] (ولتُكَمِّلوا[٦]

---

(١) كذا في (ط)، وفي (م) لها، وهو تحريف.

(٢) يريد لديهم وإليهم. (٣) في (ط): والمنصوب.

(٤) كذا في (ط)، وفي (م) كما قال.

(٥) وفي النشر (٢/٢٥٨): أن ابن كثير يقرأ «ينزل آية» مخففاً، وفي (ط): «وقالوا لولا أنزل» ولم نعثر على قراءة بالهمز.

(٦) قرأ: أبو عمرو وأبو بكر بتشديد الميم، وقرأ الباقون بالتخفيف انظر البحر =

العدة) وكما قال: (لا يَأْلِتْكم مِنْ أعمالكم شيئاً)، و(لا يلتكم من أعمالكم)[1] [الحجرات/١٤] ونحو ذلك، ممّا قد أُخِذ فيه بلغتين وأكثر، نحو قوله: (فلا تقُلْ لهما أُفّ)[2] [الإسراء/٢٣]. وفي ذلك توسعة وتسهيل وأخْذ بظاهر الخبر المأثور: «نَزَل القرآن على سبعة أحرف كلُّها شافٍ كاف»[3]. ومثل قولهما في هذا من الأخذ باللغتين، ما رُوي عن نافع من قراءته مرة: (عليهِمو) وأخرى (عليهمْ).

فإن قلت: فإن[4] حركة التقاء الساكنين حركة غير معتدّ بها لأدلة قامت على ذلك، وإذا لم يعتدّ بها وجب ألّا تُتْبع غيرَها، فيلزمُ ألَّا تَضُمَّ الهاءَ معها كما لا يضمها[5] إذا لم تكن الميم متحركة؛ فإذا ضمَّ الهاء في هذا الموضع دون غيره فكأنَّه أتبع حركة الهاء التحريك لالتقاء الساكنين قيل: إنّ هذا الكلام مما يجوز أن يرجّح به قول من خالفهما في ذلك فإذا[6] تؤول قولهما على ما قدمناه لم يدخل هذا السؤال عليه[7].

= المحيط ٤٢/٢ والنشر ٢٢٦/٢.

(١) قرأ البصريان يألتكم بهمزة ساكنة بين الياء واللام، وقرأها الباقون بكسر اللام من غير همز (انظر النشر: ٣٧٦/٢).

(٢) قرأ ابن كثير وابن عامر ويعقوب (أفَّ) بفتح الفاء من غير تنوين، وقرأ المدنيان وحفص بكسر الفاء مع التنوين، وقرأ الباقون بكسر الفاء من غير تنوين (انظر النشر: ٢: ٣٠٦ و٣٠٧).

(٣) ورد الحديث بروايات مختلفة. انظر مسند أحمد ٤١/٥، ٥١، ١١٤، ١٢٢.

(٤) في (ط): إن.

(٥) في (ط): كما لا تضمها.

(٦) في (ط): وإذا.

(٧) عليه سقطت من (ط).

فأما الأدلة على أنَّ التحريك لالتقاء الساكنين غير معتدٍّ به؛ فمنها أنَّهم قالوا[١]: رَمَت المرأة وبَغت الأمة. فحذفوا الألف المنقلبة عن اللام لسكونها وسكون تاء التأنيث؛ ولمّا حُركت التاء لالتقاء الساكنين لم يردّ الألف ولم يثبت كما لا يثبت[٢] في حال سكون التاء. وكذلك: لم يَخَف الرجل، ولم يقُل القوم، ولم يَبع الناس و (قُم الليل) [المزمل/٢].

ولو كانت الحركة معتداً بها لثبتت العين كما ثبتت في: لَم يقولا، ولم يخافا. ومِن ثم ثبتت العين مع الخفيفة والشديدة[٣]، إذا قال: قُولنْ ذاك، وبِيعنَّ هذا.

فدلَّ أن التحريك ليس لالتقاء الساكنين.

فإن قلت: فقد جاء:

أَجِرِّهِ الرُّمْحَ ولا تُهالَهْ[٤]

فردَّ الألف التي كانت حُذفت للجزم، واللام التي بعدها متحركة لالتقاء الساكنين، فهلّا دلّ ذلك على الاعتداد بحركة التقاء الساكنين وقوّى ذلك قول من قال: (عليهُمُ الذلّة)، و(من دونهُمُ امرأتين)، فضمّ الهاء لمّا انضمت الميم. فالقول: إنَّ ذلك من القلّة[٥] بحيث إن لم يعتبر به المعتبر كان المذهب على أنّ الألف يجوز أن تكون على حدها في «منتزاح»[٦].

---

(١) في (ط): أنهم قد قالوا. (٢) في (ط): لم ترد ولم تثبت كما لا تثبت.

(٣) كذا في (ط)، وفي (م) والثقيلة. (٤) عجز بيت سبق في ص ٦٦.

(٥) في (ط): في القلة.

(٦) انظر ص/٨١ من هذا الكتاب فهو إشارة إلى البيت:

وأنت من الغوائل حين ترمى ومن ذم الرجال بمنتزاح

فإن قلت: فقد اعتُد بحركة[١] التقاء الساكنين في موضع آخر، وذلك قوله[٢]: (لم يَكُنِ الذينَ كفروا) [البينة/١]، ألا ترى أنّ من يقول: لم يكُ زيد منطلقاً، إذا تحرك لالتقاء الساكنين لم يحذف. كما أنّه إذا تحرك بحركة الإعراب لم يحذف؟ فالقول: إنّ ذلك أوجه من الأول؛ من حيث كثر في الاستعمال. وجاء به التنزيل. فالاحتجاج به أقوى.

فأمّا حذف الشاعر له مع تحركها بهذه الحركة كما يَحذفها إذا كانت ساكنة فإن هذه الضرورة من ردّ الشيء إلى أصله نحو: «ضَنِنوا»[٣] لأنّ الاستعمال فيه الإثبات كما أعلمتك[٤]. فهذا يجري مجرى (استَحْوَذَ) في أن القياس كان على نظائره أن يُعلّ، كما كان القياس في النون أن يُستعمل حذفها في حال السعة إذا كانت الحركة غير لازمة ولكن الاستعمال جاء بغيره.

ومن ذلك قولهم: اضربِ الاثنينِ. واكتُبِ الاسم. فحركت اللام من افعَل بالكسر لالتقاء الساكنين. ثم لَمَّا حركت لام المعرفة من الاثنين والاسم[٥] لم تسكن اللام من افعل كما لم تسكنها في نحو: اضرب القوم، لأن تحريك اللام لالتقاء

---

(١) في (ط): بتحريك.

(٢) في (ط): قولهم.

(٣) من قول قعنب بن أم صاحب:

مهْلًا أعاذِلَ قد جَرَّبْتِ من خُلُقي   أنّي أَجُودُ لِأَقوامٍ وإن ضَنِنُوا

انظر الكتاب ١/١١، ٢/١٦١ والنوادر/٤٤ وشرح شواهد الشافية ٤٩٠.

(٤) كما أعلمتك ساقطة من (ط). (٥) في (ط) من الاسم والاثنين.

الساكنين، فهي في تقدير السكون، فكما أنَّ لام افعل إذا وقع بعدها ساكن يحرك ولا يسكن[١]؛ فكذلك إذا وقعت بعدها حركة لالتقاء الساكنين، تُحرك من حيث كانت الحركة غير معتد بها، فصارت من أجل ذلك في حكم السكون.

فإن قلت: فكيف[٢] حُرِّكت لام المعرفة في اضرب الاثنين لالتقاء الساكنين، وهلاّ حَرَّكْتَ الثاء[٣] لأنهما في كلمة واحدة،والساكنان إذا التقيا في كلمة واحدة حُرّك الثاني منهما، نحو أين وكيف؟. فالقول في ذلك أنَّ لام المعرفة، وإن كانت بمنزلة ما هو من نفس الحرف لدخول العامل عليها، وأنَّها أشدّ اتصالاً بالكلمة التي هي فيها من حرف التنبيه في قولهم: هذا، ونحوه لاكتساب[٤] الكلمة بها معنى لم يكن لها إذا لم يدخلها[٥]. فالقول: إنها قد جرت مجرى المنفصل منها لمّا لم تكن أصلاً فيها كما كان في التذكّر كذلك، وذلك قولهم: ألِي، إذا تذكروا، نحو: الخليل، والقوم، ولذلك كرِّرت في قوله:

بالشحم إنَّا قد مَلِلناه بَجَل[٦]

---

(١) في (ط): تحرك ولا تسكن. (٢) في (ط): كيف.

(٣) كذا في (ط)، وفي (م) التاء، وهو تحريف.

(٤) في (ط): لاكتساء. (٥) في (ط): لم تدخلها.

(٦) قائله غيلان بن حريث الربعي، وقبله:

دع ذا وعجل ذا وألحقنا بذل

قال سيبويه: قال الخليل: «ومما يدل على أن أل مفصولة من الرجل ولم يبن عليها، وأن الألف واللام فيها بمنزلة قد، قول الشاعر: «دع ذا» إلخ. وقال الأعلم: «الشاهد في قوله بذل، وأراد بذا الشحم، ففصل لام التعريف من الشحم، لما احتاج إليه من إقامة القافية، ثم أعادها في الشحم، لما استأنف ذكره بإعادة حرف الجر. ومعنى بجل: حسب، =

ويدل على أن التحريك للساكنين[١] غير معتدّ به، أنهم قالوا في الجزم: لم يضربا، ولم يضربوا، فحذفوا النون في هذه المواضع، كما حذفوا الألف والياء والواو[٢] السواكن إذا كُنّ لاماتٍ، من حيث عُودلن بالحركة، ولو كانت حركة النون معتدّاً بها لحذفت هي من دون الحرف، كما فُعل ذلك بسائر الحروف المتحرّكة إذا لحقِها[٣] الجزم. ويدلّ على ذلك أيضاً اتفاقهم على أن المِثلين إذا تحرّكا ولم يكونا للإلحاق أو شاذاً عن الجمهور؛ أدغموا الأوّل في الآخِر، وقالوا: ارْدُدِ ابنك واشمَم الريحان، فلم يدغموا في الثاني إذا تحرك لالتقاء الساكنين، كما لم يدغموه قبل هذا التحريك، فدلّ ذلك على أنَّ التحريك لالتقاء الساكنين لا اعتداد به عندهم. ويدلّ على ذلك أيضاً أنَّ الواوات إذا تحرّكت بالضمّ، جاز أن تبدل منها الهمزة. نحو: أُقِّتت[٤] وأدْؤُر[٥] والنَؤُور[٦]، و:

كأن عينيه من الغُؤور[٧]

= يقال: بجلي كذا، أي: حسبي وكفاني»(انظر الكتاب: ٢/ ٦٤، ٢٧٣) وفي (ط) والخصائص (١/ ٢٩١): الشحم، بدون الباء.

(١) في (ط): للساكن. (٢) في (ط): والواو والياء.

(٣) في (ط): إذا لحقه.

(٤) التوقيت: تحديد الوقت، وقرىء: (وإذا الرسل أقتت) «المرسلات/ ١١» بالواو والهمز (انظر الكشاف /٤: ٥٤٢).

(٥) أدؤر: ديار، جمع دار، كأدور.

(٦) النؤور، كصبور: النيلج، ودخان الشحم، وحصاة كالإثمد تدق فتسفها اللثة، والمرأة النفور من الريبة.

(٧) قائله العجاج، ديوانه ١/ ٣٤٦ وبعده:

بعَد الإنَى وعرق الغرور قلتان في صفح صفا منقور =

ولم يبدلوا الهمزة منها إذا تحركت بالضم لالتقاء الساكنين، كما لم يبدلوها منها إذا كانت ساكنة لمّالم يكن بتحريك الساكنين اعتداد. والذي حُكي من همز بعضهم لذلك يَجْرى مجرى الغلط.

وقد جعلوا ما لم يلزم من الحركات كما لم يلزم من حركة التقاء الساكنين في أن لم يعتدّ به، كما لم يعتدّ بالتحريك لالتقائهما، وذلك لاجتماع الصنفين في أنّ الحركة فيهما غير لازمة. فمن ذلك قولهم: رَمَتا وغَزتَا، لما لم تلزم حركة التاء وإنّما هي لمجاورة الألف، لم يعتدّ بها، فلم تُردّ الألف المنقلبة عن اللام في فَعَلَ كما لم تُردّ في رمت المرأة لمّا كانت حركة التاء غير لازمة؛ كما كانت في رمت المرأة كذلك.

فإن قلت: فقد وقع الاعتداد بها في قوله:

لهـا مَتْنتـان خظـاتـا[1]

= أذاك أم حـوجـلتـا قـارور

الغُؤور: مصدر غار بمعنى ذهب. القلت: نقرة في الحجر. الصفح: الجانب. الصفا: الحجر الصلد لا ينبت جمع صفاة. الحوجلة: قارورة صغيرة واسعة الرأس (وانظر الاشتقاق ١٨، والصحاح «حوجلة» وأراجيز العرب/٨٨)، مع خلاف في الروايات الثلاث.

(١) من قول امرىء القيس:

لهـا متنتـان خظاتـا كـمـا أكبَّ على سـاعِـدَيْـهِ النَّمِـرْ

المتنتان من الظهر: مكتنفا الصلب. خظاتا من قولهم: خظا لحمه يَخْظُو خُظُوّاً: اكتنز وامتلأ. كما أكب. . .، يريد: كأن فوق متنيها نمراً باركاً (انظر شرح ديوان امرىء القيس للسندوبي/٩٨، وشرح شواهد الشافية/١٥٦ وما بعدها والبيت من شواهد شرح أبيات المغني للبغدادي ٤/٢١٣ وفي اللسان /خظا).

فالقول فيه أنّه بمنزلة ما تقدّم من قوله: ولا تُهاله[١]. وقد قيل: إنَّه حذف منها نون التثنية، وليس ذلك عندنا بأوجه القولين؛ لأنَّ حذف نون التثنية إنَّما جاء في الموصولة نحو:

. . . . إنِ عَمّيَّ اللَّذا قَتَلا[٢] . . . .

ونحو:

الحافظو عورة العشيرة[٣]. .

والحذوف تخصَّص ولا تقاس.

وكذلك قول من ذهب إلى الحذف في قوله:

قَدْ سَالَم الحَيَّاتُ منهُ القَدَمَا[٤]

---

(١) انظر ص ١٢٠.

(٢) من قول الأخطل:

أبني كليب إن عَمَّيَّ اللذا قتلا الملوك وفَكَّكا الأغلالا

بفخر على جرير، وهو من بني كليب بن يربوع، بمن اشتهر من قومه من بني تغلب وساد، كعمرو بن كلثوم قاتل عمرو بن هند الملك، وعصم بن أبي حنش قاتل شرحبيل بن عمرو بن حجر يوم الكلاب.

(انظر الكتاب: ١/٩٥، الخزانة: ٢/٤٩٩، وشرح أبيات المغني ١/٢٣٧ و٤/١٨١، اللسان/خطا).

(٣) بقيته:

. . . . لا يأتيهم من ورائنا نَطَفُ

في الكتاب (١/٩٥): أنَّه لرجل من الأنصار. قال الأعلم: ويقال: هو قيس بن الخطيم، وفي الخزانة (٢/١٨٨) أنَّه من قصيدة لعمرو بن امرىء القيس الخزرجي، وقد روى القصيدة، وهو فيها التاسع.

النطف: الذنب. ويروى: وكف، وهو: العيب والإثم.

(٤) بعده:

الأُفْعُوَانَ والشجاعَ الشَّجْعَمَا
وذات قرنين ضموزًا ضِرْزِمَا

ولا يَقْوى[١] ما ذهبوا إليه من قول[٢] أبي دُوَاد:

ومــتــنــان خــظاتــان كزُحلوف من الهضْبِ[٣]

لأنّ هذا يكون تثنية والأول مثال ماض كغزا أو رمى

ومن ذلك قولهم: اضربِ الاجَل، لمّا كانت حركة اللام حركة الهمزة ولم تكن لازمة في قول من حقّق؛ كما لم تلزم حركةُ التقاء الساكنين، أقررت الكسرة على الباء؛ كما أقررتها في اضربِ الاثنين، لاجتماع الحركتين في أنَّهما لا تلزمان.

وعلى هذا تقول: مِلَان.

وما أنــس مِ الأشياء[٥]...

= وفي الكتاب: (١٤٥/١) أنه لعبد بني عبس، ونسبه الأعلم للعجاج والبيت من شواهد شرح أبيات المغني ١٢٦/٨ وبين فيه البغدادي الاختلاف في قائله، فالبيت ينسب إلى أبي حيان الفقعسي أو لمساور العبسي أو للعجاج. الأفعوان الذكر من الأفاعي. الشجاع: ضرب من الحيات. الشجعم: الطويل. ذات قرنين: ضرب منها أيضاً. الضموز، كصبور: الساكنة المطرقة، التي لا تصفر لخبثها. الضرزم كجعفر: المسنة، وذلك أخبث لها وأوحى لسمها، ويقال الضرزم: الشديد.

(١) في (ط): ومما يقوي، وهو لا يتفق مع السياق.

(٢) في (ط): قول، بدون من.

(٣) البيت في شعر أبي دواد ص ٢٢٨ (جمع كرنباوم) واللسان (خظا)، وفي شرح شواهد الشافية/١٥٧ وشرح أبيات المغني ٢١٤/٤ وفي المعاني الكبير ١٤٥/١ منسوب لأبي دواد الإيادي كما هنا. وهو في الأصمعيات ص/٤١ من قصيدة لعقبة بن سابق الهزاني في وصف الخيل. خظاتان: مكتنزتان. الزحلوف: الحجر الأملس.

(٤) في (ط): كغزا ورمى. (٥) من قول جميل:

وما أنس مِ الأشياء لا أنس قولها وقد قَرَّبتْ نِضْوي أَمِصْرَ تريدُ؟

الأغاني: ٣٤٤/٢. النضو: المهزول من الإبل وغيرها.

فلا ترد النون التي حذفتها لالتقاء الساكنين؛ لأنَّ اللام في تقدير السكون من حيث كانت متحركة بحركة الهمزة. وعلى هذا تقول: (قَالُ لَانَ جئتَ بالحق)[١] [البقرة / ٧١] فلا تردّ الواو، كما لم تسكّن الباء في قولهم: اضِرِبِ الْأجَل. ومن قال: (قالوا لَان جئتَ بالحق) فردّ الواو لحركة اللام فإنَّ هذا على قياس قولهم: لَحْمر، لمّا جعلت الحركة بمنزلة اللازمة حُذفت همزة الوصل التي إنَّما تُجتلب لسكون اللام. وقياس هذا أن يسكن الباء في اضربْ لَاجل ولا تكسرها كما كسرها مَن لم يعتدّ بالحركة[٢]. وهذا مما يقوي قراءة حمزة والكسائي.

ألا ترى أن الحركة التي ليست بلازمة جُعلت بمنزلة اللازمة في أن حُذفت همزة الوصل قبلها؟ فكذلك يجعلان الحركة التي لالتقاء الساكنين وإن كانت غير لازمة بمنزلة اللازمة، فيختاران أن يُتبعاها المضمومة في (عليهُمُ الذلة) و(من دونهُمُ امرأتين) وإن لم يختاراها في غير هذا الموضع ليكون الصوت من جنس واحد وضرباً واحداً. وقد أخذ أبو عمرو مثل[٣] ذلك أيضاً معهما. وذلك في قراءته: (وأنّه أهْلَك عادلُّولىَ)[٤] [النجم/ ٥٠]، ألا ترى أن حكم المدغم فيه أن يكون متحركاً ولا يكون ساكناً، فإنما تجعله على لغة من قال:

---

(١) وفي البحر المحيط (١/ ٢٥٧) أنها قراءة نافع في إحدى الروايتين عنه.

(٢) في (ط): ولا يكسرها كما يكسرها من لم يعتد بالحركة.

(٣) في (ط): بمثل.

(٤) وهي قراءة قالون من أحد الوجهين عنه. التقى تنوين عاداً ساكناً باللام وهي ساكنة أيضاً، فألقيت حركة الهمزة على اللام، لئلا يلتقي ساكنان (النشر: ١/ ٤١٥).

لَحْمر، كما تأوّله أبو عثمان.

فإن قلت: فلِم لا تحمله عل قول من قال: اَلَحْمَرَ، فلم يسقط همزة الوصل لأن الحركة غير لازمة، فلما أُدغمت النون في اللام الساكنة حَرَّكتها، كما حركت غُض ونحوه، وإن كان المدغم[١] فيه ساكناً؟ فالقول: إن ذلك لا يمتنع أن تُقدر القراءة عليه، وتُتأوّل، إلّا أنَّه مثل الأول في أن المدغم فيه ساكن، وأن الحركة التي هي بمنزلة المجتلبَة لالتقاء الساكنين تنزَّلت[٢] منزلة الثابتة غير المجتلبَة.

ومما يقوي قولهما، أنَّهم قالوا: سَلْ ورَ رأيَك، فأسقطوا همزة الوصل لما تحركت الفاء، فكما شبهُوها ها هنا[٣] بالحركة اللازمة فحُذفت همزة الوصل، كذلك تكون[٤] في قولهما الحركة غير اللازمة بمنزلة اللازمة، فيحسُن أن يضم[٥] لذلك الهاء التي كانا يكسرانها لتَتْبع حركة الميم التي قد تنزّلت منزلة اللازمة في هذه المواضع.

وقد قال أبو الحسن: إنَّ ناساً يقولون: اِسَلْ، فهؤلاء لم يسقطوا همزة الوصل لما كانت السين في تقدير السكون، إلا أن إسقاط الهمزة مع سَلْ أكثر وإثباتها في قولهم: اَلَحْمَر، وقولهم: (اَلان[٦] جئت بالحق) [البقرة/٧١] أكثر، والقياس على ما ذكرت لك.

---

(١) في (ط): وإن كان الحرف المدغم فيه.
(٢) في (ط): نزلت. (٣) في (ط): هنا.
(٤) في (ط): يكون. (٥) في (ط): تضم.
(٦) وهذه قراءة ورش (النشر: ١/٣٣٨).

قال أبو عثمان: ولا يجوز عندي اِسَلْ، وإنَّما جاز في الألف واللام اَلَحْمَر لأنَّ الألف واللام بمنزلة حرف واحد؛ ألا ترى أن ألف الاستفهام تلحق ألف اللام فتُمدّ ولا تحذف في قولك: آلرجل قال ذاك؟ ويقولون: اَلَحْمَر، وليس كذا جميع ألِفَات الوصلِ؛ لأنَّ الألف واللام بمنزلة قد[1]، كما ذكر سيبويه. قال: ومن أثبت ألِفَ الآن، وقبلها كلام، فقد أخطأ في كل مذهب.

وممّا لم يعتد فيه بالحركة لمّا لم تلزم قولهم: قعدتا وضربتا، لما كانت الحركة من أجل الألف، والألف غير لازمة استجازوا الجمع بين أربع متحركات، ولم يستجيزوا ذلك في ضَرَبْتُ ونحوه. وإنَّما استجازوا الموالاة بين هذه الحركات في ضَرَبَتَا كما قالوا: رَمَتا وَقَضَتا، فلم يردوا الألف، فكما لم يردوا الألف، حيث كانت الحركة غير لازمة، كذلك لم يكرهوا الموالاة بين أربع متحركات من حيث لم تكن الحركة في التاء لازمة، فكانت من أجل ذلك في تقدير السكون كما كان في تقديره في رمتا.

ومن الحجَّة لمن خالفهما ممَّن تقدم ذكر قوله، أن يقال: إنَّ التحريك لالتقاء الساكنين لا ينبغي أن يُتْبع غيرَه؛ لأنَّهم قد جعلوه تابعاً لغيره متقدماً ومتأخّراً، ولم يجعلوا غيره يتبعُه من حيث كان في تقدير السكون بالأدلَّة التي تقدمت. فمِمَّا أُتبع ما قبله: انطَلْق. ولم يَلْدَه. فاعلم[2]، لما لزم تحريك اللامين

(١) انظر الكتاب: ٢/٢٧٣.

(٢) فاعلم: ساقطة من (ط).

لالتقاء الساكنين أُتْبعا الفتحة التي قبلهما، ومن ثم قال سيبويه في ترخيم اسم رجل[١] يسمى إسحارّ على من قال يا حارِ: يا إسحارَ أقبل. وكذلك قالوا لا تضارَّ يا فتى. ومن ذلك مدُّ، وفرِّ، وعضَّ، ومما أتبع ما بعده قول من قال: (وقالتُ اخرُج) [يوسف/٣١] (وعذابنُ. ارْكُض)[٢] [ص/٤١-٤٢]، (أوُ انقُص) [المزمل/٣]، و(عيونِنُ ادخُلوها) [الحجر/٤٥ - ٤٦]. فإذا[٣] كان على ذلك بعُد أن يُتْبع غيره لِمَا تقدم من أنّه في تقدير السكون.

فأمّا ما ذكره أبو بكر عن بعض من احتجّ لكسر الهاء في عليهم أنّ الهاء من جنس الياء؛ لأنَّ الهاء تنقطع إلى مخرج الياء - فليس بمستقيم وذلك أنّ قوله: لأن الهاء تنقطع إلى مخرج الياء لا يخلو من أن يريد به أنّه ينقطع إلى الجهة التي تخرج منها الياء، أو يريد بذلك أن الصوت بها يتّصل بمخرج الياء؛ كما أن صوت الشين استطال حتى خالط أعلى الثنيَّتَين، وكذلك[٤] صوت الهاء استطال حتى اتّصل بمخرج الياء، فصار من أجل ذلك بمنزلة الحروف الخارجة من مخرج الياء، كما صارت الشين بمنزلة الحروف التي تخرج من الموضع الذي بلغه استطالةُ صوته حتى أُدغم فيها كثير من حروف ذلك الموضع؛ كالطاء وأختيها، والظاء وأختيها.

فإن كان أراد المعنى الأول فليس للهاء به اختصاص ليس

---

(١) في (ط): ترخيم رجل.
(٢) انظر الكتاب: ٢/٢٧٥ وفي (ط): وبعذاب اركض.
(٣) في (ط): وإذا.
(٤) في (ط): فكذلك.

لغيره؛ لمساواتها غيرها ممّا يخرج من مخرجها في ذلك. وإن كان أراد أن الصوت يستطيل[١] حتى يتصل بمخرج الياء كما استطال الصوت بالشين حتى خالط أعلى الثنيّتين، فأنت إذا اعتبرت الهاء في مخرجها لم تَجِد لها هذه الاستطالة، ولم تجدها تتّصل بمخرج الياء على حَدّ ما اتصل صوتُ الشين بالموضع الذي اتصل به.

ولعلّ الذي حَمَل هذا القائل على ما قاله من ذلك، كونُ الهاء مهموسة رِخْوة. والحروف المهموسة إذا وُقِف عليها كان الوقف مع نَفْخ؛ لأنها لمّا لم تعترض على النّفَس اعتراض المجهورة، فتمنعها من أن يجري معها كما منعت المجهورة حين خرجت مع التنفس[٢] وانسلّت معه، وهي أيضاً حرف رِخْو، والحروف الرِخْوة يجوز أن يَجْري فيها الصوت، وليست الشديدة كذلك؛ لأنَّك لو قلت: ألدّْ، والحجّْ، لم يَجرِ الصوت فيها[٣] إذا مددته كما يجري الصوت في الرِخْوة، نحو أنْقَصّْ[٤] وأيْبَسّْ. فلعل هذا الذي يتبع الصوت في بعض الأحوال من النفخ في المهموسة وإمكان إجراء الصوت في الرِخْوة، جعله بمنزلة استطالة الشين، وليس هذا من ذلك في شيء، وإنما المشابهة المعتبرَة بين الهاء والياء ما ذكرنا من مشابهتها الألف لخفائها، وأنَّها قد جُعلت متحركة بمنزلة هذه الحروف ساكنة. والألف تُقَرَّب من الياء بالإمالة، فكذلك قُرِّبت الهاء منها بأن أبدلت من حركتها الكسرة. وهذه المناسبات التي تكون بين

(١) في (ط): إن الصوت بالهاء يستطيل. (٢) في (ط): مع النفس.
(٣) في (ط): لم يجر فيها الصوت. (٤) في سيبويه (٢/٤٠٦): انقض.

الحروف توفق بينها، كما يوفّق تقارب المخارج، أو هو آكد في ذلك من تقارب المخارج؛ ألا ترى أن الواو والياء قد جرَتا مجرى المِثْلين في جواز إدغام كل واحدة[١] منهما في الأخرى، لما اجتمعا فيه من اللين، وأن النون أدغمت في الياء على بعدٍ بين مخارجهما لما ذكرنا.

وأما ما ذكره عن بعض مَن احتجّ لحمزة من أنَّهم قالوا: ضمُّ الهاء هو الأصل، وذلك أنَّها إذا انفردت من حروف تتصل بها قيل: هم فعلوا؛ فليس بمستقيم أيضاً، وليست الدلالة على أن ضمير الجميع المجرور أو المنصوب أصله الضمّ انضمامَ الهاء في هم[٢] فعلوا، وذلك أن العلامتين وإن اتفقتا[٣] في اللفظ في الجمع؛ فهما مختلفتان، وليس اتفاقهما في اللفظ بموجِب اتفاقهما في التقدير والمعنى.

ألا ترى أن التاء في «أنت» وإن كانت على لفظ التاء في فعلت، فليست إياها ولا مِثلها في المعنى، وكذلك الكاف في ذلك، وأرأيتَك، والنّجاءك، ونحو ذلك ممَّا لحقه الكاف للخطاب مجرّدة من معنى الاسم، ليست كالكاف في أكرمتك، وصادقتك، ولا هو التي للفصل كالتي في قولك للغائب: هو فعل، ولا الواو والألف والنون في قاما أخواك، وقاموا إخوتك، و:

.. يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ[٤] . . . أَقَارِبُه

---

(١) في (ط): كل واحد. (٢) في (ط): في قولهم: هم فعلوا.

(٣) في (ط): وإن اتفقا.

(٤) جزء من بيت للفرزدق يهجو عمرو بن عفراء وتمامه:

ولكنْ دِيَافِيٌّ أبوهُ وأمّه بحورانَ يعصرنَ السليطَ أقارِبُهْ =

بمنزلتها في قولك: أخواك قاما، وإخوتك قاموا، والهندات قمن، فليس الاتفاق في اللفظ بموجب الاتفاقَ في المعنى؛ ألا ترى أن الهمزة في الاستفهام على لفظ الهمزة في النداء، وأن هل التي للاستفهام على لفظ هل التي بمنزلة قد؟ وإنما الدلالة على أنّ أصل الهاء في (عليهم)[١]، [وهذه دارهم][٢] ونحو ذلك الضم، أنَّها إذا لم تجاورها الكسرة ولا الياء لم تكن إلا مضمومة، وإذا جاورتها الكسرة أو الياء جاز الكسر فيها للإتباع والتقريبِ، وجاز الضمّ على الأصل، كقول أهل الحجاز في ذلك، فكلّ موضع جاز فيه الكسر فالضمّ فيه جائز. والمواضع التي تختصّ باستعمال الضم فيها لا يجوز الكسر معها، فبهذا يُعلم أنَّه الأصل، لا بما ذكره من اتفاق اللفظ.

فأمَّا ضمُّ الهاء من هم في قوله: هم فعلوا، فلا يدل على أنَّ أصل الهاء في عليهم الضمّ؛ لأنّها ليس بها.

ومما يدلك[٣] على اختلافهما، أنَّك تقول في واحدِ «هُمْ» ـ من قولك هم[٤] فعلوا ذلك ـ: هو قال، كما تقول في واحدة «هنّ فعلن»: هي فعلت، فالواو والياء من نفْس الكلمة. فأمّا الواو التي تلحق علامة المضمر المجرور أو المنصوب في نحو

= دياف: موضع بالجزيرة، وأهلها هم نبط الشام. حوران، بالفتح: كورة واسعة من أعمال دمشق، ذات قرى كثيرة ومزارع. السليط: الزيت، وقيل: هو كل دهن عصر من حب (انظر الديوان في ٥٠ وسيبويه ١/٢٣٦، واللسان: (ديف، سلط)، والخزانة ٢/٣٨٨، ومعجم البلدان (دياف ٢/٤٩٤).

(١) ف (ط): عليهم، وإليهم، ولديهم.

(٢) وهذه دراهم: ساقطة من (ط).

(٣) في (ط): يدل.

(٤) سقطت من (ط): «من قولك هم».

هذا له، وضربه، فزيادة لاحقة للكلمة بدلالة سقوطها في نحو: عليه، ومنه، وإن لم نقف على شيء من ذلك، وأنَّه في الغائب نظير الكاف للمخاطب والياء للمتكلم، وبدلالة ما جاء في الشعر عند سيبويه نحو:

لَهْ أَرِقَانِ[1]

وحكى أبو الحسن أنها لغة.

ومما يبيّن أنّ كل واحد من هذه الأسماء التي للضمير ليس الآخرَ في اللفظ وإن اتفقا في بعض الحروف تحريكك الواو والياء من هو وهي، وحرفُ المد اللاحقُ في عليه فيمن أثبت ولم يحذف، وفي داره، وبه، لم يحرّك في موضع.

فإن قلت: فقد أُسكنت الياء من هي وهو في الشعر، كقوله:

---

(١) هو من قول رجل من أزد السراة، أو من قول يعلى الأحول:

فَظَلْتُ لدى البيت العتيق أخيلُه ومِطواي مشتاقان له أرقان

ويروى:

ومطواي من شوق له أرقان

ورواية الخزانة:

فبت لدى البيت العتيق أريغه

أخيله: أنظر إلى مخيلته. مطواي: صاحباي. وهاء أخيله عائدة على البرق في قوله قبل الشاهد:

أرِقْتُ لبرقٍ دونه شَدَوَانِ يمانٍ وأهوى البرق كلّ يمانِ

شدوان، بلفظ التثنية: موضع، وقيل جبلان باليمن، وقيل بتهامة، أحمران. وفي اللسان بلفظ شروان بالراء، وضبط بالقلم في القاموس بسكون الدال. وفي اللسان: يعلى بن الأحول. وهو سهو. ولم نعثر على الشاهد بين شواهد سيبويه. (انظر الأغاني: ٢٢/١٤٣، واللسان (مطا)، والقاموس ومعجم البلدان). والخزانة ٢/٤٠١ والخصائص ١/١٢٨ والمحتسب ١/٢٤٤.

فإذا هِيْ بعِظَامٍ ودَمَا(١)

فإنَّ ذلك لا يؤخذ به في التنزيل وحال السعة والاختيار، وإنَّما هذا تشبيه لفظي يستعمله الشاعر للضرورة من وجه بعيد، كأنَّه يقول ضمير وضمير حرف لين وحرف لين، وعلى هذا استجاز:

إذْهِ مِنْ هَــوَاكــا(٢)

و: بـينـاه يـشــري (٣)

كأنَّه حذفه من هو وهي المسكنتين في الشعر للضرورة، ولا يكون محذوفاً من المتحركة لأنّ التشبيه في ذلك لفظيّ،

(١) صدره: غـفـلـت ثـم أتـت تـرقـبـه وقبله:

كـأطُـوم فقـدت بُـرْغُـزَهـا أعقبتهـا الغبسُ منـه عـدمـا

الأطـوم: البقرة الوحشية، وبرغزها: ولدهـا. والغبس: الذئـاب. ودَما: أراد: ودم، ثم رد إليه لامه وهو الياء التي قلبت ألفاً.

انظر اللسان /برغز/ والخزانة ٣/٣٥٢.

(٢) بقيته: هل تعرف الدار على تبراكا دار لسعدى..

وهو من الأبيات التي لم يعلم قائلها من شواهد الكتاب ولم يشرحه ابن السيرافي في أبيات سيبويه. تبراك، بكسر المثناة الفوقية، وسكون الموحدة: موضع في ديار بني فقعس. وصف داراً خلت من سعدى هذه المرأة، وبعد عهدها بها فتغيرت وذكر أنها كانت لها داراً ومستقراً فكان يهواها بإقامتها فيهـا. (انـظر الكتـاب: ١/٩، الخزانـة: ٢/ ٣٩٩، وشـرح شـواهـد الشافية/ ٢٩٠).

(٣) البيت بتمامه:

فبينـاه يشري رحله قـال قـائـل لمن جمل رخو الملاط نجيب

البيت للعجير السلولي، ويروى للمخلف الهلالي. ويروى ذلول، مكان نجيب. يشري: يبيع، الملاط: الجنب. رخو الملاط: سهله وأملسه. وقيل الملاط: مقدم السنام، وقيل: جانبة، وهما ملاطان. وقوله: رخو، إشارة إلى عظمه واتساعه. وصف بعيراً ضلّ صاحبه فيئس منه وجعل يبيع رحله، فبيناهو كذلك سمع منادياً يشيد بـه (خزانـة الأدب ٢/٣٩٦، ٣٩٧).

والتحريك يرتفع معه التشبيه الذي يقصده، فلا يصحّ له معه حذف الحرف لتحرّكه؛ ألا ترى أن الياء إذا كانت لاما أو غيرها فتحرّكت صارت بمنزلة الحروف الصحيحة، ولم يَجُزْ فيها الحذف الذي كان يجوز حيث يسكن الحرف؟ وهذا الشَّبَه[١] اللفظي الذي أعمله الشاعر في اضطراره مرفوض في الكلام، غير مأخوذ به، ومن ثمّ قال سيبويه: ولم يفعلوا هذا بذاهي ومن هي ونحوهما، يريد لم يفعلوه في الكلام لأنّه قد جاء:

فبيناه يشري[٢]. .

كما قال: (فألقى عَصَاه) [الأعراف/١٠٧]. وجاء:

إذْهِ مِن هواكا[٣]

وجاء الاتفاق بين بعض حروف هذين الاسمين المضمرين، كما جاء ذلك في المظهرة كقولهم: الضَّيَّاط[٤] والضَّيطار[٥]، والغوغاء فيمن لم يصرف وفيمن صرف[٦]، وقاعٌ قَرِق[٧] وقرَقُوس[٨]، ودَمِثٌ[٩] ودِمَثْرٌ[١٠] وما أشبه ذلك.

---

(١) في (ط): وهذا التشبيه.
(٢) تقدم قريباً.
(٣) تقدم قريباً.
(٤) الضياط: المتمايل في مشيته.
(٥) الضيطار: العظيم، وقيل: هو الضخم اللئيم.
(٦) نص عبارة الكتاب (٢/ ١٠): «وأما غوغاء فمن العرب من يجعلها بمنزلة عوراء، فيؤنث، ولا يصرف، ومنهم من يجعلها بمنزلة قضقاض، فيذكر، ويصرف، ويجعل الغين والواو مضاعفتين بمنزلة القاف والضاد». فعلى الوجه الأول يكون الغوغاء من غاغ وعلى الثاني من غوغو، وهما مادتان مختلفتان.
(٧) قرق: مستو.
(٨) قرقوس، مثال قربوس: مكان واسع أملس مستو لا نبت فيه (اللسان).
(٩) مكان دمث: لين الموطىء، ومثله دمث بسكون الميم.
(١٠) في اللسان والتاج: أرض دمثر: سهلة. وفي (ط): دِمثرة.

فإن قلت فلم لا تستدلّ بثبات الألف في المؤنث في نحو عليها وضربها أن الواو أو الياء[١] في لَهُو وبِهي ليسا بزائدين[٢] وإن سقطا في بعض المواضع، لأنَّ الأصول قد تسقط أيضاً فيه، نحـو[٣]:

كَنَوَاحِ رِيشِ حَمَامَةٍ نجْدِيَّةٍ[٤] . . . .

و: . . . . دَوَامِي الأَيدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحا[٥]

---

(١) في (ط): والياء.

(٢) في (ط): ليسا زائدين.

(٣) في (ط): في نحو.

(٤) صدر بيت من شواهد الكتاب ٩/١ ومن شواهد شرح أبيات المغني ٣٢٣/٢، وعجزه:

وَمَسَحْتِ باللِّثَتَيْن عصف الإثمدِ

والبيت لخفاف بن ندبة السلمي شاعر فارس صحابي، وكنيته: أبو خراشة، وإياه عنى أبو العباس بن مرداس بقوله:

أبا خراشة أمّا أنت ذا نفرٍ

وهو ابن عم الخنساء وقوله كنواح، يريد: كنواحي، فحذف الياء في الإضافة للضرورة، تشبيهاً لها في حالة الإفراد والتنوين وحال الوقف. وإنَّما خص الحمامة النجدية لأنّ الحمام عند العرب كل مطوق، كالقطا وغيره، وإنَّما قصد منها إلى الحمام الورق المعروفة، وهي تألف الجبال، والنجد، وهو ما ارتفع من الأرض، ولا تألف الفيافي والسهول، كالقطا وغيره. عصف الإثمد: ما سحق من حجر الكحل. يصف شفتي صاحبته؛ فشبههما في الرقة واللطافة والحوة بنواحي ريش الحمامة، يريد أن لثاتها تضرب إلى السمرة فكأنّها مسحتهما بالإثمد. والرواية الصحيحة مسحت بكسر التاء، ويروى مسحت بضمها ومعناها: قبلتها فمسحت عصف الإثمد في لثتها.

(٥) عجز بيت من شواهد الكتاب ٩/١، وشرح أبيات المغني ٣٣٦/٤ ضمن أبيات، صدره:

فَطِرتُ بِمُنْصُلي في يَعْمَلاتٍ

=

وإذا كان كذلك لم يكن فيما ذكرت من سقوط حرف اللين دلالة على زيادته، وثبات الألف في علامة المؤنث وأنَّها لا تحذف دلالة على أنَّ الواو والياء في ضمير المذكر في حكم الألف. قيل: لم يُستدلّ على زيادتها بالسقوط فقط فيتجه هذا الكلام، فأمَّا ثبات الألف في ضمير المؤنث المفرد فليس بدالّ على أنَّه من نفس الكلم، وإنَّما ألحقت للفصل بين التأنيث والتذكير كما ألحقت السين أو الشين في الوقف في[1] قولهم: أَكْرِمُكس، وأكْرمُكش في بعض اللغات[2] لذلك، فكما[3] أنَّهما ليسامع الكاف كلمة واحدة، وإنَّما الأصل الكاف، ولحق هذان الحرفان للفصل بين التأنيث والتذكير، كذلك الألف اللاحقة لهاء الضمير في التأنيث. وقد يكون من الزوائد ما يلزم فلا يحذف نحو نون منطلق، ونحو «ما» في: آثِراً ما[4]، ونحو لألف المبدلة من التنوين في النصب في أكثر اللغات.

= لمضرس بن ربعي الفقعسي الأسدي. المنصل: السيف. السريح: جلود أو خرق تشد على أخفاف الإبل، جمع سريحة. يطأن السريح: يطأن بأخفافهن الأرض، وفي الأخفاف السريح. يقول: إنه أسرع بسيفه فعقر نوقا وأشار بدوامي الأيد إلى أنه كان في سفر، فقد حفين لإدمان السير، ودميت أخفافهن، فأنعلن السريح.

(١) في (ط): في نحو.

(٢) الأولى لهوازن، وتسمى كسكسة، والأخرى لربيعة وتسمى كشكشة انظر الكتاب: ٢/٢٩٥، ٢٩٦ ومجالس ثعلب ٨٠ و١١٦ وحواشيه.

(٣) في (ط): وكما أنهما.

(٤) قال في سر صناعة الإعراب، (١/٢٦٣): «افعله آثراً ما، أي: أول شيء، فما زيادة لا يجوز حذفها؛ لأن معناه: افعله آثرا مختاراً له، معنياً به، من قولهم: أثْرت أن أفعل كذا وكذا».

على أنَّ ناساً أجازوا حذف هذه الألف في الوقف. قال أبو عثمان: أخبرني أبو محمد التَّوّزي قال: أخبرني الفراء قال: قوله:

وَنَهْنَهْتُ نفسي بعد ما كدتُ أفعلَه[١]

أراد: بعد ما كدت أفعلُها، يعني: الخَصْلة، فحذف الألف وطرح حركة الهاء على اللام. قال: ومن كلام أهل بغداد الكسائي والفرّاء: نحن جئناك بَهْ، طَرَح حركة الهاء على الباء، وهو يريد: نحن جئناك بها.

[قال أبو علي][٢]: وهذا الذي حكاه أبو عثمان عن الكسائي والفراء ليس بالمتسِع[٣] في الاستعمال، ولا المتَّجه في القياس، وذلك أن حركة الحرف التي هي له أولى من المجتلَبة، يدلّ على ذلك أنّ من ألقى حركة الحرف المدغم على الساكن الذي قبله في نحو: استَعِدّ، إذا أمر فقال: امتدّ واعتدّ وانقدَّ، أقر الحركة التي للحرف فيه[٤]، ولم يحذفها، ويُلقي على الحرف حركة الحرف المدغم؛ فكذلك الحركة التي هي الكسر في بَهْ أولى به من نقل حركة الموقوف عليه[٥]

---

(١) عجز بيت من شواهد سيبويه وشرح أبيات المغني ٣٤٧/٧ لعامر بن جؤية الطائي من أبيات قالها في هند أخت امرىء القيس، وصدره:

فلم أرَ مثلها خُباسَةَ واحدٍ

الخباسة: الظلامة. نهنهت: كففت، والأبيات يصف فيها ما كان أراده من غدر بامرىء القيس عندما نزل عليه، فتحول عن غدره به.

(٢) ما بين المعقوفتين سقطت من (ط).

(٣) في (ط): ليس بالشائع في الاستعمال.

(٤) في (ط): التي هي للحرف فيه. (٥) في (ط): الموقوف عليه إليه.

ولا يشبه هذا قول الشاعر: ... إذ جَدَّ النقر[١]

ولا قولهم: هذا عِدِلْ، لأنَّ هذا التحريك إنَّما هو لكراهة التقاء الساكنين. يدل على ذلك أنَّ الساكن قبل الحرف الموقوف عليه إذا كان ياء أو واواً نحو: عَون وزَيد، لم يحرك لكون ما فيه من المدِّ بدلاً من الحركة، فاحتمل ذلك كما احتمل الإدغام في نحو: عَوْنّهشل وزيدْ دّاود[٢] وما أشبه ذلك.

فإن قلت: فقد قال بعضهم: رِدَّ، فألقى حركة الحرف المدغم على الفاء وحذف حركتها التي هي الضمة. فالقول: أن الذي فعل ذلك إنَّما شبهه بباب: قِيْل، وبِيع، حيث وافقه في اعتلال العين بالسكون، فجعله[٣] مثلها في نقل الحركة إلى الفاء، كما جعلوها مثلها في الحذف في قولهم: ظِلت، ومِسْت. فكما استجازوا فيه الحذف في العين كما حذف من[٤] بنات الياء والواو، كذلك استجازوا نقل حركة العين إلى الفاء. والأكثر الأشيع في رِدّ غيرُ ذلك.

وممَّا يدل على أنَّ حركة الحرف التي له في الأصل أولى به من الحركة المجتلبَة، أنَّ «مُذْ» لمّا حُركت لالتقاء الساكنين حركت بالضمَّة التي هي حركته في الأصل ولم تكسر، وكذلك: (عليهُمُ الذلة).

ومما يُبعد ما حكاه أبو عثمان عنهم، من القول في أن

(١) انظر الصفحة /٩٨.

(٢) يريد: عون نهشل وزيد داود. انظر الكتاب: ٤٠٧/٢، وفيه يد مكان زيد.

(٣) في (ط): فجعلوه.

(٤) في (ط): حذف في.

الألف لا تحذف في الوقف كأختيها، حذفهم الألف من علامة الضمير، والألفُ لا تحذفُ في الوقف كما تحذف الياء والواو.

فإن قلت: فقد قال بعضهم في الوقف: رأيت زيد، فلم تبدل[١] من التنوين الألف. وقال الأعشى:

وآخُذُ من كُلِّ حَـيٍّ عُـصُم[٢]

وقد قال[٣] لبيد:

ورهطُ ابن المعلّ[٤]

وقالوا: ولـو تر مـا أهلُ مكـة[٥]، وقُرِىء: (حـاش لله) [يوسف/٣١ ـ ٥١] وهو فاعَل، فإذا[٦] حُذفت الألف في هذه

(١) في (ط): يبدل.

(٢) على أن أصله عصما، ووقف عليه في لغة ربيعة بالسكون وصدره:

إلى المـرءِ قيسٍ أطيـلُ السُّـرَى

والبيت من قصيدة للأعشى ميمـون، مدح بهـا قيس بن معـديكـرب العُصُم: قـال ابن جني: هو بضمتين جمـع عصام، وعصـام القربـة: وكاؤها، وعروتها أيضاً، يعني عهداً يبلغ به. وقال ابن هشام، صاحب السيرة النبوية: هو بكسر ففتح، جمع عصمة، وهي الحبل والسبب، وإنما كان يأخذ من كل قبيلة إلى أخرى عهداً، لأن له في كل قبيلة أعداء ممن هجاهم، أو ممن يكره ممدوحه، فيخشى القتل أو غيره، فيأخذ عهداً ليصل بالسلامة إلى ممدوحه (شرح شواهد الشافية / ١٩١. الديوان/٣٧).

(٣) في (ط): وقال. (٤) سبق في ص ٧٩.

(٥) في اللسان: قال أبو علي: أرادوا: ولو ترى ما، فحذفوا لكثرة الاستعمال. اللحياني يقال: إنه لخبيث. ولو تر ما فلان، ولو ترى ما فـلان، رفعاً وجزماً. وكذلك ولا تر ما فلان، ولا ترى ما فلان فيهما جميعاً وجهان: الجزم والرفع... ولم تر ما فلان قالوه بالجزم. وفلان في كله رفع، وتأويلها ولا سيما فلان. حكي ذلك عن الكسائي كله. (اللسان/رأى).

(٦) في (ط): وإذا.

الأشياء، فَلم لا يجوز أن يُحذف في قوله: «أنْ أفعله» و«نحن جئناكَ بَه» قيل: لا يشبه هذا قولهم لو[١] تر ما، وحاش لله، لأنّ ذلك[٢] إنَّما حذفِ كما حذف لا أبال، ولا أدْر، بدلالة أنَّهما قد حُذفا في الوصل أيضاً.

وأما المُعَل فحذفه لإقامة القافية، وترْكُ إبدال الألف من النون في عُصُم ليس بالمتسع. ألا ترى أن سيبويه لم يحكه؟ وحذف الأعشى له لإقامة القافية أيضاً كحذْفِ[٣] ألف مُعلًى، فَحَذْفُ الألف من هاء الضمير ليس بالمتجِه.

قوله عزّ وجلّ: (غَيْر المَغْضُوب عَلَيْهم)[٤]

قرأ: غيرِ المغضوب عليهم - بخفض الراء - نافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي. واختُلف عن ابن كثير فرُوي عنه النصب والجر.

قال أبو بكر في الحجَّة في الجر: إنَّهم قالوا ينخفض على ضربين: على البدل من الذين، ويستقيم أن يكون صفة للنكرة. تقول: مررت برجل غيرِك، وإنما وقع (غير) ها هنا صفة للذين، لأن الذين ها هنا ليس بمقصودٍ قَصْدُهم، فهو بمنزلة قولك: إنّي لأمر بالرجل مثلِك فأكرمه. قال: وقالوا يجوز النصب على ضربين. على الحال؛ والاستثناء.

فأمّا الاستثناء فكأنَّك قلت: إلّاالمغضوبَ عليهم.

(١) في (ط): ولو.

(٢) في (ط): ذاك.

(٣) في (ط): كحذفه.

(٤) السبعة ١١١.

وأما الحال فكأنك قلت: صِراطَ الّذين أنْعَمْت عَلَيْهِم لا مغضوباً عليهم.

قال: ويجوز عندي النصب أيضاً على أعني. وقد حُكي عن الخليل نحو هذا، أنَّه أجازه على وجه الصفة والقطع من الأول كما يجيء المدح. ومما يُحْتَجُّ به لمن يفتح أن يقال: غيرٌ نكرة، فكره أن يوصف به المعرفة[١].

قال: والاختيار الذي لا خفاء به الكسر؛ ألا ترى أن ابن كثير قد اختُلِفَ عنه. وإذا كان كذلك فأولى القولين[٢] به ما لم يخرج به عن إجماع قراء الأمصار؟

ولعل الذي تنكّب الجر، إنما تنكبه فراراً من أن ينعت الذين أنعمت عليهم بغير، وغير إذا أضيفت إلى المعرفة قد توصف بها النكرة.

[قال أبو بكر][٣]: والذي عندي أن (غير) في هذا الموضع مع ما أضيفت إليه معرفة، وهذا شيء فيه نظر ولبس. فليفهم عني ما أقول:

«أعلم أن حكم كل مضاف إلى معرفة أن يكون معرفة، وإنما تنكرت غير، ومثل، مع إضافتهما إلى المعارف من أجل معناهما، وذلك أنك إذا قلت: رأيت غيرك، فكل شيء ترى[٤] سوى المخاطب فهوغيره[٥]، وكذلك إذا قال: رأيت مثلك، فما هو مثله لا يُحْصى، يجوز أن يكون مثله في خَلْقِهِ، وفي خُلُقه،

(١) في (ط): أن يقول غيرٌ نكرةٌ، فكرهت أن أصف بها المعرفة.

(٢) في (ط): فأولى القراءتين به.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقطة من (ط).

(٤) في (ط): تراه.

(٥) في (ط): هو غيره.

وفي جاهه، وفي علمه، وفي نسبه. فإنَّما صارا[١] نكرتين من أجل المعنى. فأمَّا إذا كان شيء معرفةٌ له ضد واحد وأردت إثباته ونفي ضده، وعَلم ذلك السامع فوصفته بغير، وأضفت غيراً إلى ضده فهو معرفة، وذلك نحو[٢] قولك: عليك بالحركة غير السكون، فغير السكون معرفة، وهي الحركة، فكأنك كَرَّرت الحركة تأكيداً، فكذلك قوله: (الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عليهم غَيْرِ المَغْضُوب عليهم). فالذين أنعم عليهم لا عقيب لهم إلا المغضوبُ عليهم، فكل من أُنعم عليه بالإيمان فهو غير مغضوب عليه، وكل من لم يَغضب عليه فقد أنعم عليه. فغير المغضوب عليهم هم الذين أُنعم عليهم، فهو مساوٍ له في معرفته. هذا الذي يسبق إلى أفئدة الناس وعليه كلامهم. فمتى كانت (غير) بهذه الصفة وقُصد بها هذا القصدُ، فهي معرفة.

وكذلك لو عُرف إنسان بأنه مثلك في ضرب من الضروب، فقيل فيه: قد جاء مثلك لكان معرفة إذا أردت المعروف بشَبَهك؛ والمعرفة والنكرة بمعانيهما، فكل شيء خَلَصَ لك بعينه من سائر أُمَّته فهو معرفة.

ومن جعل (غير) بدلاً فقد استغنى عن هذا الاحتجاج، لأنّ النكرة قد تبدل من المعرفة. انتهت الحكاية عن أبي بكر.

قال أبو علي: قوله: (غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِم ولا الضَّالين) قيل: إن المعنِيّ بقوله: المغضوب عليهم اليهود، ويدلّ على ذلك قوله تعالى: (مَنْ لعنه اللَّهُ وَغَضِبَ عليه وَجَعَلَ مِنْهُم القِردة

---

(١) في (ط): صار، وهو تحريف. (٢) في (ط): سقطت كلمة نحو.

والخنازير)[١] [المائدة/ ٦٠] فهؤلاء اليهود، بدلالة قوله: (ولقد عَلمتُمْ الذين اعتَدَوا منكُم في السَّبْت، فقُلنا لهُمْ كُونوا قِرَدَةً خاسِئين) [البقرة/ ٦٥] والضالُّون: النصارى؛ لقوله: (ولا تَتَّبِعُوا أَهواء قومٍ قدْ ضَلّوا من قَبْلُ وأضَلُّوا كثيراً وضلُّوا عن سواء السَّبِيل) [المائدة/ ٧٧].

فأمّا الخفض في (غير)، فعلى ما تقدم ذكره: من البدل أو الصفة. والفصل بين البدل والصفة أنّ البدل في تقدير تكرير العامل. وليس كالصفة، ولكن كأنّه في التقدير من جملتين بدلالة تكرير حرف الجر في قوله: (قالَ المَلأُ الذين استكبرُوا من قومِهِ للذين استُضعِفُوا لِمنْ آمَنَ منهُمْ) [الأعراف/ ٧٥] وبدلالة بدل النكرة من المعرفة، والمظهر من المضمر. وهذا مما لا يجوز في الصفة، فكما أعيدت اللام الجارة في الاسم، فكذلك يكون العامل الرافع أو الناصب في تقدير التكرير. وهو وإن كان كذلك فليس يخرج عن أن يكون فيه تبيين للأول، كما أنّ الصفة كذلك؛ ولهذا لم يجز سيبويه: بِي المسكينِ كان الأمر، ولا بك المسكينِ. كما أجاز ذلك في الغائب نحو: مررت به المسكين. فأما ما ذهب إليه بعض البغداديين في قول الشاعر:

فلأحْشَأَنَّك مِشْقَصاً أوْساً أُوَيْسُ من الهبالهْ[٢]

---

(١) قوله: والخنازير غير مذكور في (ط).

(٢) أورده اللسان في (أوس)، مع آخر قبله وهو:

في كلّ يوم من ذُؤالهْ ضغث يزيد على إبالهْ

ونسبها إلى أسماء بن خارجة. حشأ بطنه بسهم: أصاب به جوفه. المشقص، كمنبر: النصل العريض، أو السهم فيه ذلك. أويس: تصغير=

من أنَّ أوساً بدل من كاف الخطاب، فليس الأمر فيه كما ذهب إليه، لأنَّ أوساً مصدر، من قولك: أُسته إذا أعطيته، وانتصب[1] أوس لأن ما ذكر من قوله: فلأحشأنك يدل على لأؤوسنّك فانتصب المصدر عنه، فإن جعلت الجار متعلقاً بالمصدر كان بمنزلة قوله:

فندلاً ـ زُرَيْقُ ـ المالَ نَدْلَ الثعالِبِ[2]

= أوس وهو الذئب. الهبالة: اسم ناقته. وقيل: افترس له الذئب شاة، فقال يخاطبه: لأضعن في حشاك مشقصاً عوضاً يا أويس من غنيمتك التي غنمتها من غنمي. قال ابن سيده: أوساً، أي: عوضاً، قال: ولا يجوز أن يعني الذئب، وهو يخاطبه، لأن المضمر المخاطب لا يجوز أن يبدل منه شيء، لأنه لا يُلْبِس، مع أنه لو كان بدلاً لم يكن من متعلق. وإنما ينتصب أوساً على المصدر بفعل دل عليه، أو بلأحشأنك... وأما قوله: أويس، فنداء، أراد: يا أويس، يخاطب الذئب، وهو اسم له مصغراً، كما أنه اسم له مكبراً. فأما ما يتعلق به (من الهبالة) فإن شئت علقته بنفس أوساً، ولم تعتد بالنداء فاصلاً لكثرته في الكلام، وكونه معترضاً به للتوكيد.. وإن شئت علقته بمحذوف يدل عليه أوساً، فكأنه قال: أؤوسك من الهبالة، أي: أعطيك من الهبالة، وإن شئت جعلت حرف الجر وصفاً لأوساً. فعلقته بمحذوف وضمنته ضمير الموصوف. (اهـ عن اللسان).

(١) في (ط): فانتصب.

(٢) صـــدره:

على حينَ ألهَى النـاسَ جُلُّ أمورِهـمْ

أورده الكتاب (١/٥٩)، واللسان (ندل)، وهو في كليهما غير منسوب، ونسبه العيني ٤٦/٣ إلى الأخوص وقال: ذكر في الحماسة البصرية أن القائل أعشى همـدان، وهو كـذلك فيهـا انظر ٢٦٢/٢ ٢٦٣. وقبله:

يمـرون بالـدَّهنا خفـافاً عيـابهم ويرجعن من دارين بُجْرَ الحقائبِ

الدهنا: رملة من بلاد تميم، يمد ويقصر. يرجعن، أخبر عن رواحلهم فأنث. ويروى: يخرجن. دارين: فرضة بالبحرين يجلب إليها المسك. البجر: =

وإنما لم يجز البدل من ضمير المتكلم والمخاطب، لأن ذلك من المواضع التي يستغنى فيها عن التبيين[١]، لوضوحه. وأنَّه لا يعرض التباس[٢] كما يعرض في علامة الغيبة.

ولما كان البدل قد حصل فيه شَبَهٌ من الأجنبي من حيث كان في التقدير من كلامين، وحصل فيه شبه من الصفة من حيث بُيِّن به كما بُيِّن بالصفة، ولم يُستعمل ما يكون به من كلامين، أجراهما أبو الحسن مجرى واحداً، فقال ـ فيما روى عنه أبو إسحق الزيادي[٣] ـ في قولهم: زيد ذهب عمرو أخوه، وقد سأله: أبدل هو أم صفة؟ فقال: ما أبالي أيَّهما قلت.

قال أبو إسحاق قلت: أو كذا تقول في المعطوف؟ قال: نعم. أقول: زيد ذهب عَمرو وأخوه. وقال أبو الحسن في هذه المسألة في بعض كتبه: إن جعلت قولك أخوه بدلاً لم يجز، وإن جعلته صفة جاز، وإنما لم يُجِزْهُ في البدل لمّا كان على ما ذكرنا من أنَّه في تقدير جملتين، فكأنَّه قد انقضى الكلام ولم

= الممتلئة، جمع أبجر، وهو العظيم البطن. وعياب: جمع عيبة وهي ما يجعل فيه الثياب، الندل هنا: الأخذ باليدين، والندل أيضاً: السرعة في السير. زريق: اسم قبيلة. ويقال في المثل: هو أكسب من ثعلب، لأنه يدخر لنفسه، ويأتي على ما يعدو عليه من الحيوان إذا أمكنه. يصف تجاراً، وقيل: لصوصاً.

(١) في (ط): من المواضع التي لا يحتاج فيها إلى التبيين.

(٢) في (ط): لا يعرض فيه التباس.

(٣) أبو إسحاق الزيادي: هو إبراهيم بن سفيان، ينتهي نسبه إلى زياد ابن أبيه. قرأ على الأصمعي وغيره. ومات سنة ٢٤٩ (بغية الوعاة ١/٤١٤، معجم الأدباء: ١/١٥٨).

يعد إلى الأول ذِكر. وإذا كان صفة جاز ذلك، لأن الصفة بمنزلة الجزء من الاسم الموصوف. ألا ترى أنهم قالوا[١]: لا رجل ظَرِيفَ، وهذا زيدُ بن عمرو. فتنزَّلت الصفة مع الموصوف بمنزلة اسم مضاف نحو امرىء القيس[٢] وقد جَعل يونس صفة المندوب بمنزلة المندوب في استجازته إلحاق علامة النُدْبة بها، وقد تَنزلت[٣] الصفة عندهم جميعاً منزلة الجزء من الاسم، وذلك إذا كان الموصوف لا يُعرف إلا بالصفة، فإذا كان كذلك لم يُستغن بالاسم[٤] الموصوف دون صفته. ومن ثم جعله سيبويه بمنزلة بعض الاسم في قوله:

إذا كان يوم ذو كواكبَ أشنعا[٥]

فجعل (أشنعا) حالاً، ولم يجعله خبراً؛ لأن فيما تقدم من صفة الاسم ما يدل على الخبر، فيصير الخبر لا يفيد زيادة معنى. فهذا مِما تَنَزَّلت[٦] فيه الصفة منزلة جزء من الاسم عنده؛ كما ذكرنا.

---

(١) في (ط): قد قالوا.

(٢) سقطت «القيس» من (م).

(٣) في (ط): نزلت. (٤) في (ط): لم يستغن الاسم الموصوف.

(٥) عجز بيت قاله عمرو بن شأس وصدره كما في الكتاب (١/٢٢):

بني أسد هل تعلمون بلاءنا

ورواية سيبويه والأعلم:

إذا كان يوماً ذا كواكب أشنعا

أراد إذا كان اليوم يوماً، وأضمر لعلم المخاطب، ومعناه إذا كان اليوم الذي يقع فيه القتال. قال سيبويه: «وسمعت بعض العرب يقول أشنعا، ويرفع ما قبله، كأنه قال: إذا وقع يوم ذو كواكب أشنعا.

(٦) في (ط): مما تنزل فيه.

ومما يدل على مفارقة الصفة للبدل[١]، أنَّك تصف بما لا يجوز فيه البدل، نحو الفعل والفاعل والابتداء والخبر، نحو: مررت برجل قام أخوه، وبرجل أبوه منطلق. ولو جعلت شيئاً من ذلك بدلاً لم يجز، من حيث لا يستقيم تكرير العامل، وجاز الوصف به، من حيث كان مشابهاً للوصل، فلم يكن في تقدير تكرير العامل.

فمن جعل (غير) في الآية بدلاً كان تأويله بَيّناً، وذلك أنَّه لا يخلو من أن يجعل غيراً معرفة أو نكرة، فإن جعله معرفة فَبَدلُ المعرفة من المعرفة سائغ مستقيم، كقوله: (اهدنا الصِّراط المستقيمَ صِرَاطَ الذين أنعمت عليهمْ) [الفاتحة/٦] (ولله على الناسِ حج البيت مَن استطاع إليه سبيلاً) [آل عمران/٩٧]، وإن جعله نكرة فبدلُ النكرة من المعرفة في الجواز كذلك، كقوله: (بالناصِيَةِ ناصيةٍ كاذبة) [العلق/١٥ ـ ١٦].

فإن قلت: إن النكرة التي هي بدل في الآية على لفظ المعرفة الذي أُبدل منه. وليس (غير) على لفظ الموصول المبدل منه؛ فهلا امتنع البدل لذلك؛ كما امتنع عند قوم له؟ قيل: إذا جاز بدل النكرة من المعرفة فيما كان على لفظ الأول، فلا فصل بين ما وافق الأول في لفظه وبين ما خالفه؛ لاجتماع الضربين في التنكير. ويدل على جواز ذلك قوله:

إنّا وجدنا بني جَلَّانَ كُلَّهُمُ
كساعدِ الضّبِّ لا طُولٍ ولا قِصَرِ[٢]

---

(١) في (ط): مفارقة الصفة البدل.

(٢) قال في اللسان (جل): وجل، وجَلّان: حيّان من العرب. وأنشد ابن =

وأنشد أبو زيد:

فـلا وأبيـك خيـرٍ مـنـك إنـي
ليؤذنني التَّحَـمْحُـمُ والصـهيـلُ[١]

[وليؤذنني. يقال: آذنته وأذَنْته إذا رددته][٢].

فالبدل شائع كثير[٣]، وهو الذي يختاره أبو الحسن في الآية؛ وذلك لأنَّ[٤] «الـذي» إنَّما صيغ لأنْ يُتوصّل به إلى وصف المعارف بالجُمل، فإذا كان كذلك لم يحسن أن يُذهب بها مذهب الأسماء الشائعة التي ليست بمخصوصة.

فإن قلت: فقد جاء: (مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الّذِي اسْتَوْقَدَ ناراً)، ثم قـال: (فَلمَّـا أَضَـاءَتْ مَا حَـوْلَـهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُـورهم) [البقرة/١٧] فدلّ أنَّه يراد به الكثرة، وقـال: (والَّذي جَـاءَ بِـالصِّدْقِ وَصَـدّقَ بِـه)، ثم قـال (أُولئِـك هُمُ المُتَّقُـون) [الزمر/٣٣]. وقد قيل في قوله:

= بري: إنا وجدنا، البيت، أي لا كذي طول ولا قصر، على البدل من ساعد. قال: كذا أنشده أبو علي بالخفض. ا هـ. وضبط جلان بالقلم في جمهرة الأنساب ص ٢٩٤ واللسان بفتح الجيم، وضبط في الاشتقاق ص ٣٢٣ والتكملة/ جلل بكسرها. وبنو جلان بن عتيك بن أسلم.

(١) البيت لشمير بن الحارث ويقال: سمير بالسين. وروي: يؤذيني مكان يؤذنني، وهو موافق لما في نسخة ط، والتجمجم مكان التحمحم. قال أبو زيد: قوله: ليؤذيني، أي يغمني.. وروي فلا وأبيك خير بكسر الكاف، ومن روى خير منك، فكأنه قال: هو خير منك، ومن خفض أبدله من الأول إذا كان نكرة، وكان الأول معرفة (النوادر/١٢٤، ١٢٥).

(٢) ما بين المعقوفتين سقطت من (ط).

(٣) في (ط): كثير شائع.

(٤) في (ط): وذلك أن.

إنَّ الذي حانَتْ بفَلْجٍ دماؤهم[١]

إنه أفرد، والمراد به الكثرة، ليس أن النون حُذفت كما حُذفت من قوله:

اللذا قَتَلا الملوك[٢]

فجاءت في هذه المواضع شائعة دالّة على الكثرة، فهلّا جاز أن يكون كالرَّجُل ونحوه ممّا يجوز وصفه بما يوصف[٣] به الأسماء الشائعة نحو: مثلك وخير منك.

قيل: إن هذا قد جاء فيه كما جاء في اسم الفاعل نحو قوله:

إن تبخلي يا جُمْلُ أو تعتَلّي
أو تصبحي في الظاعن المُولِّي[٤]

---

(١) عجزه:

هم القوم كل القوم يا أم خالدِ

والبيت لأشهب بن رميلة، ويروى زميلة بالزاي، رثى قوماً بفلج، وهو موضع بعينه كانت فيه وقعة. (انظر الكتاب: ٩٦/١). وفي ياقوت: «قال أبو منصور: فلج اسم بلد، ومنه قيل لطريق تأخذ من طريق البصرة إلى اليمامة، طريق بطن فلج.. وقال غيره، فلج: واد بين البصرة وحمى ضرية من منازل عدي بن جندب، بن العنبر، بن عمرو، بن تميم من طريق مكة.. انظر الخزانة ٥٠٧/٢ الأمالي الشجرية ٣٠٧/٢ شرح المفصل لابن يعيش ١٥٥/٣ والبيت من شواهد شرح أبيات المغني ١٨٠/٦ وورد في ١٤١ منه وفي ١٨٠/٧.

(٢) انظر ص ١٢٥. (٣) في (ط): توصف.

(٤) أنشده سيبويه ٢٨٢/٢ ونسبه إلى رجل من بني أسد، وورد في النوادر/٥٣ ضمن أبيات من مشطور الرجز منسوباً إلى منظور بن مرثد الأسدي واللسان (عهل) وبعده:

ونحو ما أنشده أبو زيد:

باكَرَنِي بسُحْرَة عواذلي
ولومُهنَّ خَبَلٌ من الخَبَلْ(١)

ونحو: نعم القائم أخوك، وبئس الذاهبان صاحباك، إلّا أنّ مجيئه للتخصيص أكثر. وإنّما جاءت في الآي شائعة لمشابهتها «مَنْ وما» واجتماعِها معهما في الصلة، ألا ترى أنّ تعرف «الذي» بالصلة لا بالألف واللام؟ وإذا كان كذلك كان المعنى المتعرَّف به لازماً له لا يجوز إلقاؤه(٢)، كما جاز عند أبي الحسن إلقاء لام التعريف من قولهم(٣): قد أمُرّ بالرجل غيرِك فيكرمني، والقومُ فيها الجمَّاءَ الغفيرَ، والخمسة العشر درهما ونحو ذلك، وإذا لم يجز ذلك في الذي للزوم المعنى المعرِّف للّذي، لم يحسن وصفه بما وُصف به(٤) الرجل ونحوه، ممّا قد يتنكّر فيتنزّل(٥) لذلك منزلة الأسماء الشائعة،

= نُسَلٍّ وَجْدَ الهائِمِ المغْتَلِّ ببازلٍ وجناءَ أو عَيْهَلِّ

قال في النوادر: المغتل: الذي اغتل جوفه من الشوق والحب والحزن كغلة العطش، والوجناء: الغليظة. والعيهل: الطويلة. قال في اللسان: قال ابن سيده: شدد اللام لتمام البناء، إذ لو قال أمر عيهل بالتخفيف لكان من كامل السريع، والأول كما تراه من مشطور السريع. وإنما هذا الشد في الوقف، فأجراه الشاعر للضرورة حين وصل مجراه إذا وقف.

(١) أورده أبو زيد في النوادر (٤٠) مع أربعة أبيات منسوبة إلى عبدة بن الطبيب.

(٢) في (ط): لا يجوز له إلقاؤه.

(٣) في (ط): في قولهم.

(٤) في (ط): بما يوصف.

(٥) في (ط): فينزل.

ويقدّر إلقاء الألف واللام منه ليحسن بذلك وصفه بما توصف به[١] النكرة، أو تقدّر[٢] في الصفة الألف واللام، كما يقدّره[٣] الخليل وسيبويه ليصح بذلك كونه وصفاً لما فيه الألف واللام.

قال أبو عثمان: يجوز عندي: زيد هو يقول ذاك، وهو فصل، ولا أجيز: زيد هو قال ذاك؛ لأني أجيز[٤] الفصل بين الأسماء والأفعال، ولا يجوز في الماضية كما جاز في المضارعة؛ وذلك أن سيبويه قد قال: إني لأمر بالرجل خير منك فيكرمني، وبالرجل يكرمني، وهما صفة على توهّم الألف اللام، فكذلك في الفصل أتوَهم الألف واللام في الفعل ويكون[٥] بمنزلة إلغائه بين المعرفتين؛ كما أقول: كان زيد هو خيراً منك، على توهُّم الألف واللام في خير منك، ولا يجوز كان زيد هو منطلقاً، لأني أَقْدِر على الألف واللام، وإنما يجوز هذا فيما لا يُقْدَر فيه على الألف واللام.

وأمَّا من قدّر (غير) صفة لِلَّذين، وقدره معرفة لما[٦] ذكره أبو بكر، فإن وصفه لِلذين بغير كوصفه له بالصفات المخصوصة، وقد حمله سيبويه على أنه وصف.

ومن لم يذهب بغيرٍ هذا المذهبَ. ولم يجعله مخصوصاً؛ استجاز أن يصف (الذين) بغير من حيث لم يكن

---

(١) في (ط): بما وصف به.
(٢) في (ط): أو يقدر.
(٣) في (ط): كما يقدر.
(٤) في (ط): لا أجيز، والصحيح ما في (م)، بدليل السياق.
(٥) كذا في (ط): وفي (م): «تكون» يريد الفصل، أي ضمير الفصل.
(٦) في (ط): كما.

الذين مقصوداً قصدهم، فصار مشابهاً للنكرة، من حيث اجتمع معه في أنّه لم يُرَد به شيء معيّن. ونظير ذلك ممَّا دخله الألف واللام فلم يَختصّ بدخولهما عليه لمَّا لم يكن مقصوداً قصدُه قولهم: قد أَمرّ بالرجل مثلك فيكرمني، عند سيبويه، فوصف الرجل بمثلك لما لم يكن معيَّناً، وكذلك أجاز مررت بأبي العَشَرَة[1] أبوه، فترفع أبوه بأبي العشرة، إذا لم تكن العشرة شيئاً بعينه لأنَّ هذا موضع يُحتاج فيه إلى خلاف التخصيص؛ لعمل الاسم عمل الفعل، ألا ترى أن اسم الفاعل إذا كان لما مضى لم يعمل، وكذلك قال في قوله: إمّا العبيد فذو عبيد: إذا لم يجعلهم عبيداً بأعيانهم جاز أن يقع موقع المصدر، وكذلك قولهم: سير عليه الأبَدَ، والليلَ والنهارَ، والشهرَ والدهرَ؛ فلذلك وقعت في جواب كم دون متى في قولهم: سير عليه الليلُ والنهارُ، والدهرُ والأبدُ، فكما أن هذه الأشياء التي فيها الألف واللام لمّا لم يُرَد به شيء معيّن جرت[2] مجرى النكرات، كذلك (الذين) إذا لم يُرَد به شيء معيَّن جاز أن يوصف بما يوصف به ما كان غير معيَّن.

ويقويّ هذا الوجهَ قولُ من رأى أنَّه إذا نصب كان منتصباً على الحال، وهذا النحو إذا انتصب على الحال كان شائعاً غير مخصوص؛ إذا[3] لم يكن كالعراك وجَهدك وطاقتك. وحُكم الحال وما انتصب عليها أن يكون نكرة، كما أن ما

(١) انظر الكتاب (١/ ٢٣٠)، ونص العبارة هناك: مررت برجل أبي عشرة أبوه.

(٢) في (ط): جرين.

(٣) كذا في (ط): وفي (م): «إذ».

انتصب على التمييز كذلك، ويكون العامل في الحال أَنْعَمْتَ، كأنّه قال: أنْعمت عليهم لا مغضوباً عليهم!، أي في حال انتفاء الغضب عنهم، كما أنّ قولهم: جاءني زيد راكباً تقديره: جاءني زيد في حال الركوب، وهكذا يمثّلونه.

فإن قلت: كيف جاز هذا التقدير وراكب عبارة عن زيد، وهو هو[1] في المعنى، وأنت لو قلت: جاءني زيد[2] في حال نفسه لم يستقم؟ فالقول: إن ترجمة راكب ـ وإنْ كان زيداً في المعنى ـ لا يمتنع أن يكون ما[3] ذكرنا، وإن لم يحسن جاءني زيد في حال نفسه، لأنَّ راكباً يدلّ على الركوب، وزيد لا يدلّ عليه؛ ألا ترى أنهم قد قالوا:

إذا نُهِيَ السفيهُ جَرى إليه[4]

أي: إلى السَفَهِ، فأضمره لمَّا كان قد تقدَّم ما يدل عليه؟ فإذا كان في ذكر راكب دلالة على الركوب، لم يمتنع أن تقول في ترجمة جاءني زيد راكباً: جاءني زيد في حال ركوبه،

---

(١) هو الثانية ساقطة من (ط).

(٢) في (ط): زيد جاءني.

(٣) كذا في (ط). وفي (م) بما ذكرنا.

(٤) صدر بيت عجزه:

وخالف والسفيهُ إلى خلافِ

ولم نجده منسوباً، وروي زجر مكان نهي. (انظر معاني القرآن: ١/١٠٤، وخزانة الأدب: ٢/٣٨٣، ٢٢٩). وقوله: «قالوا» يريد أن العرب يتمثلون به، وإن كان القائل في الأصل واحداً. وانظر الخصائص ٣/٤٩ والأمالي الشجرية ١/٦٨، ١١٣، ٣٠٥.

فيُجعل(١) الركوب وقتاً لفعله، لأنَّ المصادر تكون نحو: مَقْدَم الحاج.

ومن ها هنا(٢) قال أبو الحسن وغيره فيها: إنَّها وقت، ولمَّا كان هذا معناها أجراها العرب(٣) مُجْرى الظرف، وإن كانت عبارة عن زيد ونحوه، فاستجازت أن تُعمِل فيها المعاني، كما أعملتها في الظروف، ولم تجعله(٤) بمنزلة الظروف من حيث كان مفعولاً مختصاً، فلم تعْمل فيها المعاني متقدِّمة.

ويؤكد أنَّها عندهم بمنزلة الظروف إخلاؤهم إيّاها من الذِكْر العائد إلى ذي الحال كإخلائهم الظروف من ذلك، وذلك نحو قولهم: أتيتك وزيد قائم، ولقيتك والجيش قادم، فخلا من ذكر عائد، واستُغْنى بالواو عن ذلك لما فيها من دلالة الاجتماع. ومن ثَمَّ مثله سيبويه بإذ في قوله: إذ طَائِفة(*) حيث لم يَعُدْ من الجملة التي بعد الواو ذِكْر إلى مَن هذه الجملة حال لهم، وإذا كان الأمر على ما ذكرنا في أمر الحال من أنَّه أشبه الظرف والمفعول به فلم يكن بمنزلة المفعول به على حِدَته، ولا الظرف على انفراده ـ وجب أن يكون انتصابها على ضرب آخر غيرهما؛ كما أن حكمها غير حكم كل واحد منهما(٦) على انفراده.

---

(١) في (ط): فتجعل.
(٢) في (ط): ومن هنا.
(٣) في (ط): أجرته العرب.
(٤) كذا في (ط): وفي (م): «يجعله».
(٥) في توجيه قوله تعالى من سورة [آل عمران/١٥٤]: «يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمّتهم أنفسهم» على أنه: يغشى طائفة منكم، وطائفة في هذه الحال، كأنه قال: إذ طائفة في هذه الحال. انظر سيبويه ١/٤٧.
(٦) منهما: ساقطة من (ط).

وكثيراً ما يجتمع في الشيء الواحد الشَبَه من وجهين وأصلين. فمن ذلك حروف الجر في: مررت بزيد ونحوه، وهو من جهة بمنزلة جزء من الفعل، ومن أخرى بمنزلة جزء من الاسم. أما الجهة التي كان منها بمنزلة جزء من الفعل؛ فلأنّه قد أنفذ الفعل إلى المفعول، وأوصله؛ كما أنّ الهمزة في نحو: أذهبته، قد فَعَلَتْ ذلك، وكما أنّ تضعيف العين في خَرَّجته وفرحته، قد فعل ذلك. وأمَّا كونه بمنزلة جزء من الاسم فهو أنَّك قد عطفت عليه بالنصب في نحو: مررت بزيد وعمراً، لمّا كان موضعُ الجارّ والمجرورَ نصباً، ومن ثم قُدِّمت على الاسم في نحو: بمن تمرر أمرر به، وبمن تمر. وكذل قولهم: لا أبالك، هو من وجه منفصل، ومن وجه متصل، فكذلك الحال: من وجه بمنزلة المفعول به، ومن وجه بمنزلة الظرف الذي هو مفعول فيه.

وفيما ذكرناه ـ من جواز خُلوّ الحال من ذِكر يعود منها إلى ذي الحال ـ ما يدلّ على جواز وقوع الأسماء التي ليست بصفات أحوالاً، نحو البُسْر والرُطَبُ والقفيز، وما أشبه ذلك من الأسماء التي لا تناسب الفعل. وفي التنزيل: (هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لكم آيةً) [هود/٦٤].

وأمَّا من ذهب إلى أن غيراً منتصب بالاستثناء، فإن الاسم المنتصَب في الاستثناء ينتصب بالفعل الذي قبله أو بمعناه بتوسُّطِ إلاّ. ومما يدل على انتصابه بذلك ـ بتوسط هذا الحرف ـ أنَّ حروف الجرقد وقعت هذا الموقع في نحو: جاءني القوم حاشا زيدٍ وخلا زيدٍ، فكما أنّ حرف الجر قد أوصل

الفعل أو معناه إلى المستثنى، فكذلك إلّا قد أوصلت ذلك إلى ما بعدها.

ونظير إلا في الاستثناء - في إيصالها الفعل إلى ما بعدها، وانتصاب الاسم بذلك - الواوُ في قولهم: جاء البرد والطيالسةَ، واستوى الماء والخشبةَ؛ فانتصاب الاسم بعد إلا كانتصابه بعد الواو؛ ألا ترى أنه لولا الواو لم يصل الفعلُ إلى الاسم المنتصب على أنّه مفعول معه، كما أنّ إلّا في الاستثناء لولا هي لم يصل الفعل، ولا معناه إلى الاسم المستثنى.

وقد يَعمل[١] بواسطة الحروف عوامل، لولا توسّطها لم تعمل فيما تعمل[٢] فيه مع دخول الحرف، ألا ترى أنّ اسم الفاعل إذا كان لما مضى لم يعمل عمل الفعل عند عامة النحويين، وقد أجازوا جميعاً: هذا مارّ بزيد أمس، لمكان حرف الجر. وتقول: أنت أعلم بزيد منك بعمرو. وفي التنزيل: (إن ربَّك هُو أعْلَمُ بمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ) [النجم/ ٣٠] فأما ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:

أكـرَّ وأحمى للحقيقـة منهم وأضرَب منا بالسيوف القوانسا[٣]

فعلى إضمار فعلٍ يدلُّ عليه أضربَ، كما أن قوله: (إنَّ ربَّك هُو أعْلم من يَضِلُّ عنْ سَبِيلِهِ) [الأنعام/١١٧] على ذلك.

يدلّك على هذا أنّ (مَنْ) لا يخلو من أن تكون موصولة

(١) في (ط): وقد تعمل.

(٢) كذا في (ط): وفي (م): «يعمل».

(٣) تقدم هذا الشاهد في ص/٢٧.

أو استفهاماً، فإن كان صلة كان مختصّاً، والمفعول به إذا كان مختصاً لم تعمل فيه المعاني، وإن كان استفهاماً فالذي يُعلَّق قبل الاستفهام ـ من الأفعال ـ ما جاز فيه الإلغاء وما شُبِّه به، وليست المعاني بواقعة موقع الأفعال في هذا الموضع، فعلمت بهذا أنّه على إضمار فعل.

فإن قلت: فإنّ الاسم في هذا الباب قد انتصب من غير أن يتوسَّط حرف[1]، وذلك نحو: غير. في قولهم: جاءني القوم غيرَ زيد، فانتصب غير بالاستثناء من غير أن يتوسط الحرف، فهّلا دلّ ذلك على أن الفعل حيث ذكرْت لم يصل بتوسط الحرف. قيل: لا يدل هذا على ما ذكرته، وإنّما وَصل الفعل إلى «غير» بغير حرف توسّط، ولم يصل إلى زيد ونحوه إلّا بالحرف؛ لأنّ غيراً مبهم، والأسماء المبهمة تعمل فيها عوامل لا تعمل في المخصوصة؛ ألا ترى أن خلْفك وعندك ونحو ذلك قد عمل فيهما من المعاني ما لا يعمل في المختصّ غير المبهم، وكذلك الحال والتمييز، قد عمل فيهما ما لا يعمل في غيرهما من الأسماء المختصة. فكما لم يُحتج إلى توسط الحرف في عمل ما قبل «غير» في غير، كذلك لم يُحتج إلى توسطه في عمل ما قبل سوى في الاستثناء في «سوى» لأنّها في الإبهام بمنزلة «غير» فانتصب بأنّه ظرف، والظروف تعمل فيها المعاني. فلمّا اجتمعت «غير» معها في ذلك كان مثلَها في الاستغناء عن توسط الحرف معها.

ومما يدل على استغناء الفعل عن الحرف الذي يصل به

---

(١) في (ط): من غير توسط حرف.

مع غير أن غيراً في قولك: أتاني القومُ غيرَ زيد، هم الآتون. فإذا كان إيّاهم في هذا[١] المعنى لم يكن بمنزلة المنصوب في باب المفعول معه، ولا بمنزلة الاسم المنتصب بعد إلا في الاستثناء، ولكنه مشابه للحال؛ من حيث كان المنصوبُ المرفُوعَ في المعنى، ولم يكن مخصوصاً؛ كما أن الحال غير مخصوص[٢]، فلم يُحتج فيه إلى توسط الحرف لإيصال الفعل، كما لم يُحتج إلى ذلك في الحال.

وممَّا جاء (غير) فيه صفة قوله تعالى[٣]: (لَا يسْتَوِي القَاعدُونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ غَيْرُ أولى الضَّررِ) [النساء/٩٥]، فمن رَفع غيراً كان وصفاً للقاعدين. والقاعدون غير مقصود قصْدهم، كما كان قوله:[٤] (الَّذين أَنْعَمْت عَليْهِمْ) كذلك. والتقدير لا يستوي القاعدون من المؤمنين الأصحَّاءُ والمجاهدون. ومن نصبه كان استثناء من القاعدين، وإن شئت كان من المؤمنين، لأن غيراً واقع بعد الاسمين الموصولين، ولو وقع متقدماً على المؤمنين لم يكن استثناؤه إلَّا من القاعدين؛ لأنَّ العامل في المستثنى ما في الصلة، فلا يجوز أن يتقدم على الموصول. ومن جر غيراً كان وصفاً للمؤمنين، والتقدير لا يستوى القاعدون من المؤمنين الأصَّحاءِ.

فأمَّا قوله سبحانه[٥]: (إلى طَعام غَيرَ نَاظِرِينَ إنَاهُ) [الأحزاب/٥٣] «فغير» حال من قوله: (إلَّا أنْ يُؤْذَن لكم)،

(١) في (ط): سقطت كلمة «هذا». (٢) في (ط): غير مخصوصة.
(٣) في (ط): قوله عز وجل. (٤) في (ط): قوله عز وجل.
(٥) سبحانه: غير مذكورة في (ط).

ولا يجوز أن يكون وصفاً للطعام كما جاز أن يكون «غير» في الأخرى وصفاً للقاعدين مَرّة[١]، وللمؤمنين أخرى[٢]؛ لأنَّ الناظرين هم المخاطَبُوْن، فهم غير الطعام. فكما أنَّك لو قلت: إلى طعام لا ناظرين إناه، لم يكن بُد من أن تقول: أنتم، لأن اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له فلا بد من إظهار الضمير فيه، فكذلك لو جعلت غيراً صفة غير حال للزم أن تظهر الضمير. وكذلك تقول: هذه شاة ذاتُ حَمْل مُثْقلَةٍ به هي، فتُظهر الضمير، لأنَّ اسم الفاعل للشاة، وقد جرى على الحمْل. ولو رفعت لم تحتج إلى الإظهار.

وأصل هذا أنَّ الفعل، بما[٣] يتضمّنه من الضمير، أقوى من اسم الفاعل مع ما يتضمنه [مما يتضمّنه][٤] اسم الفاعل، فإذا أُظهر الضمير في الفعل حيث أدّى إلى الإلباس، فأنْ يظهر الضمير في اسم الفاعل أولى وأوجب. فمن ثم قال أبو الحسن: إن هذا الضمير إذا لم يُظهر كان لحناً. وليس قول من قال: إن إظهاره لا يلزم استدلالاً بقول الشاعر[٤]:

أَمُسْلِمَتِيْ للموت أنتِ فميّتٌ وهل للنفوس المسلَمات بقاء

بمستقيم، لأنّ قوله: فميت يجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، كأنّه قال: فأنا ميت.

وقال قوم: تقول: أنت غير القائم ولا القاعدِ، تريد:

(١) سقطت كلمة «مرة» من (ط). (٢) سقطت كلمة «أخرى» من (ط).

(٣) في (ط): لما (٤) ما بين معقوفين ساقط من (ط).

(٥) وهو مجنون ليلى، والبيت في الأغاني ٢/٤٤ برواية: «أتاركتي.. الخائفات بقاء». وانظر الديوان ص ٤١.

وغَير القاعد، كما قال: (غيْرِ المغْضُوبِ عَلَيْهم ولا الضَّالِين).
قالوا: ولم يجىء هذا في المعرفة العَلَم، فلا يجوز: أنت غير زيد ولا عمروٍ. وهذا إن لم يسمع كما قالوا، فإنَّه لا يمتنع أن يقاس فيجوزَ على ما سُمع. وذلك أنّ هذا إنّما جاء لِما في «غير» من معنى النفي، فكما أجازوا أنا زيداً غيرُ ضارب لمَّا كان المعنى معنى النفي، فجعلوه بمنزلة حرفه، ولم يجعل بمنزلة «مثل» وما كان نحوه من الأسماء المضافة، فكذلك يجوز أن يجعل غير[1] بمنزلة حرف النفي في المعرفة المؤقتة، فيكرَّر معه لا كما كرّر مع غير العَلَم.

فإن قلت: فإن من الناس مَن يحمل انتصاب زيد في: أنا زيداً غيرُ ضارب على مضمر، ولا يحملهُ على «ضارب» هذا كما لا يحمله عليه إذا قال: أنا زيداً مثل ضارب. قيل: إن حمله على المعنى وعلى ما في اللفظ من هذا العامل الظاهر أبين، لأنَّهم قد حملوا الكلام على المعنى في النفي في مواضع غير هذا. ألا ترى أنَّهم قالوا: قلَّ رجلٌ يقول ذاك إلا زيد؟ فجعلوا قلَّ ـ وإن كان فعلاً ـ بمنزلة الحرف النافي لمّا كان مثلَه، فكذلك «غير» إذا كان معناه النفي جُعل بمنزلة حرف النفي، فلحقت «لا» معه كما تَلحق مع حرف النفي. وقالوا: إنَّما سرْتُ حتى أدخلَها، فلم يجز الرفع بعد حتى، كما لم يجز بعد[2] حرف النفي، إذا قال: ما سرت حتى أدخلَها؛ وذلك إذا احتقرَ السير إلى الدخول. ويدل على أن هذا يجري مجرى النفي قوله:

(١) غير: ساقطة من (ط). (٢) في (ط): مع.

. . . . وإنَّـمـا يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي[١]

وقـالوا نَشَـدْتك الله إلا فعلت، فـإذا جازت في هـذه الأشياء[٢] أن تجري مجرى النفي فكذلك ما ذكرناه.

ومن جعل (غير) استثناء لم يمتنع على قوله دخولُ لا بعد الحرف العاطف، كما لم يمتنع في قولهم: أنت غير القاعد ولا القائم[٣]. وذلك أن الاستثناء يشبه النفي؛ ألا ترى أن قولك: جاءني القوم إلا زيداً بمنزلة قولـك. جاءني القـوم لا زيد. فيجوز أن تدخل لا حملاً على المعنى، ويجـوز أن تجعلها زيادة[٤] في هذا الوجه، كما تجعلها زيادة[٥] في قوله: (وما يسْتَوي الأحْياءُ ولا الأمْواتُ) [فاطر/٢٢].

وإذا جاز دخول «لا» مع الاستثناء من هذين[٦] الوجهين، فلا وجه لقول من أنكره. وكذلك يجوز زيادة «لا» في قول من جعلها حالاً أو صفة أو بدلاً.

وقد دخلت «لا» زائدة في مـواضع كثيـرة في التنزيـل وغيره. فمن ذلك قوله تعالى[٧]: (لئلَّا يعْلَم أهْلُ الكتابِ أنْ لا

(١) من بيت للفرزدق، تتمته كما في الديوان ٢/٧١٢:

أنا الضامن الحامي الذمار

والبيت من قصيدة طويلة يهجو بها جريراً. وهو من شواهد شرح أبيات المغني ٥/٢٤٨. قال البغدادي: قال أبو علي في الشيـرازيات: إنَّهم عـاملوا «إنَّما» معاملة النفي وإلَّا في فصل الضمير، وأنشد البيت.

(٢) في (ط): هذه الثلاثة الأشياء. (٣) في (ط): غير القائم ولا القاعد.

(٤) في (ط): زائـدة. (٥) في (ط): كما جعلتها زائدة.

(٦) في (ط): في هذين. (٧) تعالى: **ساقطة من (ط).**

يقْدِرُون على شيءٍ منْ فضْلِ الله) [الحديد/٢٩]. وقد أجاز سيبويه قياساً على هذا «أمَّا أنْ لا يكونَ يعلم فهو يعلم»[١] على زيادة لا. وقد جاء زيادتها في الإيجاب كما جاء في النفي، قال:[٢]

أفَعَنْكِ لا بَرقٌ كأن وميضَهُ غابٌ تسنَّمَهُ ضِرامٌ مُثْقَب

وأنشد أبو عبيدة:

ويَلْحَينني في اللّهوِ ألَّا أحبَّه[٣]

وقال تعالى:[٤] (مَا مَنَعَكَ أَلّا تَسْجُدَ) [الأعراف/١٢]، وفي الأخرى: (مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ) [صٓ/٧٥]. ومن ذلك قول جرير:

ما بالُ جَهْلِكَ بعدَ الحِلْمِ والدين
وقد علاكَ مشيبٌ حينَ لا حينِ[٥]

---

(١) انظر الكتاب: ١/١٩٥.

(٢) في (ط): قال الشاعر. والبيت ذكره في البحر المحيط ٢٧٣/٤ وفيه: غاب يقسمه، مكان: غاب تسنمه.

(٣) عجزهُ: وللهو داعٍ دائب غير غافل
وهو للأحوص. انظر شعره ١٧٣ ورغبة الآمل ٨/٢ والبحر المحيط ٢٩/١ وشرح أبيات المغني للبغدادي ١٨/٥.

(٤) في (ط): وقال، بدون تعالى.

(٥) البيت مطلع قصيدة لجرير، يهجو بها الفرزدق. قال الأعلم: والمعنى، قد علاك مشيب حين حين وجوبه. هذا تفسير سيبويه. ويجوز أن يكون المعنى: ما بال جهلك بعد الحلم والدين، حين لا حين جهل ولا صبا فتكون (لا) لغواً في اللفظ دون المعنى انظر الكتاب: ٣٥٨/١، والديوان/٥٥٧. وشرح أبيات المغني ٨٤/٥ و١٢١/٦ والبيت من شواهد =

لا فيه زائدة، والتقدير: وقد علاك مشيب حينَ حينٍ، وإنَّما كانت زائدة لأنَّك إذاقلت: علاك مشيب حيناً فقد أثبت حيناً علاه فيه المشيب.

فلو جعلت (لا) غير زائدة لوجب أن تكون نافية على حدّها في قولهم:

جئت بلا مال، وأُبْتُ بلا غنيمة، فنفيت ما أثبتّ، من حيث كان النفي بـ (لا) عامّاً منتظِماً لجميع الجنس، فلمّا لم يستقـم حملهُ على النفي للتدافع العـارض في ذلك حكمت بزيادتها، فصار التقدير: حين حين.

وهذه الإضافة من باب: حَلقة فضةٍ، وخاتمُ حديدٍ، لأنّ الحين يقع على الزمان القليل كالساعة ونحوها، يدل على ذلك قوله:

تطلّقه حيناً وحِيناً تُراجِع[1]

ويقع على الزمان الطويل كقوله تعالى: (هَلْ أَتى على الإنْسانِ حينٌ منَ الدَهْر) [الدهر/١] وعلى ما هو أقصر من

= الخزانة ٢/٩٤ ونقل البغدادي هنا قول الفارسي في (لا) بعد أن ذكر كلام غيره قائلاً: وقد طبق المفصل أبو علي الفارسي في الحجة في الكلام على آخر سورة الفاتحة قال: «لا فيه زائدة. . .».

(١) عجز بيت من عينية النابغة الذبياني صدره في الديوان/٤٧:

تَنَاذَرَها الراقونَ من سُوءِ سُمِّها

وفيه رواية ابن السكيت «عصراً وعصراً» ورواية أبي عبيدة: «طوراً وطوراً» بدل: «حيناً وحيناً» والبيت في شرح أبيات المغني ٢/١٦٥ و٧/١٩٩ برواية المصنف.

ذلك، كقوله: ﴿تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ [إبراهيم/٢٥]، فصار حينَ حينٍ كقول الآخر:

ولــولا يــومُ يــومٍ مــا أَرَدْنــا
جــزاءَكَ والـقُــروضُ لهــا جَـزَاءُ [1]

وليس هذا كقوله:

حَنَّتْ قَلُوصي حينَ لا حينَ مَحَنّ [2]

لأنَّه في قوله: لا حينَ مَحَنّ ـ نافٍ حيناً مخصوصاً لا ينتفي بنفيه جميعُ الأحيان؛ كما كان ينتفي بالنفي العامّ جميعُها، فلم يلزم أن تكون (لا) زيادة [3] في هذا البيت، كما لزم زيادتها في حين لا حين [4].

فهذا الحرف يدخل في النكرة على وجهين: أحدهما: أن يكون زائداً كما مر في بيت جرير، والآخر: أن تكون غير زائدة، فإذا لم تكن زائدة كان على ضربين: أحدهما أن يكون لا مع الاسم بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر، وذلك قولهم:

---

(١) البيت للفرزدق. يقول: لولا نصرنا لك في اليوم الذي تعلم ما طلبنا جزاءك. جعل نصرهم له قرضاً، يطالبهم بالجزاء عليه (انظر الديوان: ١/ ٩، والكتاب: ٢/ ٥٣).

(٢) أورده سيبويه (١/ ٣٥٨) غير منسوب. قال الأعلم: الشاهد فيه نصب حين بالتبرئة، وإضافة حين الأولى إلى الجملة، وخبر لا محذوف. والتقدير: حين لا حين محن لها، أي: حنت في غير وقت الحنين، ولو جر الحين على الإلغاء لجاز. والقلوص: الناقة الفتية، وهي كالجارية من الأناسي، وحنينها: صوتها شوقاً إلى أصحابها. والمعنى: أنها حنت إليها على بعد منها ولا سبيل لها إليها. انظر الخزانة ٢/ ٩٣.

(٣) في (ط): زائدة.

(٤) في (ط): لا حين محن.

غضبت من لا شيء، وجئت بلا مالٍ. فلا مَعَ الاسم المنكور في موضع جرّ بمنزلة خمسة عشر، ولا ينبغي أن يكون من هذا الباب قوله:

حَنَّتْ قَلُوصي حينَ لا حينَ مَحَنّ

لأن (حين) ها هنا منصوب نصباً صحيحاً لإضافته، ولا يجوز بناء المضاف مع لا كما جاز بناء المفرد معها. وإنَّما (حين) في هذا البيت مضافة إلى جملة، كما أنَّها في قوله: (حِينَ لَا يَكُفُّونَ عَنْ وُجوهِهِم النَّارَ) [الأنبياء/٣٩] كذلك، إلا أن الخبر محذوف وخبر (لا) يحذف كثيراً. ونظير هذا في حذف الخبر من الجملة المضاف إليها ظرف الزمان ـ قولهم: كان هذا إذ ذاك.

والآخر: ألَّا تعمل (لا) في اللفظ، ويراد بها معنى النفي[١]، فتكون صورتها صورة الزيادة، ومعنى النفي فيه[٢] مع هذا صحيح. وذلك كقول النابغة:

أمسى ببلدةِ لا عمٍّ ولا خالِ[٣]

---

(١) في (ط): معنى النفي فيه. (٢) فيه: ساقطة من (ط).

(٣) عجز بيت له يرثي فيه أخاه، وصدره:

بعدَ ابنِ عاتكةَ الثاوي لدى أبَوَي

وقبله:

لا يَهْنِىءِ الناسَ ما يَرْعَوْنَ من كَلأٍ وما يَسُوقونَ من أهلٍ ومنْ مالِ

انظر الديوان/٢١١ والحماسة بشرح التبريزي ٣٥٩/٢ وفيه: على أمَرٍ مكان: لدى أبَوَي. وأمَر بالتحريك. موضع بنجد من ديار غطفان. ورواية الديوان: الثاوي على أبوي. وهو اسم موضع أو جبل بالشام (معجم البلدان).

وقال الشمّاخ:

إذا ما أدلجَتْ وَصَفَتْ يداها
لها إدلاجَ لَيْلَةَ لا هُجُوعِ[(١)]

وقال رؤبة:

لقد عَرَفْتُ حينَ لا اعتِرافِ[(٢)]

وبيت الكتاب:

تركتَني حين لا مالٍ أعيشُ به
وحين جُنّ زمانُ الناسِ أو كَلبَا[(٣)]

وهذا الوجه عكس ما جاء فيما أنشده أبو الحسن من قول الشاعر:[(٤)]

لو لم تكنْ غطفانٌ لا ذُنُوبَ لها
إليّ لامت ذوو أحسابها عُمَرَا[(٥)]

---

(١) ديوانه ص ٢٢٦. وأدلجت: سرت من أول الليل. ليلة لا هجوع: لا نوم فيها. وقد ذكر محقق الديوان رواية البيت في اللسان والتاج والصحاح والأساس في مادة (لا - وصف - دلج).

(٢) بعده: أنك تعنوني بالإلحاف

ورواية الديوان ص ١٠٠ ضمن مجموع أشعار العرب: قد اعترفت.

(٣) قال الأعلم: «الشاهد في إضافة حين إلى المال، وإلغاء لا وزيادتها في اللفظ، على حد قولهم: جئت بلا زاد. ولو رفع المال على شبه (لا) بليس لجاز». يرثي ابناً له، فقده أحوجٍ ما كان إليه لفقره. وكلب الزمان: شدته. وضرب الجنون والكلب مثلاً لشدة الزمان، وأصل الكلب السعار. (انظر الكتاب: ١: ٣٥٧).

(٤) في (ط): وهذا الوجه عكس ما أنشده أبو الحسن.

(٥) البيت للفرزدق من قصيدة يهجو فيها عمر بن هبيرة ويروى: إذاً للام. =

ألا ترى أن (لا) في المعنى زيادة[١]، وقد عملت، وفي قوله: ليلة لا هجوع، وبابِهِ معنى النفي فيه صحيح ولم تعمل[٢].

ومما جاءت فيه (لا) زائدة - إنشاد من أنشد:

أَبَى جُودُهُ لا البخلَ واستعْجَلَتْ بِهِ
نَعَمْ من فتىً لا يَمْنَعُ الجودَ قاتلَهْ[٣]

[قال أبو الحسن: فسرته العرب: أبى جوده البخلَ، وجعلوا (لا) زائدة حَشْواً وصلوا بها الكلام][٤]. واختلفوا في قول الشماخ:

أعائشُ ما لأهلِكِ لا أراهُمْ
يُضيعونَ الهِجَانَ مع المُضيعِ[٥]

= انظر الديوان/٢٨٣ وشرح أبيات المغني ٥/ ٢٢ والبيت من شواهد الرضي في لخزانة ٢/ ٨٧ والعيني ٢/ ٣٢٢، ورواية الديوان:
إليَّ لام ذوو أحلامهم عُمَرا.

(١) في (ط): زائدة.

(٢) إلى هنا ينتهي نقل البغدادي عن الفارسي في الخزانة المشار إليه ص ١٦٥.

(٣) البيت ذكره ابن الشجري في أماليه ٢/ ٢٨٢ وهو من شواهد شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٥/ ٢٠ ولم ينسب لقائل.

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة في (م). هذا وبهامش نسختي الأصل (م) و(ط) هذا التعليق: كذا روى أبو الحسن هذا البيت في كتاب القرآن: أنه لا يمنع الجود، وأنشد في موضع آخر: الجوع. وتأويله: على قاتل الجوع وهو الطعام وما يحضره. أراد أنه لا يبخل.

(٥) عائش: ترخيم عائشة، وهي امرأة الشماخ. يضيعون من الإضاعة، ضد=

فروى التّوزيّ عن أبي عُبيدة: أنّ (لا) زائدة، وذهب غيره إلى أنَّها ليست زائدة.

ومما يجوز أن تكون (لا) فيه زيادة[١] قول الشاعر:

ولا يَنطِقُ الفحشاءَ مَنْ كان منهمُ
إذا جلَسوا مِنَّا ولا مِن سِوائنا[٢]

فأمَّا القول في (مِنّا)، فإنَّه يجوز أن يتعلق بشيئين:

أحدهما أن يكون: إذا جلسوا منّا، أي: إذا جلسوا مخالطين لنا؛ لأنّ (مِنّا) قد استعمل في هذا المعنى؛ ألا ترى أنَّه قد قال[٣]: وتقول: أنت منيّ فرسخين، فالمعنى: أنت مخالطي في هذه المسافة، وملابِسي، فيكون التقدير: إذا جلسوا مخالطين لنا ومخالطين سوانا، و(لا) زائدة كما زيدت في قوله: «أفَعَنكِ لا برق»[٤].

= الإصلاح. الهجان: لفظ يستوي فيه الواحد والجمع، ومعناه الجمل الأبيض، أو الإبل البيض. يعني أن عائشة قالت له: لِمَ تشدد على نفسك في المعيشة... فرد عليها: ما لأهلك أراهم يتعهدون الإبل ويصلحونها، وأنت تأمرينني بإضاعة مالي؟ وهذا على أن لا نافية. فأما على أنها زائدة فهو يعيرها بإضاعة أهلها المال وأنهم لا يحسنون القيام عليها. انظر الأمالي: ١/١٠٥ والسمط: ١/٣٢٣ والديوان/٢١٩.

(١) في (ط): زائدة.

(٢) البيت للمرار بن سلامة العجلي. سوائنا: سوانا. قال الأعلم: وصف نادي قومه ومتحدثهم بالتوقير والتعظيم، فيقول: لا ينطق الفحشاء من كان في نادينا من قومنا أو من غيرنا، إذا جلسوا للحديث، إجلالاً لنا وتعظيماً. انظر الكتاب: ١/١٣و٢٠٣.

(٣) انظر الكتاب: ١/٢٠٨.

(٤) تقدم البيت صفحة/١٦٤.

والوجه الآخر[١]: (مِنّا) متعلّقاً بما قبل، كأنه، مَن كان منهم مِنّا.

فإنْ قلتَ: كيف يصحُّ أن يكون مَن كان منهم مِنًّا؟ قيل: هذا يكون على وجهين:

أحدهما: أن يكون (منًّا) في معنى المخالطة والملابسة كما تقدَّم، فيكون (منهم) مستقرّا، و(منّا) في موضع حال، ولا يكون (منًّا) مستقَرّاً و(منهم) في موضع حال[٢] من قوله (منًّا) لأنَّ الحال لا تتقدم[٣] على العامل إذا كان معنى، فإن جعلت العامل في الحال كان جاز ذلك.

ويجوز أيضاً في قوله: (من كان منهم منّا) أن يكون بينهم محالفة، فيجوز للحلف أن يقول: من كان منهم منّا: لأنَّه يجوز ـ وإن كان من معشر آخرين ـ أن تقول: منا للحلْف، أو لِلوَلاء. وقد جاء: «مولى القوم منهم»[٤].

وعلى هذا قوله: «الأذنان من الرأس»[٥] وقال تعالى:

(١) في (ط): والوجه الثاني. (٢) في (ط): ومنهم حالاً.

(٣) في (ط): لا يتقدم.

(٤) هذا الحديث في البخاري عن أنس ونصه: «مولى القوم من أنفسهم» انظر فتح الباري ٤١/١٢.

(٥) قطعة من حديث ونصه: «حدثنا قتيبة حدثنا حماد بن زيد عن سنان بن ربيعة عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة قال: توضأ النبي ﷺ فغسل وجهه ثلاثاً ويديه ثلاثاً: ومسح برأسه وقال: «الأذنان من الرأس». قال الترمذي: قال قتيبة قال حماد: لا أدري هذا من قول النبي ﷺ أو من قول أبي أمامة. الترمذي ٤٦/١، أبو داود ٩٣/١، ابن ماجه ١٥٢/١. وذكره النووي في شرح المهذب ٤١٣/١. وذكر مذاهب العلماء في ذلك. وذكره الطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٣/١.

(المنافقُونَ والمنافقاتُ بعضُهُمْ منْ بعْضٍ) [التوبة/٦٧]، أي بعضهم يلابس بعضاً ويوالي بعضاً. وليس المعنى على النسل والولادة؛ لأنه قد يكون من نسل المنافق مؤمن، ومن نسل المؤمن منافق. فهذا كقوله: (المُنافقُون والمنافقاتُ بعضُهم منْ بعض) [التوبة/٦٧]. وكذلك قوله: (ذُرِّيةً بعضُها من بعضٍ) [آل عمران/٣٤] أي بعضها يوالي بعضاً، ولا يتبرأ بعضهم من بعض. ويجوز في قوله: بعضها من بعْضٍ ـ أن يكون المعنى: أنَّهم في الآخرة متوالون، لا يتبرّأ بعضهم من بعض، كما يتبرأ الكافرون والفاسقون. ألا تراه قالَ: (إذ تَبَرَّأَ الذين اتُّبِعُوا مِنَ الذين اتَّبعُوا) [البقرة/١٦٦] و(فما لنا من شافعين ولا صديق حَميم) [الشعراء/١٠٠] ونحو ذلك من الآي التي تدلُّ على هذا المعنى فقوله: ذُرِّيةً بعضُها منْ بعضٍ، أي: هم على خلاف صفة المنافقين والكافرين؛ لأنَّهم إخوانُ متوالون.

فأمَّا قوله: (واللَّهُ أعلمُ بإيمانكُمْ بعْضُكُم مِنْ بعض) [النساء/٢٥] فقد يكون المعنى والله أعلم: بإيمانكم بعضكم من بعض، أي: بعضكم يوالي بعضاً ويلابس بعضاً في ظاهر الحكم من حيث شَملكم الإسلام فاجتمعتم فيه وصرتم متكافئين متماثلين لجَمْع الإسلام لكم، واستوائكم في حكمه في الديات والقصاص والمناكح والتَّوارث ونحو هذا، مما جمعهم الإيمانُ فيه. وقال:

إذا حَاوَلْتَ في أَسَدٍ فُجوراً   فإني لستُ منكَ ولستَ مني[1]

(١) البيت للنابغة الذبياني يخاطب عيينة بن حصن الفزاري، وكان قد دعاه وقومه إلى مقاطعة بني أسد ونقض حلفهم، فأبى عليه وتوعده بهم. وأراد =

وقال جريـر:

عَـرِينٌ من عُرَينـةَ ليس مني   برئتُ إلى عُرَينة من عَرين[١]

وقال آخر ـ أظنُّه الراعي ـ :

فقلت ما أنا ممن لايواصلني   ولا ثَوَائِيَ إلا ريثَ أحتمل[٢]

وأما قوله: (ما أصـابَ من مُصيبةٍ في الأرْض ولا في أنفسِكُمْ) [الحديد/٢٢]. فإن موضعِ قوله: في الأرض يحتمل ضربين: أحدهما: أن يكون مفعولاً فيه ظرفاً، والآخـر: أن يكون وصفاً. فإن جعلته ظرفاً احتمل أن يكون ظرفاً لأصاب، واحتمل أن يكون لمصيبة، ولا ذِكْر فيه على شيء من هذين التأويلين، كما أنّ قولك: بزيد، من: مررت بزيد، كذلك. ويؤكد ذلك ويحسنه دخول لا في قوله: (ولا في أنفُسِكُمْ)، فصار ذلك مثل: ما ضربت من رجل ولا امرأة.

والضرب الآخر: أن يكون صفة للنكرة، ويكون متعلقاً بمحذوف وفيه ذكـر يعود إلى المـوصوف. وقـوله: (ولا في أنْفُسِكُمْ) صفة[٣] معطوفة على صفة، فإذا كان كذلك احتمل موضعُه ضربيـن: أحدهما أن يكون جراً على لفظ قوله: من مصيبة، والآخر: أن يكون رفعاً على موضع من مصيبة.

= بـالفجـور نقض الحلف. انـظر الكتـاب: ٢/٢٩٠، وشـرح شـواهـد الشـافيـة/٢٠٩ وروايتهمـا: ولست من، بحـذف اليـاء للوقف. وانـظر الديوان/١٩٩.

(١) البيت لجـرير، من سبعـة أبيـات في الهجـاء. انـظر الـديـوان/٤٢٩، والاشتقاق/٥٣٨، وفيهما: ليس منا، مكان: ليس مني.

(٢) رواه في أساس البلاغة (ريث)، منسوباً إلى الراعي، وفيه: ريث أرتحل، مكان ريث أحتمل.

(٣) سقطت كلمة «صفة» من (ط).

فإن قلت: فإذا كان كذلك فما وجه دخول لا في قوله: (ولا في أَنْفُسِكُمْ) وليس الكلام على هذا التأويل بنفي؟ فالقول في ذلك أنَّه لما كان معطوفاً على ما هو منفيّ في المعنى ـ وإن لم يكن[١] منفياً في اللفظ ـ جاز أن يُحمل الكلام على المعنى، فتدخلَ «لا» كما حملته على ذلك في قوله:

يحكي علينا إلّا كواكبها[٢]

ألا ترى أنّ الضمير في يحكي لمَّا كان لأحدٍ المنفي أجريته مُجْرى المنفي[٣] في استجازتك البدل منه، كاستجازتك البدل من نفس المنفيّ فكذلك قوله: في الأرض؛ لما كان صفة لمنفي أجريته مُجْرى النفي[٤] فاستجزت العطف عليه (بلا). وإن شئت قلت: إنَّ (لا) زائدة، والأول أبين؛ لأنَّ الحمل على المعنى في النفي قد جاء في غير شيء؛ ألا ترى أنَّهم قد قالوا: إنَّ أحداً لا يقول ذاك إلَّا زيد؛ لمّا كان في المعنى منفياً؟ ومن الحمل على المعنى قولهم: قد علمتُ زيدٌ أبو من هو، فكذلك يكون ما ذكرنا[٥].

---

(١) في (ط): ولم يكن.

(٢) صدره: في ليلة لا نرى بها أحداً

والبيت في الكتاب منسوب إلى عدي بن زيد. قال البغدادي في الخزانة ٢/٢٠، ٢١ وشرح أبيات المغني ٣/٢٣٣: تصفحت ديوان عدي بن زيد مرتين فلم أجده فيه. وإنما هذا البيت لأحيحة بن الجلاح الأنصاري، أثبته له الأصبهاني في الأغاني، ثم أورد سبعة أبيات، هو فيها البيت الرابع، انظر الأغاني: ١٥/٣١ وخبر الأبيات في شرح أبيات المغني والخزانة.

(٣) في (ط): مجرى النفي. (٤) في (ط): مجرى المنفي.

(٥) في (ط): ما ذكرناه.

بسم الله الرحمن الرحيم (١)

ومن السورة(٢) التي يذكر فيها البقرة قوله تعالى(٣): (فيه هُدَىً) [٢].

قال أحمد بن موسى(٤): قرأ نافع: (فيه هدى)، و (عليه إنّه)(٥) [الحج/ ٤] (وما أَنْسَانيهِ إلَّا) [الكهف/ ٦٣] وما أشبه ذلك إذا كان قبل الهاء ياء ساكنة حركها حركة مختَلسة من غير أن يبلغ بها الياء.

واختلف عن نافع: فروى المسيِّبي(٦) عن نافع أنه أثبت الياء بعد الهاء [في قوله](٧): عليهي، فيقول من(٨) (كُتِبَ عليهي أنَّه من تولَّاه) [الحج/ ٤]. وروى الكسائي عن إسماعيل(٩) عن نافع أنه قرأ: عليهي؛ يُثبت الياء في كل

(١) في (م): بسم الله.
(٢) في (ط): من السورة.
(٣) في (ط): عز وجل.
(٤) السبعة ١٢٨ ـ ١٢٩.
(٥) وكسر الهمزة قراءة المطوعي (إتحاف فضلاء البشر: ١٩٢).
(٦) تقدمت ترجمته ص ٥٧.
(٧) في (م): قوله.
(٨) في (ط): سقطت كلمة «من».
(٩) هو إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري، تقدمت ترجمته =

القرآن؛فإذا كان قبلها واو ساكنة مثل (نَدْعُوه إنه)[1] [الطور/٢٨] أو ألف مثل (اجتباهُ وهداهُ) [النحل/١٢١] ضم الهاء ضماً من غير أن يبلغ بالضمة الواو. فإذا كان قبل الهاء حرف غير الواو والياء والألف[2] وهو ساكن حرك الهاء أيضاً حركة خفيفة من غير بلوغ واو؛ مثل: منه وعنه، إلَّا في قوله: (وأشْرِكْهُو في أمري) [طه/٣٢] فإن المسيِّبي روَى عنه الصلة بالواو في هذا الحرف وحده. فإذا كان ما قبل الهاء متحركاً، وكانت الحركة كسرةً كسر الهاء ووصلها بياء في اللفظ، كقوله[3]: (وأُمِّهِي[4]... وصاحبتهي) [عبس/٣٥]، (وكتبهي ورسلهي) [البقرة/٢٨٥، والنساء/١٣٦] وما أشبه ذلك. فإذا كانت الحركة قبل الهاء ضمة أو فتحة ضم الهاء ووصل الهاء[5] بواو. فمثل ما تَحَرك ما قبل الهاء فيه بالضمة قوله تعالى[6]: (فإن الله يعلمهو) [البقرة/٢٧٠]، (فهو يخلفهو) [سبأ/٣٩]. ومثل ما تحرك ما قبل الهاء فيه بالفتحة قوله: (خلقهو فقدرهو) [عبس/١٩]، و(يسرهو) [عبس/٢٠]، (فأقبرهو) [عبس/٢١] وما أشبه ذلك، يصل ذلك كله بواوٍ ويقف بغير واوٍ. وكذلك مذهب أبي عمروٍ وعاصمٍ إلَّا في قوله: (وما أنسانيهُ إلَّا الشيطان) [الكهف/٦٣] فإن أبا بكر بن عياش وحفصاً اختلفا فيه عن

ص ٥٧. وتقدمت ترجمة الكسائي في ص: ٧.

(١) في (م): يدعوه وهو تحريف.

(٢) في (ط): غير الياء، والواو، والألف.

(٣) في (ط): كقوله عز وجل.

(٤) في (ط): وأمه وأبيه.

(٥) في (ط): ووصلها بواو.

(٦) في (ط): قوله عز وجل.

عاصم فروى أبو بكر[١] عن عاصم: (وما أنسانيه)[٢] بكسر الهاء من غير بلوغ ياء ومثله (بما عاهَدَ عليهِ الله) [الفتح/١٠] (ويخْلد فيه مهاناً) [الفرقان/٦٩].

ورَوى عنه حفص[٣] (وما أنسانيهُ[٤] إلَّا) بضم الهاء من غير واو. وكذلك اختلفا في قوله: (بما عاهد عليهُ الله) فضم حفصٌ الهاءَ وكسرها أبو بكر في سائر القرآن. ومثله: (ويخْلُدْ فيه مُهانا)؛ فإن حفصاً رَوى عن عاصم أنه يصل الهاء بياء، وحذفها أبو بكر عن عاصم. وهو مذهب حمزة والكسائي وابن عامر، إلَّا ما روى حفص عن عاصم في «أنسانيهُ» و«عليهُ الله» وفيهي «مهاناً» يشبع الكسرة.

فأمَّا ابن كثير فإنَّه كان [يصل الهاء بياء في كل ذلك إذا كان قبلها ياء أو واو أو ألف أو حرف ساكن أو متحرك][٥]

---

(١) هو أبو بكر شعبة بن عياش بن سالم الحناط الأسدي الكوفي، الإمام العلم، راوي عاصم، وكان من أئمة السنة أيضاً، توفي سنة ١٩٣هـ، انظر طبقات القراء: ١/٣٢٥.

(٢) في (ط): أنسانيه، من غيرما.

(٣) هو حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الكوفي البزاز، ثاني رواة عاصم، قال أبو هشام الرفاعي: كان حفص أعلمهم بقراءة عاصم؛ وكان الأولون يعدونه في الحفظ فوق أبي بكر بن عياش، توفي سنة ١٨٠. انظر طبقات القراء: ١/٢٥٤.

(٤) في (ط): أنسانيه، من غير ما.

(٥) كذا في الأصل، ووردت في هامش (ط) هذه العبارة: «الصواب أنه (أي: ابن كثير) يصل الهاء بياء إذا كان قبلها ياء، وبواو إذا كان قبلها واو أو ألف أو حرف ساكن أو متحرك». وهذا هو الموافق لمذهب ابن كثير، انظر النشر لابن الجزري في باب هاء الكناية: ١/٣٠٤ وما بعدها.

فيقول «فيهي هدى»، و(إليهي، ولديهي، وعليهي، واجتباهو، وهداهو، وما أنسانيهي إلاَّ، ومنهو، وعنهو) وكل ما كان مثله في القرآن.

قال أبو بكر محمد بن السري: الاختيار في (فيه) الكسر بغير ياء ولا إدغام. وحَكى عن أبي حاتم[١] أن ذلك قراءة العامة. قال أبو بكر: وهو الأخف، وخط المصحف بغير ياء. قال: وأكره الإدغام، لأن مَنْ كسر، فالياءَ يريد، ومن أثبت الياء لم يجز له أن يدغم؛ لأنَّه لم يلتق حرفان، ومع ذلك فهي من الحروف التي يكره إدغام بعضها في بعض، لثقل ذلك.

قال: وقال أبو حاتم: يروى عن نافع أنَّه كان يدغم: (فيه هدى) ويُشمُّها شيئاً من الضم. قال: وإدغامه وإدغام أبي عمرو يـدل[٢] على أنَّهما لم يكونا يزيدان على ضمَّة الهاء بلا واوٍ وعلى كسرها بلا ياءٍ كقراءة العَوَام.

قال أبو حاتم: والضّم لغة مشهورة، وليس بعد الضم واو في اللفظ. قال: ومن كان من لغته إدخال الواو مع المضموم والياء مع المكسور فقال: فيهو، وفيهي، لم يجز له الإدغام؛ لأنَّ بين الهاءين في اللفظ حرفاً حاجزاً.

قال أبو بكر[٣]: وقال بعض أصحابنا: قراءة من قرأ (فيه هدى)، بإدغام الهاء في الهاء، هو ثقيل في اللفظ وجائز في

---

(١) تقدمت ترجمته ص/٥١.

(٢) في (ط): وإدغامه إدغام أبي عمرو بتشديد الدال في اللفظين.

(٣) في (ط): وقال أبو بكر قال. . . .

القياس؛ لأنَّ الحرفين من مخرج واحد، إلَّا أنَّه يثقل في اللفظ، لأنَّ حروف الحلق ليست بأصلٍ في الإدغام، والحرفان من كلمتين.

وحَكى الأخفش أنَّها قراءة.

قال أبو بكر - في رواية مَن رَوى عن أبي عمرو وغيره أنه كان يشمُّ ويدغم -: هذا محال، لا يمكن الإدغام مع شيء من هذا، وذلك أنَّه لا فَصل بين الحرفين إذا أدغما بحال من الأحوال، لا بقطع ولا حركة ولا ضرب من الضروب، وإنَّما يصيران كالحرف الواحد للزوم اللسان لموضع واحد، وإنَّما كان أبو عمروٍ يختلس ويخفي فيظن به الإدغام؛ وكيف يكون متحرك مدغم فيجب أن يكون متحركاً ساكناً. قال: وقال أبو حاتم: أراد أبو عمرو ونافع الإخفاء، فلذلك أشما الضمَّ والكسر، ولو أدغما إدغاماً صحيحاً أسكنا الهاء الأولى. قال: وكان من شأن أبي عمرو الإخفاء، لكراهية كثرة الحركات والإشباع. انتهت الحكاية عن أبي بكر.

قال أبو علي: قوله تعالى[1]: (لَا رَيْبَ فيه). قال سيبويه: قالوا: أراب كما قالوا[2]: ألام، أي صار صاحبَ ريبةٍ، كما قالوا: ألام، أي: استحق أن يلام، وأما رابني فيقول: جَعَلَ فيّ ريبةً، كما تقول: قطعت النخلَ، أي: أوصلتُ إليه القطع واستعملته فيه.

---

(١) سقطت هذه الكلمة من (ط).

(٢) في (ط): كما يقال، وانظر في كلام سيبويه الكتاب: ٢٣٦/٢.

وقال أبو زيد: قد رابني من فلان أمرٌ رأيته منه رَيْباً إذا كنت مستيقناً[١] منه بالرِّيبة. فإذا أسأت به الظنّ، ولم تستيقن منه بالريبة[٢] قلت: قد أرابني من فلان أمر هو فيه، إرابةً وقد أربتَ فأنت مُريب، إذا بلغك عنه شيء أو ظننته من غير أن تستيقنه. وقال: أنشدنا أبو عليّ[٣]

كأنّني أَرَبته بِرَيْب[٤].

وقال أبو عُبيدة: لا رَيْب: لا شك.

وأما الهُدى فقال سيبويه[٥]: قلَّما يكون ما ضُمَّ أوله من المصدر منقوصاً؛ لأن فعَل لا تكاد تراه مصدراً[٦] من غير بنات الياء والواو[٧].

---

(١) في (ط): متيقنا. (٢) في (ط): بالريبة منه.

(٣) في (ط): وأنشد.

(٤) من رجز قاله: خالد بن زهير لأبي ذؤيب الهذلي، وتمامه:

يا قوم ما بالُ أبي ذؤيب كنتُ إذا أتوته من غيبِ
يَشَم عِطفي ويمس ثوبي كأنني قد ربته بريب

انظر الهذليين ١/١٦٥. ورواية اللسان /ريب/

يا قوم مالي وأبا ذؤيبِ كنتُ إذا أتيتُه من غيب
يشم عطفي ويَبُزُّ ثوبي كأنني أربته بريبِ

وأتوته: لغة في أتيته.

(٥) أنظر الكتاب: ٢/٢٣٠: هذا باب نظائر ما ذكرناه من بنات الياء والواو إلخ.

(٦) في (ط): لا تكاد مصدراً وهو تحريف، وفي (ط) أيضاً: من بنات الياء والواو، دون غير.

(٧) يريد في الصحيح اللام، أي: والمعتل شأنه أن يجري مجرى الصحيح، فإذا لم يكثر ذلك في الصحيح فكذلك في المعتل.

وقال أيضاً: قد جاء في هذا الباب ـ يعني باب اعتلال اللام ـ المصدرُ على فُعَل؛ قالوا: هديته هُدًى. ولم يكن هذا في غير هَدى وذلك لأنَّ الفعل لا يكون مصدراً في هديته فصار هُدَىً عوضاً منه[١] قالوا: قريته قِرًى وقليته قلًى، فأشركوا بينهما في هذا فصار عوضاً من الفعل في المصدر فدخل كلٌّ واحد منهما على صاحبه؛ كما قالوا: كِسْوَة وكسًى وجِذْوَة[٢] وجذىً وصوَّة وصُوَىً[٣]؛ لأنَّ فُعَل وفِعَل[٤] أخوان. ومن العرب من يقول: رِشْوة ورُشاً، ومنهم من يقول: رشوة ورشاً وُحُبْوة وحباً، وأكثر العرب تقول: رِشاً وكساً وجِذاً[٥].

قال أبو علي: وقد يجوز أن يكون فُعَل مصدراً اختُصَّ به المعتل وإن لم يكن في الصحيح، كما كان كينونةٌ ونحوهُ مصادر، ولا يكون فَيْعلُولة عنده[٦] ولا فَعْلُولة عند من خالفه

---

(١) أي: أنه لم يثبت عند سيبويه: هدى هِدَىً بكسر الهاء وفتح الدال، ولذلك كان هدى بضم الهاء وفتح الدال عوضاً منه، وإن وجد الأول في قليته قلى.

(٢) الجذوة مثلثة الأول: القبسة من النار والجمرة.

(٣) الصوة بالضم: حجر يكون علامة في الطريق، وما غلظ وارتفع من الأرض، وهي أيضاً جماعة السباع، وصوت الصدى، ومختلف الريح. جمعها صُوى بالضم.

(٤) في (ط): لأن فعلاً وفعلاً.

(٥) الرشوة مثلثة: الجعل، ج رشا بالضم والكسر، والحبوة بالفتح و الضم: اسم من احتبى بالثوب اشتمل أو جمع بين ظهره وساقيه بعمامة ونحوها. والحبوة مثلثة الاسم من حبا فلاناً: أعطاه.

(٦) عنده، أي عند سيبويه عن الخليل، وذلك أنه يقول إن كينونة أصلها كينونة بتشديد الياء مثل قيدود أصله قيدود بالتشديد أيضاً، فهي على وزن =

مصدراً في الصحيح.

ويؤكد الأول ما قاله من أنَّـه قد يُستغنى بِفعْله نحـو: الجِلْسة والرِّكبة عن المصدر(١).

ويقوّيه أيضاً أنَّ ناساً من النحويين يزعمون أنَّه قد يُجْرى الأسماء التي ليست بمصادر مُجْرى المصادر فيقولون: عجبت من دُهْنك لِحْيَتَكَ وينشدون:

وبعد عطائِكَ المائةَ الرتاعا(٢)

فيُجرونه مجرى الإعطاء.

وقال لبيـــد:

باكرْتُ حاجتها الدجـاجَ(٣)

= فيعلولة، لأنها من كان يكون كما أن قيدود من قاد يقود، وهو من الأوزان الخاصة بالمعتل، انظر الكتاب: ٢/٣٧١ في باب ما تقلب الواو فيه ياء إلخ، أما غير سيبويه من الكوفيين وغيرهم فيقول كينونة فعلولة قلبت الواو ياء، وانظر اللسان في مادة كون.

(١) انظر الكتاب: ٢/٢٢٩: هذا باب ما تجيء فيه الفعلة تريد بها ضرباً من الفعل... إلخ.

(٢) هو عجز بيت للقطامي من قصيدة يمدح بها زفر بن الحارث الكلابي، وصدره:

أكفراً بعد رد الموت عني ....

العيني ٣/٥٠٥ والخصائص ٢/٢٢١، وأمالي ابن الشجري ٢/١٤٢. وشرح أبيات المغني ٦/٣٤٧، والبيت من شواهد خزانة الأدب ٣/٤٤٢.

(٣) قطعة بيت من معلقة لبيد، وتمامه:

باكرت حاجتها الدجاج بسحرة لأُعَـلَّ منهـا حين هَبَّ نيـامُهـا

ومعناه: عاجلت الدجاج إلى حاجتي إليها، أي: سابقت صياح الدجاج إلى حاجتي إليها والمراد الخمر، لأعل منها أي: أسقى منها تباعاً حين =

وفسَّروه على: باكرتُ حاجتي إليها، فأضيف إلى المفعول؛ كما يضاف المصدر إليه، فكذلك يكون الهُدى والسُّرَى والتُّقى، وفي التنزيل: (إلاَّ أَنْ تتّقوا منهم تُقاة) [آل عمران/٢٨]. فكذلك يكون هذا النحو قد استُغْني به عن المصدر، كما قالوا: هو يَدَعهُ تَرْكاً شديداً.

فإن قلت: فلم لا تجعل (تقاة) مثل رماة في الآية، فيكون حالاً مؤكِّدة. فإنَّ المصدر أوجه: لأنَّ القراءة الأخرى: (إلا أن تتّقُوا منهم تَقِيَّة)[1] بهذا[2] أشبه، وإن كان هذا النحو من الحال قد جاء، وسنذكره في موضعه إن شاء الله.

وقال أبو عبيدة: (هُدَىً للمتقين): بياناً لهم[3]. وقال أبوالحسن: زعموا أنّ من العرب من يؤنِّث الهدى.

وأما الفعل من الهدى: فيتعدى[4] إلى مفعولين، يتعدى إلى الثاني منهما بأحد حرفي جَر: إلى، واللام. فمن تعدّيه بإلى قوله:[5] (فاهدوهم إلى صراطِ الجحيم) [الصافات/٢٣]. ومنه قوله:[6] (واهدنا إلى سَوَاء الصراط)

= هب نيامها، أي السحرة، انظر المعلقات، واللسان في مادة «بكر» والخزانة ٤٨٣/١ والمعاني الكبير/٤٥٣ والديوان/١٧٦ وفيه: بادرت مكان باكرت.

(١) هي قراءة يعقوب بن إسحاق الحضرمي إمام البصرة، بفتح التاء وكسر القاف، وتشديد الياء مفتوحة، وقرأ الباقون بضم التاء وألف بعد القاف في اللفظ، انظر النشر: ٢٣٩/٢.

(٢) في (ط): فهذا.

(٣) انظر مجاز القرآن ٢٨/١.

(٤) في (ط): فمتعد.

(٥) في (ط): قوله عز وجل.

(٦) في (ط): سقطت: قوله.

[ص/٢٢]. ومن تعديه باللام قوله: (الحمد لله الذي هدانا لهذا) [الأعراف/٤٣]، وقوله: (قُلِ اللَّهُ يهدي للحق) [يونس/٣٥]. فهذا الفعل بتعديه مرة باللام وأخرى بإلى مثل أوحى في قوله: (وأوحى ربك إلى النحل) [النحل/٦٨]؛ وقوله: (بأنَّ ربَّك أوحى لها) [الزلزلة/٥].

وقد يحذف الحرف من قولهم:[١] هديته لكذا وإلى كذا، فيصل الفعلُ إلى المفعول الثاني؛ كما قال: (اهدنا الصراط المستقيم)، أي: دُلنا عليه واسلك بنا فيه، فكأنَّه[٢] سؤال واستنجاز لما وُعدوا به في قوله: (يهدي به الله مَن اتبعَ رضوانه سُبُل السلام) [المائدة/١٦] أي سبل دار السلام؛ بدلالة قوله: (لهم دارُ السلامِ عند ربِّهم) [الأنعام/١٢٧].

وتكون إضافة الدار إلى السلام على أحد وجهين: إمَّا أن يراد به الإضافة إلى السلام الذي هو اسم من أسماء الله[٣] على وجه التعظيم لها والرفع منها؛ كما قيل للكعبة: بيت الله، وللخليفة: عبد الله. وإمَّا أن يراد بالسلام جمع سلامة؛ كأنَّه: دار السلامة التي لا يلْقَوْن في حلولها عنتاً ولا تعذيباً؛ كما قال: (الذي أَحَلَّنَا دارَ المُقامةِ من فضله لا يَمَسُّنَا فيها نَصَبٌ ولا يَمَسُّنَا فيها لُغوبٌ) [فاطر/٣٥]. وسألوا ذلك ليكونوا خلاف مَنْ قيل فيه: (فاهدوهُم إلى صراطِ الجحيمِ) [الصافات/٢٣]، و (قيلَ: ارجِعُوا وراءكم فالتمسوا نوراً) [الحديد/١٣].

---

(١) في (ط): وقد يحذف الحرف في قوله.

(٢) في (ط): وكأنه.

(٣) في (ط): هو اسم الله عز وجل.

وقد يكون قوله: (اهدِنا الصراط المستقيم) سؤالاً لأن يُلْطَف[١] لهم بالتثبيت على الإيمان وطرق الهدى والذين فلا يكونوا كمن وَصَفَ بقوله: (وضَلُّوا عن سواءِ السبيل) [المائدة/٧٧]، وقوله: (ومن يَفْعَلْه منكم فقد ضلَّ سَوَاءَ السبيلِ) [الممتحنة/١].

ويقوي ذلك قوله: (وأنّ هذا صِرَاطي مستقيماً فاتَّبِعُوهُ ولا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكم عن سبيله) [الأنعام/١٥٣]، وقوله: (وآتيناهما الكتابَ المستبينَ وهديناهما الصراطَ المتسقيمَ) [الصافات/١١٧، ١١٨].

ويقوي الوجهَ الأَوّلَ قولهُ: (والذينَ قُتلوا في سبيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ، سيهديهم ويصلِحُ بالهم) [محمد/٤، ٥]، فهذا على الدلالة إلى طريق الجنة[٢] والثواب.

فأمّا قوله: (إنَّ الذين آمنوا وعمِلُوا الصالحاتِ يَهْديهم ربهم بإيمانهم)[٣] [يونس/٩] فإنّه يكون مثل قوله: (سيهديهم ويُصلحُ بالَهم) بدلالة اتصال الحال به، وهو قوله: (تَجري من تحتِهم الأنهارُ في جنّاتِ النعيم)، ويكون الظرف على هذا متعلقاً بيهديهم. ويجوز أن يكون يهديهم في دينهم كقوله: (والذين اهتدوا زادهُم هُدَىً) [محمد/١٧]، ويكون الحال فيه كقوله:(هدياً بالغ الكعبة)[٤][المائدة/٩٥]. وكما أجاز سيبويه

(١) إشارة إلى مذهب أهل الاعتزال في القول باللطف.

(٢) في (ط): إلى طرق الجنة.

(٣) بعد ذلك: «تجري من تحتهم الأنهار في جنات النعيم».

(٤) أي فتكون جملة تجري من تحتها إلخ حالاً منتظرة. أي يتحقق وقوعها =

من قولهم:[١] مررت برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً، ويكون الظرف على هذا متعلقاً بتجري.

فأمّا قوله: (ويهديهم إليه صراطاً مستقيماً) [النساء/١٧٥] فقوله: صراطاً مستقيماً على فعل دلّ عليه يهديهم كأنه: يعرِّفهم صراطاً مستقيماً، ويدلّهم عليه. وإن شئت قلت: إنَّ معنى يهديهم إليه: يهديهم إلى صراطه، ويكون انتصاب صراط كقولك: مررت بزيد رجلاً صالحاً.

وقال أبو الحسن: يقال هَدَيت العروس إلى بعلها، وتقول أيضاً: أهديتهاإليه، وهُدِيَت له. وتقول: أُهديت له هديَّة. وبنو تميم يقولون: هديت العروس إلى زوجها، جعلوه في معنى: دللتها، وقَيس تقول: أهديتها جعلوه بمنزلة الهديَّة.

وممَّا يدلّ على أن الهُدى الدلالة ـ كما فسره أبو الحسن ـ أنَّه قد قوبل به الضلال في نحو قوله: (واذكرُوهُ كما هداكُم وإن كنْتُم من قبلِهِ لِمَنَ الضّالين) [البقرة / ١٩٨]. أي: من قبل هداه، فلما دلَّ الفعل على المصدر أضمر. وقال ابن مقبل[٢]:

قــد كنتُ أَهْــدِي ولاَ أُهْـدَى فعلَّمنِـي
حُسْنَ المقادةِ أنِّـي فاتَنـي بَصــري

وقيل في قوله:

= في المستقبل. كما هو الحال في قوله: «هدياً بالغ الكعبة».

(١) في (ط): في قولهم.

(٢) انظر الديوان/٧٤.

حتى استبنتُ الهدى والبيدُ هاجمةٌ
يَخْشَعْنَ في الآلِ غُلْفاً أو يُصَلِّينا[١]

إن معنى استبنتُ الهدى: أضاء لي النهار. هاجمة: كأنَّها مطرقة من البعد، وغلفاً: تلبس أغطية من السراب. وقال أبو عمرو: غلفاً: ليس عليها شيء يسترها. وقوله: أو يصلّينا،[٢] كأنَّهن ـ مِمّا يرفعهنّ السراب ويضعهن ـ يصلين، وحكى أحمد بن يحيى عن بعض البغداديين يقال: هَدِيّ بيتِ الله، وأهل الحجاز يخففون، وتميم تثقّله. وواحد الهدِيّ هدِيّة. وقد قرىء بالوجهين، (حتى يبلغ الهَدْيُ محِلَّهُ) [البقرة/١٩٦] (والهَدِيّ محلّه)[٣].

ويقال: فلان هديّ بني فلان وهَدْيهم،[٤] أي جارهم يحرم عليهم منه ما يحرم من الهدي. وأهديت الهَدْي إهداءً، وأهديت الهديّة إهداء، وهديت العروس إلى زوجها هِدَاءً، ويقال: أهديتها بالألف. ويقال: نظر فلان هِدْية[٥] أمره أي: جهة أمره،[٦] وما أحسن هَدْيه أي: سَمْته وسكونه[٧] وهديتُ الضالَّة أهْديها هِداية، وهديته الدينَ أهديه هُدًى، ورجل

(١) لابن مقبل أيضاً. انظر الديوان/٣٢٣.
(٢) في (ط): يصلين.
(٣) والهَدِيّ بكسر الدال وتشديد الياء قراءة مجاهد والزهري وابن هرمز وأبي حيوة، ورواه عصمة عن عاصم، انظر البحر لأبي حيان: ٢/٧٤.
(٤) في (ط): وهدي بني فلان.
(٥) في القاموس: هدية الأمر مثلثة جهته.
(٦) في (ط): أي من جهة أمره، وهو تحريف.
(٧) في (ط): وسكوته، بالتاء وهو تحريف.

مهداء: كثير الهدايا، والمِهْدى:[١] الطبق الذي يُهْدَى عليه.

وقال أحمد[٢] هدّى وأهدى واحد، وأنشد:

لقـد علمَتْ أمُّ الأُدَيْبـر أنّنـي
أقولُ لها هَدِّي ولا تَذْخَرِي لحمي[٣]

انتهت الحكاية عنه.[٤]

قال أبو علي: وواحد الهَدِيِّ هدِيّة، مثل مَطِيّ ومَطِيّة قال:

حلفتُ بـربِّ مكـةَ والمـصَلَّى
وأعـنـاقِ الـهَـدِيِّ مُـقَـلَّدَاتِ[٥]

وقال:[٦]

متى أنـامُ لا يـؤرِّقْـنِـي الكَرِيْ
لـيـلاً ولا أسمـعُ أجـراس المَطِي

---

(١) كذا في (ط)، وهو يوافق ما جاء في القاموس: المهدى (بكسر الميم والقصر): الإناء يهدى فيه؛ وفي الأصل: المهداء بالمد.

(٢) هو أحمد بن يحيى ثعلب، سبقت ترجمته ص/١١.

(٣) ورد الشطر الثاني في مادة «هدى» من اللسان، وورد بتمامه في أساس البلاغة في المادة نفسها منسوباً إلى أبي خراش الهذلي، وهو مطلع قصيدة له في ديوان الهذليين: ١٢٥/٢، وشرحه ١١٩٨/٣، والمعنى: اقسمي هديتك ولا تذخري.

(٤) في (ط): سقط هذا اللفظ.

(٥) هو بيت للفرزدق في ديوانه/١٢٧، وأورده اللسان أيضاً في مادة «هدى» ومقلدات: علق في أعناقها ما يدل على أنها هدي.

(٦) رجز رواه سيبويه في الكتاب: ٤٥٠/١؛ والكري، بكسر الراء والإشباع: تخفيف الكريّ بتشديد الياء، وهو المكاري أي: مؤجر الدابة للركوب. وسقطت كلمة: ليلاً في الأصل.

ومن خفف الهَدْيَ فواحده هَدْيةٌ مثل شَرْيةٌ[١] وشَرْي، وقالوا: هَدْيٌ للواحد، وقالوا: هَدِيّ للعروس قال:

بِـرَقـمٍ وَوَشْـمٍ كَـمَـا نَـمْـنَـمَـتْ
بِميشَمِهـا المـزدهـاةُ الـهَـدِيُّ[٧]

قيل: إن ذلك من قوله: (وإني مُـرْسِلَةٌ إليهم بِهَدِيّـةٍ) [سبأ/٣٥].

فأمَّا قوله: (لا ريب فيه) فيجوز أن تجعل (فيه) خبراً، ويجوز أن تجعله صفة، فإن جعلته صفة أضمرت الخبر، وإن جعلته خبراً كان موضعه رفعاً في قياس قول سيبويه من حيث يرتفع خبر المبتدأ[٣]، وعلى قول أبي الحسن موضعه رفع من حيث كان خبرُ إنَّ رفعاً، فإن[٤] جعلت (فيه) صفة، ولم تجعله خبراً كان موضعه نصباً في قول من وصف على اللفظ كما عطف على اللفظ في قوله:

لا أب وابـنـاً [٥]

---

(١) هي الحنظلة، والشري جمعها.

(٢) بيت لأبي ذؤيب الهذلي، وقبله؛

عـرفتُ الـديـار كـرقم الـدوا ةِ يَـزْبِـرُهَـا الكـاتبُ الحِمْيَـري

ورواية البيت في الهذليين: كما زُخرفت، والميشم: الإبرة التي تشم بها المـرأة كفها، والمـزدهاة: المستخفـة التي استخفها الحسن والعجب. والهدي: العروس، انظر ديوان الهذليين ١/٦٥. وشرحه ١/٩٨.

(٣) وعند سيبويه أن خبر لا التي اسمها مفرد يكون مرفوعاً بالمبتدأ الذي هو لا واسمها.

(٤) في (ط): وإن.

(٥) إشارة إلى بيت الكتاب ١/٣٤٩ ولم ينسبه:

لا أب وابنـاً مثلُ مـروان وابنه إذا هـو بالمجـد ارتدى وتـأزرا =

ومَن وصف على الموضع كما عطف على الموضع في قوله:

لا أمَّ لـي إنْ كـانَ ذَاكَ ولاَ أبُ [(١)]

كان موضعه رفعاً على هذا.[(٢)] والموضع للظرف نفسه لا لِمَا كان يتعلق به؛ لأن الحكم له دون[(٣)] ما كان يكون الظرف منتصباً به في الأصل، ألا ترى أنَّ الضمير قد صار في الظرف.

فأمَّا قوله: (لا تثريبَ عليكم اليوم) [يوسف/٩٢] فلا يخلو قوله: عليكم واليوم من أن يكون تعلقهما بتثريب الذي هو المصدر أو بغيره. فلا يجوز أن يتعلق[(٤)] بالمصدر؛ لأنَّه لو تعلّق به لكان صلة له؛ ألا ترى أنَّ ما يتعلق بالمصدر يكون من تمامه ومن صلته؛ وإذا كان من تمامه لم يجز بناؤه على الفتح

= وانظر شرح المفصل: لابن يعيش ٢/١٠١، والعيني ٢/٣٥٥ والخزانة ٢/١٠٢ وروايته: «فلا» مكان «لا».

(١) عجز بيت نسبه سيبويه في الكتاب إلى رجل من مذحج، من بني عبد مناة قبل الإسلام بخمسمائة عام، وقال الحاتمي هو لابن أحمر، والأصفهاني لضمرة بن ضمرة وكان له أخ يدعى جندباً، وكان أبوه وأهله يؤثرونه عليه، فأنف من ذلك، وفي ذلك يقول:

وإذا تكون كريهة أدعى لها ... وإذا يحاس الحيس يدعى جندب

هذا وجدكم الصغار بعينه ... لا أم لي إن كان ذاك ولا أب

انظر الكتاب ١/٣٥٢، وشرح التصريح على التوضيح ١/٢٤١ وابن يعيش ٢/١١٠ والمقتضب ٤/٣٧١ والأشموني على الصبان ٢/٩. والبيت من شواهد شرح أبيات المغني ٧/٢٥٧ وذكره في الخزانة ١/٢٤٣ ونسبه مع الشعر إلى ضمرة بن ضمرة النهشلي وبعد ذلك ذكر الاختلاف في نسبته.

(٢) في (ط): كان موضعه على هذا رفعاً.

(٣) في (ط): من دون.

(٤) أي قوله: عليكم وإليكم.

من دونه؛ كما أنَّ ما يتعلق باسم الفاعل في نحو: لا آمراً بالمعروف لك، إذا جعلت الباء من صلة الآمر، ولا ضارباً رجلاً عندك، لا يجوز أن يبنى الاسم دونه؛[1] لأنّ البناء إنّما يكون في آخر الاسم؛ كما أنّ التثنية والجمع كذلك، فكما لا يثنّى قبل أن يتمّ بصلته، كذلك لا يجعل مع الأول اسماً واحداً، كما أنَّ: (لا خيراً من زيد) كذلك. فإذا لم يجز تعلّقهما ولا تعلّق واحد منهما بالمصدر تعلّق بغيرهما[2]. فيمكن أن يكون (عليكم) صفة للمصدر؛ لأنَّه نكرة، والجارُّ كان في الأصل متعلّقاً بمضمر يكون في موضع الصفة، ويكون (اليوم) في موضع الخبر؛ لأنَّه مصدر، فتكون أسماء الأحيان خبراً عنه.

ويجوز أيضاً أن يكون (اليوم) متعلقاً بما هو في موضع صفة، كما كان (عليكم) كذلك، فإذا حملته على هذا أضمرت خبراً وجعلت (عليكم) أيضاً مثله.

ويجوز أن يتعلق اليوم بعليكم على أن تكون ظرفاً له، فإذا حملته على هذا أضمرت أيضاً خبراً.

ويجوز أيضاً أن يتعلق اليوم بعليكم على أن يكون (عليكم) خبراً لَا صفة. ومثل ذلك قوله: (لا عاصمَ اليومَ من أمرِ الله إلَّا من رَحِمَ) [هود/٤٣] (اليوم): معمولُ (مِنْ أمر الله)، والجارّ متعلق بمحذوف، وإن شئت[3] جعلته صفة وأضمرت الخبر. ولا يكون (اليوم) ولا قوله (من أمر الله)

---

(١) أي دون (رجلاً)، لأنه كآخر الاسم والبناء إنما يكون في الآخر.

(٢) في (ط): تعلق بغيره.

(٣) في (ط): فإن.

من صلة (عاصم) في قول سيبويه.

والبغداديّون - فيما حُكِي لنا عنهم - يجيزون في هذا ونحوه أن يكون الظرف من صلة المنفي المبني غير المنون[١].

فأما قوله تعالى: (لا بشرى يومئذ للمجرمين) [الفرقان/٢٢] فإنْ جعلت «بشرى» في موضع تنوين، جاز أن يكون يومئذ من صلته، وإن جعلته في موضع الفتح للنفي، جاز أنْ يكون خبراً؛ لأنَّ «بشرى» حدث، فلا يمتنع أن يكون خبره ظرفاً من الزمان؛ ويكون (للمجرمين) صفةً لبشرى. وقد يكون تبييناً: مثل: لك بعد سُقْياً.

ويجوز أن يكون (للمجرمين) الخبر، ويكون (يومئذ) تبييناً؛ مثل: (وكانوا فيه منَ الزاهدين) [يوسف/٢٠].

وأكثر ما يكون هذا التبيين بحروف الجر؛ ولا يمتنع ذلك في الظروف أيضاً؛ لأنّ حرف الجر يقدر معها ويراد، فكأنه في حكم الثبات. وقول أمية:

فلا لَغْوٌ ولاَ تأثيمَ فيها ... وما فاهُوا بهِ لهُمُ مقيمُ[٢]

إنْ[٣] قلت ما موضع (فيها) في هذا الموضع؟ وكيف

---

(١) ولكن ليس على سبيل البناء، وإنّما حذف التنوين للتخفيف.

(٢) من قصيدة لأمية بن أبي الصلت الثقفي، يذكر فيها أوصاف الجنة وأحوال يوم القيامة. انظر حاشية الصبان علي الأشموني ١١/٢ والبيت في الديوان ٤٧٥ - ٤٧٧ ملفق من بيتين ونصهما:

وفيها لحم ساهرة وبحر ... وما فاهوا به لهمُ مقيمُ
ولا لغوٌ ولا تأثيم فيها ... ولا غولٌ ولا فيها مليمُ

(٣) في (ط): فإن قلت.

القول فيه؟. فإن قياس قول سيبويه[١] أن يكون فيها في موضع رفع؛ لكونها خبراً عن الاسمين، كما أنّك لو قلت: لا رجل ولا[٢] غلام فيها كان (فيها) خبراً عنهما؛ ألا ترى أنَّ (لا) مع (رجل) في موضع اسم مرفوع على قول سيبويه، وخبره مرفوع؛ كما يرتفع خبر: لا رجلَ في الدار.

وقياس قول أبي الحسن ألا يكون (فيها) خبراً عنهما جميعاً؛ لأن ارتفاع الخبرين مختلِف في قولهما. وذلك أن خبر (لا تأثيم) يرتفع عند أبي الحسن[٣] بلا، دون كونه خبراً للابتداء، وخبر (لغو) مرتفع بالابتداء فإذا[٤] اختلف إعراب خبريهما لم يجز أن يكون قوله (فيها) خبراً عنهما؛ لأنَّه يجب من ذلك أن يعمل في (فيها) عاملان مختلفان؛ فإذا كان ذلك غير سائغ، علمت أن كونه خبراً عنهما غير سائغ؛ وإذا لم يجز أن يكون خبراً عنهما لاختلاف إعرابيهما[٥] وجب أن يكون لكل واحد خبر. فلك أن تجعل (فيها) خبراً عن تأثيم، ويكون ذِكْره يدلّ على خبر الأوّل، كما أن قوله:

. . . . وأنتَ بما عنْدكَ راضٍ[٦] . . . .

---

(١) انظر سيبويه ١/٣٤٥. (٢) لا ساقطة من (ط).
(٣) في (ط): لأن خبر لا تأثيم عند أبي الحسن يرتفع.
(٤) في (ط): وإذا. (٥) في (ط): إعرابهما.
(٦) من بيت لقيس بن الخطيم الأوسي، وقال ابن بري وابن هشام اللخمي: هو لعمرو ابن امرىء القيس الأنصاري، وتمامه:
نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلفُ
واستشهد به سيبويه في الكتاب: ١/٣٨: وانظر العيني ١/٥٥٧ ديوانه /٦٣/١٧٣.

دلَّ على خبر: نحن بما عندنا.

ويجوز أن تجعل (فيها) خبراً عن الأوّل وتحذف خبر (لا تأثيم)، ويدّل عليه ما تقدَّم من خبر الأول. وقولهم: لا خيرَ بخير بعده النار، ولا شرَّ بشر بعده الجنة. يجوز أن يكون بخير متعلقاً بمحذوف في موضع رفع بأنّه خبر لا وقولك: بعده النار الجملة في موضع جر بكونه وصفاً لخير المجرور.

وقياس قول سيبويه أن تكون النار والجنة على هذا الوجه يرتفعان بالظرف لكونهما صفتين[1] للنكرة.

ويجوز أن تجعل لا بمنزلة ليس على قوله: «لا مستصرخُ»[2] فتكون الباء حينئذ في القياس كالباء التي تزاد في خبر ليس.

فإن لم تجعل لا بمنزلة ليس وجعلتها الناصبة[3] لم يجز

---

(١) في (ط): صفة، والمعنى أن الظرفين في الجملتين صفتان فاعتمدا على موصوفين، ومن ثم ارتفع لفظا النار والجنة بعدهما فاعلين للظرفين.

(٢) في مثال ذكره سيبويه في الكتاب ١/٣٥٧ للرفع بلا على أنها بمعنى ليس، قال: «والرفع عربي على قوله: حين لا مستصرخٌ ولا براح» ومعنى لا مستصرخ أي ليس هناك من يستغاث به؛ ولا براح، أي: لا براح لي ولا تحول. ويشير بالأول إلى قول الشاعر، أنشده صاحب الانصاف ١/٣٦٨ واللسان /طبخ/.

والله لولا أن تَحُشَّ الطُّبَّخُ بيَ الجحيمَ حيثُ لا مُسْتَصْرَخُ

الطُّبَّخ: جمع طابخ. كَرُكَّع: يريد بهم ملائكة العذاب. وتحش: من حش النار أي جمع لها ما تفرق من الحطب.

وبالثاني إلى قول سعد بن مالك كما في الكتاب ١/٢٨ و٣٥٤ وفي الخزانة: ١/٢٢٣ والمقتضب ٤/٣٦٠.

من صدّ عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح

(٣) في (ط): النافية. وهو تحريف.

أن تكون الباء في خبرها؛ لأن خبرها مرفوع كخبر المبتدأ، ألا ترى أنه قد حُكِيَ عن يونس[1] أنَّهم يقولون: لا رجلَ أفضلُ منك، فيرفعون (أفضل) لأنه خبر، فكما لا تدخل الباء على خبر المبتدأ كذلك لا تدخل على خبر لا، لأنَّها مع ما عملَت فيه بمنزلة المبتدأ.

وإن شئت أجزت دخول الباء لمضارعتها ليس وكون الكلام بها في النفي بمنزلة ليس، فكما دخلت علٍ خبر ليس وكانت هي مثلها في النفي دخلت على خبرها أيضاً الباء، ألا ترى أنَّه قد جاء: (أو لم يرَوا أنَّ الله الذي خَلق السمواتِ والأرضَ ولم يَعْي بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ) [الأحقاف/٣٣] فدخلت الباء حيث كان معنى الكلام النفي وكان المعنى: أليس الله بقادر.

وإن شئت أجزت دخول الباء على خبر المبتدأ على قياس قول أبي الحسن، لأنَّه قد أجاز في قوله: (جَزَاءُ سيئةٍ بِمِثْلِها) [يونس/٢٧] أن تكون الباء داخلة على خبر المبتدأ؛ لأنَّه قد جاء: (وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سيئِةٌ مِثْلُها) [الشورى/٤٠] فيجوز على هذا أن تكون الباء داخلة على الخبر الذي هو في موضع رفع.

وإن جعلت الهاء في قوله: (بعده النار) لخيرٍ المنفي بلا كانت الجملة التي هي: (بعده النّار) (وبعده الجنة) في موضع نصب بكونها صفة للاسم الذي عمل فيه (لا)؛ كأنَّه: لا خير

(١) في سيبويه ١/٣٤٥. في لغة تميم قول العرب من أهل الحجاز لا رجلٍ أفضل منك. وأخبرنا يونس أن من العرب من يقول: ما من رجل أفضلُ منك. وهل من رجل خيرٌ منك؟ كأنه قال: ما رجل أفضل منك. وهل رجل خير منك.

بعده النار بخير؛ فيجوز في الباء في قولك: (بخير) ما جاز فيها إذا جعلت قولهم (بعده النار) صفة لخير الذي دخلت عليه الباء. وتقديره في هذا الوجه تقدير: لا رجل قام غلامه أفضلُ منك.

وأمّا ما ذهب إليه البغداديّون من استجازتهم إعمال أسماء الفاعلين والمصادر إذا بنيا مع لا على الفتح، فممّا يبيّن أنَّه لم يكن ينبغي أن يُعملوه كما كان يُعْمل قبْلُ ـ أنّ ذلك بالبناء مع لا على الفتح قد فارق شَبَه الفعل، كما أن اسم الفاعل والمصادر[1] بالتصغير والوصف قد فارقا[2] ذلك، فكما لا يعمل اسم الفاعل والمصدر مصغّرين ولا موصوفين كذلك اسم الفاعل والمصدر إذا بني كل واحد منهما مع لا على الفتح.

فإن قلت: إنّ هَلُمّ في قول أهل الحجاز قد بني الفعل فيه مع حرف قبله، وأُعمل عمل الفعل[3]، وحقروا رويداً وأعملوه عمل الفعل في نحو: رويد عليّاً، فكذلك ما تنكر أن بني[4] الاسم مع ما قبله على الفتح ويُعْمَل. وأنشد بيت الهذليّ:

رُوَيدَ عليّاً جُدَّ ماثديُ أمِّهم
إلينا ولكنْ ودُّهم مُتمايِنُ[5]

---

(١) في (ط): والمصدر. (٢) في (ط): فارق ذلك.

(٣) أي فإن هلم عند الحجازيين اسم فعل مركب من: لُمّ وها التنبيه، ومع ذلك لم يمنع التركيب من عمل الفعل، فينبغي أن يكون تركيب المصادر وأسماء الفاعلين مع لا كذلك. (٤) في (ط): أن يبنى.

(٥) من قصيدة للمعطل الهذلي يصف قطيعة كانت بينهم وبين كنانة، وعلي: =

قيل: إنّ ما ذكرته في هلُمَّ على هذا القول قليل، وكذلك رويد؛ ومع ذلك فإنّ هلّم إذا أعمل على قول أهل الحجاز فإنّه ليس يُعْمَل كما يُعْمَل الفعل، ولكن كما تُعمل الأسماء التي سُمِّيَ بها الفعل[1]؛ نحو عليك وَرُويْد: يدلّك على أنَّه على هذا الحدّ أُعمل، ليس على ما أعمل الفعل أنَّهم جعلوه للاثنين والجمع والمذكر والمؤنث على لفظ واحد. فهذا ممّا يدلك أنّه بالبناء عندهم على هذا الحدّ الذي بُني عليه خرج عندهم من حكم الفعل وعن[2] عمله على حدّ عمل الفعل. ففي هذا دلالة على أنَّهم إذا بنوه مع ما قبله لم يُعملوه على حدٍّ ما يُعمل الفعل، كما أعمله بنو تميم لمّا لم يبنوه مع الحرف الذي قبله.

وإذا كان أهل الحجاز قد فعلوا ذلك بِهَلُمَّ لمكان البناء الذي أحدثوه فيه[3] فكذلك ينبغي على قياس ما فعلوه من[4] ذلك ألا يجوز إعمال اسم الفاعل والمصدر عمل الفعل إذا بنيا مع (لا) لخروجه بذلك عن شبَه الفعل.

فأمّا إعمالهم الفعل إذا لحقه النـون[5] الخفيفة أو الثقيلة مع أنّه يبنى مع كل واحد منهما، فإن ذلك ليس بمنزلة هَلُمّ المبنيّ مع ما قبله[6]، ولكن بمنزلة البناء مع علامة الضمير،

= حي من كنانة، وجُدَّ ثديُ أمهم بالبناء للمجهول أي: قطع، والمراد انقطاع اللبن الذي يربطهم بالقرابة لأنهم يرجعون جميعاً إلى مدركة بن إلياس، والمتماين: الكاذب، انظـر الكتاب: ١٢٤/١، وديوان الهذليين: ٤٦/٣. وسقط البيت من (ط) مع نسبته.

(١) في (ط): سميت بها الأفعال.

(٢) في (ط): ومن عملـه.

(٣) فيه ساقطة من (ط).

(٤) في (ط): في ذلك.

(٥) سقطت كلمة «النون» من (م).

(٦) أي مع ها، لأن هلم مركبة من لم وها كما سبق.

وبمنزلة التغيير الذي يلحق الآخِر للإعراب؛ نحو لحاق النون للإعراب، وحذف اللامات للجزم؛ ألا ترى أن الخفيفة تجري مجرى التنوين في: (لنسفعاً) [العلق/١٥] وفي اضْرباً القوم[١] فليس ذلك إذاً كهلمَّ المبني على الفتح مع ما قبله.

فأمّا ما أجازه أحد شيوخنا ـ وهو أبو إسحق الزجّاج ـ[٢] في قوله: (ذلكَ الكتابُ لا ريبَ فيه هُدًى) من أنّه بمنزلة حُلْو حامض[٣] ـ أي هو كتاب وهو هدى ـ فالقول في إجازة هذا على الوجه الذي ذكره مشكل. وذاك[٤] أن ارتفاعهما لا يخلو من أن يكون بأنّهما خبر المبتدأ، أو يكون الثاني تابعاً للأول. فإن قيل: يرتفع الاسمان بأنّهما خبر المبتدأ قيل: لَم نر شيئاً رافعاً يرفع اسمين على هذا الحدّ. وقد شبّهوا ارتفاع خبر

---

(١) في (ط): اضربَ القوم بفتح الباء وإسقاط التنوين، وهو المناسب هنا لأن الأصل هو حذف نون التوكيد الخفيفة عند ملاقاة الساكن كقول الأضبط بن قريع:

لا تهينَ الفقيرَ علك أن تركع يوماً والدهر قد رفعه

أراد تهينن فحذف النون وبقيت ياء تهين لثبات الفتحة بعدها. ابن الشجري ١/٣٨٥ ابن يعيش ٩/٤٣، الخزانة ٤/٥٨٨، همع الهوامع: ٢/٧٩. هذا وقد رسم في (م) بالألف وفقاً للوقف عليها.

(٢) هو إبراهيم بن السري أبو إسحاق الزجاج، كان يخرط الزجاج فلزم المبرد على أن يعلمه بالأجرة ويخدمه، فنصحه في العلم حتى استقل، وكان من أهل الفضل والدين حسن الاعتقاد جميل المذهب، وله تصانيف كثيرة منها معاني القرآن وتفسير أسماء الله الحسنى تحقيق أحمد يوسف الدقاق، وتوفي سنة ٣١١هـ، انظر البغية للسيوطي ١/٤١١ وقد سقطت عبارة «وهو أبو إسحاق الزجاج» من (ط).

(٣) انظر سيبويه ١/٢٥٨.

(٤) في (ط): وذلك.

المبتدأ بارتفاع الفاعل، وزعموا أنَّه ارتفع لمشابهة الفاعل.

فإن قلت: إنَّ الثاني تابع للأول فليس يجوز أن يكون الثاني بدلاً من الأول؛ لأنَّ الأول مراد، كما أن الثاني كذلك، ومن ثمّ لم يجز أن يكون الثاني صفة للأول. والصفة أبعد أن تجوز، لأنَّك لا تصف الحلو بأنه حامض، وإنما تخبر عن الأول أنه قد جمع الطعْمين، ولا مدخل ها هنا[١] لشيء من باقي التوابع. فإذا بَعُد هذان ولم يَخْلُ منهما ثبت إشكال المسألة. ولا يستقيم أن يجعل (حامض) خبر مبتدأ محذوف وأنت تريد هذا المعنى؛ لأن الكلام يصير جملتين وإنَّما يراد في المخبرعنه أنَّه قد جمع الطعمين في جملة واحدة[٢]؛ كأنّك قلت: مُزّ.

فإن قلت: أَجعلُ الاسمين موضعهما رفع[٣]؛ لوقوعهما موقع اسم مفرد يرتفع بأنَّه خبر مبتدأ؛ كما يُجعل موضعُ الجملة رفعاً إذا وقع موقع الخبر فإنَّ في ذلك بعداً[٤] لأنّ هذا وإن كان مشبِهاً للجملة في أنَّهما اسمان فليس بها[٥]؛ ألا ترى أنَّك إذا سميت رجلاً: عاقلة لبيبة، أعملت فيه العوامل، ولم تجعله بمنزلة أن تسمّيه بزيدٌ منطلقٌ وأنت تريد الجملة. فممّا نقول في ذلك أن هذين الاسمين لا يمتنع أن يقعا جميعاً خبراً لمبتدأ. وإذا جاز أن يقع خبر المبتدأ جملة ولم يمتنع ذلك ـ وإن كان الفاعل يمتنع أن يكون جملة ـ كان هذا أيضاً جائزاً أن يكون في موضع

(١) في (ط): ولا مدخل هنا. (٢) في (ط): وهو جملة واحدة.

(٣) في (ط): موضعهما رفعاً. وهو صحيح.

(٤) كذا في (م) وفي (ط): «فإن ذلك أبعد».

(٥) كذا في (ط): وفي (م) بهما.

خبر المبتدأ. وقد جاء أشدُّ من هذا، وهو أنَّ هذه الجُمَل قد وقعت موقع خبر إنّ في مثل: إن زيداً أبوه منطلق، وإن زيداً قام أبوه. وإذا جاز هذا في إنّ مع أنّ فيه نصباً ظاهراً، وحُكم النصب ألَّا يكون إلا برفع لفاعل أو مشبه به، ووقعت الجملة موقع الرافع الفاعل فهذا أجوز.

واختلفوا في ضربٍ من هذا. وهو قولهم: أقائم الزيدان، وإنَّ قائماً الزيدان. فأجازوا: أقائم الزيدان، على أن يرتفع (قائم) بالابتداء ويسدَّ (الزيدان) مَسدَّ الخبر، فإذا ألحقْتَ هذا الكلام (إنَّ) ذهب أبو عثمان فيه إلى أنّه لا يجوز، وقال: لأنّ الكلام يبقى بلا رافع؛ ألا ترى أن (الزيدان) يرتفعان بقائم، فلا يبقى شيء رافع يكون هذا النصب عنه.

وأجاز أبو الحسن: إنَّ قائماً الزيدان، ومن حجَّته أن يقول: إنَّ «إنّ» إذا جاز أن يقع في موضعٍ المُرتفعُ بها الجملةُ مع أن الجملة لا تكون في موضع الفاعل، وقد وقعت في موضع الفاعل في باب إنَّ، فأن يقع الاسم المرتفع بقائم هنا أشبهُ؛ لأنَّه قد ثبت أنّه قد سَدَّ مَسَدَّ الخبر في الابتداء؛ فإذا سَدَّ مسدّ الخبر في الابتداء فأن يسدَّ مسدَّه ها هنا[1] أشبه؛ لأنَّه مفرد، وقد سدَّت الجملة مسدَّه. فسدها هنا[2] مسدّ فاعل إنّ كما سَدَّ مَسد الخبر مع المبتدأ.

فأمَّا ما يرجع من هذا الخبر الذي هو: (حُلْو حامض) ونحوه إلى المبتدأ فالقول فيه أنَّه لا يخلو من أن يكون

(١) في (ط): هنا.

(٢) كذا في (ط)، وفي (م) فسدهما.

الضمير[1] في أحد الاسمين، أو في كلٍّ واحد منهما ضمير، أو يكونَ فيهما ضمير واحد، أو لا يكونَ في واحد منهما ضمير. فلا يجب أن يكون في أحد الاسمين دون الآخر؛ لأن كلّ واحد منهما إذا خَصَصته بتحمُّله الضميرَ لم يكن بأولى بذلك من صاحبه. ولا يستقيم أن يكون في كل واحد منهما ضمير: لأنَّك إن حمَّلت كلَّ واحد منهما ضميراً لم يكن ذلك الغرض في الإخبار؛ ألا ترى أن الضمير إذا حَمَّلته كلَّ واحد منهما فالضمير فاعل، فتصير كأنَّك قد أخبرت عن المبتدأ بفعل كل واحد من اسمي الفاعل؛ كأنَّك قلت: حلا وحَمُض، وليس الغرض كذلك ولا المرادُ؛ إنَّما المراد: أن الأول قد جمع الطعمين؛ ألا ترى أن أبا عمر[2] قال في تفسير ذلك: تُرش شيرين[3]. فإذا كان ذلك مؤدياً إلى خلاف المعنى المراد لم يستقم.

ولا يجوز أن يكون ضميرٌ واحد فيهما جميعاً؛ لأنَّه يجب أن يَعْمل[4] الصفتان جميعاً فيه، وهذا ممتنع؛ كما يمتنع أن يعمل فعلان في فاعل وإذا كانت هذه الوجوهُ غير مستقيمة ثبت أنه لا ضمير في ذلك.

---

(١) في (ط): أن يكون في أحد الاسمين.

(٢) والظاهر أن المراد به أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي البصري مولى جرم بن زبان من قبائل اليمن، كان فقيهاً عالماً بالنحو واللغة، وأخذ عن الأخفش ويونس والأصمعي وأبي عبيدة، كما أخذ عنه المبرد، وناظر الفراء، وانتهى إليه علم النحو في زمانه، وتوفي سنة ٢٢٥هـ، انظر البغية للسيوطي ٢/٨.

(٣) هو تركيب فارسي معناه: حلو حامض، انظر معجم استنجاس.

(٤) في (ط): تعمل.

فإن قلت: فعلام يُحْمل؟ قلنا: نحمله على المعنى، ونردّ الضمير في ذلك[١] إلى المبتدأ في المعنى؛ كما فُعِل ذلك في الصفة في قولك: مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين؛ ألا ترى أنه لا عائد في لفظ[٢] هذه الصفة إلى الموصوف، وإنما يرجع إليه الذكرُ في المعنى؛ كأنك قلت: لا قاعدٍ أبواه.

ونظير ما قلنا أيضاً في المبتدأ قوله:[٣] (سواءٌ عليهم أأنذرتَهم أمْ لَم تنْذِرهم) [البقرة/٦] ألا ترى أن الذكر يرجع إلى هذا المبتدأ أيضاً على المعنى فكما أن الكلام وتقديره محمول على المعنى كذلك في قولنا: هذا حلو حامض، الذكر عائد من المعنى[٤] كما أنَّه مما ذكرنا في الصفة وفي قولهم: مررت برجل قائم وقاعد يعود الذكر على المعنى.

فإن قلت: فما تقديره في الإعراب؟ فالقول إنَّه: كما أن الاسمين وقعا موقع مفردٍ فيما ذكرنا من عود الذكر إلى المبتدأ، كأنَّه قال في «حلو حامض»: مُزٌّ، وفي «زيد ظريف كاتب»: جامع، فكذلك الاسمان وقعا موقع المفرد، كما تقع الجملة[٥] موقع المفرد في هذا الموضع.

ونظير هذا، في أن الصفتين جرتا مجرى الجملة في بعض الوجوه، تسميتهم بعاقلة لبيبة امرأة أو رجلاً؛ ألا ترى أنهم لم يمتنعوا من الصرف وحكَوا حال النكرة كما فعلوا ذلك في الجمل؛ فهذان الاسمان إذا وقعا موقع خبر الابتداء وإن لم

(١) في (ط): ونرد الضمير إلى المبتدأ.
(٢) في (ط): في لفظه.
(٣) في (ط): زيادة: عز وجل.
(٤) في (ط): في المعنى.
(٥) في (ط): الجمل

يَجُز أن يقع بعد الفعل اسمان يسند[١] الفعل إليهما فإن المبتدأ قد وقع موضع خبره الجمل؛ نحو قولهم[٢]: زيد أبوه منطلق، وعمرو قام أبوه؛ وكما[٣] جاز هذا وإن امتنع في الفاعل، وجاز: إن زيداً أبوه منطلق كذلك يجوز وقوع هاتين الصفتين موقع خبر الابتداء[٤] على حَدِّ ما وقعت[٥] الجمل، وإن لم يكونا جملة.

وأمّا هاء الضمير في قوله: فيه هدى؛ فالهاء وحدها هي الاسم. قال سيبويه: الهاء التي هي هاء الإضمار الياء التي بعدها أيضاً مع هذا أضعف؛ لأنّها ليست بحرف من نفس الكلمة ولا بمنزلته[٦]. فقد نصّ أنّ الزيادة التي تلحق الهاء ليست من نفس الكلمة؛ كما ترى.

ويدلّ على ذلك أنّه قد جاء في الشعر نحو:

... لَهْ أرِقان[٧]

فهذا يدلُّ على أنّ حرف المدِّ إنّما لحقه في الوصل للخفاء؛ كما لحقت الواوُ الهمزة في نحو: كِنْدَأوٍ[٨] للخفاء

(١) في (ط) مسند.
(٢) في (ط): نحو زيد أبوه منطلق، بحذف قولهم.
(٣) في (ط): فكما.
(٤) في (ط): المبتدأ.
(٥) في (ط): وقع.
(٦) انظر الكتاب: ٢/٢٩٢.
(٧) إشارة إلى قول يعلى الأحول الأزدي المتقدم في ص ١٣٤.
(٨) الكندأو على وزن جردحل: الجمل الغليظ، ومثال سيبويه قندأو بالقاف، والكاف وهو السيّء الغذاء والسّيء الخلق، والغليظ القصير، والكبير الرأس الصغير الجسم المهزول والجريء المقدم إلخ. انظر سيبويه ٢/٣٢٦، ٣٢٧.

الذي في الهمزة. ومن ثمَّ أبدلَ منها قومٌ الواو في الوقف في الرفع فقالوا: الكَلَوْ[١].

ويدلّ أيضاً على أنَّها على حرف واحد في الأصل[٢] أنَّها نظيرة الياء للمتكلم والكاف للمخاطب؛ فكما أنَّ كل واحد من ذلك على حرف مفرد فكذلك الهاء ينبغي أن تكون الاسم وحدها بغير ياء أو واو لاحقة له[٣].

فإن قلت: فلم لا تستدلّ بلحاق الألف للمؤنث أن الواو أو الياء بحذاء الألف؟ قيل: تكون الألف لاحقة لتبيين من المذكّر؛ كما لحقت في أعطيتكاها لذلك، وكما أن السين في قول من قال: أُكْرِ مُكِسْ لذلك؛ فكما أنّ الكاف حرف مفرد وإنَّما لحقه حرف المدّ وغيره للتبيين فكذلك يكون لحاق[٤] الألف الهاءَ للمؤنث، إلَّا أنَّ الهاء لزمها الألف في جميع[٥] اللغات ـ إلَّا فيما لا اعتداد به ـ لخفائها وخفة الألف والتبيين للفصل.

فإن قلت: فما حكم الهاء أن تكون، أمتحركة أم ساكنة؟

فالقول: إنَّها ينبغي أن تكون متحركة، على قياس الكاف والياء في لك وليَ فاعلم، ويكون ما جاء في الشعر[٦] من نحو:

---

(١) أي الكلأ.

(٢) في (ط): على حرف واحد في قوله في الأصل.

(٣) في (ط): لهـا.

(٤) في (ط): فكذلك لحاق.

(٥) في (ط): في سائر.

(٦) في (ط): من الشعـر.

... كـأنّـه صـوت حـادٍ [١]

ومـا لـه من مجـد تليـد... [٢]

جاء على الأصل، وحذف حرف المدّ الزائد معه. والذين قالوا:

لَهْ أرقان

فهي[٣] لغة قوم فيما زعم أبو الحسن وغيره، شبَّهوه بالألف في التثنية وبالياء في غلامي، فأسكنوه لذلك. وهو أيضاً على قياس إسكانهم الميم من عليكم وعليهم بعد حذف الواو منه.

وممّا يقوّي أنّها متحركة في الأصل لحاقُ حرف اللين له في نحو ضربهو، ومَرّبهي، ولو كان ساكناً لم يوصل بذلك؛

---

(١) إشارة إلى بيت للشماخ بن ضرار يصف حماراً وحشياً، وهو:

له زجل كأنه صوت حاد إذا طلب الوسيقة أو زمير

والوسيقة أنثى حمار الوحش، والزمير: الغناء في القصبة، وهي الزمارة، بفتح الزاي وتشديد الميم، والبيت في الكتاب: ١/١١، والخصائص ١/١٢٧. وديوانه/١٥٥ وفيه: له زجل تقول: أصوت حادٍ، وليس فيه شاهد.

(٢) إشارة إلى بيت الأعشى في الهجاء وهو من شواهد سيبويه ١/١٢ وتمامه عنده:

وما له من مجد تليد وما له من الريح حظ لا الجنوب ولا الصبا

يقول هو لئيم الأصل لم يرث مجداً ولا كسب خيراً، وضرب لذلك المثل بنفي حظه من الريحين: الجنوب، والصبا لأنهما أكثر الرياح عندهم خيراً، وروايته في الديوان/١١٥:

وما عنده مجد تليد ولا له من الريح فضل لا الجنوب ولا الصبا

(٣) في (ط): وهي.

كما لم يوصل حرف الروي إذا كان ساكناً، ولكان إذا وُصل بحرف لين وجب أن يكسر كما كسر:

فـاغـنَ وازددي[١].

وهذا مِثْل[٢] المدّ في نحو آمين ولزم في لغة الأكثر في الوصل لخفاء الهاء.

وقولُ الشاعر:

أجِـرّه الـرُّمـحَ ولا تُـهـالـه[٣]

إن شئت جعلتَ الألف[٤] الـرِدْف فيـه كـالألِف في: منتزاح[٥].

وإن شئت قلت: ردّ الألف المنقلبـة من العين وجعل حركة التقاء الساكنين بمنزلة الحركة اللازمة.

فأمّا حذفهم له في الوقف فليس بدليل قاطع على زيادة هذه الحروف، لأنهم قد حَذَفوا في الوقف الواو في: ضربكم، وهذا لهم، والياءَ في عليهم، مع أنّها من نفس الكلمة، وليست

---

(١) إشارة إلى بيت طرفة في المعلقة، ديوانه ص ٢٩

متى تأتني أصبحك كأساً روية   وإن كنت عنها ذا غنى فاغن وازدد

واستشهد به سيبويه في الكتاب: ٣٠٣/٢ وفيه: تأتنا نصبحك، وغانيا، مكان ذا غنًى.

(٢) وفي (ط): وهذا من.

(٣) سبق هذا البيت في ص/٦٦.

(٤) في (ط): إن شئت جعلت ألف الردف.

(٥) إشارة إلى البيت:

وأنت من الغـوائل حين تـرمى   ومـن ذم الـرجـال بـمـنـتـزاح

انظر ص/٨١ فيما سبق.

بزيادة بدلالة أن المؤنّث الذي بحذائه ليس[١] النونُ الثانيةُ فيه بزيادة ولكن إنّما حذِفتا في الوقف؛ لأنَّهما حرفا عِلَّةٍ قد حُذِفا في الوصل في: عليه ومنه ونحو ذلك[٢]. والوقف موضع قد يحذف منه[٣] ما يَثْبت في الوصل؛ نحو: (الكبيـر المتعال) [الرعد/٩] (والليل إذا يسر) [الفجر/٣] فلمّا حذِف فيه ما يَثْبُتُ في الوصل وهو من أصل الكلمة وجب أن يلزم الحذفَ فيه ما قد استمرّ فيه الحذف في الوصل، لاختصاص الوقف بالتغيير، فجعل تغييره الحذف؛ كما أُلْزِمَ الأكثرُ تَاءَ التأنيث في النداء الحذفَ إذْ كان موضعاً قد يُحذف فيه ما لا يتغيّر؛ نحو آخر، وحارث، ومالك، وعامر. فلمّا حذف فيهْ هذا الذي لا يتغيّر أُلزم الحذفَ فيه ما يتغيّر وهو التاء في طلحة، وسلمـة ونحو ذلك.

الحجّة لمن كسر الهاءَ من[٤] (فيه هُدَىً) ولم يلحقها اليـاء فيقول: (فيهي هدى) [البقرة/٢].

أمّا كسر الهاء مع أنَّ أصلها الضم فمن أجل الياء أو الكسرة اللّتين تقعان قبلها، والهاء تشبه الألف لموافقتها لها في المخرج من الحلق، ولما فيها من الخفاء، فكما نَحَوا بالألف نحو الياء بالإمالة من أجل الكسرة أو الياء كذلك كسروا الهاء للكسرة والياء؛ وذلك حسن ليتجانس الصوتان ويتشاكـلا؛ ألا تراهم كيف اتفقوا في اصطبر وازدجر وازدان على الإبـدال من تاء

---

(١) في (ط): ليست.
(٢) في (ط): ونحوه.
(٣) في (ط): فيه.
(٤) في (ط): في.

الافتعال حرفاً مجانساً لما قبله من الحروف في الإطباق والجهر، فبحسب اتفاقهم في هذا الموضع على ما ذكرت لك طلباً لتشاكل الحروف يحسن الكسر في الهاء في: (فيه هدى). والهاء وإن كانت متحركة والألف ساكنة فقد رأيتهم أجروها متحركة مجرى الألف والياء والواو إذا كنّ سواكن في القوافي في نحو: خليلها، ومرامها. وقد تقدم ذكر كثير من ذلك في فاتحة الكتاب.

وأمّا ترك إتباع الهاء الياء في: (فيه هدى). وما أشبهه في الوصل فلكراهة اجتماع حروف فيه[١] متقاربة؛ وقد كرهوا من اجتماع المتقاربة ما كرهوا من اجتماع الأمثال؛ ألا ترى أنّهم يدغمون المتقاربة كما يدغمون الأمثال فالقبيلان من الأمثال والمتقاربة إذا اجتمعت خُفّفت تارة بالإدغام، وتارة بالقلب، وتارة بالحذف.

فما خفّف بالإدغام فنحو رَدَّ ووَدٍّ في وَتِد.

وما خفّف بالقلب فنحو: تقضيت وتقصيت[٢] [ونحو: ظِلت ومَست][٣] ونحو:

لا أملاه حتى يفارقا[٤]

(١) كذا في (ط)، وفي (م): منه. (٢) في (ط) تقصيت وتقضيت.

(٣) بفتح أول الفعلين تخفيف: ظللت ومسست.

(٤) إشارة إلى شطر بيت ذكره البغدادي في شرح شواهد الشافية وهو:

فآليت لا أشريه حتى يملني بشيءٍ ولا أملاه حتى يفارقا

على أن أصله لا أمله بتشديد اللام، من مللت الشيء بالكسر ومللت منه ملًا وملالة وملة بفتح الميم إذا سئمته، انظر شواهد الشافية ٤/٤٤١، وأمالي ابن الشجري ١/٣٨٩ والمخصص /٢٠٩.

ونحو: طَسْت وسِتٌّ[١]

وما خفف بالحذف فنحو قوله:[٢] اسْطَاعَ، واسْتَخذ فلان مالاً ـ فيمن قدره استفعل من تخـذت ـ واستحيت، وعَلْماءِ بنو فلان، وتَقيْتَ تَتقِي، وما أشبه ذلك.

وجهَةُ التشابه في هذه الحروف أن الهاء من الحلق، والألفَ منه أيضاً، والياء قريبة من الألف وموافقة لها في اللين، فمن ثَمّ أُبدلت من الياء في هذِي فقالوا: هذِهْ، فلمَّا اجتمعت هذه الحروف المتقاربة خففوا بالحذف كما خفّف غيرها فيما[٣] أريتك بالحذف.

وممَّا يحسِّن الحذف ها هنا ـ مع ما ذكرنا من اجتماع المتشابهة ـ أن الهـاء حرف خفيّ، فـإذا اكتنفها سـاكنان من حروف اللين كان كأن الساكنين قد التقيا، لخفاء الهاء وأنَّهم لم يعتدّوا بها للخفاء في مواضع، ألا ترى أنّ من قال: رُدُّ فأتبع الضمّة الضمّة إذا وصل الفعل بضمير المؤنّث قال: ردّها، فلم يُتبع الضمّ الضمّ كما كان يُتْبع قبلُ، وجعله بمنزلة رُدّا، فكما لم يعتدّ بها ها هنا وجُعلت الدال في حكم الملازِقَة[٤] للألف كذلك إذا لم يعتدّ بها في نحو: فيهي، وعصاهو، وخذوهو، صار كأن الساكنين قد التقيا. ولهذا حَذَف حرف اللين بعد الهاء مَن حَذَف من العرب، وإن كان الساكن الذي قبلها ليس من حروف اللين نحو: منه.

(١) كـذا في (ط). وفي (م): ومِسْتِ. قال في اللسان (ستت): سِتّ: والأصل سدسة، فأدغموا الدال في السين فصارت تاءً مشددة.

(٢) سقطت «قوله» من (ط).

(٣) في (ط): مما.

(٤) لزق كلصق ولسق انظر اللسان (لزق).

ويذهب سيبويه إلى أنَّ الإتمام في نحو: منهو، أجودمن الحذف، وأن الحذف إذا كان قبل الهاء حرف اللين أحسن.

ولمن لم يُتْبع الهاء الياء ولا الواو في نحو: منه وعنه ـ وهو قراءة نافع إلَّا فيما روي عنه من قوله: (وأشرِكْهُو في أمري) [طه/٣٢] ـ أن يحتجّ في حذف حرف اللين بعد الهاء، وإن لم يكن قبلها حرف اللين،[١] بترك اعتدادهم بها في ردّها، وبقولهم: يريد أن تضربها[٢] فيقول: كما لم يعتدّوا بها في هذه المواضع كذلك لا أَعتدّ بها في: منه، فإذا أتبعْتُ الهاءَ حرفَ اللين في: منه، فكأني قد جمعتُ بين ساكنين؛ لأنَّ الهاء غير معتدّ بها عندهم حيث أريتك.

ومِثْل الهاء، في أنّه لمّا كان حرفاً خفياً لم يعتدّوا به حاجزاً، النونُ وذلك في قولهم: هو ابن عمي دنيا[٣] وفي قنية[٤] لمّا كانت النون خفيّة صارت الواو كأنّها وليت الكسرة فقلبتها؛ كما قلبتها في غازية ومَحْنِية؛[٥] ولو كان مكان النون حرف غيره لم يكن فيما بعده القلب؛ نحو: جِرْو وعِذْوه، فهذا مِثل الهاء في أنّه للخفاء لم يُعتدّ به حاجزاً؛ كما لم يعتدّ بالهاء.

---

(١) في (ط): حرف لين.

(٢) أي بالإمالة مع الفصل بين الكسرة والهاء الممدودة بالياء.

(٣) يقال هو ابن عمي أو خالي أو نحوه دنيا بالضم، ودنية ودنيا بالكسر وتنوين الألف ومنعها، أي ابن عمي لَحّاً، وأصل الكلمة الواو من الدنو.

(٤) القنية بالكسر ما اكتسبه المرء، جرى أبو علي على أنها واوية من قنوت الشيء: كسبته، وذهب غيره إلى أنّها من قني يقنى كرضي يرضى ورمى يرمي، فهي يائية وجرى على ذلك في القاموس.

(٥) محنية الوادي بكسر النون: منعرجه.

الحجة لابن كثير في إتباعه هذه الهاء في الوصل الواو أو الياء وتسويته بين حروف اللين وبين غيرها من الحروف إذا وقعت قبل الهاء

من حجَّته أن الهاء وإن كانت خفيّة فليس يخرجها ذلك من أن تكون كغيرها من حروف المعجم التي لا خفاء فيها ـ نحو الراء والضاد ـ وأنَّ الهاء والنون عند الجميع في وزن الشعْر بمنزلة الراء والضاد ـ وإن كان في الراء تكرير وفي الضاد استطالة ـ وإذا[١] كان كذلك كان حجزها بين الساكنين كحجز غيرها من الحروف التي لا خفاء فيها.

وأمَّا اجتماع الحروف المتشابهة فلم يكرهها في هذا الموضع؛ كما لم يكره اجتماعها في غيره؛ ألا ترى أن كثيراً[٢] قد قالوا: استطاع. فأتمّوا ولم يحذفوا منه شيئاً؛ وفي التنزيل: (من استطاع إليه سبيلاً) [آل عمران/٩٧]، وقالوا جميعاً: استدار واستثار فلم يحذفوا، وقالوا: سُدُس وعُتُدٌ[٣] وعِتْدان، ووَطدَ يَطِدُ. والهاء وإن كانت جرت متحرّكة في القوافي مَجْرى غيرها ساكناً[٤] في نحو: خليلها، فقد جرت في القوافي أيضاً مجرى غيرها من الحروف متحرّكة وساكنة. فالمتحركة نحو قوله:

.... سودٌ قوادمُها صُهْبٌ خوافيها[٥]

---

(١) في (ط): فإذا.　　(٢) في (ط): أن كثيراً منهم.

(٣) عتد على وزن رسل جمع رسول، وعتدان جمع عتود على وزن: قعود وهو الحولي من أولاد المعز.

(٤) في (ط): ساكنة.

(٥) عجز بيت من قصيدة، ذكر القالي في الذيل أن أبا عبيدة صحح روايتها=

فهي حرف الرويّ؛ كالكاف في: جواريكا.

والساكنة نحو قوله:

وبَكِّـي النســاءَ علـى حـمـزة[١]

.... وتقــول سُعْــدَى وَارزِيَّـتِيَــهْ[٢]

فهي ها هنا كالياء والواو والألف.

وأما الإدغام في (فيه هدًى) فلم يذكره أبو بكر أحمد بن موسى عن أحد منهم في هذا الموضع من كتابه فنقولَ فيه. وما ذكره محمد بن السريّ في رواية مَن روى عن أبي عمرو وغيره أنَّه كان يُشِمّ ويدغم ـ مِن[٣] أنّ ذلك محال لا يمكن ـ فإنَّ الإشمام لا يمتنع مع الإدغام، وذلك أنّ الإشمام عند النحويين ليس بصوت فيَفْصِلَ بين المدغَم والمدغَم فيه، وإنَّما هو تهيئة العضو لإخراج الصوت الذي هـو الضم ليدلّ عليـه، وليس بخارج إلى اللفظ؛ كما أن تبقية الإطباق مع الإدغام كما ذكرنا

= لعليل بن الحجاج الهجيمي، أولها:

أمَّا القطاة فـإنِّي سوف أنعتُهـا نعتاً يوافق نعتي بعضَ ما فيها

سَكّاء مخطومة في ريشها طَرَق سـودٌ قـوادمُهـا صفْـر خـوافيهـا

سكاء: لا أذن لها، ومخطومة: بيضاء الأنف، في ريشها طرق بفتحتين، أي: بعضهـا على بعض في لين. وانـظر القصيـدة في نـوادر القـالي ١/٢٠٩.

(١) تقدم هذا الشاهد ص/٧٣.

(٢) عجز بيت لعبيد الله بن قيس الرقيات من قصيدة يرثي بها قوماً من قريش قتلوا بالمدينة يوم الحرة، وتمامه:

تـبـكـيـهـم أسـمـاء مـعـولـةً وتـقـول سـلمى وارزِيَّـتِـيَـهْ

وانظر الكتاب: ١/٣٢١، وفيه: دهماءُ مكان أسماء.

(٣) في (ط): في أن.

في الضمّ، وإذا كان كذلك لم يمتنع مع الإدغام كما لم يمتنع تبقية الإطباق معه؛ ألا ترى أنّه لا يمتنع أن يُدْغَم ويهيِّيءَ العضو[١] لإخراج الضمة إلى اللفظ فلا يخرجها كما لم يمتنع ذلك في الوقف إذا قلت: هـذا مَعن[٢] وعلى هذا قـرؤوا: (مالك لا تأمُنّا) [يوسف/١١] فأشمُّوا النون المدغمة؛ لأنّها كانت مرفوعة ليـدلّوا بـالإشمام على الـرَّفعة التي كـانت في الحرف؛ كما دَلّوا بإبقاء الإطباق على أنَّ الحرف المدغم كان مطبَقاً. ولو كان مكان الإشمام رَوْم الحركة لامتنع الرَّوْم[٤] مع الإدغام؛ لأنّه صوت يحجز؛ ألا ترى أنّهم يزعمون أنّه يفصل بروم الحركة بين خطاب المـذكر والمؤنث؛ نحـو: ضربتـكَ وضربتكِ فهذا لا يمكن الإدغام معه؛ لأنَّ هذاالصوت يفصل وإن كـان مُخْفًى غير مُشْبـع؛ كما تفصـل الحركـة المشبعـة الممطّطة.

ولعَّل أبا بكر ظنَّ أنّ القُرّاء ليس يَعنون بالإشمام ما يَعني به النحويـون في أنّه تهيئـة العضو للصـوت وهَمٌّ به، وليس بخروجٍ إلى اللفظ. والذي أحسب أنّـه من أجله ظنّ ذلك حكايتُه عن أبي حاتم أنّه أراد أبو عمرو ونافع الإخفاء، فلذلك أشَمَّا الضمّ والكسر، والإشمام إنّما يكون عند النحويين في الضمّ؛ فأمّا الكسر فلا إشمام فيه. وذلك أنّ الإشمام إنّما هو

---

(١) في: (ط) أن يدغم ويهيأ بالبناء للمجهول.

(٢) كتب في (م) فوق (معن) ضمة إشارة إلى الإشمام.

(٣) كتب في (م) فوق (تأمنا) فتحة وضمـة على الميم إشارة إلى إشمـام الضم.

(٤) انظر سيبويه ٢٨١/٢، ٢٨٢ والنشر ٢٩٦/١ للوقوف على معنى الروم.

تحريك الشفتين يراه البصير دون الأعمى، فيستدلّ بذلك على إرادة الفاعل لذلك الضمّ،[١] وليس هذا في الكسر؛ لأنّه لا فائدة فيه لبصير ولا لأعمى من حيث لا يظهر للرائي، فلمّا رأى أبا حاتم حكى ذلك في الجرّ كما حكاه في الضّم، قدَّر أنَّهم يَعْنون به الحركة دون ما يَعْنِي بِهِ[٢] النحويّون ممّا ذكرنا.

اختلفوا في الهمز[٣] من قوله تعالى: (الذين يؤمنون بالغيب) [البقرة/ ٣].

فكان[٤] ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي يهمزون (يؤمنون) وما أشبه ذلك؛ مثل: (يأكلون) و(يأمرون) و(يؤتون)[٥]. ساكنة الهمزةُ كانت[٦] أو متحركة؛ مثل (يؤخّره)[٧] و(يَئُودُه). إلا أنَّ حمزة كان يستحب ترك الهمز في كل القرآن إذا أراد أن يقف، والباقون يقفون بالهمز.

ورَوَى وَرْش عن نافع تركَ الهمز الساكن في مثل: (يؤمنون) وما أشبهه وكذلك المتحرك مثل (يؤَدِّه) [آل عمران/ ٧٥] (ويؤخِّركم) [نوح/ ٤] و(لا يؤاخذكم) [البقرة/ ٢٢٥] وما كان مثله.

وأمّا أبو عمرو فكان إذا أدرج القراءة أو قرأ في الصلاة لم يهمز كلَّ همزة ساكنة مثل: (يؤمنون) و(يؤمن) و(يأخذون) وما أشبه ذلك.

(١) في (ط): إرادة الفاعل الضم. (٢) به ساقطة من (ط).
(٣) في (ط): الهمزة. (٤) في (ط): كان.
(٥) في البقرة/ ١٧٤ وآل عمران/ ٢١ والمائدة/ ٥٥.
(٦) في (ط): ساكنة كانت الهمزة. (٧) في (ط): يؤخركم.

وقال أبو شُعَيبٍ السُوسي[١] عن اليزيدي عن أبي عمرو: إنَّه كان إذا قرأ في الصلاة لم يهمز كل همزة ساكنة إلاّ أنه كان يهمز حروفاً من السواكن بأعيانها، أذكرها إذا مررتُ بها، إن شاء الله.

فإذا كان سكون الهمزة علامة للجزم لم يَترك همزَها؛ مثل: (ننسأها) [البقرة/ ١٠٦] و(تسؤكم) [المادة/ ١٠١] (وهيىء لنا) [الكهف/ ١٠] (ويهيِّىء لكم) [الكهف/ ١٦] و(اقرأ كتابك) [الإسراء/ ١٤] (ومن يشأ يجعله) [الأنعام/ ٣٩] و(أنبئهم) [البقرة/ ٣٣] وما أشبه ذلك.

وروى الشمونيّ محمد بن حبيب[٢] عن الأعشى[٣] عن أبي بكر[٤] عن عاصم أنّه لم يكن يهمز الهمزة الساكنة؛ مثل (يُؤْمِنُون) وما أشبهه.

أخبرنا أحمد بن موسى قال: حدثنا محمد بن عيسى بن

---

(١) هو صالح بن زياد السوسي، مقرىء ضابط ثقة، وكان من أجل أصحاب أبي محمد اليزيدي، وأخذ عنه القراءة عرضاً وسماعاً، توفي ٢٦١، انظر طبقات القراء: ١/ ٣٣٢.

(٢) محمد بن حبيب أبو جعفر الشموني مقرىء كوفي ضابط، أخذ القراءة عرضاً عن أبي يوسف الأعشى، وكان أجل أصحابه، قال عبد الله بن محمد الزعفراني: قرأت عليه سنة أربعين ومائتين. انظر طبقات القراء: ٢/ ١١٤.

(٣) هو يعقوب بن محمد التميمي الكوفي أخذ القراءة عرضاً عن أبي بكر شعبة، وتوفي في حدود المائتين، انظر طبقات القراء: ٢/ ٣٩٠.

(٤) هو أبو بكر شعبة بن عياش تقدمت ترجمته ص ١٧٧.

حَيّان المقرىء[١] قال: حدثنا أبو هشام[٢] قال: سمعت أبا يوسف الأعشى يقرأ على أبي بكر فهمز (يُؤْمِنُون).

قال ابن مجاهد[٣]: وحدثني محمد بن عيسى بن حيّان المقرىء قال: حدثنا أبو هشام عن سُليم[٤] عن حمزة أنَّه كان إذا قرأ في الصلاة لم يكن يهمز.

أخبرنا أحمد بن موسى قال: حدّثنا جعفر بن محمد الفِرْيابيّ[٦] قال: حدَّثنا مِنْجاب بن الحارث[٦] قال: حدثنا شَرِيك بن عبد الله[٧] قال: كان عاصم صاحب همز ومدّ وقراءة شديدة[٨].

(١) هو أبو جعفر البغدادي محمد بن عيسى بن حيان، مقرىء متصدر مشهور، أخذ القراءة عن أبي هشام الرفاعي، وروى عنه ابن مجاهد، وانظر طبقات القراء: ٢/٢٢٤.

(٢) هو أبو هشام محمد بن يزيد بن رفاعة الكوفي القاضي، إمام مشهور، روى عن الكسائي كل الحروف، وله كتاب الجامع في القراءات، كما روى عنه مسلم في صحيحه، والترمذي وابن ماجة، وتوفي سنة ٢٤٨. انظر طبقات القراء: ٢/ ٢٨٠.

(٣) سقطت عبارة «ابن مجاهد» من (ط).

(٤) هو سليم بن عيسى بن سليم، مقرىء ضابط محرر حاذق، كان أخص أصحاب حمزة الزيات وأضبطهم لقراءته، وتوفي سنة ١٨٨هـ، انظر طبقات القراء: ٣١٨/١.

(٥) من شيوخ ابن مجاهد، ولم يذكره ابن الجزري في الطبقات.

(٦) هو أبو محمد الكوفي، من رجال الحديث وثقه ابن حبان. وكانت وفاته سنة ٢٣١. وانظر الخلاصة: ٣٤١.

(٧) هو أبو عبد الله الكوفي، قاضي الكوفة والأهواز من الثقات في الحديث. ومات سنة ١٤٠هـ.

(٨) السبعة ١٣٠ - ١٣٣ مع اختصار للنقل في القسم الأخير منه.

قال أبو زيد: الأمون: الناقة القويّة الظهيرة[١]. والأمانة: خلاف الخيانة، والأمْن خلاف الخوف. قال أحمد بن يحيى: أَمُنَ فهو أَمِين؛ فهذا بمنزلة ظَرُف فهو ظريف. وقالوا: أمِنته فهو أمين؛ فهذا فعيل بمعنى مفعول؛ فتقول من هذا: امرأة أمين، ومن الأول: أمينة مثل ظريفة، وقال الشاعر:

وكنتَ أمينهُ لو لم تخُنْه ولكِنْ لا أمانةَ لليماني[٢]

فهذا كأنَّه المأمون، أي: أمِنك فخنت.[٣] وقول حسان:

وأمين حدثته سرَّ نفسي فوعاه حِفْظَ الأمينِ الأمينا[٤]

قال بعضهم: كأنّه قال: حِفْظَ المؤتَمَنِ المؤتمِنَ: وقالوا أُمَّان في معنى الأمين، قال الأعشى:

ولقد شهدت التاجر الْـ أُمَّان مورودًا شرابه[٥]

فأمين وأمَّان ككريم وكُرَّام ومثله حُسّان وحُسّانة ورجل قُرَّاء.[٦]. وأنشد غيره:

وعَنْسٍ أمُونٍ قد تعلَّلْتُ جهدها
على صِفةٍ أو لم يصف لي واصف[٧]

---

(١) في (ط): القوية الظهر، والمعنى واحد.

(٢) للنابغة في الديوان/ ١٥٠ من قصيدة يهجو بها يزيد بن عمرو بن خويلد.

(٣) ف (ط): فخنته.

(٤) انظر الديوان: ١/ ٢٣٧.

(٥) التاجر الأمان على وزن رمان هو الأمين، وذكر في اللسان هذا البيت في مادة «أمن». وانظر الديوان/ ٢٨٩.

(٦) جاء في (ط) بعد كلمة قراء قوله: «قال أبو زيد: الأمون: الناقة القوية الظهر» وهي مكررة آنفاً.

(٧) العنس: الناقة الصلبة. وروي الشطر الثاني في مجالس ثعلب: ٣٨٠=

فأمُون يمكن أن يكون من الذي هو خلاف الخوف، كأنّه يؤْمَنُ عِثارها في سيرها، أو يؤمن كلالها ووُنِيُّها فيه. ويكون أمون في معنى مأمون، أي غير مخوف، كقولهم: طريق ركوب، أي يُرْكب، وحَلوب وقتوب أي: تحلب وتركب وتُقْتب. ويكون أمون مثل أمين: لأنَّك قد تقول: خانت في سيرها: إذا قصَّرت عمّا أراد منها راكبها في المسير.

وقال ـ جل من قائل ـ:[١] (لا تَخُونُوا اللَّهَ والرَّسُولَ وَتَخُونُوا أماناتِكُمْ) [الأنفال/٢٧]؛ فيجوز أن يكون لا تخونوا ذوي أماناتكمٍ وهو أشبه بما قبله، وذوو الأمانة نحو المـوْدِع والمعير والموكِّل والشريك ومَن يَدُكَ في ماله يَدُ أمانةٍ لا يَدُ ضمَان.

ومن هذا الباب الكافر الموادِع؛ قال تعالى:[٢] (وإمَّا تَخافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيانَةً فانبِذْ إليهِمْ على سَوَاءٍ) [الأنفال/٥٨].

ويجوز أن تكون الأمانات لا يراد معها حذف المضاف؛ لأنَّ خنت من باب أعطيت يتعدّى إلى مفعولين، ويجوز أن يقتصر على أحدهما. فإذا قدَّرت حذف المضاف كان بمنزلة أعطيت زيداً، وإذا لم تقدِّره كان بمنزلة أعطيت درهماً. وعلى هذا قول كثيرٍ[٣]:

فَـأَخْـلَفْنَ مـيعـادِي وخُـنَّ أمـانَـتِي
ولـيسَ لِـمَـنْ خَـانَ الأمـانَـةَ ديـنُ

= والبيت لأوس بن حجر في ديوانه/٦٤.

(١) في (ط): وقال الله تعالى.

(٢) سقطت هذه الكلمة من (ط).

(٣) البيت في الأغاني ٥/٨٩ لكثير.

ويدلّك على تعدّي خنت إلى مفعولين قول أوس:

خـانَتْكَ ميَّـةُ مـا علمتَ كمـا خــانَ الإخـاءَ خليلَه لُبَـدُ[١]

وأنشد أبو زيد:

فقــالَ مجيبـاً والّــذي حَــجَّ حــاتمٌ
أخـونُـكَ عهـداً إنني غيـرُ خَــوَّانِ[٢]

والعهد كأنّه الأمانة، فأخونك[٣] عهداً كقولك: أخونك أمانة. وقال أبو ذؤيب:

فســوفَ تقـولُ إنْ هِيَ لم تجــدني
أخــان الـعهـدَ أم أثـم الحـليفُ[٤]

ومما يدلّك[٥] على تقارب الكلمتين استعمالهم إياهما في القسَم، نحو: عهدِ الله وأمانةِ الله. وتقول: أمِنت الرجل: إذا لم تخفه، آمنُه قال: (هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْه إلَّا كَمَا أمِنْتُكُمْ على أخيهِ مِنْ قَبْلُ) [يوسف/٦٤]. وأمِنته وائتمنته إذا لم تخش خيانته. قال ـ عز وجل[٦] ـ: (فإن أمِنَ بعضُكم بعضاً فليؤدّ الَّذي اؤْتُمِنَ أمانَتَه) [البقرة/٢٨٣]. فهذا كقوله تعالى:[٧] (إنَّ اللَّهَ يأمُرُكُمْ أنْ تُؤَدُّوا الأماناتِ إلى أهْلِها) [النساء/٥٨].

قال أبو عبيـدة:[٨] وقالـوا في مصدره: الأمْنُ والأمَنَـةُ

---

(١) انظر الأساس (خون) والديوان/٢٢.

(٢) من ثلاثة أبيات للعريان بن سهلة. انظر النوادر/٦٥.

(٣) في (ط): وأخونك.

(٤) من قصيدة له في ديوان الهذليين: ١/٩٨ وشرحه ١/١٨٤.

(٥) في (ط): ومما يدل.

(٦) في (ط): قال، فقط.

(٧) سقطت هذه الكلمة من (ط).

(٨) انظر مجاز القرآن له ١/٢٤٢.

والأَمَان. وفي التنزيل: ﴿إِذْ يَغْشَاكُمُ النُّعاسُ أَمَنةً مِنْهُ﴾ [الأنفال/١١](١). وقال أيضاً: ﴿أَمَنةً نُعاساً﴾ [آل عمران/١٥٤].

وقولهم: آمن زيد يحتمل غير وجه: يجوز أن يكون أمِنْته فآمن؛ فجاء المطاوع على أفعَل، كقولك:(٢) كببته فأكبّ، وفي التنزيل: ﴿فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾ [النمل/٩٠]، وفيه: ﴿أَفَمَنْ يَمْشي مُكِبًّا على وَجْهِهِ﴾ [الملك/٢٢].

وقال:

كما أَكَبَّ على ساعديهِ النَّمِرُ(٣)

ومما يدلّك على ذلك تعدِّيه(٤) بالحرف.

وقال أبو عثمان: أجفل الغيم إذا انقلع، وجَفَلته الريح، ولا يقال: أجفلته. ويجوز في آمن أن يكون المعنى: صار ذا أمن، مثل: أَجْرَب وأَقْطفَ وأعاهَ، أي: صار ذا عاهة في ماله، فكذلك(٥) آمن صار ذا أمن في ماله ونفسه بإظهار الشهادتين، كقولهم: أسلم، أي صار ذا سَلم بذلك، وخرج عن أن يكون حَرْباً مستحَل المال والنفس. فهذا كأنّه الأصل في اللغة ثم صار المؤمن والمسلم من أسماء المدح في الشرع. وسوَّت الشريعة بين التسمية بالمؤمن والمسلم لقوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كانَ فيهَا مِنَ المؤمنين فَمَا وَجَدْنَا فيها غيرَ بَيْتٍ مِنَ المسلمين﴾

(١) في الآية ١١ من سورة الأنفال. ويغشاكم قراءة ابن كثير وأبي عمرو. انظر الإتحاف: ١٤٢.

(٢) في (ط): كقوله.

(٣) عجز بيت لامرىء القيس تقدم في ص (١٢٤).

(٤) في (ط): تعديته.

(٥) كذا في (ط). وفي (م): «فلذلك».

[الذاريات/٣٥، ٣٦].

وقال أبو زيد: قالوا: ما آمنت أن أجد صحابة إيماناً، أي: ما وثقت أن أجد صحابة، والإيمان: الثقة.

وقال أبو الصقر:[١] ما آمنت أن أجد صحابة إيمانـاً، معناه: ما كدت أجد صحابة.

وقال أبو الحسن في قـوله تعـالى: (يُؤْمِنُ باللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمنين) [التوبة/٦١]، أي: يصدّقهم، كما تقول: أما تؤمن لي بأن أقول كذا وكذا، أي أما تصدقني؟.

وقال أحمد بن يحيـى: قالوا: رجل أَمَنَةٌ: إذا كان يثق بكل ما سمعه.[٢]

قال أبو علي: فثقته بما يسمعه إنَّما هو لأمْنه الكذب في المستمِع، وإذا[٣] أمِن كذِبه فقد صدَّقه. فيجوز[٤] في آمن أن يكون مما حكيناه عن أبي زيد وغيره من معنى الثقة والتصديق.

فأما قولهم: رجلٌ أَمَنـة؛ فَوَصْفٌ[٥] بـالمصدر. وحُكِي رجل أُمَنَة. فهذا: وَصْفٌ مثلُ هُزَأة ونُكَحَة. وقال: (والمُؤْمنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إليكَ) [النساء/١٦٢]، فهذا من أجل قوله:

---

(١) الظاهر أنه أبو الصقر الكفرتوني مقرىء دمشق الذي أخذ القـراءة عن علي بن عبد الله الأزدي وإبراهيم بن حميد الكلابزي، أخذ الأخير القراءة عن أبي حاتم السجستاني، واسم أبي الصقر المذكور رحمة بن محمد بن أحمد، وانظر ترجمته في طبقات القراء: ١/٢٨٣.

(٢) في (ط): بكل من يسمعه.

(٣) في (ط): فـإذا.

(٤) في (ط): وقد يجـوز.

(٥) في (ط): فوصف وُصِفَ.

(مِنَ الـذينَ قَـالُـوا آمنَّـا بـأَفْـواهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قلوبُهُـمْ) [المائدة/٤١]. فأمّا قوله: (قَالَت الأعْرَابُ آمنّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُـولُـوا أَسْلَمْنـا وَلَمّـا يَـدْخُـلِ الإيمـانُ فِي قُلُوبِكُمْ) [الحجرات/١٤]؛ فنفى عنهم الإيمان، وأثبت لهم الإسلام، فلأنَّ الإيمان على التصديق والثقة. وكأنَّ المعنى: أنّهم، وإن صاروا ذوي سلم وخرجوا من أن يكونوا حرباً بإظهار الشهادتين، فإنَّهم لم يصدِّقوا ولم يثقوا بما دخلوا فيه، فلم يطابق اعتقاداتهم ما أظهروه من الشهادتين، ولم يوافقه.

فهذا في المعنى مثل قوله: (مِنَ الذينَ قَالُوا آمَنَّا بأفواهِهِمْ وَلَمْ تُؤمِنْ قُلُوبُهُمْ) [المائدة/٤١]. وإيمان المنافقين من هذا الضرب لإظهارهم بألسنتهم ما أمنوا به على دِمائهم وأموالهم، والباطن منهم خلاف الظاهر. ولذلك قرأ من قرأ (اتَّخَذُوا إيمَانهم جُنَّةً)[١] [المنافقون/٢]؛فهؤلاء وإن كانوا قد أظهروا الإسلام، وجرت عليهم أحكامه، فليسوا مسلمين مخلصين، ولا واثقين بما دخلوا فيه، كمن وُصِفَ في قوله:[٢] (الذينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قلوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ ألا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ القلوبُ) [الرعد/٢٨].

فأمّا جمع من جمع بين هذه الآية وبين الأخرى وهي قوله: (إنَّما المُؤْمِنُونَ الَّذينَ إذَا ذُكِرَ اللَّهُ وجِلَتْ قُلُوبُهُمْ) [الأنفال/٢] وقوله: إنَّهما متدافعتان ـ لأنَّ الوجل خلاف

---

(١) قال في البحر ٨/٢٧١: قرأ الجمهور: أيمانهم بفتح الهمزة جمع يمين. والحسن بكسرها مصدر «آمن».

(٢) في (ط). قوله تعالى.

الطمأنينة ـ فجهل وذهاب عمّا عليه الآيتان وما أريد بهما؛ وذلك أنّ الاطمئنان إنَّما يكون عن ثَلَج القلب وشرح الصدر بمعرفة التوحيد والعلم به وما يتبع ذلك من الدرجة الرفيعة والثواب الجزيل. والوجل إنَّما يكون عند خوف الزيغ والذهاب عن الهدى وما يُستحقّ به الوعيد فَتَوْجَلُ القلوب لذلك. فكلّ واحد من الحالين غير صاحبتها، فليس هنا[1] إذاً تضادٌّ ولا تدافعٌ.

وهذان المعنيان المفترقان في هاتين الآيتين قد اجتمعا في آية واحدة، وهي قوله: (تقشَعِرُّ منهُ جُلُودُ الذينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلين جُلودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إلى ذِكْرِ اللَّهِ ذَلِكَ هُدى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاْء) [الزمر/٢٣]، لأنَّ هؤلاء قد سكنت نفوسهم إلى معتقدهم ووثقوا به، فانتفى عنهم الشكّ، والارتياب الذي يعرض لمن كان خلافهم ممن أظهر الإسلام تعوُّذاً، فحصل له حكمهُ دون العلم الموجِب لثلج الصدر[2] وانتفاء الريب والشكّ.

وقال:[3] (الَّذِينَ آمَنُوْا بآياتِنَا وكانُوا مُسْلِمين) [الزخرف/٦٩] كأنَّه: صدَّقوا ووثقوا، ثم قال: (وَكَانُوا مُسْلِمِين)؛ لأنَّ بعض مَن يَعلم صدق ما أتَى به النبي ﷺ[4] لم يدخلوا في دينه وسلمه: كاليهود الذين علموا صدقه وجحدوه، وكفروا بما أتى به؛ قال: (فَلَما جَاْءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ) [البقرة/٨٩] وقال: (إنَّ الذينَ يَكْتُمُونَ ما أَنْزَلْنَا مِنَ البيِّنَاتِ

(١) كذا في (ط)، وفي الأصل هما، وهو تحريف.
(٢) في (ط): الصدور. (٣) في (ط): وقال تعالى.
(٤) في (ط): النبي عليه السلام.

والهُدى) [البقرة/١٥٩] فهؤلاء وإن كانوا قد علموا واستيقنوا فقد دخلوا في جملة من ذمّ بقوله: (وجَحَدُوا بِهَا واستيقَنَتْها أَنْفُسُهُمْ ظُلْماً وعُلُوًّا) [النمل/١٤]. وقال: (يأيُّها الَّذينَ آمنُوا ادْخُلُوا في السِّلْمِ كافّةً) [البقرة/٢٠٨] وقال: (يَمنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لا تَمُنُّوا عليَّ إسْلامَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاْكُمْ للإيمانِ إنْ كُنْتُمْ صَادِقِين) [الحجرات/١٧]. فهذا يدلّ على أنَّ الإيمان من الأمن، أي هداكم لما تُحرزون به أنفسكم وأموالكم في العاجلة، ولا تخسرون معه أنفسكم وأهليكم في الآجلة.

ويجوز أن يكون هداكم للصدق وإن كان قد قال: (إنْ كُنْتُمْ صَاْدِقِين) ألا ترى أنّه ليس كل من هُـدِي إلى الصدق يصدِّق كالمُعَاند الجاحد لما عَرَف؟.

وقال بعض المتأوّلين في قوله في صفة التابوت: (إنَّ في ذَلِكَ لآيَةً لَكُمْ إنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِين) [البقرة/٢٤٨] معنى مؤمنين: مصـدّقين لي؛[1] وذلك أنَّـه لا يخلو من أن يراد بـه: أهل الإيمان بالله، أو يراد به: إن كنتم مصدقين[2] لي. فلا يجوز الأول لكفرهم بالله في تكذيبهم نبيهم لقوله: (أنَّى يكُونُ لَـهُ المُلْكُ عَلَيْنا) [البقرة/٢٤٧]؛ فأنكروا أن يُملِّكُـوا من مَلّكَه نبيُّهم قال: فإذا لم يجُز هذا الوجه ثبت الوجه الآخر الذي هو التصديق به.

وأمّا قوله: (وما يُؤْمِنُ أَكْثَـرُهُـمْ باللَّهِ إلاّ وَهُـمْ مُشْـرِكُون)

(١) في (ط): مؤمنين مصدقين، وحَذَفَ الكلمتين: (معنى) و(لي).
(٢) سقطت (لي) في (ط).

[يوسف: /١٠٦] فليس المؤمنُ هنا المطابِقَ معتقدُه ما يظهره باللسان؛ ولكن المعنى: أن أكثرهم مع إظهارهم الإيمان بألسنتهم مشركون. وقد يطلق على المظهر ذلك بلسانه اسم مؤمن، ولا يجوز أن يراد بذلك المدح، ولكنْ الاسْمُ الجاري على الفعل. وعلى هذا قوله: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرجِعُوهُنَّ إلى الكفارِ﴾ [الممتحنة/١٠] ألا ترى أن هذا على ما يظهرنه بألسنتهن من الشهادتين.

ومثل قوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم باللَّهِ إلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ قوله: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَةَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَها﴾ [النحل/٨٣] ومثله: ﴿الّذينَ آمَنوا ولم يَلبِسُوا إيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام/٨٢] في قول من ذهب إلى أنَّ الشرك الظلم، واحتجَّ بقوله: ﴿إنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان/١٣]. والمعنى فيهما: أنَّهم إذا سئلوا: مَن خلقهم، قالوا: الله. ثم يجعلون له شريكاً. وقال السُدّيّ[١] في قوله: ﴿وَلَكِنْ لَعَنَهُم اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إلَّا قَلِيلاً﴾ [النساء/٤٦]: القليل قولهم: الله ربنا، والجنة حقّ، والنَار حقّ. فهذا قليل من إيمانهم، والقليل ليس بشيء.

فهذا مِثْل ما تقدّم من أنَّه عبارة عن الفعل وليس بمدح كقوله: ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنينَ بِأَنَّ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ فَضْلاً كَبِيراً﴾ [الأحزاب/٤٧]؛ فقليلاً على قول السُدِّيّ وصف مصدر محذوف تقديره: فلا يؤمنون إلّا إيماناً قليلاً. وهذا أوجه من أن

(١) هو إسماعيل بن عبد الرحمن مولى قريش. والسدى نسبة إلى سدة مسجد الكوفة لبيعه المقانع فيها. مستقيم الحديث صدوق. توفي سنة ١٢٧. الخلاصة: ٣٠، والقاموس (سد).

يحمل القليل على أنَّهم ناس؛ لأن (قليلاً) مفرد، وفي التنزيل: (إنَّ هؤلاءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُون) [الشعراء/٥٤] إلَّا أنَّه قد جاء فعيل مفرداً يراد به الكثرة كفعول، نحو قوله: (وحَسُنَ أولئِكَ رَفيقاً) [النساء/٦٩] وقال: (ولا يَسْأَلُ حميمٌ حَمِيماً يُبَصَّرُونَهُمْ) [المعارج/١٠] فدلَّ عود الذِكْر مجموعاً إلى القبيلين على أنَّه أريد بهما الكثرة، وقال رؤبة (١):

دعها فما النحويُّ من صديقها

فإن جعلت القليل ناساً؛ وجب ألا يكونوا دخلوا في اللعن؛ فيكون: إلَّا قليلاً؛ استثناء من قوله: (لَعَنَهُمُ اللَّهُ... إلّا قليلاً) [النساء/٤٦].

ويجوز أن يكون الاستثناء من قوله: (فلا يؤمنونَ)، ويكون قولُهُ: (لَعَنَهُمُ اللَّهُ) واقعاً على الكفار منهم دون المُسْتَثْنَين.

وما قاله السُدّي هو القول: لأنَّه قد قال: (٢) (قَلِيلاً مَّا يُؤْمِنونَ)، وما زائدة، فالمعنى: (٣) يؤمنون قليلاً، أي إيماناً قليلاً.

وأمّا قوله: (وما أَنْتَ بمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِين) [يوسف/١٧] فليس المعنى على: ما أنت بمصدِّق لنا ولو كنا

---

(١) وهو في القسم المنسوب إليه في ديوانه ١٨١ وقبله:

تنح للعجوز عن طريقها قد أقبلت رائحة من سوقها

والمراد بالعجوز والدة رؤبة أو امرأة من العرب، وقيل في الشاهد غير ذلك. انظر شواهد الشافية: ١٣٨. وشأن الدعاء للخطابي ص/١٤٩.

(٢) في (ط): لأنه قال. (٣) في (ط): والمعنى.

صادقين عندك؛ لأنَّ الأنبياء لا تكذِّب الصادقين، ولكن المعنى: ما أنت واثقاً، ولا غير خائف الكذب في قولنا؛ ولو كنّا على الحقيقة صادقين عندك لمَا خَلَوْنا من ظِنَّةٍ منك وتُهمة[١] لك أنّا قد[٢] كَذبناك، لفرط محبَّتك ليوسف وإشفاقك عليه. وهذا المعنى متعالَمٌ في استعمال الناس. فمؤمن هنا مِن آمن، أي صار ذا أمْن أو صار ذا ثقة، فنفى ذلك، أي: لا تثق بأن الأمر كما تُخبَر ولا تسكنُ نفسك إليه.

وأمّا قوله: (فلا يُؤمِنُوا حَتَّى يَرَوُا العذابَ الأليم) [يونس/٨٨][٣] فإنَّ قوله: لا يؤمنوا في موضع نصب بالعطف على قوله: ليضلوا عن سبيلك فلا يؤمنوا. ولم يَعطوا الأموال ليضلوا ويكفروا ولكن لمّا اختاروا ذلك فصار إليه عاقبةُ أمرهم كان بمنزلة قوله تعالى:[٤] (فالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحزناً) [القصص/٨]؛ لمَّا أدى التقاطهم إيّاه إلى ذلك، وإن كان الالتقاط لغيره.

وأمَّا قوله: (هٰأنْتُمْ أولاءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بالكتابِ كُلِّه) [آل عمران/١١٩]؛ ففي قوله: (تُؤْمِنُون بالكتابِ كلِّه)[٥] إنباء عن كون المؤمنين على خلاف صفةِ من ذكر في

(١) في (ط): من ظنة منك في تهمة لك.
(٢) في (ط): بأنا.
(٣) في الآية ٨٨ من سورة يونس: (وقال موسى ربنا إنك آتيت فرعون وملأه زينة وأموالاً في الحياة الدنيا ربنا ليضلوا عن سبيلك ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم).
(٤) سقط لفظ: تعالى، من (ط).
(٥) سقطت من (ط) هذه الجملة: ففي قوله: «تؤمنون بالكتاب كله».

قوله: ﴿وَيَقُولُون نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرِ بِبَعْضٍ﴾ [النساء/ ١٥٠]، وفي قوله: ﴿الذينَ جَعَلُوا القُرْآنَ عِضين﴾ [الحجر/ ٩١].

وأمَّا قولنا في وصف[1] القديم سبحانه: «المؤمن المهيمن» فإنَّه يحتمل تأويلين:

أحدهما: أن يكون من «أَمِنَ» المتعدي إلى مفعول، فنقل بالهمزة فتعدى إلى[2] مفعولين؛ فصار من «أمن» زيد العذاب وآمنته العذاب، فمعناه المؤمن عذابَه من لا يستحقه. وفي هذه الصفة وصف القديم سبحانه[3] بالعدل[4] كما قال: ﴿قَائِماً بالقِسْطِ﴾[5] [آل عمران/ ١٨].

والآخر: أن يكون معناه المصدق، أي المصدق الموحدين له على توحيدهم إياه؛ يدل على ذلك قوله: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أنَّه لا إلَه إلا هُو﴾ [آل عمران/ ١٨]. ألا ترى أنَّ الشاهد مصدق لما يشهد به، كما أنَّه مصدق من يشهد له، فإذا شهد سبحانه بالتوحيد فقد صدّق الموحدين.

فأمّا قوله «المهيمن» فقال أبو الحسن في قوله: ﴿وَمُهَيْمِناً عَلَيه﴾ [المائدة/ ٤٨] إنَّه الشاهد، وقد روي في التفسير أنه الأمين.

---

(١) في (ط): صفة.

(٢) كذا في (ط): وفي الأصل: بإلى، وهو تحريف.

(٣) في (ط): عز وجل.

(٤) بالعدل، سقطت من (ط).

(٥) وتمام الآية ١٨ من سورة آل عمران (شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائماً بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم).

حدثنا أحمد بن محمد البصري[١] قال: حدثنا المؤمل[٢] قال: حدثنا إسماعيل[٣] عن أبي رجاء[٤] قال سألت الحسن[٥] عن:[٦] (مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الكتابِ ومهيمِناً عليه) [المائدة/٤٨] قال: مصدقاً بهذه الكتب وأميناً عليها.

والمعنيان متقاربان، ألا ترى أن الشاهد أمين فيما يشهد به؟ فهذا التأويل موافق لما جاء في التفسير من أنّه الأمين.

وإن جعلت الشاهد خلاف الغيبة كان بمنزلة قوله: (لا يَخْفَى عَلَى الله مِنْهُمْ شَيءٌ) [غافر/١٦]، و(لا يَعْزُبُ عَنْهُ

(١) يبدو أن هذا الحديث من رواية أبي الحسن الأخفش ومن تتمة كلامه، كما يبدو أن كلامه متصل بعد ذلك إلى قول المؤلف: قال أبو علي: وليست الياء للتصغير إلخ. وأحمد بن محمد البصري الذي يروي عن مؤمل هو أحمد بن محمد بن إبراهيم الكندي كما في تهذيب الكمال ص ١٣٩٦. طبعة دار المأمون للتراث.

(٢) والمؤمل: هو مؤمل بن هشام اليشكري البصري أبو هشام ختن إسماعيل بن علية، روى عن إسماعيل بن علية. وروى عنه البخاري وأبو داود والنسائي. مات في ربيع الأول سنة ٢٥٣ هـ. انظر تهذيب الكمال ص ١٣٩٦

(٣) وإسماعيل، هو: إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي، أسد خزيمة مولاهم؛ أبو بشر البصري المعروف بابن علية، وهي أمه ـ مولاة بني أسد بن خزيمة أيضاً، كان ثقة أميناً. قال أحمد: إليه المنتهى في التثبت، توفي سنة ١٩٣، وانظر تهذيب الكمال: ص ٩٥.

(٤) وأبو رجاء، هو: محمد بن سيف الأزدي الحداني بضم المهملة الأولى أبو رجاء البصري، روى عن الحسن وعكرمة وجماعة، ووثقه ابن معين والنسائي وابن سعد، انظر تهذيب الكمال ص ١٢٠٩.

(٥) أي الحسن البصري وتقدمت ترجمته ص/٣٣.

(٦) كذا في (ط)، وسقطت: عن، من (م).

مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَـٰوَاتِ) [سبأ/٣]، وقال: (وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِين) [الأنبياء/٧٨].

وقالوا: إنه مفيعل من الأمان، مثل مبيطر[1]، وأبدلت من الفاء التي هي همزة الهاءُ كما أبدلت منها في غير هذا الموضع. وروى اليزيدي أبو عبد الله عن أبي عبيدة قال: لا يوجد مثل[2] هذا البناء إلا أربعة[3] أشياء: مبيطر ومصيطر ومبيقر[4] ومهيمن.

قال أبو علي: وليست الياء للتصغير، إنما هي التي لحقت فَعَل وألحقته[5] بالأربعة، نحو دحرج وإن كان اللفظ قد وافق اللفظ.

وأما قولهم: الأمان فإنّه، وإن كان اسمَ حَدَث، وكان بزنة الجَمال والذَّهابِ والتَّمامِ، فقد صار كأنّه لكثرته في الاستعمال خارجاً عن أحكام المصادر. ألا ترى أن قولهم: أعطيته أماناً، ولك الأمان صار بمنزلة الكف والمتاركة، فكأنّه لما خرج بذلك عن بابه صار بمنزلة قولهم: لله درُّك. الذي زعم أنّه بمنزلة قولهم: لله بلادك. فلذلك لا تكاد تجده مُعمَلاً إعمال المصادر.

قال بعض المتأولين في قوله: (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ) [البقرة/٣]، أيْ: يُؤْمِنُون إذا غابوا عنكُم، ولم يكونوا

(١) المبيطر، كالبيطر والبيطار، معالج الدواب، وصنعته البيطرة.

(٢) مثل ساقطة من (ط). (٣) في (ط): في أربعة.

(٤) مبيقر: اسم فاعل من بيقر الفرس إذا صفن بيده، أي: وقف على ثلاثة أرجل وحافر الرابعة، ويقال أيضاً: بيقر الرجل: هاجر من أرض، وخرج إلى حيث لا يدري، ونزل الحضر، وغير ذلك.

(٥) في (ط): فألحقته.

كالمنافقين الذين يقولون: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهزِئُونَ﴾ [البقرة/١٤]. ويقوي ما ذهب إليه هذا المتأول قوله: ﴿الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهم بالْغَيْبِ﴾ [الأنبياء/٤٩] وقوله: ﴿وَخَشِيَ الرحمنَ بالْغَيْب﴾ [يس/١١] وقال الهذلي:

أخالدُ ما راعيتَ من ذي قرابةٍ
فتحفَظَني بالغيبِ أو بعضِ ما تبدي[١]

فالجار والمجرور في موضع حال، أي تحفظني غائباً، ويخشون ربَّهم غائبين عن مَرْآة الناس لا يريدون بإيمانهم تصنعاً لأحد، ولا تقرباً إليه رجاء المنالة[٢]، ولكن يخلصون إيمانهم لله تعالى[٣].

ويجوز فيها وجه آخر، وهو أن هذه الآية كأنَّها إجمال ما فصل في قوله: ﴿والمُؤْمِنُون كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ [البقرة/٢٨٠] والموصوفون فيها خلاف من وصف في قوله: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ باللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ واليَوْمِ الآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلاَلاً بَعِيداً﴾ [النساء/١٣٦]؛ فكفرهم بالملائكة ادعاؤهم إياهم بنات، كما وُبِّخُوا في قوله: ﴿أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يخلُقُ بناتٍ﴾ [الزخرف/١٦] وقوله: ﴿وَجَعَلُوا الملائكةَ الَّذينَ هُمْ عِبادُ الرَّحْمَـٰنِ إناثاً﴾ [الزخرف/١٩] وكفرهم بالكتب إنكارهم

---

(١) البيت من قطعة لأبي ذؤيب الهذلي يخاطب فيها ابن أخته خالد بن محرث الذي بعثه رسولاً إلى صديقته فأفسدها عليه، انظر ديوان الهذليين: ١/١٥٩ وشرحه للسكري ١/٢١٩. وقصة الأبيات في شرح أبيات المغني ٧/١٣٥.

(٢) في (ط): رجاء لمنالة، والمنالة: النيل والعطاء.

(٣) سقطت هذه الكلمة من (ط).

لها في قوله: (وما قدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْره إذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ من شَيْء) [الأنعام/٩١] وكفرهم بإرسال الرسل [إنكارهم][(١)] إرسالهم بنحو قوله:[(٢)] (وَلِئنْ أطَعْتُمْ بَشَراً مِثْلَكُمْ) [المؤمنون/٣٤] وقوله:[(٣)] (أهَذَا الذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً) [الفرقان/٤١]، وكفرهم بالآخرة قولهم: (لا تأتيناْ الساعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي) [سبأ/٣]. فكل هذه الأمور غيب قد أنكروه ودفعوه فلم يؤمنوا به ولم يستدلوا على صحته؛ فقال تعالى: (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بالْغَيْبِ) [البقرة/٤] أي بهذه الأشياء التي كفر بها هؤلاء الذين ذُكر كفرهم بها عنهم وخصهم بالإيقان بالآخرة في قوله: (وبالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ) [البقرة/٤] وإن كان الإيمان بالغيب قد شملها لما كان من كفر المشركين بها[(٤)] وجحدهم إياها في نحو ما حَكى عنهم من قولهم:[(٥)] (وقَالُوا مَا هي إلاَّ حَياتُنَا الدُّنْيا نَمُوتُ وَنَحْيَا) [الجاثية/٢٤] فكان في[(٦)] تخصيصهم بذلك مدح لهم.

ونظير ذلك في أنَّه خصَّ بعدما عمّ قوله: (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَق) [العلق/١] فعم بقوله: «خلق» جميع مخلوقاته ثم خص فقال (خَلَقَ الإنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ) [العلق/٢] ويَقرب من هذا قوله: (الرحمن الرحيم) حيث أريد تخصيص المسلمين بالكرامة في قوله: (وَكَانَ بالمؤْمِنِينَ رَحِيماً) [الأحزاب/٤٣] فالباء على هذا الوجه ليست في موضع الحال كما كانت كذلك في الوجه الأول، ولكنه في موضع نصب بأنه مفعول به،[(٧)] كما

(١) ما بين المعقوفتين زيادة في (ط). (٢) في (ط): قوله تعالى.
(٣) في (ط): وقولهم. (٤) سقطت هذه الكلمة من (ط). (٥) في (ط): في قوله.
(٦) سقطت هذه الكلمة من (ط). (٧) به ساقطة من (ط).

أنها مفعول في قوله: (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ) [البقرة/٨] (وإني آمنت بربكم) [يس/٢٥] والغيب: ما غاب عنك فلم تشهده. وقال: (عالمُ الغيبِ والشَّهادة)[١]. قال[٢] أبو زيد: بدا[٣] غيّبان العود، إذا بدَت عروقه التي تغيبت منه، وذلك إذا أصابه البُعاق[٤] من المطر فاشتد السيل فحفر أصول الشجر حتى تظهر عروقه. وقوله: (وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمٰوَاتِ والأرْضِ)[٥] مصدر مضاف إلى المفعول على الاتساع فحذف حرف الجر، لأنَّك تقول: غبت في الأرض، وغبت ببلد كذا؛ فتعديه بحرف الجر فحذف الحرف وأضيف المصدر إلى المفعول به في المعنى نحو (مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ) [فصلت/٤٩] و(بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ) [ص/٢٤]. ويحتمل وجهين:

أحدهما: ذوو غيب السمٰوات والأرض، أي ما غاب فيها[٦] من أُولي العلم[٧] وغيرهم، كقوله: (أَلَا لَهُ الْخَلْقُ والأَمْرُ) [الأعراف/٥٤].

والآخر: أن يكون المعنى: ولله علم غيب السموات، ويدل على ذلك قوله: (عَالِمُ الغَيْبِ فَلا يُظهِرُ على غَيْبِهِ أَحَداً)

---

(١) في سور: الأنعام ٧٣، التوبة ٩٤، ١٠٥، الرعد ٩، المؤمنون ٩٢، السجدة ٦، الزمر ٤٦، الحشر ٢٢، الجمعة ٨، التغابن ١٨.

(٢) في (ط): وقال. (٣) كذا في (ط)، وفي (م): بدأ بالهمز.

(٤) غيبان بتشديد الياء المفتوحة، وقال بعضهم بسكونها، وانظر اللسان في مادة (غيب) والبعاق كغراب من المطر، هو الذي يفاجىء بوابل فيفجر الأرض ويكشف جذور النبت والشجر.

(٥) في الآية ١٢٣ من سورة هود، والآية ٧٧ من سورة النحل.

(٦) في (ط): فيهما. (٧) كذا في (ط)، وفي (م) من أولي الغيب.

[الجن/٢٦]، و(عالِمُ الغَيْبِ والشهادَةِ فَتَعالى عمَّا يشركُون) [المؤمنون/٩٢]. وقال: (إنَّ الَّذِين آمنوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْراً) [النساء/١٣٧]، يعني به المنافقين. والإيمان[١] الأول دخولهم في الإسلام وحقنهم الدماء والأموال،[٢] وكفرهم بعدُ: نفاقهم، وأن باطنهم على غير ظاهرهم، وإيمانهم بعدُ يقيهم نفاقهم بقولهم: (إنَّا مُؤْمِنُون) في قوله: (وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا)؛[٣] فهذا الإظهار منهم للإيمان[٤] ثانية يدخلون به في حكم الإسلام بعد الكفر، كما أنَّ من جاء من المؤمنات مظهرات للإسلام داخلاتٌ في حكمه. وقال: (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ) [الممتحنة/١٠] فعُلمن مؤمنات بما أظهرنهُ من ذلك، فكذلك هؤلاء يكونون مؤمنين بإظهارهم الإيمان بعد ما عُلم منهم من النفاق. وكفرهم بعد هذا الإيمان الثاني قولهم: إذا خلَوا إلى أصحابهم[٥] (إنَّا مَعَكُمْ إنَّما نَحْنُ مُسْتَهزِئُون) فما ازدادوه من الكفر إنَّما هو بقولهم: (إنما نَحْنُ مستهزئون) فهذا زيادة في الكفر.

ويدل على أن المستهزىء باستهزائه كافر فيزداد به كفراً إلى كفره قوله: «وقد نَزَّلَ عَلَيْكُمْ في الكتابِ أَنْ إذا سَمِعْتُمْ آياتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِها ويُسْتهزأ بها فلا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ)، وقال: (إنَّكُمْ إذاً مِثْلُهُم)[٦]

---

(١) في (ط): فالإيمان. (٢) في (ط): والأموال به.

(٣) في الآيتين ١٤، ٧٦ من سورة البقرة.

(٤) في (ط): الإيمان. (٥) في (ط): إلى شياطينهم.

(٦) في الآية ٤٠ من سورة النساء: (وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره إنكم إذاً مثلهم إن الله جامع المنافقين والكافرين في جهنم جميعاً.

فإذا كان المجالس[١] مثلهم وإن لم يظهر ذلك ولم يعتقده، فالقائل لذلك أشد ذهاباً في الكفر.

[بسم الله][٢]

الإعراب

لا تخلو الألف في آمن من أن تكون زائدة أو منقلبة، وليس في القسمة أن تكون أصلاً. فلا يجوز أن تكون زائدة لأنّها لو كانت كذلك لكان[٣] فاعَل ولو كان[٤] فاعل لكان مضارعه يفاعل مثل يقاتل ويضارب في مضارع قاتل وضارب؛ فلما كان مضارع آمن يؤمن دلَّ ذلك على أنّها غير زائدة، فإذا لم تكن زائدة كانت منقلبة. وإذا كانت منقلبة لم يخل انقلابها من أن يكون عن الواو أو عن الياء أو عن الهمزة. فلا يجوز أن تكون منقلبة عن الواو لأنها في موضع سكون، وإذا كانت في موضع سكون وجب تصحيحها ولم يجز انقلابها، وبمثل هذه الدلالة لا يجوز أن تكون منقلبة عن الياء، فإذا لم يجز انقلابها، عن الواو ولا عن الياء ثبت أنها منقلبة عن الهمزة؛ وإنما انقلبت عنها ألفاً لوقوعها ساكنة بعد حرف مفتوح، فكما أنها إذا خففت في رأس، وفأس، وبأس، انقلبت ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها، كذلك قلبت في نحو: آمن، وآجر، وآتى، وفي الأسماء نحو آدَر[٥] وآخر وآدم، إلاَّ أنَّ الانقلاب ها هنا لزمها لاجتماع

---

(١) كذا في (ط)، وفي الأصل: المجانس.
(٢) زيادة في م.
(٣) في (ط) لكانت.
(٤) في (ط): كانت.
(٥) الآدر: هو المنتفخ الخصية، وقيل: هو الذي يصيبه فتق في إحدى =

الهمزتين، والهمزتان إذا اجتمعتا في كلمة، لزم الثانية منهما القلب بحسب الحركة التي قبلها إذا كانت ساكنة نحو آمن، اؤتمن، ائذن، ائتنا.

ومن ثم قلنا في آوى(١) إن الفاء منها همزة، ألا ترى أنَّها لا تخلو من أن تكون أفعلَ أو فاعلَ أو فعلى، فلا يجوز أن تكون فاعل لأنّ مثل: طابق، وتابَل مصروف في المعرفة،(٢) وقد منعوا آوى الصرف؛ فعلم بذلك أنه ليس مثل طابق، ولا يجوز أن يكون فعلى لأنَّه لو كان إياها لكانت الألف في موضع سكون، وإذا كانت في موضع سكون وجب صحتها وانتفى انقلابها، فلو كانت العين واواً لوجب إدغامها في الواو التي هي لام كما وجب إدغام حَوَّاء وعَوَّاء، ولا يجوز أن تكون الألف منقلبة عن الياء مع وقوع واو بعدها لأنَّ ذلك مرفوض في كلامهم غير موجود.

فإن قلت فقد جاء خَيْوان في اسم هذا الموضع الذي باليمن(٣) فالقول في ذلك أنه فيْعال وليس بفَعلان، وإنما منع

= الخصيتين، وأدر، من باب تعب، والاسم الأدرة بالضم وسكون الدال، وبالتحريك: الخصية. والخصية الأُدْراء: العظيمة بلا فتق. الأدرة بالتحريك الخصية، ومرض الأدرة هو المرض المسمى بالقيلة بفتح القاف وسكون الياء.

(١) أي من: ابن آوى.

(٢) المراد بقوله في المعرفة، أي: إذا جعل علماً، فإنه ينون ويصرف ولا يمنع من الصرف، لأنه ليس على وزن الفعل.

(٣) خيوان بفتح الخاء وتسكين الياء: مخلاف باليمن ومدينة بها. قال أبو علي الفارسي: خيوان: فَيْعال، منسوب إلى قبيلة من اليمن، وقال ابن الكلبي: كان يعوق الصنم بقرية يقال لها: خيوان من صنعاء على ليلتين مما يلي مكة، / انظر ياقوت /خيوان/٢/٤١٥.

الصرف لأنه يجعل[١] اسماً لبقعة أو بلدة[٢]؛ فلا يجوز إذن أن يكون فعلي، فإذا لم يجز أن يكون فاعل ولا فعلى ثبت[٣] أنَّه أفعل، وإنَّما لم يصرف لوزن الفعل[٤]، وأنَّه علم. فهو مثل آمن، ولو نكر كما نَكروا عِرْساً في ابن عِرْس لكان القياس صرفه.

فأمّا قراءة من قرأ: (آتَيْنا بها)[٥] فإنَّما هو فاعلْنا وليس بأفعلنا، ولو كان أفعلنا لم تدخل الباء، ألا ترى أنك تقول: جئت به، فإذا عديت بالهمزة قلت: أجأته، ولم تقل: أجأت به. وفي التنزيل: (فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ) [مريم/٢٣]، فكذلك قوله: (آتَيْنَا بِهَا). لو كان أفعل لم يحتج إلى الباء.

وكذلك[٦] تقول: أبى زيد شرب الماء، فإذا فعلت أنت به الإباء قلت: آبيته ولا تقول:[٧] آبيت به قال:

قد أُوبِيَتْ كلَّ ماء فهي صادِيةٌ
مهما تُصِبْ أفقاً من بارق تَشِمِ[٨]

---

(١) في (ط): جعل. (٢) في (ط): للبقعة أو البلدة.

(٣) في (ط): ثبت بهذا. (٤) في (ط) لم يصرف لأنه على زنة الفعل.

(٥) في الآية ٤٧ من سورة الأنبياء (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين)؛ وقراءة آتينا بها بمد الهمزة ليست من السبع، بل هي قراءة ابن عباس ومجاهد وابن جبير وابن أبي إسحاق وغيرهم، على وزن فاعلنا من المواتاة وهي المجازاة والمكافأة، أي: جازينا بها، انظر البحر المحيط ٣١٦/٦.

(٦) في (ط): وتقول بدون كذلك. (٧) في (ط): ولا تقل.

(٨) البيت من قصيدة لساعدة بن جؤية الهذلي، يصف صواراً بضم الصاد=

فإن قلت: فقد قرأ بعضهم: (يُذهِبُ بالأبْصَار)[1] فأثبت الباء مع النقل بالهمزة، فهلا أجزت في «آتينا بها» أن تكون أفعلنا بها ولا تكون[2] فاعلنا. فإنّ ما ذكرته هو قياس هذا القول، إلا أن الحمل عليه والردُّ إليه ينبغي ألَّا يجوز ما وجد عنه مندوحة.

فأمَّا آجَرَ فهو فاعل؛ لأنَّك تقول في المضارع: يؤاجر مثل يقاتل، ولو كان أفعل لكان يؤجِر. والذي جاء في التنزيل من ذلك على فَعَل لأنَّ المضارع يفعل في قوله: (على أن تأجُرَني ثمانيَ حِجَجٍ) [القصص/٢٧].

فأمَّا حجة من قرأ (يؤمنون) بتحقيق الهمز، فلأنّه إنَّما ترك

= وكسرها، أي: قطيعاً من البقر، وصاوية بالواو أي: عطشى، من صويت النخلة على وزن فرح أي: عطشت ويبست، وهي رواية اللسان؛ في مادة «صوى»، وروي أيضاً صادية بالدال، وهكذا رواه اللسان في «أبى». وفي ديوان الهذليين: ١٩٨/١ وشرحه ص ١١٢٨ فهي طاوية، أي: ضامرة البطون من قلة الشرب؛ وأوبيت كل ماء أي: منعت كل ماء، يقال: أبى فلان الماء امتنع منه، وآبيته الماء منعته، وانظر اللسان في (أبى) والبيت من شواهد شرح أبيات المغني ٣٤٥/٥، ٣٤٧.

(١) في الآية ٤٣ من سورة النور. وقراءة: يَذهب بالأبصار بفتح الياء والهاء هي قراءة السبع والجمهور، وقرأ شيبة بن نصاح وأبو جعفر المدني بضم الياء وكسر الهاء، وخطأ الأخفش وأبو حاتم أبا جعفر في هذه القراءة، وقالا: لأن الباء تعاقب الهمزة، أي: فلا يجتمعان. وليسا على صواب لأنه لم يكن يقرأ إلا بما روي، وقد أخذ القراءة عن سادات التابعين الآخذين عن جلة الصحابة، وهو لم ينفرد بها بل قرأ بها شيبة كذلك. ومن ثم اقتصر الفارسي على الدفع بالرواية ولم يتجاسر على التخطئة. وانظر البحر المحيط: ٤٦٥/٦. (٢) تكون ساقطة من (ط).

الهمز في أومن لاجتماع الهمزتين، كما أنَّ تركها في آمن كذلك، فلما زال اجتماعهما مع سائر حروف المضارعة سوى الهمزة، ردّ الكلمة إلى الأصل فهمز؛ لأنَّ الهمزة، من الأمن والأَمَنة، فاء الفعل. ومما يقوي الهمز في ذلك أنّ من تركها إنّما يقلبها واواً ساكنة وما قبلها متحرك بالضم، والواو الساكنة إذا انضم ما قبلها فقد استجازوا قلبها همزة.(١) قال محمد بن يزيد: أخبرني أبو عثمان قال: أخبرني الأخفش قال: كان أبو حية النُّميري يهمز كل واو ساكنة قبلها ضمة وينشد:

لـحُبُّ المؤقدانِ إليَّ مؤسى(٢)

وتقدير ذلك أن الحركة لما كانت تلي(٣) الواو في مؤسى صارت كأنّها عليها، والواو إذا تحركت بالضمة أبدلت منها الهمزة.

ومثل إبدالهم من الواو الساكنة المضموم ما قبلها الهمزة استجازتهم الإمالة في مقلات،(٤) ومصباح، حيث كانت الكسرة

---

(١) في (ط) بعد ذلك: حدثنا ابن السراج قال إلخ.

(٢) شطر بيت لجرير وعجزه:

وجعدة إذ أضاءهما الوقود

وجعدة ابنته وموسى ابنه، يمدح ولديه بالكرم والاشتهار به. الديوان ٢٨٨/١ وانظر الخصائص. وشرح أبيات المغني للبغدادي ٧٦/٨ وما بعدها فإن البغدادي نقل كلام الفارسي في شرحه.

(٣) تلي الواو، أي تتصل بها قبل أو بعد، من الولي وهو القرب والاتصال من قبل ومن بعد، وإن اشتهر فيما يجيء بعد.

(٤) المقلات بصيغة المبالغة: هي الناقة تضع واحداً ثم لا تحمل، والمرأة لا يعيش لها ولد.

كأنَّها على المستعلي فصار[١] مثل قِفاف وصِفاف،[٢] فإذا جاز إبدال الهمزة من الواو التي ذكرنا واجتلابها، وإن لم تكن من الكلمة، فالهمزة التي هي أصل في الكلمة أولى بالتقرير وألاّ يبدل[٣] منها الواو.

وحجة من لم يهمز أن يقول [إنّ][٤] هذه الهمزة قد لزمها البدل في مثالين من الفعل الماضي والمضارع، فالماضي نحو: آمَن وأومِنَ، والمضارع نحو أومِن[٥] ولم يجز تحقيقها في هذه المواضع. وهذا القلب الذي لزمها في المثالين إعلال لها، والإعلال إذا لزم مثالاً أتبع سائر الأمثلة العارية من الإعلال:[٦] كإعلالهم يقوم لِقام، وإعلالهم يُكرم من أجل أكرمَ، وأعِدُ لِيَعدُ؛ فوجب على هذا أن يختار ترك الهمز في يؤمنون اعتباراً لما أرينا من الإعلال ليَتبع قولهم (يؤمنون) في الإعلال[٦] المثالين الآخرين لا على التخفيف القياسي في نحو جُونة[٧] في جؤنة وبوس في بؤس.

فإن قلت: فهلاّ لم يجز غير القلب والتخفيف كما لم يجز إلاّ الإعلال فيما شبهته به وإلزامُه الحذف والقلب؟.

---

(١) في (ط): فصارت.

(٢) جمع قف بضم القاف، وهو القصير، وظهر الشيء، ومن الناس الأخلاط والأوباش وغير ذلك، أو جمع قفة وهي معروفة، وصفاف جمع صفة وهي السرج، وصفة الدار شبه البهو الواسع الطويل ومكان مظلل منها.

(٣) في (ط): تبدل.

(٤) ساقطة من (ط).

(٥) في (ط): فالماضي نحو آمن والمضارع نحو أومن.

(٦) في (ط): في الاعتلال.

(٧) الجؤنة: سفط مغشى بجلد، ظرف لطيب العطار.

فالقول: إن القياس على ما أريناك.

ولم يلزم ما شبهنا به [من][1] الحذف والقلب في كل موضع، ألا ترى أنّهم إذا قالوا: يُوعَد، وما أقْوَله وأقوِل بزيد، ويؤكرَمُ في الشعر، وأهَريق لم يلزم الحذف والقلب.

وحدثنا علي بن سليمان أن أحمد بن يحيى أخبرهم: يقال: قد اتَّمَنَ فلان فلاناً وقد اتمنته،[2] والأصل: ايتمن وايتمنته، ثم أدغمت الياء في التاء فشددت التاء. وفي الائتمام: قد اتَّمَمْت به مفتوح التاء.

هذا لفظ أحمد بن يحيى واستثبتُّ أبا الحسن في ذلك فأثبته وصححه، ولم أعلم لأصحابنا في هذه المسألة نصاً. وقياس قولهم عندي أن الإدغام فيها لا يجوز لأنَّ الياء غير لازمة؛ فلا يكون مثل اتّسر واتعد، ألا ترى أنّهم قالوا: لو بنيت مثل: افْعَل أو افعِل[3] من أويت، لقلت: إيًّا وإيّ فقلبت الفاء ياء وأدغمتها في الواو[4] كما تدغم فيها الياء التي من نفس الكلمة. وقالوا: لو بنيت مثل افعوعل من أويت، لقلت: إيْوَوَّي[5] وإيوَيًّا على قول أبي الحسن، ولم تدغم الياء المنقلبة عن[6] الهمزة التي هي فاء في الواو التي هي عين لأنَّها غير لازمة، فكذلك الياء في ائتمنته غير لازمة؛ لأنَّك إذا أسقطت

---

(١) ساقطة من (ط). (٢) كذا في (ط) وفي م: ايتمنه.

(٣) في (م): افعِل وافعَل بكسر العين في الأول وفتحها في الثاني، وهو يخالف الترتيب الذي مثل له. (٤) ف (ط): في الياء.

(٥) أصلها: أووى، قلبت الهمزة الثانية ياء وياء اللام ألفا.

(٦) في (ط): من الهمزة.

همزة الوصل في الدرج نحو قد ائتمن رجعت الهمزة، وإذا لم يدغموا نحو نُوي ورُوْيا إذا خففوا الهمزة مع لزوم الواو في قول أهل التخفيف فألا يدغم ائتمن ونحوه أجدر.

فإن قلت: فقد أدغم قوم رويا فقالوا رُيّا. فالقول إن الإدغام في هذا أشبه لما ذكرنا من لزومها،(١) وتلك لما لم تلزم كانت بمنزلة المنفصل، على أن أبا الحسن يحمل رُيًّا فيمن أدغم على القلب(٢) نحو أخطيت في اللام. ويقوي ذلك أن بعضهم كسر الفاء منها فقال: رِيّا، كما قالوا في: لُيٍّ لِيّ.(٣)

فإن قلت: فهل يجوز الإدغام في المصدر من قوله: (آوَىْ إليهِ أَخَاهُ) [يوسف/٦٩] فالقول إن ترك إدغام ذلك وامتناعه(٤) على قول الخليل بيّن، ألا ترى أنّه لم يدغم أُووِمَ ولا يُوْوَمُ وشبهه(٥) بسُوْيِرَ(٦) فألّا يدغم هذا أجدر؛ لأنّها لما

(١) أي: من لزوم الواو على لغة التخفيف.

(٢) أي وليس من باب التخفيف، بل تكون الهمزة منسية ولذلك صح الإدغام.

(٣) جمع ألوى، يقال: قرن ألوى، أي: معوج، وجمعه لي بضم اللام، والقياس الكسر.

(٤) هذه العبارة مضطربة في (ط). (٥) في (ط): شبهه.

(٦) أيم بتشديد الياء المفتوحة: مثال مفترض للاشتقاق من يوم أيوم، أي: شديد، سأل سيبويه الخليل: كيف ينبغي له أن يقول: أفعلت في القياس من اليوم على من قال: أطولت وأجودت؟ فقال: أيّمت؛ فتقلب الواو هنا كما قلبتها في أيام، فإذا بنى الفعل للمجهول قيل: أووم، ويووم، واسم المفعول موومٍ، لشبهه بفعل سوير المبني للمجهول من ساير، وانظر الكتاب: ٢/٣٧٦.

أبدلت ولزم إبدالها صارت بمنزلة الألف الزائدة حتى أبدلت منها الواو في التكسير، كما أبدلت من ألف ضارب؛ فقالوا أوادم[١] كما قالوا ضوارب.

ومن قال: أُيِّمَ، وخالف الخليل، فينبغي ألّا يدغم هذا لما ذكرنا من مشابهتها الزيادة، ولأنَّه مثل ما تركت العرب إدغامه في[٢] قولهم: ديوان. ألا ترى أنها أبدلت لاجتماع الهمزتين[٣] كما أبدلت في ديوان لاجتماع المثلين وكراهَةُ ذلك لأنّ كل واحد من الأمرين يتوصل به إلى إزالة المثلين، كما يتوصل بالآخر.

فأما قول الشاعر:

جَيش المِحَمِّينِ حَشَّ النارَ تحتهما
غَرثانُ أمسى بِوادٍ مُؤْهِبِ الحَطَب[٤]

فمن أخذه من الأهبة والتأهب همز إن شاء. ومن أخذه من وهب، وجعل الفاء الواو[٥] لم يهمز، إلّا على قول من قال: مؤسى، وقد تُؤوِّل البيت على الأمرين جميعاً.

---

(١) في (ط): أوادم وأواخر.
(٢) في (ط): مـن.
(٣) زاد في (ط) بعد الهمزتين: المثلين.
(٤) رواه في الأساس (وهب) ولم ينسبه. واد مؤهب الحطب: كثيره. وفي اللسان: جاشت القدر تجيش جيشاً: غلت، والمِحَمُّ: القمقم الصغير يسخن فيه الماء، وحش النار: جمع إليها ما تفرق من الحطب.
(٥) في (ط): واواً.
(٦) في (ط): عزّ وجلّ.

اختلفوا في قوله جل وعز:[١] (أأنْذَرْتَهُمْ) [البقرة/٦]

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (آأنْذَرْتَهُمْ) بهمزة مطولة؛ وكذلك ما أشبه ذلك في كل القرآن، مثل: (أأنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ) [المائدة/ ١١٦] و(أإلهٌ مع الله) [النمل/ ٦٠] و(أإنَّكُمْ)[٢] وما كان مثله، وكذلك كانتْ قراءةُ الكسائي إذا خفف، غير أن مدَّ أبي عمرو في (أأنْذَرْتَهُمْ) أطول من مدّ ابن كثير، لأنّ من قوله أنّه يُدخل بين الهمزتين ألفاً وابن كثير لا يفعل ذلك.

واختلف عن نافع في إدخال الألف في الهمزتين. وأمَّا عاصم وحمزة والكسائي -إذا حقق- وابن عامر فبالهمزتين (أأنْذَرْتَهُم) وما كان مثله في القرآن من الهمزتين في الكلمة الواحدة فهو بتحقيق الهمزتين وبتخفيف إحداهما وبإدخال الألف بينهما[٣].

(إنَّ الَّذينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِم أأنْذَرْتَهُمْ أَمْ لم تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُون). [البقرة/٦].

الكفر: خلاف الشكر، كما أن الذمّ خلاف الحمد. فالكفر:[٤] ستر النعمة وإخفاؤها، والشكر: نشرها وإظهارها. وفي التنزيل: (واشْكُرُوا لي وَلَا تَكْفُرون) [البقرة/ ١٥٢] وفيه: (لئن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إنَّ عذابي لشديدٌ [إبراهيم/٧] وقال:

في ليلةٍ كَفَرَ النجومَ غمامُها[٥]

---

(١) في (ط): عز وجل. (٢) الأنعام/١٩، وفصّلت/٩.
(٣) السبعة ١٣٤ - ١٣٥ مع بعض اختصار.
(٤) في (ط): والكفر.
(٥) شطر بيت من معلقة لبيد يصف بقرة وحشية افترس السبع ولدها حين =

وقالوا: كفر كفراً وكفوراً، كما قالوا: شكر شكراً وشكوراً. وفي التنزيل: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُوراً﴾ [الفرقان/٦٢] [وقال][(١)] ﴿اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْراً﴾ [سبأ/١٣] وقال:[(٢)] ﴿فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُوراً﴾ [الإسراء/٨٩] وقالوا: الكفران، وقال: ﴿فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ﴾ [الأنبياء/٩٤] وقال الأعشى:

ولا بدَّ من غزْوةٍ في الربيع
حجونٍ تُكِلُّ الوَقاح الشَّكُورَا[(٣)]

قال أحمد بن يحيى: الشَّكور: السريع القبول للسِّمَن. قال أبو علي: فكأن سرعة قبوله لذلك إظهار للإحسان إليه والقيام عليه.

وقالوا: أشكر من بَرْوَقَة[(٤)].

وأمَّا قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيهِمْ﴾ فإنّ السواء والعدل والوسط والقصد والنّصف ألفاظ يقرب بعضها من بعض في المعنى.

= خذلته وصدره:

يعلو طريقة متنها متواتر في ليلة كفر النجوم ظلامُها

وروي: غمامها كما ذكر هنا والمعنى: يعلو صلبها قطر متواتر في ليلة ستر غمامها نجومَها، وانظر البيت في شرح القصائد السبع الطوال ص ٥٦٠ والديوان/٢٢٣.

(١) زيادة في (ط). (٢) في (ط): وقال تعالى.

(٣) البيت من شواهد الزجاج في تفسير أسماء الله الحسنى ص ٤٧. فانظره هناك. وروى (المصيف) مكان الربيع. وَحَتّ: مكان حجون. والحجون: البعيدة، والوقاح: الصلب الشديد، وفي (اللسان) الشكور من الدواب: الذي يسمن على قلة العلف كأنه يشكر، وإن كان ذلك الإحسان قليلاً وشكره ظهور نمائه وظهور العلف فيه، وأنشد البيت. الديوان/٩٩.

(٤) البروقة: واحدة البروق، بفتح الباء الموحدة وسكون الراء، وهو ما يكسو الأرض من أول خضرة النبات، أو هو شجيرات ضعاف إذا غامت السماء =

قالوا للعدل: السواء. قال زهير:

أرُونا(١) خطةً لا خسفَ فيها
يُسوِّي بيننا فيها السَّواءُ(٢)

وأنشد أبو زيد لعنترة:

أبينَا فلا نعطِي السَّوَاء عدوَّنا
قِياماً بأعضادِ السَّراءِ المعطف(٣)

والسواء: وسط الشيء. وفي التنزيل: ﴿فَرَآهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات/٥٥] وقال عيسى بن عمر:(٤) ما زلت أكتب حتى انقطع سوائي.(٥) والسواء: ليلة النصف من الشهر. وقالوا: سِيّ بمعنى سواء، كما قالوا: قِيّ وقِواء،(٦) وقالوا: سيان فَثَنَّوْا، كما قالوا: مثلان. وقال عز وجل:(٧) ﴿لو تُسوَّى بِهِم الأَرْضُ﴾ [النساء/٤٢] فالمعنى: يودُّون لو جعلوا والأرض سواء. كما قال: ﴿وَيَقُولُ الكافرُ يا لَيْتَنِي كُنْتُ تُراباً﴾ [النبأ/ ٤٠] وقال: ﴿فَدَمدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمْ بِذَنْبِهِم فَسَوَّاهَا﴾ [الشمس/١٤] أي: سوى بلادهم بالأرض، وقال: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاها﴾ [الشمس/٧] أي: ونفسٍ وتسويتها أي: ورب تسويتها، أو

= اخضرت، ويقال: أشكر من بروق، ومن بروقة، لأنها تعيش بأدنى ندى يقع من السماء. والمثل في المستقصى ١/١٩٦.

(١) في (ط): أروني.

(٢) يروى: (عيب) مكان (خسف) وسُنَّةً مكان خطةً، الديوان/٨٤.

(٣) انظر الديوان/٩٠، والنوادر/١٢٢.

(٤) في (ط): سقطت عبارة «ابن عمر».

(٥) نقله عن الأصمعي كما رواه صاحب اللسان (سوا).

(٦) القي: بكسر القاف وتشديد الياء والقواء بكسر القاف والمد: قفر الأرض.

(٧) في (ط) بدون عز وجل.

يكون: والذي سواها، أي: ونفس وخالِقها، كما قال: ﴿ثُم سَوَّاك رَجلاً﴾ [الكهف/٣٧] وقال: ﴿خَلَقَكَ فَسَوَّاك فعدَلـك﴾ [الانفـطار/٧] وقال: ﴿بَلَى قَـادِرِينَ على أَنْ نُسَوِّيَ بنـانَـه﴾ [القيامة/٤]، أي: نجعلها مع كفه صفحة[1] مستوية لا شقوق فيها كخف البعير، ويعدم[2] الارتفاق بالأعمال اللطيفة كالكتابة والخياطة[3] والخرْز والصياغة ونحو ذلك من لطيف الأعمـال التي يستعان عليها بالأصابع.

قال أحمد بن يحيـى: من أيمـانهم: لا والذي شقَّهن خمساً من واحدة. يريدون الأصابع من الكف.

وقيل في: ﴿نُسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾: نـردُّها كمـا كانت. قـالوا: وذُكِرت البنان لأنّه قد ذكرت اليدان فاختص منها ألطفها. وقالوا: قوم أسواء، أي: مستوون وأنشد أبو زيد:

هَـلاَّ كَـوَصْـلِ ابنِ عمّـار تُـواصِلُنِي
ليسَ الـرِّجالُ وإن سُـوُّوا بـأَسْـواءِ[4]

فأسواء ليس يخلو من أن يكون جمع سِي أو سواء، فإن كان جمع سي فهو مثل: مِثل وأمثال، ونِقض وأنقاض، وجلف وأجلاف. وإن كان جمع سواء فهو مِثل ما حكاه أبو زيد من قولهم جواد وأجـواد. وحكى أيضاً في الاسم: حيـاءَ الناقـة وأحياء، ولا يمتنع جمعه[5] وإن كانوا لم يثنوه كما لم يمتنعوا

(١) في (ط): نجعلها صفحة مع كفه. (٢) في (ط): فيعـدم.
(٣) في (ط): كالخياطـة والكتـابـة.
(٤) رواه اللسان (سوى) ونسبه إلى رافع بن هريم.
(٥) في (ط): وجمعه. وهو تحريف.

من جمعه على سواسية. فأمّا قوله: ﴿وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوًى﴾ [طه/٥٨] فقال أبو عبيدة: يضم أولها ويكسر، مثل: طُوى وطِوى، قال: وهو المكان النِّصف فيما بين الفريقين وأنشد لموسى بن جابر الحنفي:

وإنّ أبَانا كانَ حلَّ ببلدةٍ
سوىً بين قيسٍ قيسِ عيلانَ والفِزْرِ[1]

قال: الفزر: سعد بن زيد مناة بن تميم.

ومثل سِوًى في أنَّه فِعَل جاء وصفاً قولهم: قومٌ عِدًى للغرباء. فأمّا عِدىً للأعداء فزعم أحمد بن يحيى وغيره أنَّهم يقولون فيه: عِدًى وعُدًى. فهذا مثل سِوى وسُوى في وصف المكان.

وقال أبو الحسن في قوله: (مكاناً سِوى): إنَّها قد تضم في هذا المعنى. قال:[2] والممدوتان في ذا المعنى أيضاً. يريد بالممدودتين ما يذكره من أن في سوى وسواء أربع لغات، منهم من يفتح أوله ويمده، ومنهم من يكسر أوله ويقصره. قال: وهاتان لغتان معروفتان. قال: ومنهم من يكسر أوله ويمده، ومنهم من يضم أوله ويقصره. وهاتان اللغتان أقل من تينك، والمضمومة الأولى أعرفهما، وقال: مكاناً سِوَى أي عدل، وأنشد:[3]

---

(١) ليحيى بن منصور الذهلي، أو موسى بن جابر الحنفي. انظر شرح أبيات المغني ٣/٢٢١.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): قال وأنشد.

وإنَّ أبـانَـا كـانَ حـلَّ بِـبَـلْدَةٍ
سِوًى بين قيسٍ قيسِ عيلانَ والفِزْرِ

يقول: عدل، وقال في قول الشاعر:[١]

لـو تـمنَّتْ حَلِيلتي مـا عَـدَتْني
أو تَـمَنَّيْتُ مـا عَـدَوْتُ سِـواهـا

يقـول: ما عـدوتُ قصـدهـا، قـال: والقصـد والعـدل مشتبهان. وأنشد:

ولأَصْـرِفنَّ سِـوَى حُـذَيفـةَ مِـدْحَتِي
لفتى العشيِّ وفـارسِ الأَجْـراف[٢]

قال: يريد لأصرفنَّ قصده، أي عن قصده أو لأصرفنَّ إلى غيره، ولأنَّ سواه غيره كما قال حسان:

أتـانـا فـلم نعـدل سـواهُ بـغـيـرِه
نبيٌّ أتى من عند ذي العرش هَاديا[٣]

قال: يقول: لم نعدل سوى النبي ﷺ[٤] بغير سواه، وغير

(١) لم نعثر له على قائل وقد استشهد به القرطبي في تفسيره ٢١٣/١١ وأورده البغدادي في شرح أبيات المغني ٢٢١/٣ مع كلام الفارسي هنا برمته.
(٢) البيت من شـواهد المغني، انـظر شرح أبيـاته ٢٢٠/٣ ورواه اللسـان والصحاح (سوا)، وفيه الأحزاب مكان الاجراف، وهو تحريف. والبيت من قصيدة فائية في الأغاني (٢٧/١٤) منسوبة إلى رجل من الأنصار أو لحسان.
(٣) البيت من شواهد شرح أبيات المغني ١٣/٤ وما بعدها ورواه في الجمهرة (١٧٨/١) والبيت منسوب إلى حسان ولم نجده في ديوانه.
(٤) زيادة في (ط).

سواه هو هو. فأمّا قوله:

وما قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِـهَا لِسـوائِكـا[١]

فإنَّه عدّى قصدت باللام، وإن كان يُعدّى بـإلى، كما عدّوا أوحيت وهديت بهما في نحو: (وأوحَىٰ رَبُّكَ إلى النَّحْلِ) [النحـل/٦٨]، وفي أخـرى: (بِـأنَّ رَبَّـكَ أَوْحَى لـهـا) [الـزلـزلـة/٥] وقـال: (وَيَهْـدِيهِمْ إليـهِ صِـرَاطـاً مُسْتَقِيمـاً) [الـنسـاء/١٧٥] و(الـحمـدُ لـلَّهِ الـذي هَـدَانَـا لِـهَـذا) [الأعراف/٤٣].

فأمَّا سواء فإنَّها تستعمل ظرفاً، تقول: إنَّ سواءك زيداً كما تقول: إن عندك زيداً، فجعله الشاعر اسماً في قوله، لسوائِكا، وجعله بمنزلة غير إذ كانت بمعناها، وإذا كانت كذلك أجمع عامة العرب فيمـا زعم أبو الحسن أنَّهم[٢] يستعملونه ظرفاً ولا يستعملونه اسماً.

ومثل ذلك قولهم: وسْط ـ الساكن الأوسط ـ هي تستعمل ظرفاً؛ فإذا اضطر الشاعر استعمله اسماً كقوله الفردزق:

صـلاءةُ ورْسٍ وَسْـطُهـا قـد تَفَلَّـقـا[٣]

وقول القَتّال الكلابي:

---

(١) للأعشى، وصدره:

تجانف عن خـل اليمامـة نـاقـتي

ويروى (جل): الديوان ٨٩، واللسان (سوا).

(٢) في (ط): على أنهم. (٣) تقدم في ص ٣٩.

من وسْطِ جمع بني قريظ بعد ما
هتفت ربيعة يا بَني جَوَّاب(١)

فكذلك سواء؛ ولذلك شبهه بالظرف في قولهم: أتاني القوم سَواءك(٢) فقال: كأنه قال: أتاني القوم مكانك. واستدل على كونه ظرفاً بوصلهم الذي بها في(٣) نحو: أتاني الذي سواءك. [قال أبو علي: سواك أشبه](٤). وزعم أبو الحسن أن هذا الذي استعمل ظرفاً إذا تَكَلم به من يجعله ظرفاً في موضع رفع نصبوه استنكاراً منهم لرفعه؛ لأنه إنما يقع في كلامهم ظرفاً، فيقولون: جاءني سواءك، وفي الدار سواءك. وفي كتاب الله [تعالى]:(٥) (وأنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ ومِنَّا دُونَ ذَلِك) [الجن/١١] وقال: (مِنْهُمُ الصالحونَ ومِنْهُمْ دُون ذَلِكَ) [الأعراف/١٦٨]، وقال: (لَقَدْ تَقَطَّع بينَكُمْ) [الأنعام/٩٤] وقال: (يومَ القِيَامَةِ يُفصَلُ بَيْنَكُمْ)(٦). قال: وتقول معي فوق الخماسي ودون السداسي، ولك السداسي وفوقه، وجئتك بسداسي أو فوقه، وهو بالبصرة أو دونها، فكل ذلك نصب.

قال أبو الحسن وأخبرني بعض النحويين أنَّه سمع العرب يقولون: ارقبني في سَوائه؛ فأجراه مجرى (غير) وجعله اسماً.

(١) ورد هذا البيت في اللسان والتاج (وسط) برواية (خوار) بدل (جواب).
(٢) كذا في (ط)، وهو ما يقتضيه السياق، وفي (م): سواك على إسقاط الهمزة.
(٣) في (ط): من.
(٤) سقط ما بين المعقوفين من (ط).
(٥) زيادة في (ط).
(٦) في الآية ٣ من سورة الممتحنة، وضم ياء يفصل قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وأبي جعفر وهشام من طريق الداجوني. النشر ٢/٣٨٧.

قال أبو علي: ولو تأول متأول ما حكاه أبو الحسن من قولهم: ارقبني في سَوائه على «سواء» الذي هو الوسط، لا التي[١] بمعنى غير ـ كما جاء في التنزيل: (فِي سَواءِ الجَحِيم) [الصافات/ ٥٥] ـ لكان مذهباً. فيجوز على ما تأوله أبو الحسن في الآي وفي سواء ـ في قول الشاعر:

فلم يبق منها سوى هامد
وسُفع الخدود، وغير النُّئِيّ[٢]

أن يكون سوى في موضع نصب، وإن كان فاعلاً، لأنّه ظرف. ويجوز أن يكون لما جعله اسماً للضرورة رفعه كما رفع وسطاً في قولهم:[٣]

وسْطُها قَدْ تَفَلَّقَا[٤]

وجعله بمنزلة «غير» لما كان بمعناها؛ ألا ترى أنَّه جعلها بمنزلة غير في عطفها عليها في قوله: وغير النئي. كأنّه قال: فلم يبق غير هامد وغير النُّئي.

وقولهم في الاسم العلم: سُواءة[٥] ليس من هذا الباب. ألا ترى أن اللام منه همزة وليست منقلبه بدلالة قوله:

---

(١) في (ط): الذي.
(٢) من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي، ورواية،ديوان الهذليين: ١/ ٦٤ وما بعدها: «معاً والنئي» بدل: وغير النئي.
(٣) في (ط): قوله.
(٤) تقدم البيت بتمامه ص/ ٣٩.
(٥) هو سُواءة بن عامر بن صعصعة فعالة من قولهم: سؤتة أسوؤه مساءَة كما في الاشتقاق/ ٢٩٣.

فـأبـلغ إيــاداً إنْ عَــرَضْتَ وطـيِّئـاً
وأَبْلِغْ حليفَيْنــا، ومن قــد تَسَــوَّءا

وأما الإنذار فإعلام معه تخويف، فكل منذر معلم، وليس كل معلم منذراً، ولم يمتنع أن يوصف [به][1] القديم سبحانه في نحو قوله: (إنَّا أَنْذَرْنَاكُمْ عَـذَاباً قَـرِيباً) [النبأ/ ٤٠] لأن الإعلام على الانفراد قد جاز[2] وصفه به. والتخـويف أيضاً كذلك في قوله: (ذلِكَ يُـخَوِّفُ اللَّهُ بِهِ عِبَادَه) [الزمر/١٦]. فإذا جاز الوصف بكل واحد منهما على الانفراد لم يمتنع إذا دلَّ لفظ على المعنيين اللذين جاز الوصف بكل واحد منهما منفرداً أن يوصف سبحانه به.

وأنذرت: فعل يتعدى إلى مفعولين، يدلك على ذلـك قوله: (فقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صاعقةً مثلَ صَاعِقَةِ عادٍ وَثَمُود) [فصلت/١٣] وقال: (إنَّا أَنْذَرْنَاكُمْ عَذَاباً قَرِيباً) [النبأ/ ٤٠]، وقال تعالى: (قُلْ إنَّما أُنْذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ) [الأنبياء/٤٥] فتعديته بالباء يحتمل أمرين: يجوز أن يكون لما دل على التخويف أُجري مجراه: فقلت[3] أنذرته بكذا كما تقول: خوفته بكذا، ولذلك نظائر.[4]

ويجوز أن يكون لما لم يتعد إلى مفعولين، الثاني فيـه الأول عُدي إلى مفعول واحد كما عدي علمت الذي بمعنى عرفت إلى مفعول واحد؛ فلما أريد تعديته إلى مفعولين؛ زيدت الباء لأنّ بناء الفعل على أفعل، فلا يجوز أن تدخل عليه همـزة

---

(١) زيادة في م.
(٢) في (ط): وقد.
(٣) في (ط): فتقـول.
(٤) في (ط): نظائـر كثيرة.

أخرى للثقل، كما أنَّه إذاأريد تعدية علمت الذي بمعنى عرفت إلى مفعولين زيدت عليه الهمزة أو ضُعفت العين. فإذا حذفت الباء تعدى الفعل إلى المفعول الآخر، كما تعدى: أمرتك الخير واخترتك الرجال.

فأمَّا قوله تعالى:[١] (قُلْ إنَّما أُنْذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ) [الأنبياء/٤٥] فيحتمل أمرين: يجوز أن يكون الوحي الموحَى؛ فسُمّي بالمصدر مثل الخلق والصيد، والوحي:[٢] هو العذاب، فيكون كقوله: (إنَّا أَنْذَرْنَاكُمْ عَذَاباً قَرِيباً) [النبأ/٤٠]، ويجوز أن يكون الوحي يراد به المَلَك؛ فيكون التقدير في قوله تعالى:[٣] (إنَّما أُنْذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ) [الأنبياء/٤٥]: أنذركم بإنذار الملك أو بإخباره[٤]. وقوله تعالى: (إنَّما أنت مُنْذِرُ مَنْ يَخْشَاهَا) [النازعات/٤٥] مثل إنَّما أنت معطي زيد، إذا أردت بالإضافة الانفصال، أي منذر من يخشى الساعة كما قال: (وَهُمْ مِنَ السَّاعَةِ مُشْفِقُون) [الأنبياء/٤٩].

وقالوا: النذير والنُّذُر، كما قالوا: النكير والنكُر، فجاء المصدر على فعيل وعلى فُعل. وفي التنزيل: (فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ)،[٥] وفيه: (فَكَيْفَ كَانَ عذابي وَنُذُرِ).[٦] فأمَّا قوله تعالى:[٧] (نذيراً للبَشَرِ) [المدثر/٣٦] فقد قيل فيه قولان:

(١) في (ط): عز وجل. (٢) كذا في (ط)، وفي (م): والموحى.
(٣) زيادة في (م). (٤) في (ط): وبإخباره.
(٥) في الآيات ٤٤ من سورة الحج، ٤٥ من سورة سبأ، و٢٦ من سورة فاطر، و١٨ من سورة الملك.
(٦) في الآيات ١٦، ١٨، ٢١، ٣٠، ٣٧، ٣٩ من سورة القمر.
(٧) تعالى ساقطة من (ط)، والآية هي ٣٦ من سورة المدثر.

أحدهما: أن يكون حالاً من (قُم)[١] المذكورة في أول السورة.

والآخر: أن يكون حالاً من قوله: (إِنَّها لَإِحْدَى الكُبَر) [المدثر/٣٥] فإذا جعل نذيراً حالاً مما في قُم، فإن النذير اسم فاعل بمعنى المنذر، كما أن السميع كالمسمع والأليم كالمؤلم.

وإن جعلته حالاً من قوله: (لإحدى الكُبر) فليس يخلو[٢] الحال من أن يكون[٣] من المضاف أو من المضاف إليه، فإن كان من المضاف كان العامل ما في إحدى من معنى التفرد. وإن جعلت الحال من المضاف إليه كان العامل فيها ما في الكُبر من معنى الفعل. وفي كلا الوجهين ينبغي أن يكون نذيراً مصدراً؛ لأنّ الأول المضاف مؤنث والمضاف إليه مؤنث مجموع، والمصدر قد يكون حالاً من الجميع كما يكون حالاً من المفرد. تقول: جاؤوا ركضاً، كما تقول: جاء ركضاً.

وأما قوله تعالى: (وَجَاءَكُمُ النَّذِير) [فاطر/٣٧] فمن قال: إن النذير النبي ﷺ كان اسم فاعل كالمنذر، ومن قال: إنه الشيب كان الأولى أن يكون مصدراً كالإنذار.

وقال أبو زيد: نذر ينذُر نذراً، ووفّى بنذره، وأوفى نذره. وقال أبو الحسن: العرب تقول: نذر ينذر على نفسه نذراً، ونذرت مالي فأنا أنذُره. أخبرنا بذلك يونس عن العرب. قال:

---

(١) إشارة إلى قوله تعالى: قم فأنذر، في الآية ٢ من سورة المدثر.
(٢) في (ط): تخلو.
(٣) في (ط): تكون.

وفي كتاب لله تعالى[١] ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ ما فِي بَطْنِي مُحَرَّراً﴾ [آل عمران/ ٣٩] وقال الشاعر:

هــم يَــنْــذُرُون دمِــي وأنــ ـذُرُ إنْ لقيتُ بــأَنْ أَشُــدَّا[٢]

وقال عنترة:

الشاتِمَي عِرضي ولَمْ أَشْتُمْهُمَا والنـاذِرَيْن إذا لَمَ القَهُما دمي[٣]

ومثل الإنذار في أنَّه ضرب من العلم قولهم: اليقين، فكل يقين عِلْمٌ، وليس كل عِلْم يقيناً، وذلك أنّ اليقين كأنّه علم يحصل بعد استدلال ونظر، لغموض المعلوم المنظور فيه، أو لإشكال ذلك على الناظر.

[٤]يقوي ذلك قوله عز وجل: ﴿وَكَـذَلِكَ نُـرِي إبراهيمَ مَـلَكُـوتَ السَّمَٰوَاتِ والأَرْضِ وَلِيَكُـونَ مِن الْـمـوقِنـيـن﴾ [الأنعام/ ٧٥] ثم ذكر بعدُ ما كان من نظره واستدلاله، ولذلك لم يجز أن يوصف القديم سبحانه به، فليس كل علم يقيناً لأنّ من المعلومات ما يعلم من غير أن يعترض فيه توقف أو موضع نظر، نحو ما يُعلم ببدائه العقول والحواس، ويؤكد ما ذكرنا من ذلك قول رؤبة:

---

(١) في (ط): عز وجل.

(٢) من قصيدة عمرو بن معد يكرب الزبيدي في الحماسة، انظر شرح التبريزي: ١/ ١٧٤.

(٣) من معلقته وقبله:

ولقد خشيت بأن أموت ولم تدر للحرب دائرة على ابني ضمضم

انظر ديوانه ص ٢٢١ والسبع الطوال ص ٣٦٣ وشرح المعلقات السبع للزوزني/١٥٣.

(٤) بداية نقل نقله ابن سيده عن الفارسي في المخصص السفر ٣/ ٢٩.

يَــا دارَ عَــفْــرَاءَ ودارَ الــبِــخْــدِنِ
أمَّــا جــزاءُ الــعَــارِفِ الــمــســتــيــقِــن
[عــنــدكِ إلا حــاجــةُ الــتَــفَــكُّــن](١)

فوصفه العالم بالمستيقن يقوي أنّه غيره.

ومما يبين ذلك ما تراه(٢) في أشعارهم من توقفهم عند الوقوف في الديار لطول العهد وتعفي الرسوم ودروسها حتى يثبتوها بالتأمل لها والاستدلال عليها، كقوله:

وقفت بهــا من بــعــد عشــريــن حجــة
فــلأيا عــرفــت الــدار بعــد تــوهــم(٣)

وقــال: تَوَهَّمْتُ آياتٍ لها فعرفتُها(٤)

وقــال: أمْ هلْ عرفت الدارَ بعدَ تَوَهُّم(٥)

قال محمد بن السري قالوا في قوله بعد توهم: توهمت الشيء: أنكرته. وعند التباس الأمر وإشكاله يُفزع إلى النظر،

(١) ديوان رؤبة/١٦١ واللسان (بخدن) وفي الديوان (بادر عفراء) وهو تحريف. والرجز من قصيدة طويلة في مدح بلال بن أبي بردة، نقله في المخصص السفر ٢٩/٣ عن الفارسي. البخدن: اسم امرأة. التفكن كالتفكه: التندم. والشاهد في اللسان (فكن).

(٢) في (ط): ما روى.

(٣) هو البيت الرابع من معلقة زهير بن أبي سلمى. وانظر الديوان/٧.

(٤) صدر بيت للنابغة الذبياني، وتمامه: لستة أعوام وذا العام سابع. انظر شرح شواهد الشافية/١٠٨، والديوان/٤٨.

(٥) عجز البيت الأول من معلقة عنترة، وصدره: هل غادر الشعراء من متردم انظر المعلقات السبع/٧٣.

ويُرجع إلى الدليل، فكذلك قول رؤبة:

أما جـزاء الـعـارف المسـتيقـن

أي: المتوقف المتبين لآثارك ورسومك إلى أن يثبتك، كقول عنترة في ذلك.

ومن ذلك الدراية، هي مثل ما تقدم في أنَّها ضرب من العلم مخصـوص، وكـأنَّـه من التلطف والاحتيـال في تفهم الشيء. أنشد أبو زيد: [١]

فـإنّ غَـزالـك الـذي كُنْتَ تَـدَّري
إذا شئـتَ لـيـثٌ خـادرٌ بيـنَ أشبُـل

قال أبو زيد: تدّري: تختل. وقال آخر:

فـإنْ كنتُ لا أدْرِي الـظبـاء فـإنَّني
أُدسُّ لهـا تَحْتَ التُرابِ الـدواهِيَـا[٢]

وأنشد أحمد بن يحيـى:

إمـا تـرَيـنـي أذَّري وأدّرِي
غِـرَّاتِ جُمـلٍ وَتَـدَرَّى غِـرري[٣]

---

(١) في النوادر ص ٢٠ مع آخر ونسبهما لمطير بن الأشيم الأسديّ وهو جاهلي يقول: الذي كنت تحسبه غزالاً تصطاده فكنت تختلُهُ هو أسد ـ وأشبلُهُ: أولاده.

(٢) لا أدري الظباء: من درى الصيد وتدراه ختله، والبيت في اللسان (درى) والمخصص السفر ٣١/٣ ولم ينسبه.

(٣) أذرى الأول بالذال المعجمة: هو على وزن افتعل من ذريت تراب المعدن، أي: نخلته طالباً ما فيه من المعدن. والثاني: من درى الصيد =

واختلفوا في الدَّرِية، وهو البعير الذي يستتر به الصائد من الوحش حتى يمكنه رميها.

فقال أبو زيد فيما حُكى عنه: هي مهموزة لأنَّها تُدرأ نحو الوحش، أي تُدفع، فأمَّا من لم يهمز فإنَّه يمكن أن يكون من الدرء[١] الذي هو الدفع فخفف.

ويمكن أن يكون من الادِّراء الذي هو الختل؛ لأنَّ معنى الختل لها والاحتيال عليها في الاستتار به عنها حتى يَرميَ[٢] ظاهراً.

فأمَّا الدريئة للحَلْقَة التي يُتعلَّم عليها الطعان، فرواها السكري مهموزة فيما أنشده عن أبي زيد:

كـأنَّ دريئـةً لـمّـا الـتـقَـيْنـا
بنَصْلِ السيفِ مُجْتَمَعُ الصُّداعِ[٣]

[بخط السكري: الدريئة: الحلقة يُتعلم عليها الطعن،

= ختله، وكذلك تدري، وأصله تتدرى فحذفت إحدى التاءين، يقول: أذري التراب وأنا قد أتشاغل بذلك لئلا ترتاب بي، وأنا في ذلك أنظر إليها وأختلها، وهي أيضاً تفعل كما أفعل. والبيت في اللسان (درى) والمخصص السفر ٣/٣١.

(١) مصدر درأه درءاً كدفعه دفعاً، ودرأة على وزن ضربة، أي: دفعة.

(٢) في (ط): ترمي.

(٣) البيت لمرداس بن حصين. وهو في النوادر/٦ والمخصص السفر ٣/٣١ عن أبي زيد. يقول: إنه حين لقي قرنه أنحى على رأسه بالسيف حتى كأن رأسه إذ يتردد عليه السيف دريئة، ورواية النوادر: فكان دريّة بفاء العطف وكان الناقصة. وهي موافقة لرواية ابن دريد المذكورة.

ومجتمع الصداع: الرأس][١] [كذا رواها السكري في نوادر أبي زيد عن الرياشي. روى ابن دريد فكان دريئة][٢] وكذلك قول الجُهَنية صاحبة المرثية أنشده[٣] [السكري عن أبي حاتم]:[٤]

أجَعَلْتَ أَسْعَدَ للرماحِ دَرِيئَةً
هَبِلَتْكَ أُمُّكَ أيَّ جَرْدٍ تَرقَعُ[٥]

بخطه:[٦] الجَرد: الثياب[٧] الخلقان [ضربه مثلاً].[٨]
ويقال: دَرَيت الشيء ودريت به قال سيبويه: وتَعديه بحرف الجر[٩] أكثر في كلامهم، وأنشد أبو زيد:

أصبح من أسماءَ قيسٌ كقابض
على الماءِ لا يَدْري بما هُوَ قابضُ[١٠]

فإذا قال: دريت الشيء، فكأنّ المعنى على ما عليه هذا الباب: تأتيت لفهمه وتلطفت، وهذا المعنى لا يجوز على العالِم بنفسه. وقد أجاز أحد أهل النظر ذلك، واستشهد عليه بقول بعضهم:

لا هُمّ لا أدْرِي وأنتَ الدّارِي[١١]

---

(١) زيادة في هامش (م).
(٢) زيادة في (م).
(٣) في (ط): أنشده مهموزاً.
(٤) زيادة في (م).
(٥) انظر النوادر: ٧ والمخصص السفر ٣/٣١.
(٦) زيادة في (م).
(٧) في (ط): الثوب الخلق.
(٨) زيادة في (م).
(٩) في (ط): جر.
(١٠) البيت لقيس بن جِرْوة - انظر النوادر/٦٢.
(١١) للعجاج، وبعده:

=

وهذا لا ثَبتَ فيه؛ لأنَّه يجوز أن يكون من غلط الأعراب؛ فكأنَّه سمع درَيت وعلمت يستعمل كل واحد منهما موضع الآخر كثيراً، فظنّ أنهما في كل المواضع كذلك[١]. ومثل هذا من جفاء الأعراب ما أنشده بعض البغداديين:

لا هُمّ إن كنت الـذي بعـهـدي
ولـم تـغـيّـرك الأمـور بـعـدي[٢]

وقول العجّـاج:

فارتَـاحَ رَبِّـي وَأَرَادَ رَحمتـي[٣]

وقول الآخر:

يـا فَـقْـعـسيُّ لِـمْ أكَـلْتَـهُ لِـمَـه
لـو خـافَـكَ اللَّهُ عليـه حَـرَّمَـهْ[٤]

وقال أوس:

= كل امرىء منك على مقدار
ويروى: يا رب مكان لا هم «انظر ديوان العجاج ١/١٢٠».

(١) إلى هنا ينتهي نقل ابن سيده عن الفارسي المشار إليه ص ٢٥٦.
(٢) اللسان (روح)، والمخصص: ٣/٤.
(٣) ديوانه ١/٤٢١ والمخصص السفر: ٣/٤. وبعده:

ونِعمةٍ أتمَّهـا فَتَـمَّت

قال ابن سيده في تفسيره للبيت: ونزلت به بليَّة فارتاح الله له برحمته فأنقذه الله منها. وأنشد البيت قال: أي نظر إليَّ ورحمني. فأما الفارسي فجعل هذا البيت من جفاء الأعراب. انتهى.
(٤) لسالم بن دارة. المخصص السفر: ٣/٤.

أَبَــنِــي لُــبَــيْــنَــى لا أحــبُّــكُــمُ
وَجَـدَ الإلــهُ بِـكُـمْ كـمــا أجِــدُ[١]

وقالت امرأة من أَسَد:

أشــارَ لــهــا آمــرٌ فــوقــهُ
هَــلــمَّ فــأمَّ إِلَــى مــا أَشَــارَا

تعني الله سبحانه. فأمَّا شَعَرت فمصدره شِعْـرة بكسـر الأول، كالفِطنة والدِرْية. وقالوا: ليت شعري، فحذفوا التاء مع الإضافة للكثرة. وقد قالوا: ذهب بعُذْرتها، وهو أبو عُذْرها.[٢] ويروى أنّ علياً، عليه السلام، لما قال له عَدِيّ بن حاتم: ما الذي لا يُنسى؟ قال: المرأة لا تَنسى أبا عُذْرها، ولا قـاتِل واحدها. وكأنّ شعرت مأخوذ من الشعار، وهو ما يلي الجسد. فكأنّ شعرت به علمته علم حِسّ. وقال الفرزدق:

لبسنَ الفِــرِنــدَ الــخُسْــرَوَانيَّ فـوقــه
مشـاعرَ من خَـزِّ العراق الـمُفَـوَّفُ[٣]

---

(١) انظر الديوان/٢١. وورد فيه (لا أحقكم) مكان (لا أحبكم) بمعنى: لا أخاصمكم. ومعنى البيت: أحبكم الله قدر ما أحبكم، بمعنى مقتكم لأنه لا يحمل لهم إلا المقت.

(٢) العذرة: البكارة، وما للبكر من الالتحام قبل الافتضاض. ويقال: فلان أبو عذر فلانة إذا كان افترعها وافتضها، وأبو عذرتها. انظر اللسان (عذر).

(٣) من نقيضـــة:

عرفـت بأعشاش وما كدت تعرف.

ويـروى: دونـه، وتحتـه، مكـان: فـوقـه «انـظر الـديــوان: ٢/٥٥٣، والنقائض: ٢/٥٥١».

الفرند: الحرير. الخسرواني: الحرير الرقيق الصنعة، وهو منسوب إلى =

وفي الحديث: «أشعِرنها إياه»،[١] أي: اجعلنها الشعار الذي يلي الجسد؛ كما أن المعنى في البيت: لبسن الفرند الخسرواني مشاعر، فوقه المفوف من خَزّ العراق، أي: جعلنها[٢] الشعار.

فقولهم: شعُرت ضرب من العلم مخصوص. فكل[٣] مشعور به معلوم، وليس كل معلوم مشعوراً به. ولهذا لم يجز في وصف الله تعالى[٤] كما لم يجز في وصفه[٥] دَرَى، وكان قول الله تعالى في وصف الكفار:[٦] ﴿وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة/١٢] أبلغ في الذم للبعد عن الفهم من وصفهم بأنهم؛ لا يعلمون لأنَّ البهيمة قد تشعر من حيث كانت تُحسّ. فكأنَّهم وُصِفوا بنهاية الذهاب عن الفهم.

وعلى هذا قال سبحانه[٧]: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سبيل الله أمواتٌ بَلْ أحياءٌ ولكن لا تَشْعُرون﴾

= عظماء الأكاسرة. «انظر المعرب للجواليقي» المفوف: الموشى، وهو صناعة اليمن. ومشاعر: نصبت على الحال.

(١) قال ذلك ﷺ لمن قام بغسل ابنته من النساء، و كان أعطاهن حقوه: أي إزاره. يريد: اجعلنه في كفنها مما يلي جسدها. والحديث رواه أصحاب الكتب. الستة، والموطأ وأحمد كلهم في باب الجنائز. (انظر مسلم ٢/٦٤٧ برقم ٩٣٩).

(٢) في (ط): جعلنه.

(٣) في (ط): وكل.

(٤) في (ط): عز وجل، بدل تعالى.

(٥) في (ط): سبحانه.

(٦) في (ط): في الكفار.

(٧) في: (م) زيادة قوله تعالى: «ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم» وهي زيادة لا شاهد فيها.

[البقرة/١٥٤] فقال: (وَلكن لا تشعرون) ولم يقل ولكن لا تعلمون؛ لأنّ المؤمنين إذا أخبرهم الله تعالى[١] بأنّهم أحياء علموا أنّهم أحياء، فلا يجوز أن ينفي الله تعالى العلم عنهم بحياتهم؛ إذ كانوا قد علموا ذلك بإخباره إيّاهم وتَيَقَّنوه، ولكن يجوز أن يقال: ولكن لا تشعرون؛ لأنّهم ليس كل ما علموه يشعرونه؛ كما أنه ليس كل ما علموه يحسّونه بحواسّهم، فلمّا كانوا لا يعلمون بحواسّهم حياتهم، وإن كانوا قد علموه بإخبار الله إيّاهم، وجب أن يقال: لا تشعرون، ولم يجز أن يقال: ولكن لا تعلمون على هذا الحدّ.

ومن ذلك النَقَه. قال أبو زيد: نقِه عنّي القولَ نَقَهاً ونقوهاً: إذا فهم عنك القول، قال: وتقول: نقِهَ الرجل من مرضه ينقَه نقوهاً إذا برئ. . وهذا لا يجوز في وصف القديم[٢] كما أن الفهم الذي فسّر أبو زيد به النَقَه لا يجوز في وصفه.

[بِسْمِ اللَّهِ][٣]

الإعـرابُ

قوله تعالى[٤]: (سَوَاْءٌ عَلَيْهِمْ أأَنْـذَرْتَهُمْ أَمْ لم تُنْذِرْهُم) [البقرة/٦] لفظه لفظ الاستفهام ومعناه الخبر، ومثل ذلك قولهم:[٥] ما أبالي أشهدتَ أم غبت، وما أدري أأقبلت أم أدبرت. وإنما جرى عليه لفظ الاستفهام وإن كان خبراً لأن فيه

(١) في (ط): عز وجل. (٢) في (ط): سبحانه.
(٣) ما بين المعقوفتين زيادة في (م). (٤) في (ط) بدون: تعالى.
(٥) في (م): قوله.

التسوية التي في الاستفهام؛ ألا ترى إذا استفهمت فقلت: أخرج زيد أم أقام؟ فقد استوى الأمـران عندك في الاستفهام، وعدم علم أحدهما بعينه؛ كما أنّك إذا أخبرت فقلت:[1] سواء عليّ أقعدت أم ذهبت، فقد سويت الأمرين[2] عليك؛ فلمَّا عمَّتهما التسويةُ، جرى على هذا الخبر لفظ الاستفهام؛ لمشاركته له في الإبهام. فكلّ استفهام تسويةٌ، وإن لم يكن كل تسوية استفهاماً.

ومِثْلُ التسوية ـ في هذا ـ الاختصاصُ في نحو: أنا أفعل كذا أيّها الرجل، واللهم اغفر لنا أيّتها العصابة؛ لمَّا كنت مختصّاً نفسك والعصابةَ في هذا الكلام جرى عليه لفظ النداء من حيث أردت الاختصاص الذي أردته في النداء؛ كما جرى الاستفهام على التسوية فمن ثَمّ صار كل منادى مختصّاً، وإن لم يكن كل مختصٍ منادىً.

ولا يجوز في هذا الموضع (أو) مكان (أم)؛ لأن المعنى: سواءٌ عليَّ هذان؛ ألا ترى أنك لو قلت: سواء عليّ القيام والقعود؛ لم يجز إلاّ الواو.

وكذلك لو أظهرت المصدرين اللذين دَلّ عليهما لفظ الفعلين المذكورين في قوله تعالى:[3] (اصْلَوْهَا فاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ) [الطور/١٦] لقلت: سواء عليكم الجزع والصبر، ولم تقله بأو؛ كما قال تعالى: (سواءً العاكِفُ فيهِ

(١) في (ط): قلت.
(٢) في (ط): بين الأمرين.
(٣) زيادة في الأصل.

والبَاد)[1][الحج/٢٥]ولو قلت: سواء عليّ العاكف أو البادي، أو سواء عليّ الجزع أو الصبر، لكان المعنى سواء عليّ أحدهما، وسواء عليّ أحدهما كلام محال، لأن التسوية لا تكون إلا بين شيئين فصاعداً.

فإن قلت: فقد قال أبو عمرو: إن الأصمعي أنشدهم لرجل من هُذَيْل:

وكان سِيان ألّا يسْرحوا نَعما
أو يَسْرَحوه بها واغبرَّت السُّوح[2]

فأنشدهموه بأو، وسِيّان مثل سواء؛ ألا ترى أنه لا يستقيم زيد أو عمرو سيان [كما لا يستقيم مع سواء ولا تكون أو بمنزلةالواو. فالقول في ذلك أن هذا على ظاهر الاستحالة التي ذكرنا، وإنما استجاز هذا الكلام بأو لأنّه يراه يقول: جالس الحسن أو ابن سيرين؛ فيجوز له أن يجالسهما ويسمع: (ولا تُطعْ منهم آثماً أو كفوراً) [الإنسان/٢٤] فلا يطيعهما، كما أنه إذا قيل له ذلك بالواو كان كذلك. فلما رآها

(١) (سواءً) قراءة حفص بالنصب وقرأ الباقون بالرفع انظر النشر ٢/٣٢٦.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، ورواية الديوان طبعة دار الكتب (١: ١٨٠).

وكان مثلين ألا يسرحوا نعماً حيث استرادت مواشيهم وتسريح
ولا شاهد فيها.

يريد: حيث رادت، أي: جاءت وذهبت. تسريح: أي: حيث سرحت. يقول: إن الموضع مجدب، فسواء سرحوا نعمهم، أم لم يسرحوها، فلا خصب يرتجى.

ويروى: استراحت مكان: استرادت. السوح: جمع ساحة، وهي الناحية انظر اللسان (سوا، وسرح)، والخصائص: ١: ٣٤٨، ٢: ٤٦٥، والخزانة: ٢: ٣٤٢ وشرح أبيات المغني ٢/٣٠.

تجري مجرى الواو في نحو هذه المواضع أجراها مُجراها مع سواء وسيّان. فهذا كلام حقيقته ما ذكرنا، والذي سوَّغه عند قائله ما وصفنا. وكذلك قول المحْدَث:

سِيّان كسرُ رَغيفِهِ
أو كَسْرُ عَظْمٍ من عظامه[1]

فأمّا قوله:[2] مررت برجل سواء درهمُه، وهذا درهم سواء، فمعناه تامّ فهذا يجوز الاقتصار به على اسم مفرد][3] وكذلك قوله تعالى:[4] (ولما بلَغَ أشُدَّه واستوى) [القصص/١٤] أي: كمُل وتمّ. فهذا الفعل مثل هذا الاسم، ولو كان من التسوية بين الشيئين لم يَستغنِ بفاعلٍ كما لم يستغن سواء عن اثنين في نحو: (سواء العاكف فيه والباد) [الحج/٢٥].

فأمّا قوله تعالى:[5] (ذُو مِرَّة فاسْتَوى وَهُو بالأُفُقِ الأَعْلَى) [النجم/٦] فمعناه:[6] استقام؛ كقوله: (بَلَغَ أَشُدَّه واسْتَوى) [القصص/٦٤]. ولا تكون المقتضية لفاعلين؛ لأن الضمير المرفوع لم يؤكد في الآية. فقوله: (وَهُوَ بالأُفُقِ الأعلى) جملة

---

(١) لأبي محمد يحيى اليزيدي من أبيات هجا بها أبا المقاتل. انظر الخزانة: ٤/٤٢٥. وشرح أبيات المغني ٢/٣١.
(٢) في (ط): قولهم.
(٣) ما بين المعقوفين، مكتوب خطأ في (ط) بعد كلمة سواسية الآتية.
(٤) زيادة في (م). (٥) زيادة في (م).
(٦) في (ط): معناه، وهو سهو، والفاء في قوله: «فمعناه» ضرورية من أجل أنها جواب (أمّا).

في موضع الحال. ولم يثنَّ سواء كما ثني سيَّان، وإن كانوا قد كسّروه في قولهم: سواسية.

وحكى السكري عن أبي حاتم إجازة تثنية سواء، ولم يصب ابن السجستاني في ذلك؛ لأنّ أبا الحسن وأبا عُمَر زعما أن ذلك لا يثنى؛ كأنّهم استغَنوا بتثنية سِيّ عن تثنية سواء، كما استغَنوا عن وَدَع بترك. وعلى ما قالا جاء التنزيل في قوله: (سواءٌ العاكفُ فيهِ والباد) [الحج/٢٥] وقوله: (اصْلَوها فاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاْءٌ عَلَيْكُمْ) [الطور/١٦] فسواء في الآية[١] مرتفع بالابتداء، وما بعده مما دخل عليه حرف الاستفهام في موضع الخبر، وبالجملة في موضع رفع بأنَّها خبر إنَّ.

فأمَّا قوله: (لا يؤمنون) فيستقيم أن يكون استئنافاً، ويستقيم أن يكون حالاً من الضمير المنصوب على حَدِّ: معه صقر صائداً به غداً و(بَالِغَ الكعبةِ) [المائدة/٩٥] ويستقيم أن تجعله خبر إنّ، فيكونَ في موضع رفع، ولا يكون لقوله: (سواءٌ عليهم) وما بعده موضع من الإعراب، كما حكمنا على موضعه بالرفع فيما تقدم؛ لأنَّه الآن يصير اعتراضاً بين الخبر والاسم؛ ألا ترى أنه [مما][٢] يؤكد امتناعهم من الإيمان. وهذه[٣] الآية ينبغي أن تكون خاصَّة لقوم بعينهم[٤]؛ لأن كثيراً من الكفّار قد آمنوا.

فإن قلت: لم زعمتم أن (سواء) يرتفع[٥] بالابتداء على ما عليه التلاوة، وأنت إذا قدَّرت هذا الكلام على ما عليه

---

(١) أي آية البقرة/٦ المتقدمة.
(٢) زيادة في (م).
(٣) في (ط): فهذه.
(٤) في (ط): بأعيانهم.
(٥) في (ط): مرتفع.

المعنى فقلت: سواء عليهم الإنذار وتركه كان (سواء) خبر ابتداء مقدَّماً، فهلا قلت فيها ذلك أيضاً قبل تقدير الكلام بالمعنى؟.

فالقول في هذا أن (سواء) يرتفع[1] حيث ذكرنا بالابتداء، وإن كان في قوله:[2] سواء عليهم الإنذار وتركه يرتفع بأنَّه خبر مقدم. وذلك أنه لا يخلو في قولك: (سَواءٌ عليهِم أأنذرتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُم) [البقرة/٦] من أن يرتفع بأنه مبتدأ أو خبر مبتدأ. فإن رفعته بأنه خبر لم يجز؛ لأنّه ليس في الكلام مخبر عنه؛ فإذا لم يكن مخبر عنه بطل أن يكون خبراً؛ لأنّ الخبر إنّما يكون عن مخبر عنه. فإذا فسد ذلك ثبت أنّه مبتدأ.

وأيضاً فإنَّه لا يجوز أن يكون خبراً؛ لأنّه قبل الاستفهام، وما قبل الاستفهام لا يكون داخلاً في حيِّز الاستفهام، فلا يجوز إذن أن يكون الخبرُ عمّا في الاستفهام متقدِّماً على الاستفهام.

فإن قلت: كيف جاز أن تكون الجملة التي ذكرتها من[3] الاستفهام خبراً عن المبتدأ وليست هي هو ولا له ذِكْر فيها؟

فالقول في ذلك: أنّه كما جاز أن يحمل المبتدأ على المعنى فيجعل خبره ما لا يكون إيّاه في المعنى، ولا له فيه ذِكْر، كذلك جاز في الخبر لأنَّ كلَّ واحد منها يحتاج أن يكون صاحبَه في المعنى. فما جاز في أحدهما من خلاف ذلك جاز في الآخر، وذلك قولهم: «تسمع بالمعيدي خير من أن

---

(١) في (ط): مرتفع.
(٢) في (ط): قولهم.
(٣) في (ط): في.

تراه».[١] ألا ترى أن خيراً خبر عن تسمع، وكما أخبر عنه كذلك عطف عليه في قولهم: تسمع بالمعيدي لا أن تراه، والفعل لا يعطف عليه الاسم كما لا يخبر عنه؛ إلَّا أنَّ المعنى لمّا كان على الاسم استجيز فيه الإخبار عنه والعطف عليه، وجاز دخول لا على الاسم من غير تكرير؛ كما جاز في قولهم: هذان لا سواء؛ لأن الخبر لم يظهر في الموضعين جميعاً.

ونظير ما في الآية من أن خبر المبتدأ ليس المبتدأ ولا له فيه ذِكْر ما أنشده أبو زيد:

فإنَّ حَرَاماً لا أَرَىْ الدَّهْرَ بَاكياً
على شَجْوِهِ إلَّا بَكَيْتُ على عمرِو[٢]

فإن قلت: أيجوز أن توقع الجملة التي من الابتداء والخبر موقع التي من الفعل والفاعل في نحو: سواء عليَّ أقمت أم قعدت؛ فتقول: سواء علي أدرهمٌ مالُكَ أم دينارٌ، وما أبالي أقائمٌ أنت أم قاعدٌ؟

فالقول في ذلك أنّ أبا الحسن يزعم أنَّ ذلك لا يحسن. قال: وكذلك لو قلت: ما أبالي أتقوم أم تقعد؟ لم يحسن؛ لأنَّه

---

(١) يضرب لمن خبره خير من مرآه. ويروى: لأن تسمع بالمعيدي خير، وأن تسمع، ويروى: تسمع بالمعيدي لا أن تراه. وأول من قاله المنذر بن ماء السماء. والمعيدي: تصغير المعدي، بفتح الميم والعين وتشديد الدال، خففت الدال استثقالاً للتشديد مع ياء التصغير (انظر مجمع الأمثال: ١/٩١٣، والقاموس المحيط: عد).

(٢) آخر أربعة أبيات رواها في النوادر/١٥٦، لعبد الرحمن بن جمانة المحاربي، فإن حراماً، أي: واجباً.

ليس معه الحرف الذي يجزم.

ومما يدلّ على ما قال أن ما جاء في التنزيل من هذا النحو جاء مع المثال الماضي؛ كقوله تعالى:[1] (سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا) [إبراهيم/٢١] وقوله: (سواءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لهم) [المنافقون/٦] و(سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ) [البقرة/٦] وقال:

سواءٌ عليكَ اليومَ أَنْصَاعَتِ النَّوى
بِخَرقاء أم أنحى لكَ السيفَ ذابحُ[2]

وقال:

ما أبالي أنبَّ بالحَزن تَيْسٌ
أمْ لحاني بظهرِ غيبٍ لئيمُ[3]

فهذا[4] الكلام، وإن كان قد جرى عليه حرف الاستفهام

---

(١) زيادة في (م).

(٢) من قصيدة لذي الرمة، مطلعها:

أمن دمنة جرت بها ذيلها الصبا لصيداء مهلاً ماءُ عينيك سافح

ذيل الريح: أواخرها. يريد: أماء عينيك سائل من أجل دمنة لصيداء، ثم قال: مهلاً، أي: لا تبك. انصاعت: ذهبت. خرقاء: لقب مية التي غالب شعره فيها. ويروى: صيداء مكان خرقاء. أنحى لك: قصد نحوك. (انظر الديوان ٢/٨٧٣، وخزانة الأدب: ٤/٤٦١).

(٣) لحسان بن ثابت، من قصيدة يهجو فيها ابن الزبعرى وبني مخزوم يوم أحد. ديوانه ١/٤٠ ت عرفات. نب التيس: صوت عند هياجه. الحزن: ما غلظ من الأرض، وخصه لأن الجبال أخصب للمعز من السهول. (انظر الكتاب: ١/٤٨٨، والخزانة: ٤/٤٦١).

(٤) في (ط): وهذا.

للتسوية فهو خبر، فلمّا كانوا قد حذفوا حرف الجزاء واستمرّ حذفه لطول الكلام حيث لو أُظهِر لم يمتنع ـ وذلك نحو لأضربنَّه ذهب أو مكث ـ لزم حذف الحرف هنا[1] لإغناء حرف الاستفهام عنه لمقاربة الشرط الاستفهامَ في اجتماعهما في أنَّهما ليسا بخبر، وأنَّهما يقتضيان الجواب، وبعض الحروف قد يُغني[2] عن بعض؛ ألا ترى أنَّ أَنْ لم تظهر في قولهم: ما كان زيد ليقوم، وأنَّ أنْ قد أغنى عن اللام الجارَة في نحو: أتيتك أنْ احتزّ[3] مودة زيد، ونحو ذلك، وكذلك حروف العطف إذا نُصِب بها، فكذلك حروف المجازاة لمّا كانوا قد حذفوه في قولهم: لأضربنَّه ذهب أو مَكث، واستمرَّ حذفه مع أنّه [لا حرف][4] يكون بدلاً منه كان حذفه في باب: سواء وما أبالي، للزوم ما ذكرنا من الحرف له أولى.

ولم يجز أن يقع موقع التي من الفعل والفاعل التي من الابتداء والخبر، كما لم يجز ذلك في قوله: لأضربنّه ذهب أو مكث، وغير ذلك من المواضع التي يراد فيها الجزاء، ولم يقع إلّا التي من الفعل والفاعل، لتدلّ على الجزاء، كما لم تقع[5] إلّا التي من الفعل والفاعل في نحو: عسى زيد أن يقوم، وكاد يذهب، وبابهما. ولم يستعملوا المصدر ليجري ذكر المثال الذي يدل على الزمان في الكلام لِمَا أرادوا من تقريبه؛ وإن كان المصدر غير ممتنع استعماله ها هنا؛ كما قالوا:

---

(١) في (ط) ها هنا. (٢) في (ط): تغني.
(٣) في (ط) اجــتر.
(٤) ما بين المعقوفين زيادة في (م). (٥) في (ط): يقع.

«عســى الغُوَيْرُ أبْؤساً»(١)

فإذا كانوا قد امتنعوا من استعمال الاسم والمصدر هنا، مع أن المعنى في استعماله غير فاسد، فألَّا يستعمل حيث معناه الجزاء ولا يصح المعنى في غير الفعل أجدر.

فأمّا قوله:(٢) (سَوَاْءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُون) [الأعراف/١٩٣] فإنَّما وقع (أم أنتم صامتون) في موضع: أم صمتُّم: وجاز ذلك هنا(٣) لتقدم التي من الفعل والفاعل، فحسن لتقدُّمها أن توقع بعدها التي من الابتداء والخبر؛ كما جاز ذلك في الجزاء؛ لأنَّها هنا(٤) بعد حرف، كما أنَّه ثَمَّ بعد الفاء أو إذا.(٥) ولو لم يتقدم «أدعوتموهم» كما أنَّه لو لم يتقدم الشرط في نحو: إن تأتني فلك درهم، أو: فعمرو مكرم، ونحو ذلك لم يجز وقوع التي من الابتداء والخبر موقع التي من الفعل والفاعل.

ومثل ذلك في وقوع التي من اسمين موقع الفعل والفاعل

---

(١) الغوير: تصغير غار. الأبؤس: جمع بؤس، وهو الشدة. وهذا مثل قالته الزباء لقومها فيما يقال، حين رجع قصير من العراق ومعه الرجال، فبات بالغوير. على طريقه وقيل غير ذلك، وذكره البخاري في الفتح ٢٧٤/٥ من حديث عمر. معناه: لعل الشر آتيكم من الغوير. ويضرب للرجل يجيء من قبله الشر. وأبؤساً: منصوب إما على تقدير أن يكون، وإما على أن عسى بمنزلة كان.
(انظر مجمع الأمثال: ١٧/٢ وكتاب الأمثال/٣٠٠، والخصائص ٩٨/١ واللسان (غور) (بؤس).

(٢) في (ط): وأما.

(٣) في (ط): ها هنا.

(٤) في (ط): ها هنا.

(٥) في (ط): وإذا.

قوله: ﴿هَلْ لَكُم مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فيمَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فيهِ سَوَاءٌ﴾ [الروم/٢٨] فقوله: ﴿فأنتم فيه سواء﴾ واقعة موقع التي من الفعل والفاعل، كأنّه قال: هل لكم مما ملكت أيمانكم شركاء فيساووكم، أي: فكما لا يساويكم مماليككم في أموالكم فيكونون فيها أمثالكم؛ كذلك لا تسوُّوا ما اتخذتموه آلهة بمن يملكهم، وبمن خلقهم وبرَأهم. وجاز ذلك لوقوعها بعد الحرف، وأنّ تقدم الاستفهام[١] في قوله: «هل لكم» يضارع تقدم الشرط؛ فلذلك جاز هذا. وإذا كان الموضع موضع جزاء، ثبت أنَّ وقوع المضارع لا يحسن في نحو: سواء عليَّ أتقوم أم تذهب؛ كما لا يحسن في قوله: لأضربنه يمكث أو يذهب، على حدّ لأضربنه ذهب أو مكث.

وأمّا التقاء الهمزتين في: ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ وتحقيقهُمَا: فمن حُجّة من حقّقهما أن يقول: إن الهمزة حرف من حروف الحلق، فكما اجتمع المثْل مع مثله مع[٢] سائر حروف الحلق؛ نحو فهَّ[٣] وفهِهت وكعّ[٤] وكععت، كذلك حكم الهمزة.

وممَّا يجوّز ذلك ويسوِّغه أن سيبويه زعم أن ابن أبي إسحق كان يحقق الهمزتين وأناس معه. قال سيبويه: وقد تتكلم[٥] ببعضه العرب وهو رديء.[٦]

---

(١) في (ط) حرف الاستفهام.
(٢) في (ط): في.
(٣) فه، كفرح: عي.
(٤) كع كمنع وعلم: جبن وضعف.
(٥) في (ط): وقد تكلم.
(٦) نص عبارة سيبويه: وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيء، وبريئة. وذلك قليل رديء. (انظر الكتاب: ٢ / ١٧٠).

ومما يقويّ ذلك من[١] استعمالهم له قولهم[٢]: رأّس[٣] وسآل وتذأّبت[٤] الريح ورأّيت[٥] الرجل. فكما جمَع الجميع بينهما إذا كانتا عينين، كذلك يجوز الجمع بينهما في غير هذا الموضع.

وممّا يقوي ذلك أنَّهم قد أبدلوا منها غيرها في نحو: يُهريق وهِيّاك؛[٦] كما أبدلوها من غيرها في نحو رأيت رَجُلأً وهذه حُبْلأ[٧] في الوقف. فكما جرت مجرى سائر الحروف المعجمة في إبدالها من غيرها وإبدال غيرها منها، كذلك تكون سبيلها في اجتماعها[٨] مع مثلها، كما اجتمع سائر الحروف مع أمثالها.

والحجَّةُ لمن[٩] قال: (أأنْذَرْتَهُمْ)، فلم يجمع بين الهمزتين وخفّف الثانية أن يقول: إن العرب قد رفضت جمعهما في مواضع من كلامهم. من ذلك أنَّهم لمّا اجتمعتا في آدم وآدَر

(١) في (ط): في. (٢) ساقطة من (ط).

(٣) الرأّس بتشديد الهمزة ممدودة: بائع الرؤوس، وكذلك همزة سأّل.

(٤) تذأبت الريح: جاءت في ضعف من هنا وهنا.

(٥) رأيت الرجل بتشديد الهمزة: أريته على خلاف ما أنا عليه، ورأيته أيضا: عرضت عليه المرآة وحبستها له ينظر فيها.

(٦) لغة من سبع لغات في إيا (انظر الهمع: ١ : ٦١).

(٧) قال سيبويه: «وزعم الخليل أن بعضهم يقول: رأيت رجلأ، فيهمز، وهذه حبلأ، وتقديرهما رجلع، وحبلع، فهمز لقرب الألف من الهمزة، حيث علم أنه سيصير إلى موضع الهمزة، فأراد أن يجعلها همزة واحدة، وكان أخف عليهم» انظر الكتاب: ٢ : ٢٨٥.

(٨) مع مثلها ساقطة من (ط). (٩) في (ط): لقول من.

وآخَر، ألزموا جميعاً الثانية البدل، ولم يحقّقوا الثانية، ولما كسَّروا وحقّروا جعلوا هذه المبدلة بمنزلة ما لا أصل له في الهمز فقالوا: أواخر وأويخر، فأبدلوا منها الواو؛ كما أبدلوها ممّا هو ألف لا يناسب الهمزة؛ نحو: ضوارب وضويرب. ففي هذا دلالة بيّنة على رفضهم اجتماعهما. ألا ترى أنهم لم يرجعوها في التحقير والتكسير كما رجعوا الواو في ميقات وميعاد والياء من مُوسر في قولهم: مواقيت ومياسير. ففي ذلك دلالة بيّنة على رفضهم لجمعهما.

ومن ذلك أنّا لم نجد كلمةً عينها همزة ولامها كذلك؛ كما وجدنا ذلك في سائر أخوات الهمزة من الحلقية؛ كقولهم: مهاهٌ وفهٌّ ويدّع اليتيم ومحَّ وألحَّ وضَغِيفة[١] ومخٌّ. فأن لم يجمعوا بين الهمزتين في الموضع الذي جُمع فيه بين أخواتها، وكرِّرت، دلالة على رفضهم لجمعهما. وإذا لم يتوال ذلك في بنات الثلاثة، فألّا يتوالى ذلك في بنات الأربعة أولى.

فأمَّا نحو: نأنأ[٢] وطأطأ[٣] وبأبأ[٤] الصبيُّ أباه، فقد حجز الحرف بينهما؛ وإنَّما الذي ينكر تواليهما من غير أن يحجز بينهما شيء. ومن ثم قال أبو الحسن في بناء مثل قِمَطْر من

(١) المهاه: الطراوة والحسن. والفه: العي، ويدع اليتيم: يدفعه، ومح الثوب: بلي، ومن معاني الضغيفة: الروضة الناضرة، والعجين الرقيق (اللسان).

(٢) نأنأ في الرأي: ضعف ولم يبرمه وعنه: قصر وعجز.

(٣) طأطأ عن الشيء: خفض رأسه عنه، وطأطأ فرسه: نحزه بفخذيه، وحركه للحضر، أي: السرعة.

(٤) بأبأ الصبي أباه: قال: بابا.

قرأت: قِرأْيٌّ، فلم يكرِّر الهمزة؛ كما تكرّر سائر اللامات؛ نحو جَلْبَبَ[١] وقُعْدُد[٢] وعُوطَط[٣]. ومن ذلك أنهم ألزموا باب رَزِيئة وخطيئة عمّا يؤدي إلى اجتماع همزتين فيه، فقالوا: خطايا ورزايا. فلو كان لاجتماعهما عندهم مَسَاغ ما رفضوا ذلك الأصل؛ كما أنَّه لو[٤] كان لتحرك العَيْنات في نحو: قال وباع مجاز ما ألزموهُما القلب.

فإن قال:[٥] فقد حُكي عن بعضهم: خطائىء، بتحقيق الهمزتين فذلك يجري مَجرى الأصول المرفوضة؛ نحو:

. . . . ضننـوا[٦]

. . . . . . والأظـلـل[٧]

---

(١) جلببه: ألبسه الجلباب، وهو القميص، وثوب واسع دون الملحفة، تلبسه المرأة.

(٢) القعدد، من معانيه: الحامل والجبان اللئيم القاعد عن المكارم.

(٣) العوطط: الناقة لم تحمل سنين من غير عقر، عاطت تعيط، وتعوط.

(٤) ساقطة من (ط).

(٥) في (ط): قلت.

(٦) من قول قعنب بن أم صاحب:

مهلاً أعاذل قد جربت من خلقي أني أجود لأقوام وإن ضننوا

(انظر الصفحة/١٢١ من هذا الجزء).

(٧) من قول أبي النجم من رجز طويل يصف فيه الإبل لهشام بن عبد الملك:

تشكو الوجى من أظلل وأظلل

وبعده:

من طول إملال وظهر مملل

تشكو، الضمير فيه للإبل. الوجى: الحفى. الأظل: باطن خف البعير. الإملال: مل عليه السفر وأمل: طال، والمراد بالإملال السفر، أو أنه من =

ولو جاز الاعتداد بذلك وبما[١] أشبهه لجاز أن يقال في تكسير مطية: مطائىء لقول[٢] بعضهم سَماءٍ،[٣] فإذا كانوا قد رفضوا ذلك في حال السعة والاختيار ـ مع أنَّه أسهل من اجتماع الهمزتين ـ فأن يُرفض[٤] اجتماع الهمزتين أجدر.

ومن ذلك أنهم إذا بنَوا اسم فاعل من ناء وساء وشاء[٥] وجاء قالوا: شاءٍ[٦] وناءٍ، فرفضوا الجمع بينهما في هذا الطرَف ـ كما رفضوه أولاً في آدم وآخَر ـ إما بالإبدال وإما بالقلب كما يقوله الخليل، وأخَذوا ـ على قول النحويين غير الخليل[٧] ـ بما رفضوه في غيره من توالي الإعلالين. فلولا أنَّ اجتماعهما عندهم أبعد من توالي الإعلالين لم يأخذوا بتواليهما المرفوض من كلامهم في هذا الموضع؛ كما أن إخلاء الفعل من الفاعل لولا أنّه أبعد عندهم من الإضمار قبل الذكر لم يأخذوا بالإضمار قبل الذكر في مثل: نعم رجلاً، وضربني وضربت زيداً لَمَّا كان يلزمهم في هذه المواضع إخلاء الفعل من الفاعل.

ومن ذلك أن مَن قال: هذا فرجّ وهو يجعلّ، فضاعف

= أمله وأمل عليه، أي: أسامه. (انظر الكتاب: ٢: ١٦١، وشرح شواهد الشافية: ٤٩١).

(١) في (ط): وما. (٢) في (ط): كقول.

(٣) أحد جموع سماء أصلها سمائي وزنه فعائل، وقد جاء هذا الوزن في قول أمية بن أبي الصلت:

له ما رأت عين البصير وفوقه سماء الإله فوق سبع سمائيا

انظر اللسان (سمو). وديوان أمية ص ٥٢٨.

(٤) في (ط): يرفضوا. (٥) في (ط): ناء وشاء وساء.

(٦) في (ط): شاء وساء. (٧) في (ط): في غير هذا الموضع.

في الوقف حرصاً على البيان لم يضاعف نحو النبأ والرشأ، لكنه رفض هذا الضرب من الوقف وما كان يحرص عليه من البيان؛ لَمَّا كان يلزمه الأخذ بما تركوه، والاستعمال لما رفضوه: من اجتماع الهمزتين.

ومن ذلك أنَّ الهمزة إذا كانت مفردة غير متكررة كرهها(١) أهل التخفيف حتى قلبوها أو حذفوها؛ لئلا يلزمهم تحقيقها، وقد وافقهم في بعض ذلك أهل التحقيق؛ كموافقتهم لهم في يرى. فلمّا كرهوا ذلك في الإفراد وجب إذا تكررتا ألا يجوز إلا التغيير؛ ألا ترى أنّ الواو المفردة المضمومة لمّا كنت مخيّراً في تصحيحها وقلبها، ثم انضم إليها أخرى، لزم قلبها وامتنع تصحيحها الذي كان يجوز فيها قبل التكرر؛ فكذلك الهمزة إذا انضمت إليها أخرى، لزم رفضهما وامتنع جمعهما؛ كما كان ذلك في الواوين. فكما لم يجمع أحد بين هاتين الواوين كذلك يجب ألا يُجمع بين الهمزتين.

ومن ذلك أنَّ ناساً ـ إذا اجتمعتا من كلمتين ـ فصلوا بينهما بالألف في نحو:

أاْأنت زيد الأرانب(٢)

كما فصلوا بين النونات في نحو اخشَيْنانّ. فكما ألزموا الفصل بين النونات بالألف؛ كذلك يلزم في آأنت لئلا تجتمع

(١) في (ط): كرهه.

(٢) جزء من بيت لذي الرمة وتمامة:

تطاللتُ فاستشرفتُهُ فعرفتُهُ فقلتُ له: آأنت زيدُ الأرانب

انظر ديوانه: ١٨٤٩/٣.

الهمزتان. بل ذلك في الهمزتين ينبغي أن يكون ألزم؛ لِما قدّمنا لرفضهم لهما وجمعهم في التضعيف بين أكثر من حرفين نحو ردَّد وشدَّد. فإذا كانوا قد ألزَموا النون في اخشينان [الفصل][١] بين ما يجتمع مثلُه فأن يُلزموها بين ما رفضوا الجمع بينهما أجدر.

فهذه الأشياء تدلّ على رفض اجتماع الهمزتين في كلامهم.

فأمّا جمعهما وتحقيقهما في (أَأَنْذَرْتَهُمْ) فهو أقبح من تحقيقهما من[٢] كلمتين منفصلتين؛ نحو قرأ أبوك ورَشَأ أخيك؛ لأنّ الهمزة الأولى من (أَأَنْذَرْتَهُمْ) تنَزَّل منزلة ما هو من الكلمة نفسِها؛ لكونها على حرف مفرد؛ ألا ترى أنَّهم قالوا: لهْو وفهْو، و(لهْوَ خَيْرُ الرَّازِقِين) [الحج/٥٨] ولهْي، فخفَّفوا ذلك كله؛ كما خفَّفوا عضُداً فقالوا: عضْد؛ فكذلك الأولى في (أَأَنْذَرْتَهُمْ) لمّا لم تنفصل من الكلمة صارت بمنزلة التي في آخر، كما نزِّلت الحروف المفردة التي ذكرتها[٣] منزلة فاء الفعل في عضد وفخذ.

فأمَّا إذا كانتا من كلمتين فاجتماعهما في القياس أحسن من هذا؛ ألا ترى أن المِثلين إذا كانا في كلمة نحو: يردّ ويعضّ، لا يكون فيهما إلا الإدغام؟ ولو كانا منفصلين نحو: يد داود لكنت في الإدغام والبيان بالخيار. فعلى هذا تحقيق

(١) زيادة في (ط).
(٢) في (ط): في.
(٣) في ط: ذكرناها.

الهمـزتين في (أَأَنْذَرْتَهُمْ) ومـا أشبهه أبعـد منه في الكلمتين المنفصلتين.

وممّا يقوّي ترك الجمع بين الهمزتين[١] أنَّهم قد قالوا في جمع ذؤابة: ذوائب؛ فأبدلوا من الهمزة التي هي عينٌ واواً في التكسير كراهة للهمزتين[٢] مع فصل حرف بينهما.

فإذا كرهوهما مع فصل حرف بينهما حتى أبدلوا الأولى منهما فأن يكرهوهما مجتمعتين غير مفصـول بينهما بشيء[٣] أجدر. وإذا كان الجمع بينهما في: (أَأَنْذَرْتَهُم) من البعد ما أريتك فالجمع بينهما في أئمة أبعد؛ لأنَّ الهمزتين لا تفارقان الكلمة، وهمزة الاستفهام قد تسقط في الإخبار وغيره. فكلمّا كانتا أشد لزوماً للكلمة كان التحقيق منهما[٤] أبعد.

وممَّـا يـدلُّ على ضَعف جمـع الهمـزتين وأن مـذهب الجمهور من العرب رفضه عِزّتها في باب أجأ[٥] وآءة[٦] وإنَّما قلَّ ذلك من حيث لم يستجيزوا اجتماع الهمزتين فأجرَوا نحو أجأ ذلك المُجْرَى؛ لمَّا كان الفصل بحرف واحد قد جرى في كلامهم مَجْرَى غير الفصل. وذلك نحو قولهم[٧] هو ابن عمي دِنيا وقِنْية وعِلْية وعِليان، وهما من علوت. وكذلك رفضوا إفعُل من حيث رفضوا فِعُل، وإن كان الفصل في إفْعُـل قد وقـع بالحرف، فلما لم يعتد بالحرف الفاصل وقَلَبت الكسرةُ الواو

(١) في (ط): الهمزتين من أأندرتهم. (٢) في (ط): كراهية للهمزتين.
(٣) في (ط): بشيء بينهما. (٤) في (ط): فيهما.
(٥) أجأ، على فعل بالتحريك: جبل لطيء.
(٦) الآءة، واحدة الآء: شجر، أو تمر. (٧) في (ط): وذلك قولهم.

ياء؛ كما قلبته في ثِيَرة وسياط، ولم يكن بالفصل اعتداد، كذلك لم يكن الفصل بالحرف في نحو أجأ فصلاً، فرُفض ذلك كما رفض التحقيق في جاءٍ ونحوه.

فأمّا تحرك الجيم في أجأ[1] وسكون الحرف في دِنيا فإن الحركة في هذا النحو قد لا يُعتدّ بها لقلّتها؛ ألا ترى استجازتهم لحذفها في الزحاف؟.

ومثل دِنْيا في أن الحرف الفاصل لم يُعتدّ به قولهم: مَعْدِيّ في معدوّ، ومَرْضيّ ومسْنِيَّة.[2] ومثله: صُيّم وقُيَّل. ونحو ذلك، ومثله: قائل وبائع، جُعل الحرفان كأنَّهما وقعا طَرَفاً حيث كان الفاصل بينهما وبين الطرَف حرفاً.[3] ومثله: أُوليّاءِ[4] أوقعت الألِف التي آخِراً قبل الآخر بحرف لمّا كان الفاصل بينه وبين الطرَف حرفاً واحداً. ومثله: أوائل وعيائل؛ ولو كان الفاصل حرفين كطواويس لم يُعَلّ.[5] فكما أنَّ الحرف المفرد في هذه المواضع لم يَفْصل؛ كذلك في باب أجأ لم يفصل، فقلّ ذلك لمّا كان الحرف المفرد في هذه المواضع غير معتدّ به. وإذا لم يُعتدّ به صارت الهمزتان كأنَّهما قد التقيا،[6] والتقاؤهما مِمّا قد رفضوه، فكذلك رفضوا ما كان في حكم التقائهما.

---

(١) في (ط): في نحو.

(٢) مسنية: من سنت السانية الأرض تسنوها، أي سقتها، فالأرض مسنوة ومسنية.

(٣) في (ط): حرفا واحداً.

(٤) تصغير أولاء، وقياس تصغير نظائرها أن تكون الألف في الآخر، نحو: ذياً في تصغير: ذا.

(٥) في (ط): ولم يعل.

(٦) في (ط): التقتا.

فإن قلت: إن سيبويه قد ذهب في ألاءة[١] وأشـاءة[٢] ونحوهما إلى أن اللام يجوز أن تكون همزة، وقد جاء من ذلك حروف. قيل: لم يكن هذا مثل أجأ؛ للفصل بالزيادة؛ ألا ترى أنّ الفاصل الذي لم يُعتدّ[٣] في أوائل لمّا انضم إليه حرف آخر في طواويس اعتُدّ به فصلًا، وإن كان زائداً فلم يعلّ الحرف، فكذلك الفصل ها هنا[٤] لمّا وقع بالزيادة لم يمتنع الحكم عنده بأن اللام همزة؛ كما امتنع حيث كان الفصل حرفاً واحداً. وقد وُجِدت الزيادة تسوِّغ في تألف الحروف ما لولا مكانُها لم يَسُغ.

ألا ترى أنّه ليس مثل قِنْرٍ[٥] بلا فاصل بين النون والراء وقد قالوا: شِنِّير[٦] وقالوا: الشَّنَّار، وقالوا: سِنَّوْر[٧] وسَنَوَّر[٨] فائتلف لفصل الزيادة ما لم يكن يأتلف لولا فصلها؟ فكذلك فصل الزيادة بين الهمزتين في ألاءة وأشَاءة فيما ذهب إليه. وجاء ذلك في طأطأ[٩] ونأنأ[١٠] ودأدأ[١١] للفصل الواقع بينهما، ولأنَّ ما يعرض في الثلاثة[١٢] من كثرة التصرّف لا يعرض في هذا الباب.

---

(١) الألاءة، واحدة الألاء: شجر حسن المنظر، مر الطعم، لا يزال أخضر صيفاً وشتاء.

(٢) الأشاءة: واحدة الأشاء، وهو صغار النخل.

(٣) في (ط): به.

(٤) في (ط): هنا.

(٥) قنر: هذه كلمة لم توضع في اللغة، وإنما يراد بتأليفها أن العرب لم تصغ عليه.

(٦) الشنير: السيِّىء الخلق.

(٧) السنور: الهر.

(٨) السنور: لبوس من قد كالدرع، وجملة السلاح.

(٩) طأطأ عن الشيء: خفض رأسه عنه، وطأطأ فرسه: نحزه بفخذيه وحركه للحضر، أي السرعة.

(١٠) نأنأ في الرأي: ضعف ولم يبرمه، وعنه: قصر وعجز.

(١١) دأدأ: عدا أشد العدو.

(١٢) في ط: في

واعلم أن قول سيبويه: ليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتُحقَّقا، وقوله في باب الإدغام:[١] إن ابن أبي إسحق وناساً معه يحقِّقون الهمزتين وقد تكلّم ببعضه العرب وهو رديء، ليس على التدافع ولكن لأنَّه لم يُعتدّ بالرديء، أو يكون لم يُعتد بالتقاء المحقَّقتين لقلّة ذلك بالإضافة إلى ما خفِّف إذا اجتمعا. وقد عمل ذلك في أشياء نحو إنقَحْل[٢] فعلى هذا يحمل ذلك أيضاً من قوله.

قالوا: فلمّا رأيناهم قد رفضوا اجتماع الهمزتين في هذه المواضع، لم نجمع بينهما وخفَّفنا الثانية؛ لأنَّ في تخفيفها تقريباً من الألف؛ ألا ترى أنَّ الهمزة إذا كانت مبتْدأة لم تخفف لأنَّ في تخفيفها تقريباً من الساكن؟ فكما أن الساكن لا يبتدأ به كذلك ما قرُب من الساكن. فكما جرت مجرى الساكن في تقريبهم إيّاها منه، كذلك تجرى مجراه إذا خففنا الثانية؛ فتصير بعد الأولى كالألف بعدها. فكما لم تكره الألف بعدها في نحو أٰدم وأٰخر، كذلك المخفَّفة بعدها في:[٣] (أَأَنْذَرْتَهُمْ) لا تكره بعدها، كما تكره إذا حُقّقت لما أرينا، مما دلّ على رفض العرب الجمع بينهما محقَّقتين.

وحجة مَن فصل بين الهمزتين بألف وخفّف الهمزة الثانية

(١) انظر الكتاب: ٢/٤١٠، وأول العبارة هناك: وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وأناس معه...

(٢) الإنقحل: الذي يبس جلده على عظمه، والفعل قحل كفرح. والمؤلف يريد أن سيبويه ذكر في الكتاب إنقحلاً وقال: «وإنقحل في الوصف لا غير»، ولم يعتد بنحو إنزهو لندوره. انظر الكتاب: ٢/٣١٧.

(٣) في (ط): في نحو.

مع الفصل بينهما بالألف. وهو الثّبت عن أبي عمرو عندنا، لأن سيبويه زعم أن ذلك هو الذي يختاره أبو عمرو.

وقد قال أحمد بن موسى:[١] إن خلفاً[٢] رَوَى عن أبي زيد ذلك في اختلاف الهمزتين؛ نحو (آينَّكُمْ) و(آنْزَل)[٣] أنه بألف بين الهمزتين وتليين الثانية ولم يَفْصِل سيبويه في حكايته عن أبي عمرو بين المتفقَتين والمختلفتَين؛ ألا ترى أنَّه قال: وأما أهل الحجاز فمنهم من يقول (آإنّك) و(آأنت)[٤] [المائدة/١١٦]، ثم قال: وهي التي يختار أبو عمرو؛[٥] فلم يفصل بينهما. وسيبويه وأبو زيد أضبط لمثل هذا من غيرهما.

من حجَّته أن يقول: إنِّي أدخلت الألف بينهما وإن جعلت الثاني بيْن بينَ؛ لأنَّها إذا كانت على هذه الصفة فهي في حكم المتحرك،[٦] وتخفيفي إياها بأن جعلتُها بين الألف والهمزة ليس يخرجها عن أن تكون همزة متحركة، وإن كان الصوت بها أضعف؛ ألا ترى أنَّها إذا كانت مخفّفة في الوزن مثلها إذا كانت محققة؟ ولولا ذلك لم يتَّزن قوله:

---

(١) هو ابن مجاهد. وقد سبقت ترجمته في ص/٦.

(٢) هو خلف بن هشام أبو محمد البزار المقرىء الأسدي البغدادي. أحد القراء العشرة، وأحد الرواة عن سليم عن حمزة. ولد سنة ١٥٠، وحفظ القرآن وهو ابن عشر سنين. وكان ثقة كبيراً، زاهداً عابداً عالماً، وسمع من الكسائي الحروف ولم يقرأ عليه. مات سنة ٢٢٩ ببغداد (طبقات القراء: ١/٢٧٢).

(٣) قراءة قالون، وأبي عمرو، وأبي جعفر. انظر إتحاف فضلاء البشر: ٢٨.

(٤) قراءة الحلواني. (إتحاف فضلاء البشر ص ٢٩).

(٥) انظر الكتاب: ٢/١٦٨.

(٦) في (ط): المتحركة.

أأنْ رأتْ رَجُلاً أَعْشَى[(١)]

لأنَّه كان يجتمع فيه ساكنان وكذلك قول الآخر:

كل غــراءَ إذا مـا بَـرَزَت[(٢)]

ويدلّ على أنَّ المخفّفة من الهمزتين في حكم المحقَّقة عند العرب أنَّهم أبدلوا الهمزة الثانية إبدالاً في المواضع التي اجتمعت فيها همزتان في كلمة واحدة ولم يخفّفوا الثانية. وذلك نحو: آدم، وجاءٍ، وخطايا. ألا ترى أن آدم لو كان قلبها فيه على حدّ القلب في رأسٍ وفأسٍ ورأيٍ لكنت إذا[(٣)] كسَّرته رددت الهمزة في التكسير؛ كما أنَّك لو كسّرت فاساً وراساً وراياً لقلت: أرؤس وأرْآء. فلو كنت في رايٍ إذا خفّفت إنَّما خففت على حد التخفيف في آدم لقلبت الهمزة في التكسير ياء أو واواً، فقلت: أرْواء أو أرياء، ولكنت تقول إذا جمعت رايا على فعول رُيِيٌّ فتقلبها ياء، كما قلبوها في أَيِـمَّة ياء لمَّا تحركت

---

(١) هو من قول الأعشى:

أأن رأت رجلاً أعشى أضرّ بـه ريب المنون ودهر مفسـد خبل

من قصيدة:

ودع هريرة إن الـركب مرتحـل وهل تطيق وداعاً أيها الـرجل؟

ويروى مفند مكان مفسد. المنون: الدهر. خبل: ملتو بأهله. مفنـد: مخطىء في قوله. انظر الديوان/٥٥، والكتاب: ١/٤٧٦، ٢/١٦٧).

(٢) عجزه:

ترهب العين عليها والحسد

أورده الكتـاب (٢/١٦٧) غير منسـوب، ولم ينسبه الأعلم: وقـال في شرحه: وصف امرأة حسناء إذا بدت للناظرين خيف عليها الأخذ بالعين لحسنها.

(٣) ساقطة من (ط).

بالكسر؛ ألا ترى أنّك إذاقلبتها في ذئبٍ وبئرٍ ياء للكسرة التي قبلها، فكذلك تقلبها ياء في أيمَّة للكسرة التي عليها. وقال أبو زيد في جمع رأي أرْآء ورِئيّ بتحقيق الهمز فيهما وأنشد غيره:

ولا يشارك في أرآئه أحداً[1]

وقال الراعي في جمع نُؤْيٍ:

وأنــآء حيّ تحت عيـن مــطيــرة
عـظام القباب ينـزلون الـروابيـا[2]

وكذلك الهمزة في رأيت جائياً لم تقلبها كما تقلبها في تخفيف المِئَر[3] إذا قلت: مِيَر، وإن اتفق اللفظتان كما اتفق اللفظ في بريَّة وخطيّة، وإن كـان برِيّـة قلبها لـلإبدال غيرِ التخفيف، وقلب خطيّة للتخفيف، كما كان لفظها في رالٍ[4] وباسٍ إذا خففت كلفظها في آدم، فكذلك قولك: رأيت جائياً وشائياً وسـائياً ونـائياً، لا يكـون القلب فيه على حـدّ ميرٍ[5] وذيب.[6] ولو كان كذلك لجعلتهـا بين بينَ إذا قلت مررت بجاء؛[7] كما أنَّك لو قلت: مررت برجلٍ جئزٍ[8] لجعلتها بين

(١) لم نعثر على قائله.
(٢) الأنآء جمع نؤي، وهو حفير حول الخباء أو الخيمة، يمنع السيل.
(٣) المئر: جمع مئرة، وهي الذَّحل والعداوة والنميمة.
(٤) الرأل: ولد النعامة، وهي رألة. (٥) الميرة: الذحل والحقد.
(٦) قال في الكتاب (٢/١٦٤): «وإن كان ما قبلها (الهمزة) مكسوراً أبدلت مكانها ياء، كما أبدلت مكانها واواً وإذا كان ما قبلها مضموماً، وألفاً إذا كان ما قبلها مفتوحاً. وذلك الذئب والمئرة ذيب وميرة.
(٧) أي كنت تقول: مررت برجل جائىء بجعل الهمزة الثانية بين بين.
(٨) جئز الرجل: غص بالماء ونحوه كما في السان. ويريد كسر الجيم في جئز =

بينَ، وجعلتها كذلك في موضع الرفع إذا قلت: هذا جاءٍ في قول سيبويه[١] الذي زعم أنَّه قول العرب، والخليل، وقلبتها ياء في قول أبي الحسن؛ فقلت: جائيٌ، فتحرّك الياء بالضمّ ولا تحذفها. فلمّا لم يكن على واحد من هذين الأمرين علمت أنَّهم قلبوها قلباً. فلمّا لم يخفّفوا الهمزة في هذه المواضع التي أُلزمت القلب فيها لاجتماع الهمزتين، ولكن قلبوها قلباً، علمنا أن المخفّفة التخفيف القياسي في حكم المحقَّقة عندهم إذ[٢] رفضوا المخفَّفة التي بين بينَ في المواضع التي أرينـا، مع المحقَّقة؛ كما رفضوا المحقَّقتين. فإذا رفضوها رَفْضها لم يجز أن يجتمعا؛ كما لم يجز أن يجتمع المحقّقتان، وإذا لم يجز اجتماعهما مخفّفة الآخر منهما كما لم يجز اجتماعهما محقَّقتين في (أَأَنْذَرْتَهُمْ) لزم ألّا يجمع بينهما، ولا سبيل إلى ترك الجمع بينهما إلّا بأن تُحذف إحداهما أو تُقلب أو يُفصل بينهما بالحاجز الذي هو الألف.

فلما لم يجز الحذف في واحد منهما ولا القلب لأنَّه ليس من المواضع التي تقلب فيها الهمزة، ثبت وجوب الفصل بينهما بالألف، ووجب إلزام الفصل بينهما بها؛ إذ كان الجميع قد ألزموا الفصل بها بين الأمثال في قولهم: اخشَيْنانّ، مع أن هذه الأمثال قد جمعوا بينهن في[٣] ردَّد وشدّد وقضّض، وما أشبه ذلك.

= إتباعاً لكسر الهمزة حتى يتم تمثيل جائىء به.

(١) انظر الكتاب: ٢/١٦٤. (٢) في (ط): إذا.

(٣) في (ط): في نحو.

فإذا أَلْزَموا الفصل بها بين الأمثال التي لم يرفضوا الجمع بينها في نحو: ما ذكرنا فأن يُلزِموا الفصل بها بين ما رفضوا الجمع بينه من الهمزتين والهمزات أولى. وإذا كان كذلك ثبت أن أَوْلى هذه الوجوه وأصحَّها في مقاييس العربية الفصل بينهما بالألف. وإذا[1] لزم الفصل ففَصلَ خَفَّف الثانية على لغة أهل الحجاز؛ كما خفَّفوها في نحو: هباءة وقـراءة؛ ألا ترى أن الألف التي للفصل بمنزلة التي في هباءة، وأنَّهم خفَّفوا الهمزة المفتوحة بعدها؛ كما خفَّفوا المكسورة والمضمومة بعدها في نحو المسائل وهذا جـزاء زيد؟ ومـا رواه أبو زيـد وسيبويـه والعباس[2] بن الفضل عن أبي عمروٍ من إلحاق الألف للفصل بين الهمزتين المختلفة حركتاهما، نحو: آأنزل وآألقى، كإلحاقه إياها بين الهمزتين المتَّفقة حركتاهما؛ نحو (آأَنْذَرْتَهُمْ) أثبتُ في القياس من رواية من حَكَى عنه الفصل؛ ألا ترى أن هذه الألِف إنما فُصِل بها كراهةً لاجتماع الهمزتين، وأنّ الحركة الفاصلة بينهما، وهي حركة الهمزة الأولى سواء كان فتحة أو ضمة أو كسرة. فأمّا حركة الهمزة الثانية فبعد التقاء الهمزتين. فإذا كان كذلك فلا فصل بين (أأنذرتهم) و (أأُلْقِيَ الذِّكْرُ) [القمر/٢٥] و (أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ) [الأنعام/١٩] من طريق القياس.

وإذا اختلفت الرواية وكان أحد الفريقين أضبط، وعضَد الضبطَ والثَبَتَ القياسُ، وموافقةُ الأشباه، كان الأخذ بما جَمع

---

(١) في (ط): فإذا.

(٢) العباس بن الفضل. هو أبو الفضل الأنصاري البصـري. ستأتي تـرجمته ص ٣٧٦.

هذين الوصفين أولى وأرجح. وما رُوِي عن أبي عمروٍ من قوله: (آأنذرتَهُم) إنَّما هو عندنا على الاستئناف[١] دون الدَرْج. ولو أدرج القراءة فقال: (سَوَاْءٌ عَلَيهِمْ أأَنْذَرْتَهُمْ) لوجب في قياس قول أبي عمرو الذي حكاه عنه سيبويه أن يحذف الهمزة الأولى من (أأنذَرْتَهُمْ) لسكون ما قبلها، ويُلقيَ حركتها على الميم؛ فإذا فعل ذلك لزم أن يحذف الألف التي كانت مجتلبة للفصل، ويخفّف الثانية؛ كما كان خفّفها وقد فصَل بينها وبين الأولى بالألف، فيجعلها بين بينَ فيقول: (عليهم أأنذرتهم).

وكذلك قياس قوله في: (أإنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ)[٢] أن يقول: (قُل اإنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ)[٣] [الأنعام/١٩] ألا ترى أنَّك لو حذفت النون الأولى[٤] من اخشَيْنانّ فقلت: اخشَينّ يا هذه أو اخشَيَنَّ يا هذا لحذفت[٥] الألف؛ لزوال ما أردت الفصل بها[٦] بين النونات؟

فإن قلت: فكيف يستقيم له أن يحذف حرفاً قد كان أثبته، فإنّ ذلك لا يمتنع فيما يلزم من حكم الوصل والوقف؛ ألا ترى أنّك إذا وصلت قوله (فَلْيُؤَدِّ الّذي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ)[٧] قلت: (فليؤد الذيتُمِن أمانته)؟ وإن شئت همزت فحذفت الياء من الذي وهمزةَ الوصل، وقلبت الواو التي كانت في قولك:

(١) يريد بالاستئناف الابتداء بها والوقوف على «عليهم»، ويريد بالدرج الوصل.
(٢) في (ط): قل أاإنكم لتشهدون.
(٣) في (ط): قل إنكم لتشهدون.
(٤) ساقطة: من (ط).
(٥) في (ط): فحذفت.
(٦) في (ط): به.
(٧) سورة البقرة: ٢٨٣، وهي قراءة ورش وأبي جعفر وأبي عمرو. الإتحاف: ١٠١.

أُوتمن(١) ياء أو همزة فهذا أكثر في التغيّر مما ذكرت لك من حذف الألف المجتلَبة للفصل ولا خلاف في ذلك بين الناس، فكذلك حكم حذف الألف المجتلَبة للفصل بين النونات إذا وُصِلت الهمزة الأولى بما قبلها من الساكن.

بسم الله(٢)

قوله تبارك وتعالى:(٣) (غِشاوة) في سورة البقرة. [الآية/ ٧]

قرؤوا كلهم رفعاً؛ إلَّا أنَّ المفضل الضبيّ روى عن عاصم (وعلى أبصارهم غِشَاوةً) بالنصب(٤).

قال أبو علي: قالوا: ختم على كذا يختِم، قال تعالى:(٥) (فَإِنْ يشأ اللَّهُ يَخْتِمْ علَى قَلبِكَ) [الشورى/ ٢٤] وقال: (الْيَوْمَ نَخْتِمُ على أفواهِهِم) [يس/ ٦٥] والمصدر الخَتْم. وقالوا طَبَع عليه بمعنى ختم عليه. وقد قالوا: طبعه فعُدِّي بلا حرف. ولا يمتنع ذلك في القياس في ختم؛ قال:

كأنّ قُراديْ زَوْرِهِ طَبَعَتْهُمَا
بِطِينٍ من الجَوْلان كُتّابُ أعجما(٦)

وقد روي عن الحسن في قوله تعالى: (مِنْ رَحِيقٍ مَخْتُومٍ

---

(١) أي في الابتداء بها. (٢) زيادة في (م). (٣) في (ط): عز وجل.
(٤) السبعة ١٣٨. (٥) في (ط): قال، بدون تعالى.
(٦) البيت لملحة الجرمي، وقيل: لعدي بن الرقاع، يمدح عمر بن هبيرة.
قرادي زوره: يريد حَلَمتي ثدييه، الواحد قراد. الجولان: موضع بالشام، بينه وبين دمشق مسيرة ليلة. وطين الجولان إلى السواد. كتاب أعجم، يريد كتاب الروم والفرس، لأنهم حينئذ كانوا أحذق بالكتابة.
يصف قراديه بالصغر، ويشبههما بأثر طين خاتم ختمه بعض كتاب العجم (انظر شرح التبريزي للحماسة: ٢٦٧/٤؛ والصحاح، والأساس واللسان =

خِتَامُهُ مِسْكٌ) [المطففين/٢٥]. أنَّه قالَ مَقْطعه مسك. وأظنّ[(١)] أبا عبيدة[(٢)] اعتبر ما روي عن الحسن في تفسير الآية؛[(٣)] لأنَّه قال في قوله: (يُسقَون من رحيق مختوم): له ختام، أي: عاقبة ختامِه مسك، أي: عاقبته، وأنشد لابن مقبل:

مما يُفتَّق في الحانوت ناطفُها
بالفلفل الجَوْن والرمان مختوم[(٤)]

فتأوَّل الختام على العاقبة ليس على الختم الذي هو الطبع. وهذا قول الحسن: مقطعه مسك.

ولا يستقيم أن يُتَأوّل المختوم في الآية في صفة الرحيق على معنى الختم الذي هو الطبع لقوله: (وَأَنْهَارٌ مِنْ خَمْرٍ لَذَّةٍ للشَّارِبين) [محمد/١٥] وقال: (يَطوف عليهم وِلْدَانٌ مُخَلَّدون بأكواب وأبارِيقَ وكأسٍ من مَعين) [الواقعة/١٧] وقال:[(٥)] (يطافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ بَيْضَاءَ لَذَّةٍ للشَّارِبين) [الصافات/٤٦] فقوله: (بيضاءَ) مثل قوله: (قواريرَ قَوارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ) [الإنسان/١٥ ـ ١٦] أي: قوارير كأنَّها في بياضها من

= (قرد) وينسبه الأساس إلى ابن ميادة. والرواية فيها جميعاً أعجم بكسر الميم. والبيت آخر خمسة أبيات أوردها التبريزي مجرورة الروي.

(١) في ط: وأظن أن. (٢) انظر مجاز القرآن له ٢/٢٩٠.

(٣) في (ط): هذه الآية.

(٤) يفتق، فتق الشيء، شقه. الحانوت: دكان الخمار. ناطف، نطف الماء كنصر وضرب: سال. الجون: يطلق على الأبيض والأسود، ويروى الشطر الأول في الديوان (٢٦٨): صرف ترقرق في الناجود ناطلها. والمعنى: آخر ما تجد من طعم هذه الخمر هو طعم الفلفل والرمان.

(٥) في (ط): وقال عز وجل.

فضة. فهذا على التشبيه لا على أن القوارير من فضة قال:

حَلبانةٍ رَكْبانةٍ صَفُوفِ

تخلِط بينَ وَبَر وصوفِ[(١)]

أي: كأن يديها في إسراعها في السير يدا خالطةٍ وبراً بصوف، فالمعنى على التشبيه وإن لم يُذكر حرفه.

وقال: [(٢)]

فَهنَّ إِضَاءُ صافياتُ الغَلائلِ[(٣)]

ومثل قوله تعالى:[(٤)] ﴿خِتَٰمُهُۥ مِسْكٌ﴾ [المطففين/٢٦] قوله تعالى: ﴿كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا﴾ [الإنسان/٥] المعنى فيها أنَّها في طِيب الرائحة وسطوعها، وأَرَجها كأَرَج المسك والكافور.

---

(١) في الصحاح (حلب): تجمع مكان تخلط. وقبله كما في اللسان (حلب، وصوف): أكرم لنا بناقة ألوف

حلبانة: ذات لبن. ركبانة: تصلح للركوب. صفوف: تصف أقداحاً من لبنها إذا حلبت لكثرة ذلك اللبن. تخلط بين وبر وصوف، أي: تباع فيشترى بثمنها غنم وإبل، وقال الأصمعي: تسرع في مشيتها. شبه رجع يديها بقوس النداف الذي يخلط بين الوبر والصوف.

(٢) في (ط): قال.

(٣) صدره:

عُلِينَ بِكِدْ يَوْنٍ وأُبْطِنَّ كُرَّةً

والبيت للنابغة في وصف الدروع. ويروى: أشعرن مكان أبطن. الكديون، كفرعون: دقاق التراب عليه دردي الزيت، تجلى به الدروع. الكرة: البعر العفن، تجلى به الدروع. الإضاء جمع أضاة وهي الغدير أراد أنهن مثل الاضاء وقد يجوز أن يريد فهن وضاء، أي حسان، جمع وضيء، ثم أبدلت الهمزة من الواو. (انظر اللسان: أضا، وكر) والديوان/٧١.

(٤) في (ط): قوله، بدون تعالى.

فأمّا قوله: (كان مزاجها زنجبيلاً) [الإنسان/١٧] فإنَّه يدلّ على لذاذة المطعم؛ لأنّ الزنجبيل يَحْذِي[1] اللسان. وزعموا: أنَّ ذلك من أجود الأوصاف للخمر عند العرب؛ قال الأعشى:

معتقة قهوة مُزّة[2]

ومثل تشبيهها بالزنجبيل في الآية للذاذة المطعم قوله:

كأن القَرَنْفُل والزنجبيـ ـل باتا بِفِيها وأَرْياً مَشُورا[3]

فهذا يريد به طِيب الطعم؛ لذكره مع ما يُطْعَم، ويدلّ على أنَّهم يقصدون ما يَحذي اللسان بالوصف بطيب الطعم قول ابن مقبل:

.... ناطفها بالفُلفل الجَوْن والرّمان مختوم[4]

فأمّا قوله تعالى:[5] (ولكِنْ رسولَ الله وخاتِم النبيينَ)[6] [الأحزاب/٤٠] فخاتِم اسم فاعل من خَتَمهم أي صار آخِرهم. والأحسن أن تجعله اسم فاعل ماض ليكون معرفة؛ لأن قبله

(١) يحذي اللسان: يقرصه. (٢) لم نعثر عليه في ديوانه.
(٣) البيت للأعشى، ورواية الديوان (٩٣).
كأن جنياً من الزنجبيـ ـل خالط فاها وأريا مشورا
الأري: العسل. المشور، شار العسل من باب قال: اجتناه.
(٤) سبق قريباً ص ٢٩٢ من هذا الجزء.
(٥) في ط: قوله، بدون تعالى.
(٦) سورة الأحزاب: :٤٠، وهي قراءة السبعة عدا عاصم، فقد قرأ بفتح التاء. النشر ٢/٣٤٨.

معرفة، وحكم المعطوف أن يكون مشاكلاً للمعطوف عليه.

وقد يجوز أن يُنوى بالانفصال، وإن كان ذلك فيما مضى، على أن يحكى الحال التي كان عليها، وإن كانت القصّة فيما مضى؛ كقوله تعالى: (وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ) [الكهف/١٨] فحَكى ما كان. وروي أن الحسن قرأ: (وخاتَمَ النبيين) كأنَّه جعل النبي ﷺ[1] هو الذي خُتِم به. فأمّا قول الشاعر:

إذا فُضَّتْ خواتِمها وفُكَّتْ
يُقالُ لها دَمُ الوَدَجِ الذبيحُ[2]

فليس تخلو الخواتم من أحد أمرين، إما أن تكون جمع الخاتَم الملبوس، أو تكون جمع المصدر. فإن كان جمع الملبوس فقد حذف المضاف من الكلام، والتقدير: إذا فض ختم خواتمها، وأضيفت الخواتم إليها لِمَا كان من الختم عليها بها، ولحقت علامة التأنيث لأنّ القصد، وإن كان للختم في المعنى، فقد جرى في اللفظ على الخواتم، فلحقت العلامة لذلك.

وإن كان جمعَ المصدر فليس يخلو من أن يكون للختم أو للختام. فإن كان جمعاً للختام كان بمنزلة قولهم للجزاء الجوازي، قال الحطيئة:

---

(١) في (ط): صلى الله عليه بدون وسلم.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، يصف الخمر: ويروى: بجت، مكان فضت. (انظر ديوان الهذليين: ٦٩/١، واللسان: ذبح) بج: شق. الودج: عرق في العنق.

من يفعل الخيرَ لا يَعدَمْ جوازيَه
لا يذهب العرفُ بينَ اللّهِ والناس[١]

وقالوا في جمع اليُعار: اليواعر قال:

لَها بينَ جَرْس الراعِيَين يَواعِرُ[٢]

وفي جمع الدخان: الدواخن؛ فكذلك تكون الخواتم إذا كان جمع الختام. وإن كان جمع خَتْم فقد قالوا: حُرَّة وحرائِر، وكَنَّة[٣] وكَنَائِن. وقالوا: مَشَابه في جمع شَبَه، وملامح في جمع لَمْحة. فَجَمْع ختم على خواتم أسهل؛ لأن فواعل إنما هو جمع فاعل، وفاعل قد جاء في المصادر؛ مثل العاقبة والعافية وما باليت به بالة[٤]، والفالج، وفي حروف أخر.

فإن كان الخواتم جمع المصدر كان الكلام على ظاهره، وكان المفضوض هو الخواتم أنفسَها؛ من حيث كان جمع خَتْم، لا المضاف المحذوف.

---

(١) من قصيدة في هجاء الزبرقان (انظر الديوان: ٥٤، وبغية الآمل: ٥: ٥٧).

(٢) صدره: لنا ثلة مقصورة حضنية

والبيت لرجل من بني سعد، جاهلي. ويروى الراغبين مكان الراعيين (انظر النوادر/٣٤، ٣٥).

ثلة: جماعة من الغنم. حضنية: شديدة السواد أو الحمرة. الجرس: الحركة والحسن. اليواعر: جمع اليعار، وهو صوت الماعز، وهذا عند المؤلف. وفي النوادر أن اليواعر جمع الياعِر والياعرة، أي: المصوت والمصوتة.

(٣) الكنة، بالفتح: امرأة الابن أو الأخ.

(٤) بالة؛ أصلها: بالية، بمنزلة العافية. انظر سيبويه، ٢/٣٩٢ والسان /بلي/.

فأمَّا قوله:[١]

يقـــال لهـا دمُ الـــوَدجِ الذبيـــحُ

فوَصفَ الدم بالذبيح، فليس يريد بالذبيح المذبوح الذي تُفرَى أوداجه ويُنهر دمه، وإنما أراد بالذبيح: المـذبوح، أي المشقوق، كما قال:

نـــام الخَليُّ وبِـتُّ الليـلَ مـشتـجِـراً
كأنّ عينـيَّ فيها الـصَّابُ مذبـوحُ[٢]

أي: مشقوق.

وكذلك قول الآخـــر:

فارَةَ مِسْك ذُبحـت في سُـــكّ[٣]

أي: شُقَّت وقالوا: أخذه الذُّباح، وهو ـ فيمـا زعموا ـ تشقّق يكون في أظفار الأحداث أو أصابعهم. فالذبح: الشقّ. وقيل لما يُذكي الذبيحةَ: ذَبح؛ لأنَّه ضرب من الشقّ؛ فقالوا:

---

(١) سبق قريباً ص ٢٩٥.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي. بات فلان مشتجراً، إذا اعتمد بشجره على كفه. والشجر: مفرج الفم وقيل مؤخره. الصاب: شجرة مرة، لها لبن يمض العين إذا أصابها، أبيض.
انظر ديوان الهذليين: ١: ١٠٤، واللسان: ذبح، وشجر).

(٣) لمنظور به مرثد الأسدي آخر أبيات خمسة في اللسان (ذبح). وقبله:
كأن بين فكِّها والفك
فارة المسك: نافجته، أي: وعاؤه. السك: طيب يتخذ من الرامك، وهو شيء أسود يخلط بالمسك.

ذُبحت الشاة. وذُبحت البقرة. وقالوا في الإبل: نُحِرَتْ؛ لمَّا كانت توجأ في نحورها. فوصف الدم بأنّه ذبيح، والمعنى أن الدم مذبوح له، كما أن قوله: (بِدَمٍ كَذِبٍ) [يوسف/١٨] معناه: مكذوب فيه، وليل نائم أي: يُنام فيه؛ وكذلك نهار صائم. فأمَّا[١] قول الفرزدق:

فَبِتْنَ بِجانِبَيّ مُصرّعات
وبِتُّ أفُض أغلاقَ الخِتام[٢]

فكأنه من المقلوب، أي: أفض ختام الأغلاق، ألا ترى أنَّ الأغلاق والأقفال المختوم عليها إنَّما يُفَضّ الختم الذي عليها، والفضّ إنَّما هو تفريق أجزاء الختم، وتفريق غيره، وفي التنزيل: (حَتّى يَنْفَضُّوا) [المنافقون/٧] أي يتفرقوا فيبقى رسول الله ﷺ[٣] بلا أنصار ولا أتباع.

والختام في بيت الفرزدق لا يخلو من أن يكون واحداً أو جمعاً. فأمّا الذي[٤] في الآية فقد تأوله أبو عبيدة على أنه واحد.

فإن قلت: إنه في البيت جمع ختم، لأن لكل غَلَق ختماً فجمع الختم، فهو قول، لأن المصادر قد تجمع؛ كقوله:

---

(١) في (ط): وأما.

(٢) من قصيدة في مدح هشام بن عبد الملك (انظر الديوان: ٢ : ٨٣٦).
الأغلاق، جمع غلق بالتحريك، وهو ما يغلق به الباب.

(٣) في (ط): صلى الله عليه بدون وسلم.

(٤) كذا في (ط)، وفي (م) التي، وهي لا تتفق مع قوله: تأوله إلا بتأويل.

هَلْ مـن حُـلـومٍ لأقـوام فَـتُـنْـذِرَهُم[١]

وتقول[٢] إن الختام الذي تأوله أبو عبيدة على أنه مفرد إنَّما هو في خاتمة الشيء الذي هو آخره وخلاف فاتحته، والختم الذي يعني به الطبع معنى غيره، فليس يلزم إذا أفرد ذاك أن يفرد هذا أيضاً. وقال الأعشى:

وتُترك أُمـوال عليـها الـخَـواتِـم[٣]

هو على ضربين[٤] يجوز[٥] أن يكون[٦] عليها نقش الخواتم فحذف، ويمكن[٧] أن يكون جمع ختماً[٨] على الخواتم، كما جمع الهجر على الهواجر وقال:

مُقيم على قول الـخَنـا والهـواجـر[٩]

(١) صدر بيت لجرير، من قصيدة في هجاء التيم وعجزه:

ما جرب الناس من عضي وتضريسي

الديوان/٣٢٣ (ط: الصاوي) والتضريس: العض الشديد بالأضراس.

(٢) كذا في (ط): وفي (م): ويقول.

(٣) صدره:

يقلن حرام ما أحل بربنا

ورواية الديوان (٧٩): وتترك أموالاً. والبيت من قصيدة من هجاء يزيد بن مسهر الشيباني.

(٤) هو على ضربين ساقطة من (ط).

(٥) في (ط): فيجوز.

(٦) في (ط): تقديره.

(٧) كذا في (ط). وفي (م): وعلى أن يكون.

(٨) في (ط): الختم.

(٩) صدره:

وإنك يا عام بن فارس قرزل

والبيت لسلمة بن الخرشب الأنماري، يخاطب عامر بن طفيل. ويروى: معيد مكان مقيم. قرزل: اسم فرس للطفيل. المعيد: الذي يعاود الشيء مرة بعد مرة. الخنا: الفحش. الهواجر، قيل: جمع هجر شذوذاً. =

وأما الغِشاوة فلم أسمع منه فعلاً مصرَّفاً بالواو. فإذا لم نعلم منه ذلك وكان معناها معنى ما اللام منه الياء من غشي يغشى بدلالة قولهم: الغِشْيان. ومعناه ما غطَّى الشيء وعلاه فغمره وستره، كقوله تعالى؛[1] (فَغَشِيَهُمْ مِنَ اليَمِّ مَا غَشِيَهُمْ) [طه/٧٨] و(إذْ يَغْشَاكُمُ النُّعاسُ)[2] [الأنفال/١١] و(واسْتَغْشَوْا ثِيابَهُمْ) [نوح/٧] و(المؤتفكَةَ أَهْوَى، فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى) [النجم/٥٣، ٥٤]. وقال الأعشى:

وولَّى عُمَيرٌ وهو كابٍ كأنَّما
يُطلَّى بِوَرْسٍ أو يُغشَّى بِعِظْلمِ[3]

فالغِشاوة من الغِشْيان كالجِبَاوة من جَبَيت في أنَّ الواو كأنَّها بدل من الياء، إذ[4] لم يصرَّف منه فعل، كما لم يصرَّف من الجباوة.

= والهجر: الكلام القبيح. والصحيح أنها جمع هاجرة، بمعنى الهجر، فتكون من المصادر التي جاءت على فاعلة، مثل العاقبة والكاذبة، والعافية.

وشاهد الهاجرة بمعنى الهجر قول الشاعر:

إذا ما شئت نالك هاجراتي ولم أعمل بهن إليك ساقي

(انظر اللسان: هجر) والمؤلف وقف عند الرأي الأول.

(١) في (ط): كقوله بدون تعالى.

(٢) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. النشر ٢/٢٧٦.

(٣) رواية الديوان (١٢٧): بحصٍ مكان بورس: والبيت من قصيدة في هجاء عمير بن عبدالله بن المنذر بن عبدان. الورس: نبت أصفر يكون باليمن، تتخذ منه الغمرة، وهي طلاء للوجه: الحص: الورس، أو الزعفران. العظلم: عصارة شجرة أو نبت يصبغ به.

(٤) في (ط): وإن.

قال سيبويه قالوا: غشيته غِشْياناً كالحِرْمان. وإن شئت قلت: إن غَشِيَ يغشى مثل رضي يرضى، ولام الكلمة الواو بدلالة غشاوة وغَشوة. ويكون الغِشيان كعلْيَان ودنياً ونحو ذلك. وقوله تعالى: (وعلى أبصارهم غِشاوة) [البقرة/٧] في المعنى مثل: (صُمٌّ بُكْمٌ عُميٌّ) [البقرة/١٨] وكذلك قوله تعالى: (صُمٌّ وبُكْم في الظلمات) [الأنعام/٣٩] لأنَّ وصف البصر بالكون في الظلمات بمنزلة الوصف بالعَمى. وكذلك، وصفه بكون الغشاوة عليه؛ لأنَّه في هذه الأحوال كلِّها لا يصحّ به إبصار. فقوله:[1] في الظلمات متعلق بمحذوف.

وروي لنا عن الكسائي: غِشَاوة وغَشَاوة وغُشاوة، وعن غيره.

ويذهب قوم من المتأوِّلين إلى أنَّ معنى: (خَتَم اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ) [البقرة/٧] ختم عليها بأن طَبَع عليها ووَسَمها سِمَة تدل على أن فيها الكفر، ليعرفهم من يشاهدهم من الملائكة بهذه السمة، ويَفْرُقوا بينهم وبين المؤمنين الذين في قلوبهم الشَّرْح والطمَأْنينة اللذان وُصفوا بهما في قوله تعالى: (أَفَمَنْ شَرَح اللَّهُ صَدْرَهُ للإِسْلام)[2] [الزمر/٢٢]. وقوله: (الَّذِينَ آمنوا وتَطْمِئنُّ قلوبُهُم بِذِكرِ اللَّهِ) [الرعد/٢٨].

والختم والطبع واحد، وهما سِمة وعلامة في قلب المطبوع على قلبه. وكما ختم على قلب الكافر وطُبع فوسم بسمة تعرف بها الملائكة كفره كذلك وسَمَ قلوب المؤمنين

---

(١) في (ط): وقوله.

(٢) سقطت الآية في (ط).

بِسمات تعرفهم الملائكة بها كما عرفوا بها الكافر. ومن ثمَّ قال بعض المتأوّلين في قوله تعالى:[١] ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا﴾ [الكهف/٢٨] أي: لم نَسِم قلبه بما نَسِم به قلوب الذاكرين لله، لأنَّ الله تعالى وسم قلوب الذاكرين[٢] بسمات تُبيِّن لمن شاهدها من الملائكة أنَّهم مؤمنون؛ كما قال:[٣] ﴿أُولَـٰئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾ [المجادلة/٢٢] أي علامته؛ فإذا لم يَسِمهم بهذه السِّمة فقد أغفلهم.

ومثل ما تأولوا في هذا من أنَّه علامة يُعرف بها الكافر من المؤمن مناولة الكتاب باليمين وبالشِّمال، في أنَّ المناولة باليمين علامة أن المناوَل باليمين من أهل الجنة، والمناوَل بالشِّمال من أهل النار. وقوله: ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عليها بِكُفْرِهم﴾ [النساء/١٥٥] يحتمل أمرين أي طَبع عليها وختم جزاءً للكفر وعقوبة عليه؛ كقوله:

نـزائـع مقــذوفـاً على سَـرَواتهـا
بمـا لـم تخالسهـا الغـزاة وتُـرْكـب[٤]

وكقولهم: «بما لا أُخشَّى بالذئب»[٥] فيمكن[٦] أن يكون

(١) في (ط) قوله بدون تعالى. (٢) في (ط): المؤمنين.
(٣) في (ط): قال تعالى.
(٤) البيت للطفيل الغنوي. ديوانه ٢٣ النزائع من النجائب هي التي تجلب إلى غير بلادها ومنتجها، والتي نزعت إلى أعراق. مقذوفاً: مرمياً باللحم. سرواتها: أعاليها، تخالسها: تروم اختلاسها. وفي ديوان الطفيل تسهب بدل تركب. أي: تترك وتهمل.
(٥) جاء في اللسان «خشى»: «وفي المثل: لقد كنت وما أخشى بالذئب» أي: أخوف. و «بما» هنا في معنى ربما. انظر الأمثال لأبي عبيد/٩٦
(٦) في (ط): وقد يجوز، بدل فيمكن.

قوله: بل طبع الله عليها بكفرهم، أي طبع عليها بعلامة كفرهم؛ كما تقول: طَبع عليه بالطين، وختم عليه بالشمع.

ويجوز أن يكون قوله تعالى:[١] ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمَعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ [البقرة/٧] وصفاً للذي ذُمَّ بهذا الكلام بأن قلبه ضاق عن قبول الحكمة والإسلام والاستدلال على توحيد الله تعالى وقبول شرائع أنبيائه عليهم السلام[٢] فلم ينشرح له ولم يتّسع لقبوله؛ فهو خلاف مَن ذكر في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّه﴾ [الزمر/٢٢].

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ القرآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد/٢٤] ومثله: ﴿وقالوا قلوبُنا في أكِنَّةٍ مِمَّا تَدْعُونا إِلَيْهِ وَفِي آذَانِنا وَقْرٌ وَمِن بَيْننا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت/٥] ومن ذلك قوله:[٣] ﴿وَقَالُوا قُلوبُنا غُلْفٌ﴾ [البقرة/٨٨] إنَّما هو جمع أغلف، أي في غلاف كقوله: ﴿قُلُوبنا في أكِنّة﴾، ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيراً مِنَ الجِنِّ والإِنْسِ لَهُمْ قُلُوبٌ﴾ [الأعراف/١٧٩] ويقوّي ذلك أن المطبوع على قلبه وُصف بقلة الفهم بما يسمع من أجلِ الطبْع، فقال: ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْها بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلاً﴾ [النساء/١٥٥] وقال: ﴿وَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [التوبة/٨٧].

ومما يبيّن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ سَمعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ﴾ [الأنعام/٤٦] فعُدِل الختمُ على

(١) في (ط): قوله، بدون تعالى.

(٢) زيادة في (م). (٣) في (ط): قوله تعالى.

القلوب بأخذه السمعَ والبصرَ، فدلّ هذا على أنّ الختم على القلب هو أن يصير على وصفٍ لا يُنتفع به فيما يُحتاج فيه إليه، كما لا يُنتفع بالسمع والبصر مع أخذهما، وإنّما يكون ضِيقه بألّا يتّسع لما يُحتاج إليه من النظر والاستدلال الفاصل بين الحقّ والباطل. ومن ذلك قوله تعالى: (١) ﴿ومن يُرِدْ أنْ يُضلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضيِّقاً حَرَجاً كأنَّما يَصّعَّدُ في السَّماءِ﴾ [الأنعام/١٢٥] فهذا كلام كالمَثل، أي: من يستحقّ الإضلال عن الثواب يجعل صدره ضيّقاً في نهاية الضِيق لما كان القلب محلاً للعلوم والاعتقادات بدلالة قوله تعالى: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾ [الأعراف/١٧٩] [فوصفه](٢) بالضيق وأنّه على خلاف الشرح والانفساح دلّ(٣) أنّه لا يعي علماً ولا يستدلّ على ما أريد له ودُعِي إليه؛ كما وُصف الجبان بأنّه لا قلب له، لمّا أريد به المبالغة في وصفه بالجُبن؛ لأنَّ الشجاعة محلها القلب، فإذا لم يكن القلب الذي يكون محلَّ الشجاعة لو كانت فألّا تكون الشجاعة أولى.

ومن ثَمَّ قالوا في النعامة: (٤) جؤجؤه هواء، أي ذو هواء، فهو فارغ من القلب، فهذا كما وصفوها بالشِّراد لجبنها فقال:

---

(١) في (ط): قوله بدون تعالى.

(٢) كذا في (ط)، وفي (م): فوصف.

(٣) في (ط): دل على أنه.

(٤) في (ط): في الظليم. والنعامة يذكر ويؤنث. والجؤجؤ، كهدهد: الصدر. ويشير المؤلف إلى قول زهير في ناقته:

كأن الرحل منها فوق صعل ... من الظلمان جؤجؤه هواء

وانظر شرح الديوان/٦٣.

وأشرَد بالوَقيط[١] من النَّعامِ

وقال: [٢]

أَسَــدٌ عليَّ وفي الحــروبِ نَعَامَةٌ
رَبــداءُ تَجْفَلُ من صفيرِ الصافرِ[٣]

وقال:

فــالــهَـبِـيْـتُ لا فــؤادَ لَــهُ
والــثَّبـيـتُ ثَـبْـتُـه فَـهَـمُــهْ[٤]

وأنشد أبو زيد:

لقــد أَعْجَبتُمــوني مِـن جُسُــومٍ
وأســلِحَــةٍ ولـكــنْ لا فُــؤادا[٥]

---

(١) الوقيط: كالردهة في الجبل يستنقع فيه الماء.

(٢) في (ط): وقال أيضاً.

(٣) لأسامة بن سفيان البجلي، يعير الحجاج إذ هرب من غزالة الشيبانية في بعض حروبه. وبعده.

هلا برزت إلى غزالة في الضحا   بل كان قلبك في جناحي طائر

وروي: فتخاء مكان ربداء، وتنفر مكان تجفل (انظر البيان والتبيين: ١/٣٦٥ والكشاف: ١/٣٢).

الربداء: التي لونها إلى الغبرة. الفتخاء: اللينة مفاصل الأصابع مع عرض.

(٤) لطرفة. ويروى: و«الثبيت قلبه قيمه» و«الثبيت له قيمه».

الهبيت: الجبان الذاهب العقل، وقد هبت الرجل: نخب، فهو مهبوت وهبيت. الثبيت: الثابت العقل، والفعل ثبت بالضم. قلبه قيمه، قال أبو عبيدة: لبه قيمه، أي له عقل حيثما مشى (انظر الديوان/ ص ٨٠، طبع المجمع، واللسان: هبت وثبت).

(٥) لبرج بن مسهر الطائي. لا فؤاد، أراد أفئدة (انظر النوادر/٧٨).

وقال:

حار بنَ كعبٍ ألا أحلام تزْجُرُكم
عنّا وأنتم من الـجُوْفِ الجَماخِير[١]

وأنشد أبو زيد:

ولا وقّـافـةٍ والـخـيـل تَـرْدِي
ولا خـالٍ كـأنبـوبِ اليَـراع[٢]

وقال الراعي:

وغـدَوا بصكهم وأحدبَ أسـأرت
منـه السيـاطُ يـراعـةً إجفيـلا[٣]

---

(١) لحسان بن ثابت، يهجو الحارث بن كعب، وهم رهط النجاشي، وكانت بينهم مهاجاة. الجوف: جمع أجوف، وهو العظيم الجوف. الجماخير: جمع جمخور كعصفور، وهو: الضعيف. (ديوان حسان ٢١٩/١ وانظر الكتاب: ٢٥٤/١ وشرح أبيات المغني ٨٤/٢، واللسان: جمخر).

(٢) لمرداس بن حصين، من بني عبدالله بن كلاب، شاعر جاهلي. وقبل الشاهد:

وقـد ترك الفـوارسُ يـوم حِسيٍ غـلامـاً غيـر منـاع المتـاع
ولا فـرح بـخـيـر إن أتاه ولا جـزع من الحـدثـان لاع

يوم حسي: يوم التقوا بذلك الموضع. غير مناع المتاع: سخي، لا يمنع معروفه وماعونه. حدثان الدهر: نوائبه. اللاعي: الضجر. الخيل تردي: ترجم الأرض بحوافرها أو تسير بين العدو والمشي. اليراع: القصب. أراد ليس بخالي الجوف طياش لا فؤاد له (النوادر/٥ ـ ٦).

(٣) من لاميته المشهورة، التي يمدح بها عبد الملك بن مروان، ويشكو إليه من السعاة، وهم الذين يأخذون الزكاة من قبل السلطان (انظر الجمهرة ٣٩٢/٢). الصك: الصحيفة التي فيها أسماء الناس. وأحدب، رجل ضرب حتى انحنى ظهره، ويعني: عريف القوم، المذكور قبل هذا البيت وهو قوله:

أخذوا العريف فقطعوا حيزومه بالأصبحية قائماً مغلولا

اليراعة من الرجال: الجبان. وظليم إجفيل: يجفل من كل شيء أي: يهرب منه.

فكما وُصِف الجبان بأنَّه لا قلب له، وأنَّه مجوَّفٌ وأنَّه يراعة؛ لأنَّه إذا كان كذلك بَعُدَ من الشجاعة، ومن الفهم لعدمه القلب، كذلك وصف مَن بَعُد عن قبول الإسلام بعد الدعاء إليه وإقامة الحجّة عليه بأنَّه مطبوع على قلبه، وضيّق صدره، وقلبُه في كنان، وفي غِلاف.

قال أبو زيد: قالوا: رجل مفؤود للجبان، وخلافُ ما ذكره أبو زيد: رجل مُشيَّع للشجاع. فهذا إمَّا أن يكون أريد[١]: يُشيّع[٢] قلبُه، أي: ليس بمصاب في فؤاده، وإمَّا أن يكون معه من نفسه شِيعة يثبِّتونه.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿كَأَنَّما يَصَّعَّدُ في السماءِ﴾ [الأنعام/١٢٥] فالمعنى: أن هذا الضيّق الصدرِ عن الإسلام نهايةَ الضيق إذا دُعي إلى الإسلام، من ضيق صدره منه ونفوره عنه، وعن استماع الحكمة، كأنَّه يراد على ما لا يقدر عليه من مصْعَدٍ في السماءِ، أو حَمْل على ما يشبهه من[٣] الامتناع.

ورُوي عن ابن مسعود[٤] أنَّه سأل رسول الله ﷺ: «هل

---

(١) في (ط): أراد به. (٢) في (ط): شيع.

(٣) في (ط): في.

(٤) هو عبدالله بن مسعود، أحد السابقين والبدريين والعلماء الكبار من الصحابة. عرض القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم. وهو أول من أفشى القرآن من في رسول الله، وكان يخدمه. وكان الإمام في تحقيق القرآن وتجويده وترتيله مع حسن الصوت، إليه تنتهي قراءة عاصم وحمزة والكسائي وخلف والأعمش. (انظر طبقات القراء: ١/٤٥٨).
قدم من الكوفة إلى المدينة، فمات بها آخر سنة ٣٢، ودفن بالبقيع، وله بضع وستون سنة.

ينشرح الصدر؟[١] قال:[٢] نعم، يدخل القلبَ النورُ. فقال ابن مسعود: وهل لـذلك عـلامة؟ قـال: نعم. التجافي عن دار الغـرور، والإنابـة إلى دار الخلود، والاستعداد للمـوت قبـل الموت»[٣]. فقول[٤] رسول الله ﷺ لابن مسعود: يدخله النور كما في الآية من قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ﴾ [الزمر/٢٢].

وقد رُوي عن سعيد بن جُبير[٥] عن ابن عباس[٦] في قـوله تعـالى:[٧] ﴿اللَّهُ نُـورُ السَّمَـٰوَاتِ والأَرْضِ مَثَـلُ نُـورِهِ﴾ [النور/٣٥] قال: مثل نوره الذي أعطاه المؤمن كمشكـاة، والمشكاة كَوَّة فيها مصباح. وقوله: ﴿نورٌ على نورٍ﴾ [النور/٣٥]

(١) في (ط): هل تنشرح الصدور؟ (٢) في (ط): فقال.

(٣) خرجه في المشكاة برقم ٥٢٢٨ وقال: رواه البيهقي في شعب الإيمان وضعف الشيخ الألباني إسناده، وخرّجه ابن كثير في التفسـير ٢/٣٢٨ من طرق مرسلة ومتصلة يشد بعضها بعضاً. (٤) في (ط): فقال.

(٥) هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي مولاهم، أبو محمد، ويقال: أبو عبدالله، الكوفي التابعي الجليل. عرض على عبـدالله بن عباس، وعرض عليه أبو عمرو بن العلاء. قال إسماعيل بن عبد الملك: كان سعيد بن جبير يؤمّنا في شهر رمضان فيقرأ ليلة بقراءة عبدالله؛ يعني ابن مسعود، وليلة بقراءة زيد بن ثابت. قتله الحجاج بواسط سنة ٩٥، عن تسع وخمسين سنة (انظر طبقات القراء: ١/٣٠٥).

(٦) هو عبدالله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم، بحر التفسير، وحبر الأمة. عرض القرآن كله على أبي بن كعب وزيد بن ثابت، وعرض عليه القرآن سعيد بن جبير ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، ودعا له رسول الله (ﷺ): اللهم علمه التأويل، وفقهه في الدين توفي في الطائف وقد كف بصره سنة ٦٨ هـ (انظر طبقات القراء: ١/٤٢٥).

(٧) في (ط): قول الله عز وجل.

قال: مَثَل قلب المؤمن نور على نور يشرح(١) صدره للإسلام.

وقال أبو الحسن. (خَتَمَ اللَّهُ على قُلُوبِهِم) لأنَّ ذلك كان لعصيانهم الله تعالى(٢)، فجاز ذلك اللفظ؛ كما يقال: أهلكَته فلاَنةُ إذا أعجب بها وهي لا تفعل به شيئاً؛ لأنَّـه هلك في اتباعها، أو يكـون خَتَمَ: حَكم أنَّها مختـوم عليها. وكـذلك (فزادهم الله مرضاً) [البقـرة/١٠] على ذا(٣) التفسيـر والله أعلم.

الإعــراب

حجَّة من رفع فقال: وعلى أبصارهم غِشاوةٌ: أنَّه رأى الغشاوة لم تُحمل على (ختم) ألا ترى أنّه قد جاء في الأخرى: (وخَتَمَ على سَمْعِـهِ وَقَلْبِـهِ وجَعَـلَ عَلَى بَصَـرِهِ غِشَـاوةً) [الجاثية/٢٣].فكما لم تحْمل في هذه على (خَتَم) كذلك لا تحمل في هذه التي في مسألتنا. فإذا لم يحملها على (ختم) قطعها عنه، وإذا قطعها عن (ختم) كانت مرفوعة إمَّا بالظرف؛ وإمَّا بالابتداء.

وأمّا إذا نصب فلا يخلو في نصبها من أن يحملها على (ختم) هذا الظاهر، أو على فِعل آخـر غيره. فـإن قـال: أحملها على الظاهر كأني قلت: وختم على قلبه غشاوة، أي بغشاوة، فلمّا حَذَف الحرف وَصَل الفعل، ومعنى: ختم عليه بغشاوة مثل: جعل على بصره غشاوة؛ ألا ترى أنَّه إذا ختمها بالغِشاوة فقد جعلها فيها. واستدلّ على جواز حمل غشاوة على (ختم) هذا الظاهر؛ بقولـه تعالى:(٤) (أُولئِـكَ الَّذِينَ طَبَـعَ اللَّهُ عَلَى

(١) في (ط): لشرح صدره للإسلام.
(٢) في (ط): لله. وبدون «تعالى».
(٣) في (ط): على هذا.
(٤) في (ط): بقوله، بدون تعالى.

قُلُوبِهِمْ وسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ) [النحل/١٠٨] فقال: طبع في المعنى كختم، وقد حمِلت الأبصار على (طبع) فكذلك تحمل على ختم.

قيل: لا يحسن ذلك؛ لأنّك تفصل بين حرف العطف والمعطوف به؛ وهذا عندنا إنّما يجوز في الشعر، ولا يختلفون أنَّ ذلك في المعطوف[1] على المجرور قبيح، والمنصوبُ والمرفوع بمنزلته في القياس؛ ألا ترى أنَّ حرف العطف في المجرور ليس هو الجارّ، إنّما هو يُشرِك فيه، وكذلك في المرفوع والمنصوب ليس هو الرافع ولا الناصب، إنَّما يُشرِك فيهما. فإنَّما قبح الفصل فيهما لأنَّ ما يقوم مقامهما لا يُتّسع فيه الاتساع الذي في الأصل؛ ألا ترى أنهم لم يتّسعوا في إنَّ وأخواتها اتساعهم في الفعل، ولم يُتّسع في الظروف، ولا في الأسماء المسمَّى بها الأفعال اتساعهم في الفعل، ولا في الصفات المشبَّهة بأسماء الفاعلين اتّساعهم في أسماء الفاعلين، ولا في عشرين اتّساعهم في ضاربين وحَسَنين؛ فكذلك لا يُتّسع في حرف العطف الذي يُشرِك فيما يُعطف عليه اتّساعهم في نفس المعطوف عليه.

وقد ذهب إلى التسوية بين الجارّ وبين الناصب والرافع في العطف الكسائيّ والفراء. وقد جاء هذا الفصل في الشعر؛ أنشد أبو زيد:[2]

---

(١) في (ط): في العطف.

(٢) بيتان من خمسة أبيات لقحيف العُقَيْلي في النوادر ص ٢٠٨. ويروى: يمحاه مكان تغشاه، وتعجلا مكان معجلا. من عام أولا، يريد من عام=

أَتَــعْـرِفُ أم لا رسْـمَ دارٍ مُــعَــطَّلا
من العـــام تغشـــاهُ ومـن عـــام أوَّلا
قِــطارٌ وتــاراتٍ خَــرِيــقٌ كــأنَّــهــا
مُـضِلَّةُ بــوٍّ فـي رَعِيـــلٍ تَعَجَّــلا

وقال:

. . . وآونةً أُثــالا [١]

فإن قال: لا أعطفه على هذا الفعل الظاهر الذي هو (ختم) ولكني أحمله على فعل أضمره، فأضمر: وجعل، ويكون ذلك بمنزلة الظاهر لدلالة ما تقدم عليه فإن هذا أيضاً ليس بالسهل ألا ترى أن مثل:

مــتــقــلداً ســيــفــاً ورمـــحــاً [٢]

= زمانٍ أوَّلَ، أو دهر أوَّل، فأقام الصفة مقام الموصوف. وفاعل تغشاه في البيت الأول هو قطار في أول البيت الثاني.
والقطار؛ جمع قطر، وهو المطر. وتارات: منصوب على الظرف ليغشى وهو جمع تارة، بمعنى مرة، الخريق: من أسماء الريح الباردة، وصفة للريح الشديدة، وقيل اللينة السهلة، مضلة: وصف من أضل فلان بعيره أو فرسه، أي: فقده وأضاعه، البو: ولد الناقة. الرعيل، يريد به قطعة قليلة من الإبل. تعجل: أسرع.
والشاهد في قوله: وتارات خريق، حيث فصل بالظرف وهو تارات بين العاطف وهو الواو وبين المعطوف وهو خريق. (وانظر: الخزانة: ٢/٣٤١، واللسان: رعل).

(١) من قول ابن أحمر كما في ديوانه ص ١٢٩ والكتاب (١/٣٤٣):
أبــو حــنش يؤرقــنـا وطـلقٌ وعــبَّــادٌ وآونــةً أُثَــالاَ

(٢) عجز بيت لعبدالله بن الزبعرى وصدرهُ:
يا ليت زوجك قد غدا =

و: شَـرّاب ألـبـانٍ وتـمـرٍ وأَقِطْ[(١)]

و: عـلفْتُـهـا تِـبْـنـاً ومـاءً بـارداً[(٢)]

لا تكاد تجده في حال سعة واختيار فإذا كان النصب تعترض فيه هذه الأشياء فلا نظر في أن الرفع أحسن والقراءة به أولى، وتكون الواو عاطفة جملة على جملة.

بسم الله[(٣)]

اختلفوا في ضم الياءِ وفتحِها وإدخالِ الألف في قوله جلّ وعزّ:[(٤)] (يُخَادِعُون) [البقرة/ ٩]. فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرٍو (يُخَادِعُون . . . وما يُخَادِعُون) بالألِفِ فيهما.

= انظر الكامل - ٢٨٩ - ٣٢٤ - ٦٥٦ - الخصائص ٢/٤٣١ وشرح أبيات المغني ٦ /٩٢، ٩٣. وشواهد الكشاف ٤/٣٦٤.

(١) عجز بيت للعجاج - انظر الكامل ٢٨٩ - ٣٢٤ - ٦٥٦ الأقط: شيء يتخذ من المخيض الغنمي، يطبخ، ثم يترك حتى يمصل (يخرج ماؤه).

(٢) لا يعرف قائله، وقيل لذي الرمة، وليس في ديوانه. ويورد بعضهم لهذا الشطر صدراً، هكذا:

لما حططت الرحل عنها واردا

ويجعله بعضهم صدرا، ويورد له هذا العجز:

حتى شتت همالة عيناها

والبيت مع هذا العجز من شواهد شرح أبيات المغني ٧/٣٢٣. والخصائص ٢/٤٣١. وانظر الخزانة: ١/٤٩٩، والكشاف: ٣/٤٢٢، وتنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات الملحق به: ٤/٣٦٤. قال الفراء في تفسيره ١/١٤: أنشدني بعض بني أسد يصف فرسه وأنشد البيت، شتت: أقامت شتاء. همالة: من هملت العين إذا صبت دمعها.

(٣) هذه البسملة زائدة في (م).

(٤) في (ط): عز وجل.

وقرأ عاصِمٌ وابنُ عامرٍ وحمزة والكسائِيُّ (يُخادِعُون. . . وما يَخدَعون) بفتح الياء بغير ألف.

قال أبو علي: قال أبو زيد:[١] خَدَعتُ الرجلَ أخدعُه خِدْعاً، الخاءُ كسرٌ، وخديعةً. قال: وقالوا: «إنك لأخْدَعُ من ضَبٍّ حرشتَه»[٢].

وقال أبو زيد أيضاً يقالُ: «لأنَا أخدعُ من ضَبٍّ حَرَشْتَه»، وقد حَرَش الرجل الضبَّ يحرُشُه حرشاً: إذا مَسحَ بيدِهِ على فَمِ جُحْره يتسمَّعُ[٣] الصوتَ، فربما أَقْبلَ وهو يُرَى أنَّ ذلك حيةٌ، وربَّما أروحَ ريحَ الإنسان، فَخَدع في جُحرِه يَخْدَع خَدْعاً: إذا رجع في الجحرِ فذَهَب ولم يَخْرُجْ.

وقال أحمد بنُ يحيى عن ابنِ الأعرابيِّ: الخادِعُ: الفاسِدُ من الطعامِ ومن كلِّ شيءٍ، وأنشَد:

أبيضُ اللونِ لذيذٌ طعمُهُ
طيِّبُ الريقِ إذا الريقُ خَدَع[٤]

---

(١) في (ط): قال أبو زيد، بإسقاط: قال أبو علي.

(٢) مثل يضرب في مخاطبة العالم بالشيء، من يريد تعليمه، يقول له: «أتعلمني بضب أنا حرشته» ويقال إنك لأخدع من ضب حرشته، أي: بلغت غاية الخبث، وانظر اللسان «حرش». والأمثال لأبي عبيد / ٢٠٢.

(٣) في (ط): فيسمع.

(٤) البيت من قصيدة لسويد بن أبي كاهل اليشكري في الغزل والفخر، وهي القصيدة رقم ٤٠ في المفضليات ص ١٩١، ورواية البيت بها مع ما قبله:

حرة تجلو شتيتاً واضحاً كشعاع الشمس في الغيم سطع
صقلته بقضيب ناضر من أراك طيب حتى نصع
أبيض اللون لذيذاً طعمه طيب الريق إذا الريق خدع =

خَدَعَ: فَسَدَ وتَغَيَّر.

وقالَ أبو عبيدةَ: (يخادِعون اللَّهَ) [البقرة/٩] يَخدَعون،[١] وأنشد أبو زيد:

وخادَعْتُ المنيَّةَ عَنْكَ سرًّا
فلا جَزِعَ الأوانِ ولا رُوَاعَا[٢]

وقال أبو عبيدةَ أيضاً: يخادِعونَ اللَّهَ والذين آمنوا فيما يُظْهِرون: مما يستخْفون خلافَه.

قال الله تعالى: (وما يخادِعُون إلا أنفُسَهم) [البقرة/٩] إنما تقعُ الخديعةُ بهم والهَلَكةُ.

والعربُ تقول: خادعتُ[٣] فلاناً إذا كنتَ تخادِعه، وخدعتُه إذا ظفرتَ به.

قال بعضُ المتأولين أظنُّه الحسنَ[٤] قال: (يخادعون الله) وإن خادعوا نبيه لأن الله تعالى[٦] بعث نبيَّه[٥] بدينِهِ، فمن أطاعه فقد أطاع الله (تعالى)[٦] كما قال:[٧] (مَنْ يُطعِ الرَّسُولَ فَقَدْ

= والشتيت: الواضحة الأسنان المفلجة البيضاء، والأراك: شجر السواك.

(١) انظر مجاز القرآن ١/٣١.

(٢) نسبه في النوادر مع أبيات أخرى لعُرْفطَة بن الطمَّاح ـ وقد رُوي فيه: فلا جزعَ الأوانَ.

وانظر تخريج وجوه إعرابه مفصلة في النوادر ص ١١٧.

(٣) في (ط): قد خادعت.

(٤) هو الحسن البصري، وقد سبقت ترجمته ص/٣٣.

(٥) زاد في (ط): صلى الله عليه. (٦) زيادة في (م).

(٧) في (ط): كما قال تعالى.

أَطَاْعَ اللَّهَ﴾ [النساء/ ٨٠] وقال: ﴿إِنَّ الذينَ يبايعونَكَ إنَّما يبايعونَ اللَّهَ﴾ [الفتح/ ١٠] فعلى هذا مَن خادعه فقد خَادَع الله.

فقد ذهبَ هذا المتأوِّلُ إلى أن معنى يخادِعون اللَّهَ: يخادعون نبيَّه ﷺ[١] وفي تأويله تقويةٌ لقولِ أبي عبيدة: يخادعون: يَخْدَعُون؛ ألا ترى أنه قد جاء في الأخرى: ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فإِنَّ حَسْبَكَ الله﴾ [الأنفال/٦٢] فجاء المثالُ على يفعل.

ومثل قوله: ﴿يخادعون الله﴾ في إرادة مضاف محذوف على قول من ذكرناه قوله تعالى:[٢] ﴿إِنَّ الَّذينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾[٣] [الأحزاب/٥٧] التقدير يؤذون أولياء الله؛ لأنَّ الأذى لا يصل إلى الله (سبحانه)[٤] كما أن الخِداع لا يجوز عليه، فهي مثل قوله: ﴿والَّذينَ يُؤْذونَ الْمُؤْمِنينَ والْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَاْ اكْتَسَبُوا﴾[٥] [الأحزاب/٥٨] وفيما أنشده أبو زيد دلالة على صحة تفسير أبي عبيدة أنَّ يخادِعون: يخدعون؛ ألا ترى أنَّ المنية لا يكون منها خداع كما لا يكون من الله ـ سبحانه ـ ولا من رسوله؟[٦] فكذلك قوله: ﴿وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾ [البقرة/٩] يكون على لفظ فاعَلَ وإن لم يكن الفعل إلا من واحد كما كان الأول كذلك. وإذا كانوا قد استجازوا لتشاكل الألفاظ وتشابهها أن يُجْرُوا

---

(١) زيادة في (م). (٢) زيادة في (م).

(٣) تتمتها «لعنهم الله في الدنيا والآخرة وأعد لهم عذاباً مهينا».

(٤) في (ط): تعالى.

(٥) تمامها: «فقد احتملوا بهتاناً وإثما مبيناً».

(٦) زاد في (ط): عليه السلام.

على الثاني طلباً للتشاكل ما لا يصح في المعنى على الحقيقة، فأن يُلزم ذلك ويحافظ عليه فيما يصح في المعنى أجدر وأولى؛ وذلك نحو قوله:

أَلَا لَا يَجْهَلَنْ أَحَدٌ عَلَيْنَا
فَنَجْهَلَ فَوْقَ جَهْلِ الجَاهِلِينَا[١]

وفي التنزيل: (فَمنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاْعَتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ) [البقرة/١٩٤] والثاني قصاص وليس بعدوان، وكذلك (وَجَزَاْءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُها) [الشورى/٤٠] وقوله: (فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَاللَّهُ مِنْهُمْ) [التوبة/٧٩] ونحو ذلك. فأن يُلزم التشاكل في اللفظ مع صحة المعنى أولى.

ومما يؤكد ذلك قوله:

مـن العِيـن الحِيْـرْ [٢]

وقول أمِّ تأبَّطَ شرا: ليس بِعُلْفُوفٍ تَلُفُّهُ هُوف.[٣]

وقد جاء هذا المثال للفاعل الواحد نحو: عاقبت اللص، وطارقت النعل، وعافاه الله.

---

(١) من معلقة عمرو بن كلثوم في شرح القصائد السبع الطوال ص ٤٢٦، وشرح أبيات المغني ٣٧/٧ والبحر ٥٧/١.

(٢) من العين الحير، بكسر الحاء إتباعاً للعين، والأصل: الحور، جمع حوراء. وقد ورد آخر أرجوزة لمنظور بن مرثد في ثلاثة عشر بيتاً وتمامه: «عيناء حوراء من العين الحور» انظر النوادر ٢٣٦ وأراجيز العرب ١٥٥ ـ ١٥٦. وابن يعيش ١١٤/٤ واللسان (حور).

(٣) من قولها في تأبينه: وإبناه ليس بعلفوف تلفه هوف حشى من صوف» رجل علفوف: جاف كثير اللحم: والهيف ـ كسيف ـ الريح الحارة. اللسان هوف، هيف.

وحجة من قرأ: (يَخْدَعون) أن فاعَل هنا بمعنى فَعَل فيما فسره أهل اللغة، فإذا كانا جميعاً بمعنى، وكانَ فعَل أولى بِفعل الواحد من فاعل من حيث كان أخص به، كان الأولى أليقَ بالموضع من فَاعل الذي هو في أكثر الأمر أن يكون لفاعِلَين إذ كانوا قد استعملوهما جميعاً، ولم يكن خادع بمنزلة عاقبت اللص الذي لم يستعمل فيه إلا فاعَل ورُفض معه فَعَل.

ويدل على صحة ما ذهبنا إليه قوله تعالى[١] في الآية الأخرى في صفة المنافقين أيضاً: (يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ) [النساء/١٤٢]، فكما وقع الاتفاق هنا على فاعَل الجاري على فَعل كذلك يكون في قوله تعالى: (وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ).

ولمن قرأ (يُخَادِعُون) وجه آخر، وهو أن ينزلَ ما يخطر بباله ويهجس في نفسه من الخَدْع منزلة آخر يجازيه ذلك ويقاوضه[٢] إياه؛ فعلى هذا يكون الفعل كأنَّه من اثنين، فيلزم أن يقول:[٣] فاعَل، وهذا في كلامهم غير ضيق؛ ألا ترى الكميت أو غيره قال في ذكره حماراً أراد الورود:

تذكَّرَ من أنَّى ومن أين شربه
يؤامر نفسيه كذي الهجمة الأبِل[٤]

---

(١) تعالى زيادة في (م). (٢) في (م): يجاريه ذلك ويفاوضه.
(٣) في (ظ): أن يقول فيه.
(٤) يؤامر نفسيه، أي: يشاور نفسه متردداً بين ورود الماء أو تركه، فكأنه يشاور نفسين إحداهما تريد الورود والأخرى تأباه، والهجمة الجماعة الضخمة من الإبل، وقيل: هي ما بين الثلاثين والمائة، أو ما بين السبعين=

فجعل ما يكون منه من وروده الماء أو ترك الورود والتمثيل بينهما بمنزلة نفسين.

وعلى هذا قوله:

وهل تُطيق وَدَاعاً أيُّها الرَّجُلُ؟[١]

وقولهم: أنا أفعل كذا وكذا أيها الرجل.

وعلى هذا المذهب قرأ[٢] من قرأ: (قَالَ اعلمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِير)[٣][البقرة/٢٥٩]،فنزَّل نفسه ـ عند الخاطر الذي يخطر له عند نظره ـ منزلة مناظر له غيرِه.وأنشد الطوسي[٤] عن ابن الأعرابي.

لَم تدر ما لَا ولستَ قائِلَها
عمْرَكَ ما عشتَ آخرَ الأبد

= والمائة، أو هي قريب من المائة.

والأبل على وزن حذر: من أبل يأبل على وزن علم يعلم أبالة، بفتح الهمزة، وأَبِلَ أَبَلاً، فهو آبِلٌ وأَبِلٌ: حذق مصلحة الإبل والشاء. وورد البيت في اللسان (أبل) للكميت أيضاً.

(١) عجز بيت للأعشى، وصدره:

ودع هريرة إن الركب مرتحل

انظر الديوان /٥٥. سبق في ص ٢٨٦.

(٢) في (ط): قراءة.

(٣) (اعلم) بلفظ الأمر قراءة أبي رجاء وحمزة والكسائي، و(أعلم) بلفظ المضارع قراءة السبعة. انظر البحر المحيط: ٢/٢٩٦.

(٤) هو أبو الحسن علي بن عبد الله التيمي، راوية كبير، وكان أكثر أخذه من ابن الأعرابي الفهرست/١٠٦.

ولم تؤامــرْ نَـفْسَـيْــكَ مُمْـتَـرِيــاً
فيهــا وفي أُختهــا ولـم تـكَـدِ[١]

وأنشد بعض البصريين لرجل من فزارة:

يؤامـر نفسيهِ وفي العيشِ فُسْحَـةٌ
أيستـربعُ الـذوبانَ أمْ لا يطُورُها[٢]

قال:[٣] الذوبان: الأعداء.

وأنشد أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي:

وكنتَ كَذاتِ الطِّنْءِ لم تدر إذْ بغتْ
تُؤامِـرُ نفسَيْهَا أتسْـرِقُ أمْ تَزْني[٤]

فهذه في المعنى كقوله:

أنختُ قَلوصِي واكْتَـلأتُ بِعَينهــا
وآمرْتُ نفسِي أيَّ أمْرَيَّ أفعَـلُ[٥]

إلَّا أنَّ من ثنّى[٦] النفس، جعل ما يهجس في نفسه من الشيء وخلافه[٧] نفسين، ونـزَّل الهاجس منـزلة من يخـاطبه وينازله في ذلك، فكذلك يكون قوله: (وما يُخَادِعُـونَ) على هذا.

---

(١) انظر البحر: ١/٥٧.

(٢) يستربع، من استـربع الأمـر: أطاقـه، وفي (م): يسترتـع، وفي (ط): يسترفع، وكُلٌّ تحريف. انظر البحر ١/٥٧ والأساس. لا أطورها، يقال: لا أطور بفلان: لا أحوم حوله، ولا أدنو منه.

(٣) في (ط): وقال. (٤) الطنء: التهمة. اللسان (طنأ) وانظر البحر ١/٥٧.

(٥) لكعب بن زهير. واكتلأت منه: احترست. يريد: احترست بعينها، لأنَّها إذا رأت شيئاً ذعرت. انظر الأساس: كلأ. ديوانه /٥٥.

(٦) في (ط): ألا ترى أنه ثنى النفس. (٧) في (ط): وخلافه به.

بســم الله. . .[١]

قوله، عزّ وجلّ: (فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضاً) [البقرة/ ١٠].

قرأ حمزةُ (فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضاً) بكسر الزاي. وكذلك شاء وجاء وطاب وخاف وضاق[٢] وضاقت، وفتح الزاي من: (زاغت الأبصار) [الأحزاب/ ١٠] وكسر الزاي من قوله: (فَلَمَّا زَاْغُوْا) [الصف/ ٥] وفتح الزاي في (أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهم) [الصف/ ٥] وكسر الراء من: (بَلْ رانَ عَلَى قُلوبهم) [المطففين/ ١٤] وفتح الجيم من (فأجاءها) [مريم/ ٢٣].

وكان ابن عامر يكسر من ذلك كلِّه ثلاثة أحرف: (فزادهم، وشاء وجاء).

وكان نافع يُشِمُّ الزايَ من (فزادهم) الإضجاع في رواية خلف[٣] عن إسحق وابن جماز وإسماعيل بن جعفر عنه[٤]، وكذلك أخوات (فزادهم) لا مفتوح ولا مكسور.

قال ابن سعدان عن إسحق: كل ذلك بالفتح.

قال ابن سعدان. وكان إسحق إذا لفظ «فزادَهم» كأنه

(١) زيادة في (م).

(٢) في (ط): ضاق وخاف.

(٣) هو خلف بن هشام بن ثعلب أبو محمد الأسدي البزار - بالراء - البغدادي، أصله من فم الصلح - بكسر الصاد - أحد القراء العشرة، وأحد الرواة عن سليم عن حمزة، ولد سنة ١٥٠، وروى الحروف عن إسحاق المسيبي وإسماعيل بن جعفر وغيرهما. مات ببغداد سنة ٢٢٩. طبقات القراء: ١/٢٧٢. وتقدمت ترجمته في ص: (٢٨٥) من هذا الجزء.

(٤) سقطت عنه من (ط).

يشير إلى الكسر قليلاً؛ فإذا قلت له: إنك تُشيرُ إلى الكسرِ، قال: لا، ويأبى إلا الفتح.

وقال ابن جماز: كان نافع يُضجع من ذلك كله قوله: (خاب) [طه/ ٦١].

حدثنا[١] ابن مجاهد قال: أخبرني عبد الله بن أحمد[٢] بن حنبل عن أبي موسى الهروي، عن عباس[٣]، عن خارجة[٤]، عن نافع، مكسورة يعني (خاب).

وقال خلف وابن سعدان عن إسحق عن نافع: (بل ران)، الراء بين الفتح والكسر.

قال محمد بن إسحق عن أبيه عن نافع: (بل ران) مفتوحة الراء.

وكان عاصم لا يميل شيئاً من ذلك إلّا قوله: (بَلْ رَانَ عَلى قُلُوبِهِم) في رواية أبي بكر عنه، وروى عنه حفص[٥] الفتح.

وكان الكسائي يقول في ذلك كلِّه كقول عاصم ويميل (بَلْ رَانَ).

---

(١) في (ط): وحدثنا.

(٢) هو عبدالله بن أحمد بن حنبل الشيباني أبو عبد الرحمن البغدادي الحافظ عن أبيه المسند والتفسير. ولم يكتب عن أحد إلا بأمر أبيه. وثقه الخطيب. ومات سنة ٢٩٠. خلاصة تذهيب الكمال/ ١٩٠.

(٣) (هو العباس بن الفضل البصري والأنصاري) تقدمت ترجمته ص ٢٨٩.

(٤) هو خارجة بن مصعب أبو الحجاج الضبعي السرخسي. أخذ القراءة عن نافع وأبي عمرو. توفي سنة ١٦٨. طبقات القراء: ١/ ٢٦٨.

(٥) في(ط): حفص عنه.

وروى أبو عُبيد[١] عن الكسائي في : (شاءَ) [البقرة/ ٢٠] و(جَاءَ) [النساء/ ٤٣] بين الفتح والكسر.

وقال نُصير بنُ يوسف[٢] وغيره عنه: إنَّه فتحها.

وكان ابنُ كثير وأبو عمرو يفتحان ذلك كلّه[٣].

قوله تعالى: (في قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا) [البقرة/ ١٠].

قالوا: زاد يزيد زيادة وزَيداً، وفي التنزيل: (لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ) [يونس/ ٢٦].

وقالوا: زَيداً، أنشد أبو زيد:

كذلك زَيْدُ المرءِ ثم انتقاصُهُ[٤]

وزدت فعل يتعدى إلى مفعولين؛ قال:[٥] (وزِدْنَاهُم هُدَى) [الكهف/ ١٣] وقال: (زِدْنَاهُمْ عَذَاباً فَوْقَ الْعَذَابِ) [النحل/ ٨٨]، وقال: (وَزَادَهُ بَسْطَةً في الْعِلْمِ والجِسْمِ) [البقرة/ ٢٤٧].

وأما قوله:[٦] (فَزَادَهُمْ إِيمَاناً) [آل عمران/ ١٧٣]

---

(١) هوأبو عبيد القاسم بن سلام، وتقدمت ترجمته في ص/ ١٣.

(٢) هو نصير بن يوسف بن أبي نصر أبو المنذر الرازي ثم البغدادي النحوي؛ أستاذ كامل ثقة. أخذ القراءة عرضاً عن الكسائي، وهو من جلة أصحابه وعلمائهم. وروى عنه القراءة محمد بن عيسى الأصبهاني وغيره ومات في حدود سنة ٢٤٠. طبقات القراء: ٢/ ٣٤٠.

(٣) السبعة ١٣٩ ـ ١٤١.

(٤) في (ط): «بعد» مكان (ثم)، والشطر صدر بيت في النوادر ص ١١٢ وعجزه: (وتكراره في إثره بعد ما مضى) وهو من قصيدة لحسان السعدي.

(٥) في (ط): وقال. (٦) في (ط): قوله تعالى.

فالمعنى: زادهم قولُ الناس لهم إيماناً، أُضمِرَ المصدرُ في الفعلِ وأسند الفعل إليه، وكذلك قوله: (فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُوراً) [فاطر/٤٢]، أي: ما زادهم مجيء النذير، وقال: (وصدَق اللَّهُ ورسُولهُ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إيمـاناً) [الأحـزاب/٢٢] أي: ما زادهم نظرهم إليهم أو رؤيتهم[١] لهم إلَّا إيماناً.

ومثل ذلك من إضمار المصدر في الفعلِ لدلالة الفعلِ عليه قوله تعالى:[٢] (وَالَّذِينَ كَفَرُواْ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوه) [الأنفال/٧٣] أي: إلا تفعلوا هذه الموالاة.

ومثل ذلك كثير في التنزيل وغيره.

وقال:[٣] (ولَبِثُوا في كَهْفِهِمْ ثَلَثمائَةٍ سِنِينَ وازْدَادُوا تِسْعاً) [الكهف/٢٥] أي: ازدادوا لُبْث تسع؛ فحذف المصدرُ وأقيم المضافُ إليه مقامه، فانتصاب تسع على هذا انتصابُ المفعول به لا انتصاب الظرف، كما أن المضاف لو ظهر وأضيف إلى التسع كان كذلك.

وأما المرض فقال أبو عبيدة في تأويله: شك ونفاق،[٤] كأنه جعل ما في قلوب المنافقين من ذلك خلاف ما في قلوب المؤمنين من اليقين والإيمان.

وقيـل: إن[٥] قولـه: (فَيَطْمَعَ الَّذِي في قَلْبِهِ مَرَضٌ) [الأحزاب/٣٢] أي فجور.

---

(١) في (ط): ورؤيتهم.
(٢) في (ط): قوله، بدون تعالى.
(٣) في (ط): وقال تعالى.
(٤) انظر مجاز القرآن ١/٣٢.
(٥) في (ط): وقيل في قوله وتعالى.

وقال سيبويه: أمرضته: جعلته مريضاً، ومرّضته: قمت عليه ووليته.

وقال[1] السدي:[2] فزادهم الله مرضاً، أي زادهم عداوةُ الله مرضاً. وهذا في حذف المضاف كقول من قال في (يُخَادِعُونَ اللَّهَ): إنَّ المعنى يخادعون رسول الله، ومثله في حذف المضاف قوله: (فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ الله) [الزمر/٢٢] المعنى من ترك ذكر الله، كما قال في صفة المنافقين: (يُرَاءُون النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلاً) [النساء/١٤٢].

ويجوز أن يكون المعنى أنَّهم إذا ذُكر الله قَسَت قلوبهم خلاف المؤمنين الذين قيل فيهم: (إِنَّما الْمُؤْمِنُون الَّذِين إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ) [الأنفال/٢].

الإعــراب

قال: زادهم، فلم ينقل حركة العين التي هي الكسرة التي نقلت فتحة العين من زاد إليها إلى الفاء كما نُقلت في زدت،[3] وشذ ذلك في الاستعمال والقياس؛ لَمَا كان يؤدي إليه من التباس فَعَل بفُعل، ولأنَّ الألف إذا ثبتت في زاد وباع ـ والذي يوجب قلبها ألفاً هو تقدير الحركة فيها ـ صارت الحركة بانقلاب الحرف إلى الألف بمنزلة الثابتة في الحرف، فلما كان

---

(١) في (ط): قال. (٢) تقدمت ترجمته في ص/٢٢٥.

(٣) في (ط): زيدت، (بإثبات الياء وإسكان الدال).

كذلك، وكان الحرف الذي هو متحرك بها ثابتاً غير محذوف لم ينقل عنه؛ ولذلك لم تنقل الحركة التي تجب للّام في مصطَفون والأعلَون ونحوهما إلى ما قبلها؛ كما نقل في قاضون وغازون ورامون. وعلى هذا لم يُقدّر حذف الحركة من الألف فيمن روى:

كــأنْ لم تَرَي قبـلي أسِـيـراً يَمَـانيَا[١]

وقوله:

ولَا تَـرَضَّـاهَـاْ وَلَا تَمَلَّـقِ[٢]

ونحو ذلك، كما قدرنا حذفها من قوله:

أَلَم يَـأْتِيـكَ والأَنْـبَـاءُ تَنْـمِي[٣]

و: لَـم تَـهـجُـو ولَـم تَـدَعِ[٤]

لأن الياء قد جاء متحركاً في نحو:

غيــر مــاضيٍ[٥]

(١) تقدم هذا البيت ص ٩٣. (٢) تقدم هذا البيت ص ٩٣.

(٣) عجزه.

بما لاقت لبون بني زياد

والبيت مطلع قصيدة لقيس بن زهير العبسي في إبل للربيع بن زياد العبسي، استاقها قيس وباعها بمكة، لأن الربيع كان قد أخذ منه درعاً ولم يردها عليه. انظر الخصائص: ١/٣٣٣، وشرح شواهد الشافية/٤٨.

(٤) البيت بتمامه:

هجوت زبان ثم جئت معتذراً من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

والبيت ـ على شهرته ـ لا يعرف قائله. يريد: هجوت واعتذرت، فكأنك لم تهج، على أنك لم تدع الهجو. ورواية التاج (زبن) لم أهجو، وهي تقتضي ضم تاء هجوت. والمعروف فتحها. وينسبه بعضهم إلى أبي عمرو ابن العلاء. انظر شرح شواهد الشافية /٤٠٦ والضرائر للألوسي /١٧٤.

(٥) من قول جرير في قصيدة هجا بها الأخطل: =

وليس الألف كذلك، لأنَّه في ثباتها ألفاً كأن الحركة ثابتة فيها؛ فلا يصح نقلها إلى غيرها من الحروف مع ثباتها في الموضع الذي هي ثابتة فيه. وليس كذلك: بِعت وقُلت وخِفت، لأنَّك في هذه المواضع قد حذفت الحروف، والحروف إذا حذفت قد تنقل حركاتها إلى ما قبلها. ألا ترى الخَبَ في التخفيف، وَضَواً، ومَوَلة، وجَيَل،[1] ونحو ذلك.

وقد تنقل حركة الحرف المتحرك[2] إلى ما قبله والحرف ثابت غير محذوف، نحو قَوْل مَن قال: قَتّل في اقتتل، فإذا حُذف كان نَقْل حركته إلى ما قبله أولى ليدل على المحذوف كما أُجمع على ذلك في حذف الهمز[3] في التخفيف.

فأمَّا وجه قول من أمال الألف في[4] زاد، فهو أنَّه أراد أن يدل بالإمالة على أن العين ياء، كما أميلت الألف في حبالى، ليُعلَم أن الواحد من هذا الجمع قد كانت الإمالة جائزة فيه،

= فيوماً يوافين الهوى غير ماضي ويوماً ترى منهن غُولاً تَغَوَّلُ
ويروى (ماصِباً) مكان (ماضي)، أي: من غير ميل منهن إلي. وتغول: تتلون انظر الديوان /٤٥٥، والنوادر /٢٠٣.

(١) أصل هذه الكلمات على الترتيب: الخبء، وضوءاً، وموألة، وجيئل. والخبء: المخبوء، مصدر بمعنى اسم المفعول، وهو من السماء المطر، ومن الأرض النبات. وقرىء بلفظ (الخب) في قوله تعالى «ألا يسجدوا لله الذي يخرج الخبء في السموات والأرض» في الآية ٢٥ في سورة النمل. وانظر تفسير الكشاف للآية. ١٤٥/٣. أما موألة فبطن من ملادس بضم الميم وكسر الدال كما في القاموس (وأل)، والاشتقاق ص ٢٦٢. وأما جيئل: فالضبع، ممنوعة من الصرف.

(٢) في ط: المتحركة، وهو تحريف.

(٣) في (ط): الهمزة. (٤) في (ط): من.

وكما أبدلت الواو من الهمزة المنقلبة عن الحرف الزائد في هَراءَى وأداءى وعَلاءى،[١] ليعلم أن الواو كانت ظاهرة في الواحد، ورفضوا أن يبدلوا منها الياء كما أبدلت منها في خطايا ومطايا ليعلم أن الواو كانت ثابتة في آحاد هذه الجموع.

وكما صحَّحُوا الواو في مقاتِوه[٢] ليُعلِموا أن الواو في واحده، وهو مَقْتَوِيّ، قد صحت.

وكذلك صحّحُوا الواو في سَواسِوة فيما حكاه أبو عمر وأبو عثمان عن أبي عبيدة ليُعْلَم أنَّه من مضاعَف الأربعة، فكما حافظوا على هذه الحروف في هذه المواضع فألزموها ما يدل عليها، كذلك أمال من أمال الألف ليحافظ على الحرف الذي هو الأصل.

ومما يقوِّي قول من أمال (زاد) ونحوه ليدل بالإمالة على الياء أن الجميع أبدلوا من الضمة كسرة في بِيض وعِين وجِيْدٍ جمع أبْيضَ وأعيَنْ وجَيْداء[٣] لتصح الياء، ولا تنقلب[٤] إلى الواو. فكما حوفظ على تصحيح الياء في هذه الأشياء كذلك حوفظ عليها بإمالة الألف نحْوَها؛ لتدلَّ عليها. يدلك على ذلك أنّ الذين أمالوا نحو: «زادَ، وباعَ، ونابٍ، وعابٍ»، لم يميلوا نحو: عاذَ، وعاد، ولا باباً، ومالاً، ولا ما أشبه ذلك مما العَينُ

---

(١) في (ط): هراوى، وأداوى، وعلاوى. أثبتها بعد قلب الهمزة واوا، وجاء بها على الأصل قبل القلب، والهراوة: العصا، والإداوة: المطهرة، والعلاوة من كل شيء: ما زاد عليه.

(٢) المقاتوة: الخدام، والمقاتية لغة فيها كما في القاموس.

(٣) في (م) أعين وأبيض.

(٤) في (ط): فلا تنقلب.

منه[١] واو حيث لم تكن في الكلمة ياءٌ ولا كسرةٌ فتُنَحى الألفُ بالإمالةِ نحوهما.

ومما يقوي الإمالة في زاد ونحوه: أنَّه اجتمع فيه أمران كل واحد منهما يوجب الإمالة: وهو لَحَاقُ الكسرةِ أول فَعَلْت، والآخر: أن تمال الألف ليعلم أنَّها من الياء. فإذا كان كل واحدة من هاتين الخلتين على الانفراد توجب الإمالة في هذا النحو، فإذا اجتمعتا كان أجدر أن توجباها وتجْلبلها.

ومما يقوِّي الإمالة في: زاد وباع وكال ونحو ذلك، أنَّ الحروف المستعلية والراء إذا كانت مفتوحةً تمنعان[٢] الإمالة؛ ألا ترى أنَّ من أمال نحو: عالم، وسائل، لم يُمل نحو ظالم، وغانم، وراشد، ولم يُمل، رابياً في قوله:

(فَاْحتَمَلَ السَّيْلُ زَبَداً رابياً) [الرعد/١٧] لمكان المستعلي والراء المفتوحة، ولم يجعلوهما في هذا الموضع تمنعان[٣] الإمالة كما منعتا في غيره. فلولا تأكد الإمالة في ألفات هذه[٤] الأفعال لما أمالوها مع ما يَمْنَع من الإمالة في غير هذا الموضع.

قال سيبويه: بلغنا عن ابن أبي إسحق أنَّه سمع كثيِّرَ عزةَ يقول: صار مكان كذا.[٥] وإذا[٦] لم يمنع المستعلي أولاً في

---

(١) في (ط): فيه.
(٢) في (ط): تمنع.
(٣) في (ط): يمنعان.
(٤) في (ط): في هذه.
(٥) نص عبارة سيبويه في الكتاب (٢/٢٦١): «وبلغنا عن ابن أبي إسحاق أنه سمع كثير عزة يقول: صار بمكان كذا وكذا».
(٦) في (ط): فإذا.

صار لم يمتنع[١] آخراً في زاغ، وإذا لم يمنعها المستعلي لم تمنع الراء في نحو: (بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ) [المطففين/١٤].

بسم الله:[٢]

اختلفوا في ضمِّ الياء والتشديد وفتحها والتخفيف في قوله تعالى: (بِما كَانُوا يُكَذِّبُون) [البقرة/ ١٠].

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو وابن عامر: (بِمَا كَانُوا يُكَذِّبون)، بضم الياء وتشديد الذال.

وقرأ عاصم وحمزة[٣] والكسائي: (يَكْذِبُون) بفتح الياء وتخفيف الذال[٤].

قال أبو علي[٥]: كذب يكذب كَذِباً وَكِذَاباً. قال: (أفْتَرى علَى الله كذِباً) [سبأ/٨].

وقال[٦] الأعشى:

والمــرءُ ينفـعُـه كِـذابـه[٧]

فالكذب[٨] كالضحك واللعب.

---

(١) في (ط): لم يمنع.
(٢) زيادة في (م).
(٣) في (ط): حمزة وعاصم.
(٤) السبعـة ١٤١.
(٥) «قال أبو علي» زيادة في (م).
(٦) في (ط): قال.
(٧) في ديوان الشاعر قصيدة على روي الشاهد ووزنه، لكنها خلو منه. وصدره كما في تفسير سورة النبأ من الكشاف:
فصدقتها وكذبتها
(٨) في (ط): والكذب.

قـال سيبويـه: والكِذَاب كـالكِتاب والحجـاب.[١] وفي التنزيل: (وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابا) [النبأ/٢٨]، فالكِذَّاب على وزن الإكرام، ولم يجيء المصدر كمصادر دحرج وصعرر[٢] ليُعلم أن الفعل ليس للإلحاق، كما لم يجيء أصمَّ وأعدّ على وزن قردد[٣] وجَلْبَبَ.[٤]

وحكى أبو زيد بيتاً ذكر أنه لجُرَيْبَةَ بن الأَشْيَم، جاهلي وهو:

فـإذا سمعتَ بـأنَّني قـد بعتُـه
بِـوِصَال غـانيةٍ فَقُـلْ كُـذُّبْـذُبُ[٥]

قال أبو زيد: كذّبذُب: كاذب، وحُكي عن أبي عُمر في تفسيره: كَذِب.

فالكلمة على تفسير أبي زيد صفة وعلى ما حُكي من تفسير أبي عمر اسم؛ فيكون المبتدأ المضمر: القائـل ذلك كاذب، وعلى القول الآخر ما سمعت كَذِبٌ.

وهذه الكلمة تُحكى فيما شذ عن سيبويه من[٦] الأبنية.

---

(١) نص عبارة سيبويه في الكتاب (٢/٢١٥) «وكذب يكذب كذبا. وقـالوا: كذابا، جاءوا به على فعال كما جاء على فعول».

(٢) صعرر الشيء فتصعرر: دحرجه فتدحرج.

(٣) القردد: ما ارتفع من الأرض، واسم جبل.

(٤) جلببـه: ألبسه الجلباب. ومن معاني الجلباب: القميص، وما تغـطي به المرأة ثيابها من فوق، كالملحفة.

(٥) يصف جمله. ويروى: «وإذا أتاك» مكان «فإذا سمعت»، و «بعتها»، مكان «بعته» النوادر/٧٢ والخصائص: ٣/٢٠٤.

(٦) في (ط): في.

ولولا ثقة أبي زيد وسكون النفس إلى ما يرويه لكان ردها مذهباً، لكونه على ما لا نظير له؛ ألا ترى أن العين إذا تكرر مع اللام في نحو صَمَحْمَح وجَلَعْلَع لا يكرر[١] إلا مرتين، وقد تكررت في هذه ثلاث مرات. ومع ذلك فقد قالوا: مَرْمَرِيس،[٢] فتكررت الفاء مع العين فيها ولم تتكرر في غيرها، ولم يلزم من أجل ذلك أن يُرَدّ ولا يُقبل؛ فكذلك ما رواه أبو زيد من هذه الكلمة.

والكذب: ضرب من القول، وهو نُطق، كما أن القول نُطق. فإذا جاز في القول الذي الكذبُ ضربٌ منه أن يُتسع فيه فيَجعلَ غيرَ نطق في نحو:

قد قالتِ الأنساعُ للبطنِ الحَقِ[٣]

ونحو قوله في وصف الثور:

فكرَّ ثم قال في التفكير[٤]

---

(١) من معاني الصمحمح: الشديد المجتمع الألواح. والجلعلع، كسفرجل، وقد يضم أوله: القنفذ. وزاد في (ط): ودمكمك، وهو الشديد القوي، وفي (ط): لا تكرر.

(٢) المرمريس: الداهية.

(٣) البيت في الخصائص ١/٢٣ والأساس واللسان (حنق) وبعده:
قدماً، فآضت كالفنيق المُحْنِق
الانساع: جمع نسع، وهو سير يضفر على هيئة أعنة النعال تشد به الرحال. والفنيق: الفحل المكرم لا يؤذى لكرامته على أهله. والمحنِق: الضامر.

(٤) للعجاج، وروايته في ديوانه ١/٣٦٦: (ميلين) بدل (فكر) وبعده:
إن الحياة اليوم في الكرور

وجاز[١] أن يُجعلَ في هذه المواضع وغيرها غيرَ نُطق، فكذلك يجوزُ في الكذب أن يُجعل غيرَ نطق في نحو قوله:

. . . كَـذَبَ القـراطـفُ والـقُـروفُ[٢]

فيكونُ في ذلك انتفاءٌ لها، كما أنَّه أُخبِرَ عن الشيءِ على خلافِ[٣] ما هو به كان انتفاءً للصدق فيه. وكذلك قولُ الآخر:

إذا المُعـسيـاتُ كـذبنَ الصَّبـو
حَ خبَّ جَـرِيُّـك بـالمحْصَـن[٤]

أي: إذا انتفى الصبوح منهن، فلم يوجد فيهن؛ أطْعَمْتَ من مُدَّخَرِ الطعامِ وغيرِ ألبان هذه الإبل التي يُظن أن فيهن[٥] الصبوح، فجعلَ كونَ الشيء على خلافِ ما يُظنُّ كذِباً وإن لم يكن قولاً، فعلى هذا قالوا: «كذب القراطف»، أي: هو منتفٍ

---

(١) في (ط): فجاز.

(٢) لمعقر البارقي يمدح بني نمير، ويذكر ما فعلوا ببني ذبيان بشعب جبلة، والبيت بتمامه:

وذبيـانيـة أوصت بنيـهـا بأن كذب القراطف والقروف

والقراطف: جمع قرطف كجعفر، وهو القطيفة، أي: كساء مخمل. والقروف: جمع قرف بفتح فسكون، وهو وعاء من جلد يدبغ بالقرفة «قشر الرمان» يجعل فيه الخلع، بفتح فسكون، وهو لحم يطبخ بتوابل ثم يجعل في القرف، يتزود به المسافر. تحث الذبيانية بنيها على نهب القراطف والقروف. الخزانة: ٢/٢٨٩.

(٣) في (ط): بخلاف.

(٤) روي «منعن» مكان «كذبن» والمعسيات: جمع المعسية، وهي الناقة التي يشك فيها: أبها لبن أم لا، والجري: الوكيل، والرسول. وقيل: الخادم، والمحصن: ما أحصن وادخر من الطعام للجدب. انظر اللسان: عسا.

(٥) في (ط): فيها.

ليس له وجود، كما أن كذَب في الخبر على ذلك، فكذلك كذب الصبوحُ، أي: ليس يوجد، وكذب القراطف أي فأوْجدُوها بالغارة، وكذلك كذب عليكم العسل، وحَمَل فلم يُكذِّب، [أي: لم يجعل الحملةَ في حكم غير الحملة، ولكنه أوجدها وأوقعها]،[1] وقالوا: حَمَل عليه ثم أكذب، يعنون كَذَب، وعلى هذاقالوا: حملة صادقة، وصدق القوم القتال. وقال:

فإن يك ظني صادقي وهو صادقي

فكما وصفوه بالكذب وصفوه بخلافه الذي هو الصدق، وكذلك قوله: (ليس لوقعَتها كاذبة) [الواقعة/٢] أي: هي الواقعة وغير منتفٍ كونها.

والكاذبة يشبه أن يكون[2] مصدراً، كالعاقبة والعافية ونحو ذلك. فالفعل الذي هو كذَب في هذا النحو ينبغي أن يكون الفاعل مسنداً إليه، وعليك: مُعَلَّقةٌ[3] به.

فأمَّا ما رُوي من قول مَن نظر إلى بعيرٍ نضوٍ فقال لصاحبه: «كذبَ، عليك البِزرَ والنَّوى» بنصب البزر، فإن عليك فيه لا يتعلق بكذب، ولكنه يكون اسم الفعل، وفيه ضمير المخاطب، فأما كذب ففيه ضمير الفاعل كأنه قال: كذَب السِّمَنُ، أي: انتفى من بعيرِك فأوجِدْه بالبزْرِ والنَّوى، وهما مفعولا عليك وأضمر السِّمَن لدلالةِ الحال عليه من مشاهدة عدمه.

---

(١) ما بين المعقوفين مذكور في (ط) بعد قوله: يعنون كذب.

(٢) في (ط): تكون.

(٣) في (ط): وعليكم متعلقة.

فأمَّا قوله:

كَـذَبْتُ عَلَيْكُم أوعِـدوني وعلِّلوا
بيَ الأرضَ والأقوامَ قِرْدَانَ مَوْظَبا[١]

فإنَّ معنى (كذبتُ عليكم): لستُ لكم، وإذا لم أكن لكم ولم أُعِنْكم كنت منابذاً لكم ومنتفيةً نصرتي عنكم، ففي[٢] ذلك إغراء منه لهم به، فهو مثل: كذب القراطف.

وقال أبو زيد: قد كَعَّ الرجلُ عن الأمرِ فهو يكِع، إذا أراد أمراً ثم كفّ عنه مكذِّباً عند قتالٍ أو غيره. قال: وتقول: احرنجم الرجل فهو محرنجم، وهو الذي يريد الأمرَ ثم يكذِّب فيرجع،[٣] فقد استعمل أبو زيد هذه اللفظة كما ترى في الموضع الذي ينتفي فيه ما كان أريد فلم يوقَع، وكذلك قول أبي دُوَاد:

قـلتُ لـمَّـا فَـصَـلاَ مـن قُـنَّـةٍ
كـذبَ العَيْـرُ وإنْ كـانَ بَـرَحْ[٤]

يقول: لما فصل الفرس والحمار أخذ الحمار على يمين الفارس، وذاك أنَّه يصعب الطعن من ناحية يمين الفارس،

(١) لخداش بن زهير العامري، من شعراء الجاهلية، والقردان: جمع قراد، كغراب وهو دويبة تلزق بالبعير، ويقال أذل من القراد. موظب: موضع: يذمهم، ويجعلهم كالقردان (انظر النوادر/١٧، ورواه في معجم البلدان ولم ينسبه). (٢) في (ط): وفي. (٣) النوادر/ ٢٣٠.

(٤) انظر اللسان «كذب» وشعر أبي دواد (غرنباوم) /٣٠١ وفيه: (نصلا) بدلاً من (فَصَلا) أي: خرجا من قنة الجبل وهما العير والكلب وفي الخزانة ١٣/٣: لما ظهرا ـ وبرح الصيد: جاء من ناحية اليسار.

فقال: كذب العَير، فإنَّه يُطعَن وإن برَحَ، فجعَل تقديرَه انتفاءَ الطعن عنه كذباً منه، فهذا الأصل في هذه الكلمة، وليس كما ذكر بعضُ رواةِ اللغة أنّ كذَّب يجيء زيادةً في الحديث.

فأمَّا قول عنترة:

كَـذَبَ العتيقُ ومـاءُ شَـنٍ بـاردٌ
إنْ كنتِ سَائِلَتي غَبُوقـاً فاذْهَبِي[1]

فإنْ شئتَ قلت فيه: إن المعنى في «كذب» أنَّه لا وجود للعتيق الذي هو التمر، فاطلبيه، وإذا لم تجدي التمرَ فكيف تجدين الغَبوق؟

وإن شئت قلت: إن الكلمة لما كثر استعمالها في الإغراء بالشيءِ والبعثِ على طلبه وإيجادِه صار كأنَّه قال بقوله لها: عليكِ العتيق، أي: الزميه،[2] ولا يريد بها نفيه، ولكن إضرابَها عما عداه؛ فيكون العتيق في المعنى مفعولاً به، وإن كان لفظه مرفوعاً مثل: سلام عليك ونحوه مما يراد به الدعاء، واللفظ على الرفع.

وحَكى محمد بن السرِيّ عن بعض أهل اللغة ـ في كذب العتيق ـ أنّ مُضرَ تنصب به. وأن اليمن ترفع به، وقد تقدم ذكر وجه ذلك.

ومن الكـذب الذي ليس في الإخبـار كقـولـه: كـذب

(١) نسبه اللسان: كذب. إلى عنترة أيضاً، ونسبه الكتاب «٢: ٣٠٢» إلى الخزر بن لوذان. والشن: القربة البالية، وماؤها أبرد من ماء القربة الجديدة. والغبوق: شرب العشي. انظر ديوان عنترة /٢٧٣ والخزانة ٩/٣.

(٢) في (ط): بالعتيق فالزمية.

القراطف ـ قول ذي الرُّمَّة:

وِللشـولِ أتبـاعُ مقـاحيمُ بَـرَّحت
به وامتحانُ المُبرِقاتِ الكـواذبِ[١]

فـالكواذب: النـوق التي تُـظهِـر أنهـا قـد لَقِحْنَ وليس كذاك،[٢] فيردهن الفحل إلى الطَّروقَة.[٣] وقريب من ذلـك قوله:

إذا قلت عـاجٍ أو تغنّيت أبـرقت
بمثـل الخوافي لاقحـاً أو تَلقَّحُ[٤]

فالمتلقِّح: التي تُرِي أن بها لَقَاحاً، وليست كذلك، فهي مثل الكواذب في بيته الآخر.

(١) رواية الديوان (وفي الشول) مكان (وللشول)، وضمير به للمقرم في بيت سابق. والشول: جمع شائلة، وهي من الإبل ما أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر، فجف لبنها، والمقاحيم: جمع المقحم ـ بفتح الحاء ـ وهو البعير الذي يلقى سنَّـين في مقدار سنٍّ ـ أو هو الذي يخرج من سنِّه فيستقبل السنَّ الذي بعد سنه الذي كان فيه. والمبرقات: جمع مبرق، وهي الناقة تشول بذنبها، تري أنها قد لقحت وهي غير لاقح. يريد أن هذا الفحل قد برح به إخراج المقاحيم التي تتبع الشول، وبرح به كذلك امتحان المبرقات اللاتي يكذبن خـوفاً منـه. انظر الـديوان ٢١٠/١.

(٢) في (ط): كذلك.

(٣) الطروقة: الناقة التي بلغت أن يضربها الفحل.

(٤) لذي الرمة. وعاج: زجر للناقة. وفـي (م): (تغنيبت) مكان (تغنيت)، وهو تحريف. وما أثبتناه مأخوذ من (ط) ومن الديوان. والخوافي: أعرض من القـوادم الديـوان ١٢٢٠/٢ وهو البيت الـسادس والخمسـون من القصيدة.

ومما يبيِّن أن الكذبَ في هذه الأشياءِ التي ليست من القولِ على ما تأولنا قول الأعشى:

إذا مـا الآثـمـاتُ وَنَيْنَ حَـطَّتْ
على العِـلَّاتِ تجتـزِعُ الإكـامَـا[1]

قالوا: الآثمـات: البِطاءُ اللواتي لا يصـدُقْن في السير، فهذا يدلك على صحة ما ذكرناه في قولهم: حَمَل فلم يُكَذِّب، وكَذَب عليك الحجُّ، وكذب عليكم العسلُ؛ ألا ترى أن الإثم كالكذب كما أن البِر كالصدق؟

قال أبو علي: حجة من قال: (يَكْذِبُون) [البقرة/ ١٠] ـ بفتحِ الياءِ وتخفيف الذال؛ أن يقول: إن ذلك أشبه بما قبل الكلمـة وبما بعـدها، فـالذي قبلهـا مما يـدل على الكـذب ويَكذبون ـ قوله تعالى: (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمنّا باللَّهِ وباليومِ الآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِين) [البقرة/٨].

فقولهم: آمنا بالله كذِبٌ منهم، فلهم عذابٌ أليم بكذبهم. هذا الذي تقدم قولهم له وحكايتهُ عنهم.

وما بعدها قوله تعالى:[2] (وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وإذا خَلَوْا إلى شَيَاطِينهم قالُوا إنَّا مَعَكُمْ إنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِئُون) [البقرة/١٤].

فقولهم ـ إذا خَلوا إلى شياطينهم ـ إنا معكم دلالة على

(١) حط: انحدر من أعلى إلى أسفل، والبعير: اعتّمد في الزمام على شقيه. والعلات: الحالات المختلفة. والإكام: المرتفعات من الأرض، المفرد أكمة. انظر الديوان: ١٩٧.

(٢) في (ط): قوله بدون تعالى.

كذبهم فيما ادعوه من إيمانهم، وإذا كان أشبه بما قبله وما بعده كان أولى.

ومما يدل على ترجيح ذلك أن يقال: إن قوله: (وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بما كَانُوا يَكْذِبُون) لا يخلو من أن يراد به المنافقون أو المشركون[١] أو الفريقان جميعاً.

فإن كان المعنيّون بذلك المنافقين فقد قال الله فيهم: (واللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ المنافقين لَكَاذِبُون) [المنافقون/١].

وإن كانوا المشركين فقد قال: (وإِنَّهُمْ لكاذِبُون ما اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ) [المؤمنون/٩٠، ٩١] وقال:[٢] (وإِنَّهُمْ لَكَاذِبُون. أَصْطَفى البناتِ عَلَى البَنِين) [الصافات/١٥٢، ١٥٣].

وإنْ كان الذين عُنُوا به[٣] الفريقين فقد أخبر عنهم جميعاً بالكذب الذي يلزم أن يكون فِعله يكذِبون دون يكذّبون.

وحجةُ من قال: (يكذِّبون) أن يقول: يدل على التثقيل قوله تعالى:[٤] (وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ فَصَبَروا عَلَى ما كُذِّبُوا) [الأنعام/٣٤].

وقوله تعالى:[٥] (بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ) [يونس/٣٩] (وَإِنْ كذَّبُوكَ فَقُلْ لي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكم)

---

(١) في (ط): والمشركون، وسياق الكلام يوجب (أو) كما يتبين مما يأتي قريباً.

(٢) في (ط): وقال تعالى.

(٣) في (ط): وإن كان المعني به الفريقين.

(٤) في (ط): قوله بدون تعالى.

(٥) في (ط): قوله بدون تعالى.

[يونس/٤١] (وإنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ من قَبْلك) [فاطر/٤١] (والَّذِين كَفَرُوا وَكَذَّبُوا) [البقرة/٣٩] ونحو ذلك من الآي.

فإن قلت: فكيف جاء: (فإنَّهم لا يُكْذِبونك)،[١] والمعنى[٢] لا يجدونك كاذباً؛ لأنَّهم قد عرفوا أمانتك وصدقَك، وعُرِفتَ بذلك فيهم. قال أبو طالب:

إنَّ ابْنَ آمنَةَ الأمينَ مُحَمَّدا

يؤكد ذلك قوله: (ولكنَّ الظالمينَ بآياتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ)[٣] [الأنعام/٣٣] أي بِرَدِّ آيات الله، أو إنكار آيات الله يجحدون، أي: يجحدون ما عرفوه من صدقك وأمانتك.

ومثل ذلك قوله تعالى:

(وآتَيْنَا ثمودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا بِها) [الاسراء/٥٩]، أي: ظلموا بردها أو الكفر بها، فكما أن الجارّ في قوله: (فَظَلَمُوا بها) من صلة (ظلموا) كذلك يكون من صلة الظلم في قوله: (ولكنَّ الظالمينَ بِآياتِ اللَّهِ يَجْحَدُون) [الأنعام/٣٣].

ويجحدون محذوف المفعول للدلالة عليه والتكذيب أكبر[٤] من الكذب؛ لأنَّ كلَّ من كذَّبَ صادقاً فقد كذَب؛ وليس كلُّ من كذَبَ كان مكذِّباً لغيره.

---

(١) في الآية ٣٣ من سورة الأنعام، ويكذبونك بضم الياء وتسكين الكاف وتخفيف الذال ـ قراءة نافع والكسائي، ويكذبونك ـ بضم الياء وتشديد الذال قراءة الباقين انظر الإتحاف: ١٢٥، وهي في (ط) بضم الياء وتشديد الذال.

(٢) في (ط): فالمعنى.

(٣) بقية الآية ٣٣ من سورة الأنعام المذكورة آنفاً.

(٤) في (ط): أكثر.

بسم الله:[١] اختلفوا في ضم[٢] أوائل هـذه الحروف وأخواتها وكسرها: فقرأ الكسائي: (قُيل) [البقرة/ ١١] و(غُيض) [هود/ ٤٤] و(سُيء) [هود/ ٧٧، والعنكبوت/ ٣٣] و(سُيئت) [الملك/ ٢٧] و (حُيـل) [سبأ/ ٥٤] و (سُيق) [الـزمر/ ٧١، ٧٣] و (جُيء) [الزمر/ ٦٩، والفجـر/ ٢٣] بضم أول ذلك كله.

وكان نافع يضم من ذلك حرفين: (سُيء)، و(سُيئت)، ويكسر ما بقي.

وكان ابن عامر يضم أولَ: (سُيق وسُيء وسُيئت وحُيل)، ويكسر (غِيض) و(قيل) و(جيء) في كل القرآن: الغينَ والجيم والقاف، هذه رواية ابن ذكوان[٣] عنه.

وقال الحلواني[٤] عن هشام[٥] بن عمار بإسناده عنه في

(١) بسم الله: زيادة في (م). (٢) زيادة في (ط).
(٣) هو عبدالله بن أحمد بن بشر، ويقال: بشير بن ذكوان، أبو عمرو وأبو محمد القرشي الفهري الدمشقي، الإمام الأستاذ الشهير، الراوي الثقة. شيخ الإقراء بالشام، وإمـام جامع دمشق. أخذ القراءة عرضاً عن أيوب ابن تميم، وقرأ على الكسائي حين قدم الشام وروى الحروف سماعاً عن إسحق بن المسيبي عن نافع، وروى القراءة عنه خلق كثير. ولد سنة ١٧٣، وتوفي سنة ٢٤٢. طبقات ابن الجزري: ١/ ٤٠٤، ٤٠٥.
(٤) هو أحمد بن يزيد بن ازداز، ويقال: يزداز الصفار أبو الحسن الحلواني: إمام كبير عارف صدوق متقن ضابط خصوصاً في قالون وهشام. قرأ بمكة عـلى أحمد بن محمد القواس وبالمدينة على قالون، وبالكوفة والعراق على خلف وغيره. توفي سنة نيف وخمسين ومائتين. طبقات ابن الجزري: ١: ١٤٩، ١٥٠.
(٥) هو هشام بن عمـار بن نصير بن ميسـرة أبو الـوليد السلمي، وقيـل: الـظفري، الـدمشقي إمام أهـل دمشق وخطيبهم ومقـرئهم ومحـدثهم ومفتيهم. ولد سنة ١٥٣، وأخذ القراءة عرضاً عن أيوب بن تميم وغيره. =

كلهِّن مثل الكسائي.

وروى عُبيد بن عقيل[١] عن شبل بن عبَّاد[٢] عن ابن كثير: (سُيء) و (سُيئت) بضم السين مثل نافع.

وكان ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة يكسرون أوائل هذه الحروف كلِّها[٣].

(وإِذَا قيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا... قَالُوا) [البقرة/١١] قال يقول قولاً وقيلاً، مثل ذَكر يذكر ذكراً.

كَـأَنَّـهُ مـتـوَّجٌ رومِـيُّ
أو مِـقْـوَلٌ تُـوِّجَ حِـمْـيَـرِيُّ[٤]

وقالوا: قَيْلٌ، وهو فَيْعِل مخفف كَمَيْتٍ. يدلّك[٥] على

= وروى القراءة عنه أحمد بن يزيد الحلواني وغيره. ومات سنة ٢٤٥، وقيل سنة ٢٤٤. طبقات ابن الجزري: ٢/٣٥٤ ـ ٣٥٦.

(١) هو عبيد بن عقيل بن صبيح أبو عمرو الهلالي البصري، راوٍ، ضابط، صدوق. روى القراءة عن أبان بن يزيد العطار، وأبي عمرو بن العلاء، وشبل بن عباد، وغيرهم. وروى القراءة عنه خلف بن هشام وغيره. توفي في رمضان سنة ٢٠٧. طبقات ابن الجزري: ١/٤٩٦.

(٢) هو شبل بن عباد أبو داود المكي، مقرىء مكة. ثقة ضابط، هو أجل أصحاب ابن كثير. ولد سنة ٧٠، وعرض على ابن محيصن وعبدالله بن كثير، وهو الذي خلفه في القراءة. وروى القراءة عنه عرضاً إسماعيل القسط وغيره. وبقي إلى قريب من سنة ١٦٠. طبقات ابن الجزري: ١/٣٢٤.

(٣) انتهى كلام ابن مجاهد: (انظر كتاب السبعة في القراءات ١٤١ ـ ١٤٢).

(٤) للعجاج، وروي في الديوان (١/٥١٦) بين بيتي الشاهد:

عليه كتان وآخِني

والآخني: ثوب مخطط.

(٥) في (ط): يدل.

ذلك ظهور الياء فيه، والعين أعلت بالحذف كما أعلت بالقلب. والقياس في جمع قَيْلٍ أقوال، مثل مَيْت وأموات.

وروي في الحديث: «إلى الأقيالِ العباهِلَةِ»[1]، والقياس الأقوال إذا كان جمع فيعل من القول.

ويجوز أن يكون الأقيال جمع قَيِّلٍ الذي هو فيعِل، من قولهم: تقيَّل أباه إذا أشبهه، كأنَّ كلَّ مَلِك يشبه الآخر في ملكه، كما قيل له تُبَّع لمّا كان يَتْبَعُ مَن قبله.

وقال أبو زيد: اقتَلْ عَلَيَّ كذا، أي احتَكِم، وأنشد:

فلو أن مَيْتَا يُفْتَدى لفدَيْتُهُ
بما اقْتَالَ من حُكمٍ عليَّ طبيبُ[2]

وقد اتسعوا في القول فاستعملوه في غير اللفظ. قال العجاج يصف ثوراً:

فكرَّ ثم قال في التفكير
إن الحياة اليوم في الكُرُور[3]

---

(١) من كتاب سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لوائل بن حُجْر وقومه. والعباهلة: الذين أقروا على ملكهم ولم يصرفوا عنه. انظر النهاية لابن الأثير واللسان: (عبهل). والبيان والتبين ٢/٢٧ ت هارون والشفا ٤٩.

(٢) لكعب بن سعد الغنوي في النوادر/٢٤٤ وروايته: «ولو» مكان «فلو». وبقية البيت مطابقة لما هنا. ورواية المنصف: ٣/٩٢ واللسان والصحاح «قول» والأصمعيات/٩٧:

ومنزلة في دار صدق وغبطة   وما اقتال من حكم علي طبيبُ

واقتال عليه: تحكم. وانظر شأن الدعاء ص ١٥١ (ط. دار المأمون للتراث).

(٣) سبق في ص ٣٣١.

وقد أُجرِيَ القولُ أيضاً مُجرى الاعتقادِ والمذهب في نحو: هذا قولُ أهل العدل، وهذا قولُ أبي حنيفة، يعنون بذلك رأيَهم واعتقاداتهم، ليس اللفظ.

وعلى هذا قالوا: قيل في ذلك قولٌ، فأسندوا إليه قيل.

ومعنى النهي فيما روي: «إنَّ الله ينهاكم عن قيلٍ وقالٍ»:[١] المجادلةُ بالباطل ليُدْحَضَ به الحقُّ، وليس على النهي عن الخوضِ في العربية وتعلُّمها؛ لأنَّ الحضَّ على النظر فيها قد كثرت الروايةُ به عن السلف.[٢]

حدثنا إسماعيل بنُ محمد قال: حدثنا محمد بن عيسى العطار: قال حدثنا كثير[٣] بن هشام قال حدثنا عيسى[٤] بن إبراهيم عن الحكم بن عبد الله عن الزهري[٥] عن

---

(١) قطعة من حديث رواه البخاري في الرقاق برقم ٦٤٧٣ ومسلم برقم ١٧١٥ ج ٣/١٣٤٠. وانظر رياض الصالحين. طبع دار المأمون للتراث ص/٦٧١.

(٢) في (ط): السلف رحمهم الله.

(٣) هو كثير بن هشام بن سهل الكلابي الرقي. روى عن شعبة. ومات سنة ٢٠٧. خلاصة تذهيب الكمال ٢٧٣. قال ابن معين: ثقة. تهذيب الكمال ١١٤٦/٣.

(٤) عيسى بن إبراهيم الشعيري - بفتح الشين وكسر العين - البركي - بكسر الباء - أبو إسحاق البصري، مولى بني هاشم. روى عن حماد بن سلمة وغيره. قيل توفي سنة ٢٨٨، الخلاصة/٢٥٦.

(٥) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبدالله القرشي الزهري أبو بكر المدني، أحد الأئمة الأعلام، وعالم الحجاز والشام. روى عن ابن عمر وغيره. كان من أسخى الناس، وكان تقياً، مات سنة ١٢٤. الخلاصة/٣٠٦.

سالم[١] عن أبيه قال:

مَرَّ عُمرُ بن الخطاب على قوم يرمون رِشْقاً[٢] فقال: بئس ما رميتم.

قالوا:[٣] يا أمير المؤمنين: إنا قومٌ متعلمين.

فقال: والله لَذَنبكم في لحنكم أشدُّ علي من ذنبكم في رميكم، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «رحم الله رجلاً أصلح من لسانِه».[٤]

وقد أجرَوا أتقول مُجرى أتظن، فقالوا: أتقول زيداً منطلقاً؟ ولم يُجْرِ أكثر العرب حروف المضارعة الأخر[٥] مُجرى التاء. قال[٦] لأنَّ المخاطب لا يكاد يُسْتَفْهَمُ عن ظنِّ غيرِه. فمن ذلك قوله:

فما تقول بدالها[٧]

(ما) نَصبٌ لكونها في موضع المفعول الأول، والجملة في موضع المفعول الثاني.

---

(١) هو سالم بن عبدالله بن عمر العدوى المدني الفقيه. روى عن أبيه وأبي هريرة وغيرهما. قال ابن اسحاق: أصح الأسانيد كلها الزهري عن سالم عن أبيه: مات سنة ١٠٦ على الأصح. الخلاصة / ١١٣.

(٢) يرمون رشقاً، أي: يرمون كلهم في جهة. (٣) في (ط): فقالوا.

(٤) الحديث في كشف الخفاء ١/٥١٣ وفيض القدير ٤/٢٣ وكلاهما بسند ضعيف.

(٥) في (ط): الأخرى. (٦) في (ط): قالوا.

(٧) للأعشى، والبيت بتمامه:

رحلت سمية غدوة أجمالها غضبى عليك فما تقول بدالها

انظر الديوان / ٢٧. وقد سبق في ص ٧٢.

قال: وبنو سُليم يجعلون جميع الأمثلةِ بمنزلة الظن.

والتَّقَوُّل: تفعُّل من القول، وقد غلب عليه الاستعمال فيما كان باطِلاً وغير صدق، كما أن الاختلاق كذلك، وفي التنزيل: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ﴾ [الأحقاف/٤٤].

وزعم بعض المفسرين أنَّها نزلت لمَّا قالوا: لولا اجتبيتَها من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِمْ بِآيَةٍ قَالُوا لَوْلَا اجْتَبَيْتَهَا﴾ [الأعراف/٢٠٣] وقال: ﴿إِنْ هَٰذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ﴾ [ص/٧].

فأمَّا الإقالة في البيع فليس من هذا الباب؛ لأنَّهم قد قالوا: قِلْتُه البيعَ وأقَلته.(١) حكاه سيبويه وأبو زيد، فدل قولهم: قِلْتُه على أن العين ياءٌ. ولكنَّ الإقالة من قولهم: تقيَّل أباه، إذا نَزَع إليه في الشبَه، فكذلك الإقالة عَود المِلك بين المتقايلين إلى ما كان قبل عقد البيع؛ ألا ترى أنَّه فَسخٌ بين المتعاقدين وإن كانا بيعاً آخر في حق الثالث.

حجة من قال: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾ [النور/ ١١] فأشمّ الضمةَ الكسرةَ وأمال بها نحوها:

أن ذلك أدلُّ على فُعِل؛ ألا ترى أنَّهم قد قالوا: كِيد زيدٌ يفعل، وما زِيلَ يفعلُ، وهم يريدون فَعَل. فإذا حرَّكوا الفَاء هذه التحريكة أُمن بها التباسُ الفعلِ المبنى للفاعل بالفعل المبني للمفعول، وانفصل بها، فدلّت عليه، وكان أشدّ إبانة للمعنى المراد.

ومن الحجة في ذلك أنهم قد(٢) أشمّوا نحو رُدّ وعُدّ وما

(١) أقلته، سقطت من (ط). (٢) سقطت من (ط).

أشبه ذلك من التضعيف المبنى على فُعِل، مع أنَّ الضمة الخالصة تلحق فاءه؛ فإذا كانوا قد تَركوا الضمة الصحيحة إلى هذه في الموضع الذي تصح فيه(١) الضمة فإلزامها حيث يلزم الكسر فيه في أكثر اللغات أجدر. ودلَّ استعمالهم هذه الحركة في رُدَّ ونحوه من التضعيف على تمكنها في قُيل وبُيع وكونِها أمارة للفعل المبني للمفعول به، ولولا ذلك لم تُترك الضمة المحضة إليها في قولهم: رُدَّ ونحوه.

ومن الحجة في ذلك أنَّهم قالوا: أنتِ تغـزُين فألـزموا الزايَ إشمامَ الضمة و(زِين) من تغزين بمنزلة قيل، فكما ألزم الإشمام هنا كذلك يلزم ذلك في قيل، ألا ترى من(٢) قال: قُيل وبُيع، قال: اخْتُير وانقُيد، فأشمّ ما بعد الخاءِ والنونِ لمّا كان بمنزلة قُيل وبُيع، فكما ألزِمَ الإشمامَ نحوُ تغزين؛ لينفصل من باب ترمين، كذلك ألزِمَ قُيل وبُيع الإشمامَ في الضمة؛ لينفصل من الفعل المبني للفاعل في كِيد وزِيل؛ وليكون أدلَّ على فُعِل.

فإن قلت: فهلّا ألزِمَ القافُ في قيل ونحوه إشمامَ الضمة كما ألزم ذلك في(٣) تغزين؟

فالقول إنَّ هذه الحركة لمَّا لم تكن ضمةً خـالصة ولا كسرةً محضةً ضَعُفت في الابتداء لخروجها عمَّا عليه الحركاتُ اللاحقة أوائلَ الكلِم المبتدأِ بِها؛ ألا ترى أنَّ أبا عمرو أخذ بذلك في الإدراج فيما حكاه عنه سيبويه في قوله تعالى: (يا

(١) في (ط): فيها.
(٢) في (ط): ألا ترى أن.
(٣) سقطت من (ط).

صالحُ ائتِنا)(١) ولم يأخذ به في الاستئناف. فإن قلت: فهل يلزم أبا عمرو في قراءته: (يا صالح ائتنا) أن يقرأ: (وَمِنْهُم مَنْ يقولُ ائذَنْ لي) [التوبة/٤٩] فيشِمُّ الضمة نحو الكسرة.

فالقول: إن ذلك لا يلزم، لأنَّ هذا الإشمام والإمالة بالضمة نحو الكسرة إنَّما جاء فيما ليس بحركة إعراب، والضمة في يقول ضمة إعراب، والتي في (يا صالح ائتنا) وإن كانت مشابِهَةً لحركة الإعراب فهي حركةُ بناء، فلا يلزم ذلك في قوله تعالى:(٢) (وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائذَنْ لي).

ومما يدلُّك على أنَّ هذه التحريكة قد صارت أمارةً لبناء الفعل للمفعول به وأنَّها مما يختصُّ به الفعل أنَّك لو سميت بمثل قيل وبيع شيئاً وخلَعت منه الضميرَ إن كان فيه لأخلصت الكسرةَ فقلت: قِيلٌ وبِيعٌ؛ فدلَّ هذا من مذهب سيبويهِ على أن هذه الحركة أمسُّ عنده بالفعل، وأشد لزوماً له من الأمثلة التي تختص بالفعل، ولا تكون في الاسم نحو: ضرِب وضورِب وضرِّب: ألا ترى أنَّك لو سميت بشيء من ذلك مجرداً من الضمير لم تغيره عن بنائه إلى ما يختص الاسم وقد رأى تغيير هذه الحركة وإخلاصهَا كسرة.

ومما يقوي قولَ من قال: قُيِلَ أن هذه الضمة المنحوَّ بها نحو الكسرة قد جاءت في نحوِ قولهم: شربت من المنْقُرِ،(٣)

---

(١) عبارة سيبويه: «وزعموا أنَّ أبا عمرو قرأ: يا صالحيتنا، جعل الهمزة ياء، ثم لم يقلبها واواً. الكتاب: ٢ /٣٥٨. (٢) تعالى زيادة في (ط).

(٣) قال سيبويه: «وشربت من المنقر. والمنقر: الركية الكثيرة الماء. انظر الكتاب: ٢/٢٧٠.

وهذا ابن عُور وابن بُور،[١] فأمالوا هذه الضمات نحو الكسرة لتكون[٢] أشدَّ مشاكلة لما بعدها وأشبهَ به وهو كسر الراء، فإذا أخذوا بهذا لِتُشاكل اللفظ، وحيث لا يميِّزُ معنى من معنى آخر فأن يَلزموا ذلك حيث يزيلُ اللبس ويخلِّصُ معنى من معنى أجدرُ وأولى.

حجة من قال: (قيلَ)، فأخلص الكسرة، ولم يحرك بضمةٍ[٣] ممالة نحو الكسرة

الحروف التي تنقل حركاتها إلى ما قبلها على ضربين:

أحدهما: أن يكون نقلاً من حرف صحيح.

والآخر: أن يكون نقلاً من حرف علة.

فحروف الصحة التي تنقل حركاتها إلى ما قبلها على ضربين:

أحدهما: أن يكون في تضعيف.

والآخر: أن يكون في غير تضعيف.

فأما التضعيف فنحو أعدَّ، وأصمَّ، واستعدَّ، ومَفَرٍّ، ومَرَدٍّ؛ فما قبل حرف التضعيف في هذه الأشياء إذا كان ساكناً ولم يك مَدَّةً، أُلقِيَتْ حركة المضاعف عليه، وإذا كان متحركاً حُـذفت الحركة ولم تُلْقَ على شيءٍ نحو: اعتدَّ واشتدَّ.

وأمَا غير التضعيف فعلى ضروبٍ منها نَقلُ الحركة من الهمزة إلى الحرف الذي قبلَها إذا لم يكن الحرف للمدِّ فقط.

---

(١) البور ـ بالضم ـ: الرجل الفاسد والهالك لا خير فيه، يستوى فيه الاثنان والجمع والمؤنث. (٢) في (ط): ليكون. (٣) في (م) ضمة.

ومنها نقْلُ حركةِ افتَعل ويَفتعل نحو يهتدِي ويقتدِي.

ومنها الحرَكة في الوقفِ، وهي[١] على ضربين:

أحدهما: أن يكون حركةَ إعراب كقوله:

إذ جـــدَّ الـنـَّـقُـر[٢]

والآخر: أن يكون حركة البناء نحو اضرِبُه وقُدُه، فهذا نقلُ الحركة من حروفِ الصحَّة.

وأمَّا نقل الحركةِ من حروف العلة فنحو الفعل من القول والبيع، والفعل فيه على ضربين.

أحدهما: أن يكون فاعله ضميراً يتصل بالفعل، والآخر أن يكون ظاهراً لا يتصل به فإذا بُني الفعل للفاعل الظاهر قيل: قام زيد، وباع عمرو، فلا تُنقل في هـذا حركـة العين عن موضعها.

وقد شذّ قولهم: كِيدَ زيـد يفعل، ومـا زِيل، فلا تُنقل الحركة من غير[٣] هذا إلى الفاء، كما تنقـل إذا اتصلت[٤] بضمير المخاطب والمتكلم، نحو قمت، وبعت، فنقلت الحركة التي كانت للعين إلى الفاء.

فأما حجَّةُ من قال: قِيل - فحرك الفاء بالكسر - أنَّهم يزعمون أنَّ هذه اللغة هي الأصل، وما عداها داخل عليها، يدلُّ على ذلك أنَّ الأصل فُعل، فنقلت حرِكة العين إلى الفاء، كما نقلت حركة العين إلى الفاء إذا بنيتَ الفعل للفاعل من

(١) في (ط): وهو.
(٢) تقدم في ص / ٩٨.
(٣) في (ط): في غير.
(٤) كذا في (ط): وفي (م): اتصل.

قلت؛[١] لأنَّ حركة العين من فعَلْتُ[٢] الضمة في بناء الفعل للفاعل بعد نقل فَعَلْت إلى فعُلت، نقلت[٣] الضمة إلى الفاء، كما نقلت الحركة التي هي الكسرة إلى الفاء، إذا بنيت الفعل للمفعول، فلحق الإعلال العين بالقلب لاجتماع المقاربة[٤] كما يلحق[٥] اللام في: غزا، ورمى، لتوالي ذلك. ولو فَصَل السكونُ لصحَّ كما صح نحو: غَزْو ورَمْي، وأتْبِعَ المضارِعُ الماضي، ولحق الإعلالُ في قيل العينَ وما قبلها.

أمَّا الإعلال في العين فيقلبها إلى الألف، وما قبلها اعتَلَّ بنقل حركةِ العين إليها وحذف حركتها، ولحق الإعلال في باب العين العينَ وما قبلها كما لحق اللامَ وما قبلها في باب غزا ورمى.

وإنما نُقلت الحركة في قِيل إلى الفاء لِيُعلم بذلك حركة العين؛ ألا ترى أنَّك إذاسمعت الضمة في قلت،؛ والكسرة في بِعت علمت أن حركة العين في باع كسرة كما تعلم أنها في قُلت ضمة، وإذا سمعت قيل وبيع علمت أن حركة العين الكسرة إذا بُني الفعل للمفعول به على فُعِل، فَجَعلتَ حركة العين إذا كانت واواً الضمة وإذا كانت ياء الكسرة؛ لأن الضمة من جنس الواو، كما أن الكسرة من جنس الياء؛ فلهذه المجانسة فُعِل هذا ليس لأنَّ الضمة تدل على[٦] أنّ العين واو، ولا الكسرة تدلُّ على أنَّ العين ياء، ألا ترى أنَّهم قد جمعوا بين

---

(١) في(ط): في قلت.
(٢) في (ط): في فعلت.
(٣) في (ط): فنقلت.
(٤) في (ط): المتقاربة.
(٥) في (ط): لحق.
(٦) سقطت على من (م).

خِفت وهِبت في الكسرة وإحداهما من الياء، والأخرى من الواو[١] وقد قلنا في ذلك في غير هذا الموضع.

بسم الله[٢]: قال: حمزة[٣] يقف على: (مُسْتَهْزِئُون) بغير همز، وكأنَّه يريد الهمز، ويشير إلى الزاي بالكسر كما كان يفعل في الوصل، وهذا لا يضبطه الكتاب[٤]. وكذلك كان يفعل بقوله: (ليواطئوا) [التوبة/ ٣٧] (ويَسْتَنْبِئُونَكَ) [يونس/ ٥٣] و (مُتَّكِئُون) [يس/ ٥٦]، و (فمالئون) [الصافات/ ٦٦] و (الخاطِئُون) [الحاقة/ ٣٧] و (الصابئين) [البقرة/ ٦٢، والحج/ ١٧] و (الصابئون) [المائدة/ ٦٩] والباقون يصِلون بالهمز ويقفون أيضاً كما يَصِلون[٥].

قال أبو زيد: هزئت به هُزْءاً ومَهزأة، وأنشد غيره:

ألا هزئت بنا قرشيْـ ـيَة يهتز موكبها[٦]

وقالوا: هزئت منه. أنشدنا علي بن سليمان:

وهزئتْ من ذاك أُم مَوْءَلَه [٧]

---

(١) في (ط): من الواو، والأخرى من الياء.

(٢) بسم الله و (قال) زيادة في (م).

(٣) في (ط): قوله تعالى: مستهزئون. حمزة يقف على مستهزئون.

(٤) في كتاب السبعة: ولا يضبط إلا باللفظ.

(٥) السبعة ١٤٢.

(٦) لابن قيس الرقيات. انظر الديوان /١٢١.

(٧) لرجل من بني تميم اسمه صحير بن عمير، ويقال فيه أيضاً: صخير بن عمير، وصخر بن عمير وغير ذلك. وقبل الشاهد من أول الأرجوزة:

تهزأ مني أخت آل طيسلة =

ومعنى يستهزئون يهزؤون، كما أن قوله: (وَإِذَا رَأَوْا آيَةً يَسْتَسْخِرُونَ) [الصافات/١٤] يسخرون، ومثل هذا قَرّ، واستقر، وقالوا: علا قِرْنه واستعلاه، وقال أبو زيد: استعلى عليه، وقال أوس:

وَمُسْتَعْجِبٍ مِمَّا يَرَى مِنْ أناتِنا
ولو زَبَنَتْهُ الحربُ لم يترمرمِ[١]

وقد جاء استفعل في معنى أفعل، كما جاء في معنى فَعَل. قالوا: استجاب وأجاب، وأنشد أبو زيد.

فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ[٢]

أي لم يجبه.

وقالوا: استخلف لأهله، وأخلف لأهله. قال:

= قالت: أراه مملقاً لا شيء له

انظر الأصمعيات: ٢٣٤، ورواية الشاهد فيها: مني بنت، مكان: من ذاك أم، وورد كذلك في هامش (ط).

(١) زبنته: دفعته
يترمرم: يحرك فاه للكلام. انظر ديوان أوس /١٢١ واللسان، والصحاح (رمرم).

(٢) صدره:

وداع دعا هل من مجيب إلى الندى

والبيت من مرثية لكعب بن سعد بن مالك الغنوي، يرثي بها أخاه، واسمه شبيب، وقيل: هرم، وكنيته أبو المغوار.
وتروى لسهم الغنوي، وهو من قومه وليس بأخيه، ويروى شيء منها لسهم. انظر النوادر /٣٧، وجمهرة أشعار العرب /٢٧٦، والخزانة: ٤/ ٣٧٠. وشرح أبيات المغني ٥ / ١٦٧.

ومستخلِفــاتٍ من بــلادِ تَنــوفَــةٍ
لِمُصفرَّةِ الأَشْدَاقِ حُمْرِ الحَواصِلِ [١]

وقال آخــر:

.... سقاها فروَّاها من الماءِ مُخلِف[٢]

وقال: [٣] (مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاْراً) [البقرة/١٧]
وقال: (كُلَّما أَوْقَدُوا نَاْراً لِلْحَرْبِ) [المائدة/٦٤].

قال أبو زيد: وقالوا: [٤] رجل هُزَأَة: يهزأ بالناس، وهُزْأَة: يهزأ به الناس. [٥]

اختلف النحويون في تخفيف الهمزة في: (يَسْتَهْزِئُون).

فقــال سيبويــة: تجعلها إذا خففتهــا بين بيــن، فتقــول: (يستهزِوون).

وزعم أن جعلها بين بين، قول العرب والخليل. وكذلك

(١) البيت لذي الرمة. والمستخلفات: المستسقيات، أو المستبقيات، ويعني بها القطا، لأنها تستسقي الماء في حواصلها لفراخها. التنوفة: الأرض الواسعة البعيدة الأطراف. ومصفرة الأشداق حمر الحواصل يعني بها صغارها. ورواية (ط): في بلاد، مكان من بلاد. وانظر اللسان (خلف) والديوان: ٢/١٣٤٥.

(٢) صدره:

كأن دموعي سح واهية الكلى

والبيت للحطيئة. واهية الكلى، يعني بها المزادة، والكلى: جمع كليـة أو كلوة، وهي من المزادة رقعة مستديرة، تخرز عليها تحت العروة. المخلف: المستسقي (انظر اللسان/خلف/، والديوان /٣٨٢).

(٣) في (ط): وقال عز وجل. (٤) في (ط): قالوا.

(٥) النوادر /١٣٤.

قال في الهمزة المكسورة إذا كان ما قبلها مضموماً نحو مَرْتع إبلك[١] تجعلها بين بين.

ويذهب أبو الحسن في يستهزئون إلى أن يقلب الهمزة ياء قلباً صحيحاً، ولا يجعلها بين بين كما ذهب إليه سيبويه والخليل.

فأمَّا إذا كانت مكسورة وقبلها ضمة فإنَّه لا يخلو من أن يكون[٢] في كلامٍ متصل أو منفصل، فإن كان متصلاً قلبها واواً مثل بِأكمُوِك،[٣] وإن كان منفصلاً قلبها ياء مثل: عبدُ يِخْوتِك[٤] وسنذكر قوله بعد ذكر ما احتج به لسيبويه.

قال أبو عثمان: سأل مروان بن سعيد المهلبيُّ[٥] أبا عمر الجَرمي في مجلس أبي الحسن الأخفش،[٦] فقال:

كيف تخفف همزة جُؤَن؟ فقال: جُوَن، فجعلها واواً خالصة.

فقال له مروان: لم لا جعلتها بين بين، فنحوت بها نحو الألف؟

---

(١) انظر الكتاب: ٢/١٦٤. (٢) في (ط): من أن تكون.

(٣) أكمؤ : جمع كمء، وهو نبات ينقض الأرض فيخرج كما يخرج الفطر.

(٤) في (ط): عبد يخوانك. وورد في (م) بعدها زيادة: (عبد إخوتك) لبيان أصل الكلمة.

(٥) نحوي مبرز من أصحاب الخليل. معجم الأدباء: ١٩ / ١٤٦.

(٦) هو سعيد بن مسعدة، مولى مجاشع. أخذ عن سيبويه، وكان أحذق أصحابه. توفي سنة ٢١٥. الإنباه: ٢/٣٦.

قـال: فقال: مِن قِبـل أن الألف لا تقـع بعـد ضمـة فكذلك[١] ما قرب منها.

فقال: فكيف تخفف همزة مِئَر؟[٢]

فقال: مِيَر، فجعلها ياء خالصة مثل الأولى في العلة.

فقال له مروان: فكيف تخفف همزة يستهزئون؟

فقال: أبو عمر يستهزوون، فجعلها بين بين، ونحابهـا لانضمامها نحو الواو.

قال أبو عثمان: وهو قول سيبويـــه.

فقال[٣] له مروان: لِم لا صيرتها ياء لأن الواو المضمومة لا تقع بعد كسرة.

قال أبو علي: يريد مروان أن الكسرة لا تقع بعدها الواو المضمومة فكذلك ينبغي ألا يقـع بعدهـا ما قـرب من الواو المضمومة بالتخفيف، كما أنَّ الضمة والكسرة، لمَّـا لم تقع بعـدهما الألف فكـذلك لم يقـع بعدهمـا ما قـرب منهما[٤] بالتخفيف، فقلبت الهمزة بعدهما قلباً، فكذلك كان يلزم أن نُبدِل من الهمزة المضمومة بعد الكسرة ياء إذا لم تقع بعد الكسرة واو مضمومة في موضع، فكذلك ما قـرب من الواو المضمومة من الهمز بالتخفيف ينبغي ألا تقع[٥] بعدها.

(رَجَعَ إلى كلام أبي عثمان):

(١) في (ط): وكذلك.

(٢) مئر: ككتف وعنب: مفسد.

(٣) في (ط): قال فقال.

(٤) في (ط): منها وهو تحريف.

(٥) في (ط): يقع.

قال أبو عثمان: فقال أبو عمر وأجاد عندي: هي وإن لم يكن مثلها في الكلام فأنا أقدِر أن[١] ألفظ بها، وتلك الأولى لا أقدر على أن ألفظ بها إذا نحوت بها نحو الألف وقبلها كسرة أو ضمة.

قال أبو عثمان: وهذا قولي، وحجتي فيه هذه.[٢]

وأما الأخفش فكان يقول: (يستهزيون) إذا خفف فيجعلها ياء خالصة من أجل الكسرة التي قبلها. انتهت حكاية أبي عثمان.

قال أبو علي: إنْ قال قائلٌ: إذا لم يجعلها بين بين فلِم قلبها ياء للكسرة التي قبلها، وهلاَّ قَلبها واواً لتحركها بالضمة؟

قيل: إنَّه إذا ترك أن يجعلها بين بين، فلا يخلو من أن يقلبها ياء أو واواً، فلا يجوز أن يقلبها واواً وقبلها[٣] كسرة؛ لخروجه إلى ما لا نظير له،[٤] ألا ترى أنّه ليس واو مضمومة قبلها كسرة؟

وإذا لم يجعلها بين بين كما جعلها غيره لكراهته تقريبها من واو مضمومة قبلها كسرة فأن يُرْفَضَ قلبُها إلى نفس الواو المضمومة المكسور ما قبلها أجدر، فإذا لم يجز قلبها واواً صارت نحو[٥]: شِيوخ و(في بِيوت أذِنَ الله) [النور/٣٦] على أنَّ (يستَهزيون) أسوغ في هذا[٦] لأن الضمة فيها إعراب فليست

---

(١) في (ط): على أن.
(٢) في (ط): فيه ذلك.
(٣) في (ط): قبلها.
(٤) كذا في (ط). وفي (م): عما لا نظير له.
(٥) في (ط): مثل.
(٦) في (ط): من هـذا.

بثابتة ثبات عين فُعُول، فهو مثل فخِذ في الرفع ليس مثل فِعُل المرفوض من كلامهم.

ويقوي قلبها إلى الياء أنَّها في جُوَن ومِيَر[١] قد قُلبت إلى الحرف المجانس لما قبلها من الحركة وهي متحركة، فكذلك في (يستهزيون) تقلب إلى الحرف المجانس لما قبلها من الحركة مع كونها متحركة.

فإن قال قائل: فهلا قلبها إلى الحرف الذي منه حركتها كما قلبها إلى الحرف الذي منه حركتها في أيِمَّة، ولم يقلبها إلى ما يجانس الحركة التي قبلها كما لم تقلبها[٢] في أئمة إلى ما يجانس الحركة التي قبلها، ألا ترى أنَّك لم تقل أامّة ولكن[٣] قلبتها إلى الياء لما تحركت بالكسرة؟

قيل: لم يجز أن تُقلب إلى ما ذكرت في يستهزئون[٤] لخروجها إلى ما لا مثل له في كلامهم.

وجاز في أئِمة أن تُقلب إلى الحرف الذي منه حركتها من حيث لزم إلقاء حركة المدغم فيه على ما قبله، ولولا ذلك لقلبتها على ما قبلها من الحركة كما قلبتها في إناء وآنية، ولكن لما لزم إلقاء حركة المدغم عليها كما لزم في أخِلَّة ونحوه وجب تحركها،[٥] ولما وجب تحركها،[٥] وجب قلبها إلى الياء لتحركها بالكسرة إذ لم يمكن قلبها إلى الحرف المجانس

---

(١) في (ط): جؤن، ومئر.
(٢) في (ط): لم يقلبها.
(٣) في (ط): لكن.
(٤) في (ط): يستهزيون.
(٥) في (ط): تحريكها.

للحركة التي قبلها، ولم يجز إسكانها وقلبها ألفاً لأنها فاء كالفاء في أخِلَّة ونحوه، وليس في يستهزئون حركة لمدغم يلزم أن تلقيها عليها، فتقلبها إلى ما يجانس حركتها دون ما يجانس الحركة التي قبلها.

فإن قلت: كيف استجاز أن يَقْلِب الهمزة ياء محضة في يستهزئون ويحركَها بالضم، وليس ياءٌ هي لامٌ على هذا الوصف تتحرك بالضمة؟ فإن ذلك فيما أصله الهمزة لا يمتنع، وإن لم يجز فيما أصله غير الهمز، لأنَّ الهمزة لما كانت منويَّةً كانت في تقدير الثبات، ألا ترى أنَّه وإن[١] خففها تخفيفاً قياسياً لم يقلبها قلباً إلى الياء، وإذا كان كذلك لم يمتنع ثباتها وتحريكها، وإن لم يجز ذلك في الياءات التي ليس أصلها هَمَزَات، كما لم تمتنع الواو الساكنة من أن تقع قبل الياء مبيَّناً غير مدغم[٢] إذا كان أصلها الهمزة نحو نُؤْي، ورُؤيا وإن كان فيما يمتنع ذلك فيما أصله غير الهمز من الواوات.

ومما يدلك على صحة ذلك من قوله: إنَّها في قولهم جميعاً تثبت ساكنة في الجزم. فكما جاز أن يخالف[٣] الياءات التي هي لامات عند الجميع في السكون للجزم، كذلك جاز عنده أن يخالفهن[٤] في الحركة أيضاً.

وقال أبو الحسن في كتابه في القرآن: من زعم أن الهمزة المضمومة لا تتبع الكسرة إذا خُففت دخل عليه أن يقول: هذا قارِوٌ، وهؤلاء قارِوُون، ويستهزوون، قال: وليس هذا من كلام من خفف من العرب.

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): مبينة غير مدغمة.

(٣) في (ط): تخالف.

(٤) في (ط): تخالفهن.

قال أبو علي: وجه دخول هذا عليه ولزومه له عنده أن الهمزة إذا كانت مفتوحةً وكان ما قبلها مفتوحاً فخففت جاز تخفيفها، فكذلك إذا كانت مكسورة وما قبلها مفتوح، وكذلك إذا كانت مضمومة وما قبلها مفتوح؛ وذلك أنَّها إذا كانت مفتوحة، وما قبلها مفتوح أو مضمومة أو مكسورة وما قبلها مفتوح، فإنَّك في ذلك كله تقرب الهمزة من الحرف الذي منه حركتها، فتقرب المفتوحة من الألف، والمكسورة من الياء الساكنة، والمضمومة من الواو الساكنة، فكما أن الألف والواو والياء الساكِنَين يجوز أن يقع كل واحد[1] منها بعد الفتحة نحو: دار وبيت، وثوب، كذلك جاز أن تخفِّف الهمزة بعدها فتقربها بالتخفيف من هذه الحروف السواكن.

فإذا كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضمة أو كسرةٌ خففتها بالقلب إلى الحروف التي حركتها منها بلا خلاف. وذلك نحو التُّودَة، وجُوَن ومِيَر، وذِيَب، وإنما قلبتها إليهما لأنك إذا[2] خففت المفتوحة بعد الكسرة في مِيَر قربتها من الألف، والألف لا تكون قبلها كسرة، وكذلك جوَن إذا خففتها قربتها من الألف، والألف لا تكون[3] قبلها ضمة، فلما لم تكن[4] بعدَ الكسرة ألف ولا بعد الضمة كذلك، لم يكن بعدهما ما قربته منه فَقلِبَتْ قلباً لذلك إلى الواو أو إلى الياء.

فإن كانت مضمومة وقبلها كسرة فخففتها مثل يستهزئون، ومن عند أُختك، فلا يخلو إذا خففتها من أن تنحو بها نحو

---

(١) في (ط): أن تقع كل واحدة.
(٢) إذا: ساقطة من (ط).
(٣) في (ط): لا يكون.
(٤) في (ط): لم يكن.

الحرف الذي منه حركتها.

فإن قلت: أقربها منه فأقول: يَسْتَهْزِوُون[١]؛ لم يستقم لأنَّك تقربها من واو ساكنة والواو الساكنة لا تكون[٢] قبلها كسرة، فلا يجوز إذاً أن تقربها من الواو الساكنة فتجعلها بين بين، كما لم يجز ذلك في جُوَن ومِيَر، ولزمك قلبها ياءً على حسب الحركة التي قبلها كما قلبتها ياءً أو واواً في جُـوَن، ومِير، بحسب الحركة التي قبلها إذ لـم يجز أن تكون بين بين لتقريبك إياها بالتخفيف من الواو الساكنة، والـواو الساكنـة لا تكون قبلهـا كسرة.

وإذا لم تكن قلبتها إلى الياء فقلت: يستهزئون حيث لم تكن بعد الكسرة واو ساكنة كما قلبتها بعد الكسرة أو الضمة إذا كانت مفتوحة إلى الياء أو إلى الواو حيث لم يجز أن يكون[٣] بعد الكسرة والضمة ألف فقد بـان أن جعلها بين بين غيـر مستقيم للكسرة التي قبلها مع كونها مضمومة.

فإن قلت: لا أقلبها ياء ولا أُتْبِعُها الحركة التي قبلها ولكن أُتْبِعُها الحركة التي عليها وهي الضمة، فأقلبها واواً إذ لـم يجز أن أُتبعها الكسرةَ التي قبلها ـ لزمك أن تقول: هذا قارِوٌ، فتصحح الواو بعد الكسرة إذ لـم يكن سبيلٌ إلى أن تجعلها بين بين، وأنت قد قلت: لا أتبعها الكسرةَ التي قبلها فأقلبها إلى الياء فأقول: قارِيٌ، ويستهزيون؛ فبَقي أن تقلبها واواً؛ فتجعلها من جنس الحركة التي تحركت بها فتقول: قارِوٌ، لتكون قد خففتها إذ

---

(١) في (م): يستهـزيـون. (٢) في (ط): لا يكون. (٣) في (ط): أن تكون.

لا سبيل إلى أن تجعلها بين بين، ولا تنقلب ياء عندك، فهذا وجه لزوم قلبه إياها واواً وهذا ليس عليه أحد ممن يخفف الهمز؛ فإن لم يقلبها ياءً خرجتْ بترك قلبها ياء عن قول العرب فيها إذا قلبتها واواً فقلت: قارِوون ويستهزوون.

وكذلك إذا كانت الهمزة مكسورةً وقبلها ضمةٌ عكس قولك قارىء ويستهزئون فإنك تقلبها واواً، فتقول: مررت بأكمُوِك، فقلبتَ الهمزة على الحركة التي قبلها كما أتبعتها في يستهزئون الحركة التي قبلها بأن قلبتها ياءً كذلك في أكْمُوِك تتبعها الحركة التي قبلها، بأن تقلبها واواً فتجعلها من جنس الضمة التي قبلها، فتقولَ بأكمُوِك، ولا يجوز بأكمُيِك فتجعلُها على حركتها كما لم يقولوا: قارِوٌ؛ فيجعلوها على حركتها، ولا يتبعوها(١) ما قبلها.

ولا يجوز أن تجْعَلَ: بأكموك بين بين؛ لأنَّك تقربها من الياء الساكنة، فكما لا تكون الياءُ الساكنةُ بعد الضمة كذلك لا تكون الهمزة المكسورة بعد الضمة بين بين على قياس قولهم: جُوَن ومِيَر، والاتفاق الواقع في ذلك.

فإن قلت: فإذا لم تجعلها بين بين لِما قلت من أنَّها تُقَرَّب من الياءِ الساكنةِ، والياءُ الساكنةُ لا تكون بعد الضمةِ فهلّا قلبتها ياءً ولم تقلبها واواً لأنَّك قد تجد الياءَ المكسورةَ في كلامهم تقعُ بعد ضمةٍ؛ ألا ترى أنّك لو قلت: صُيِدَ في هذا المكان لجاز كما يجوز عُوِر، في هذا المكان؟ فما الذي جعل قلبها

(١) في (ط): فلا يتبعوها.

إلى الواو عنده في أكمِوك من قلبها إلى الياء في أكميِك لما أريناك من صُيد.

فالقول: إن قلبها إلى الواو أولى؛ لأنَّك قد وجدتَهم في تخفيف الهمْز يتبعونَ الهمزةَ حركة ما قبلها كثيراً، وقد وجدْتَهم قلبوا عكس هذا على ما قبلها، وذلك قولهم: (يَسْتهزيون)، وقاريٌ، فكما أتبعوا هذه الهمزةَ حركةَ ما قبلها كذلك يُتبعون الهمزةَ في أكمِوك حركةَ ما قبلَها ويقلبونها إليه، فيكون لذلك أولى وأقوى في القياس من قلبِها إلى الياءِ على حركة نفسها.

ومما يدلُّ على أن قلبَها إلى الواو في المتصلِ أقوى من قلبها إلى الياءِ أن ما جاء فيه الواوُ من المتصلِ مصححةً أكثر مما جاء فيه الياءُ؛ ألاَ تراهم قالوا: عُوِر في هـذا المكان، وحُوِل فيه، واجتُوِرَ، واعتُوِنَ،[1] واعتُوِرَ، والياء إنَّما جاء في صُيِد فيه وحُيِـيَ به وعُيِيَ به فيمن بَيَّن ولم يُدغم، ومع ذلك، فإنَّ أبا الحسن قد جوَّز على قياس أكميِك في المنفصِل فقال: إلاّ أن تكون المكسورةُ مفصـولة فتكونُ على موضعِها لأنّها قد بَعُدت، يريد بقوله على موضعِها أنَّها تقلب إلى جنسِ حركتها. والواو قد تقلبُ إلى الياءِ مع هذا وذلك نحو غلام[2] يخوانِك، و(المَكْرُ السَّيِّءُ يِلَّا) [فاطر/٤٣] فلما وَجَدَ لقلبها إلى الياء طريقاً بدلالة صُيِد فيه كما وجد لقلبها إلى الواو طريقاً أَلزمَ الواوَ المتصل لتكون على ما قبلها مثل جُوَن ومِيرَ وقاري. فإنَّها قلبت على ما قبلها وجَعَلَ المنفصلَ بالياء وقال: لأنَّ الواو تقلب إلى

(١) «اعتون» زيادة في (م). (٢) في (ط): هذا غلام...

الياء فأخذ بالأمرين،[١] ورأى القلب إلى الواو في الاتصال أولى، وجعل المنفصلَ بالياء، لأنَّ الضمة بالانفصال قد بَعُدت، فجعلها على حركة نفسِها.

فإن قلت: أفليس قد أتبعوها حركةَ نفسِها في المتصلِ في قولهم: أيِمَّة، ولم يُتبعوها حركة ما قبلها فيقلبوها ألفاً، ويقولوا: «أامة»، فهلا جاز في قولهم: بأكمُوِك، أن يتبعوها حركةَ نفسِها، فيقولوا: بأكمُيِك كما فُعِلَ[٢] في (أيمة).

فالقول: إن هذا ليس كأيمة، وذلك أنّ التي في أيمة لزم إلقاء حركة المدغم عليها فلما لزم إلقاءُ حركة المدغم عليها لم يجد بدًّا[٣] من تحريكها، ولما لم يجد بدّاً من تحريكها كانت حركتها أولى أن تقلب إليها من أن تُجعَلَ على ما قبلها مع تراخي تلك عنها وقُرْبِ الكسرةِ منها، ألَا ترى أنَّها لو قُلِبَتْ على ما قبلَها من الفتحةِ فقلبت ألفاً وحركةُ المدغَم التي يلزم إلقاؤُها عليها الكسرةُ لم يستقم؛ لأنَّ الألفَ لا تُحرَّك فقلبت الهمزةُ في أيمَّة على حركتها لذلك؟

فأمَّا ما حكاه محمد بن السري في كتابه في القراءات عن أبي الحسن من أنَّه قال: مَن زعم أن الهمزةَ المضمومة لا تتبعُ الكسرةَ إذا خففت. دخل عليه أن يقول: هذا قارِيٌ، وهؤلاء قاريون، ويستهزيون.[٤]

---

(١) في (ط): بالأمرين جميعاً. (٢) في (ط): فعلوا.

(٣) في (ط): لم تجد.

(٤) في (ط): هذا قارو وهؤلاء قاروون ويستهزوون.

وقال: قال: يعني أبا الحسن: وليس هذا من كلام من خفف من العرب إنَّما يقولون: يستهزيون ـ فخطأ في النقل، أتراه يُلزِمُ الخليلَ وسيبويه أن يقولوا هذا في المتصل، وقد رآهم قالوا ذلك في المنفصل نحو: من عند أختك؟ ويسمعهم يقولون: إنّه قول العرب، فيُلزمهم قولَهم؟ وما يقولون: إنَّه قول العرب! هذا ما لا يظن.

وأبو الحسن قد فصَل بين المتصل والمنفصل في أكمُوِك وغلام يخوانِك فقلب المتصل واواً، والمنفصلَ ياءً. هذا الذي حكاه عنه غلط في النقل؛ وإنَّما هو دَخَلَ عليه أن يقول: هذا قارِوٌ بالواو، كما حكيناه عنه، وكذلك رواه أبو عبد الله اليزيديُّ[1] عنه في كتابه في «المعاني»، ثم ما حكاه عن أبي الحسن من قولهم: إنَّما يقولون يستهزيون على ماذا تحملُه: على التحقيق أم على جعلها بين بين؟ [فإن حمله][2] على التحقيق لم يَجُز؛ لأنَّ الكلامَ ليس فيه؛ إنَّما الكلامُ على التخفيف [فإن حملته] على جعلها بين بين قد أثْبَتَّ إذاً ما أنكره وما لم يقله أحد من أهل التخفيف عنه، هذا خطأ عليه فاحش في النقل.

وأمَّا ما ذكره محمد بن يزيد في هذه المسألة في كتابه المترجَم بالشرح من قوله: والأخفش لا يقول إلا كما يقولُ النحويون: هذا عبد يِبلك، ولكن يخالف في يستهزئون؛ فهذا

---

(١) هو محمد بن العباس بن محمد اليزيدي البغدادي، روى القراءة عنه ابن مجاهد وغيره (طبقات القراء: ٢/١٥٨).

(٢) ما بين المعقوفتين منقول عن [ط]؛ والعبارة في (م) مضطربة.

الإطلاق يوهم أنَّه لا يفصل بين المتَّصِل والمنفصل،[١] وقد فَصَل أبو الحسن بين أكمُوك وعبدُ يخوانك، فينبغي إذا كان كذلك ألَّا ترسَل الحكاية عنه حتى تقيَّد، ويُفصلَ بين المتصل والمنفصل كما فصل هو.

اختلفوا في قوله (تعالى): (في طغيانهم) [البقرة/ ١٥] و (في آذانهم) [البقرة/ ١٩].

قال أبو عمر الدُّوري[٢] ونُصَيْر بن يوسف النحوي:[٣]

---

(١) في (ط): المنفصل والمتصل.

(٢) أبو عمر الدوري: هو حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان بن عدي ابن صهبان، ويقال: صهيب الأزدي البغدادي النحوي الدوري الضرير نزيل سامرا، إمام القراءة، وشيخ الناس في زمانه، ثقة ثبت كبير ضابط، أول من جمع القراءات، ونسبته إلى الدور موضع ببغداد، ومحله بالجانب الشرقي. رحل الدوري في طلب القراءات، وقرأ بسائر الحروف السبعة وبالشواذ، وسمع من ذلك شيئاً كثيراً. قرأ على إسماعيل بن جعفر عن نافع، وقرأ عليه يعقوب بن جعفر ويحيى بن المبارك اليزيدي، توفي سنة ٢٤٦ هـ.
(طبقات القراء: ١/٢٥٥ - ٢٥٧).

(٣) نصير بن يوسف بن أبي نصر أبو المنذر الرازي ثم البغدادي النحوي، أستاذ كامل ثقة، أخذ القراءة عرضاً عن الكسائي. وهو من جلة أصحابه، وعلمائهم، كما أخذ عن أبي محمد اليزيدي، روى عنه القراءة محمد بن عيسى الأصبهاني، وعلي بن أبي نصر النحوي، قال أبو عبدالله الحافظ: كان من الأئمة الحذاق، ولا سيما في رسم المصحف، وله فيه تصنيف.. وقال عنه الأستاذ أبو محمد سبط الخياط: وكان ضابطاً عالماً بمعاني القراءات ونحوها، ولغتها، مات في حدود الأربعين ومائتين (طبقات القراء: ٢/٣٤٠). وسبقت ترجمته في ص ٣٢٢.

كان الكسائي يُميل الألف في طغيانهم، وفي[١] آذانهم، وقال غيرهما: كان يفتح.

وقال أبو الحارث الليث بن خالد[٢] وغيرُه: كان الكسائي لا يميل هذا وأشباهه. والباقون يفتحون[٣].

قال أبو علي: الطغيان: مصدر طغى، كالكُفران والعُدْوان والرضوان[٤].

وحكى أبو الحسن: طغا يطغو، وقالوا: يطغى في المضارع، وفي التنزيل: (ولا تَطْغَوا فيهِ فيَحِلَّ عَلَيْكُمْ) [طه/٨١] فألِف طغا تكون منقلبة عن[٥] الياء، فيمن قال: طغيت، وعن الواو فيمن قال: طغوت.

وقالوا: طغوت، وقالوا: تطغى، كما قالوا: صَغَوت تَصغى، ومَحَوْتَ تَمحَى؛ ففتحت العين في المضارع للحلقي.

وحكى بعضهم طَغِيتَ تَطغى؛ فتطغى على هذا مثل يَفْرَقُ، لا مثل يصغَى، ويجوز على هذا أن تكسرَ حرف المضارعة منه فتقول: تِطغَى، وإن جعلته مضارع طغوتُ أو

---

(١) «في» ساقطة في (ط).

(٢) هو الليث بن خالد أبو الحارث البغدادي، ثقة معروف حاذق ضابط، عرض على الكسائي، وهو من جلة أصحابه، وروى الحروف عن حمزة ابن القاسم الأحول، وعن اليزيدي، روى القراءة عنه عرضاً وسماعاً سلمة بن عاصم صاحب الفراء، ومحمد بن يحيى الكسائي الصغير. مات سنة ٢٤٠. (طبقات القراء: ٢/٣٤).

(٣) كتاب السبعة ١٤٣.

(٤) زاد في (ط): قال أبو علي.

(٥) في (ط): من.

طغيتُ لم يجز ذلك فيه.

فأمَّا قوله تعالى: (فأُهلِكُوا بالطّاغية) [الحاقة/٥] فيحتمل ضربين:

أحدهما أن يكون مصدراً كالعافية والعاقبة، أي: بطغيانهم.

والآخر أن يكون صفة، أي[١] بالريح الطاغية.

وقوله: (كذّبت ثمودُ بطغواها) [الشمس/١١] فالواو مبدلة من الياء: لأنَّه اسم مثلُ التَّقوى والرَّعْوى والبَقْوَى،[٢] لأنّ لغة التنزيل[٣] الياء بدلالة الطغيان المذكور فيه في مواضع.

فأما لا تَطْغَوْا، فلا دلالة فيها على الياء ولا الواو. وإن جعلت طَغْوَى من لغة من قال: طَغَوْت، كان الواو فيها من نفس الكلمة كالدَّعوى والعَدْوى.

وحجة من أمال الطغيان هي أنَّ الألف قد اكتنفها شيئان: كلٌّ واحد منهما يجلبُ الإمالة وهما الياء التي قبلها والكسرة التي بعدها، فإذا كان كلٌّ واحد منهما على انفراده يوجب الإمالة في نحو السَّيَال[٤] والضَّيَاح.[٥] ومررت ببابه، وبداره، فإذا اجتمعا كانا أوجب للإمالة.

(١) في (ط): كأنه بدل أي.

(٢) الرعوى: اسم من الإرعاء، وهو الإبقاء على أخيك. والبقوى: الاسم من الإبقاء.

(٣) في (ط): لأن اللغة التنزيل، وهو تحريف.

(٤) السيال: واحدة سيالة ـ كسحابة ـ وهو شجر له شوك أبيض طويل إذا نزع خرج منه اللبن، أو ما طال من السمر.

(٥) الضياح: اللبن الرقيق الكثير الماء.

فإن قلت: إنَّ أول الكلمة حرف مستَعْلٍ مضموم، فكلّ[1] واحد من المستعلي والضم يمنع الإمالة، فهلا مَنعاها هنا أيضاً.

فالقول: إن المستعلي لما جاءت الياء بعده، وتراخى عن الألف بحرفين لم يمنع الإمالة. ألا ترى أنَّ قوماً أمالوا نحو المناشيط لتراخي المستعلي عن الألف مع أن المستعلي بعد الألف، فإذا تراخى في طغيان عنها بحرفين مع أنَّه قبل الألف؛ كان أجدرَ بالإمالة، ألا ترى أنَّهم قد أمالوا نحو صِفاف،[2] وقِباب، ولم يميلوا نحو مِراض، وفراض، لمّا كان المستعلي متأخراً عن الألف. وقالوا: (بطارِدٍ) [هود/٢٩] وبقادرٍ [يس/٨١] لمّا تقدم المستعلي الألف، ولم يميلوا فارِق وبارِض؟[4]

وأما في (آذانهم) فجازت فيها الإمالة كما جازت في مررت ببابه، لمكان كثرة الإعراب، وهي[5] حسنة جائزة. والإمالةِ في طغيانهم أحسن.

بسم الله[6]

(اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ) [البقرة/١٦]: قال أحمد بن موسى: ضَمّ الواو اتفاق[7].

---

(١) في (ط): وكل.

(٢) صفاف جمع صف. والفراض جمع فرضة، وهي ثلمة تكون في النهر يستقى منها أو فوهة النهر.

(٣) في (ط): بقادر وبطارد.

(٤) البارض: أول ما يظهر من نبت الأرض.

(٥) زاد في (ط): فيه بعد وهي.

(٦) هذه البسملة زيادة في (م).

(٧) السبعة ١٤٣.

قال أبو علي: الواو في (اشتروا) ساكنة، فإذا سقطت همزة الوصل للدرج التقت مع الساكن المبدَل من لام المعرفة فالتقى ساكنان، فحركتَ الأوَّل منهما لالتقاءيهما، ولا يخلو التحريك فيها من أن تكون[١] بالضمِّ أوبالكسر، فصار الضمُّ أولى بها ليفصل بالضمِّ بينها وبين واو أوْ ولَوْ، فحركت بالضم دون الكسر لذلك.

ومما يدل[٢] على تقدم التحرك بالضم على الكسر لالتقاءيهما، أنَّهم قد حرّكوا هذه الواو في غير هذا الموضع بالضم لالتقاء الساكنين، واتفق الجميع فيه على التحريك بالضم دون غيره، وذلك في قوله: (لَتُبْلَوُنَّ في أموالِكُمْ) [آل عمران/١٨٦]، و(لَتَرَوُنَّ الْـجَحِيم) [التكاثر/٦] فدلَّ اتفاقهم على تحريك هذه بالضمِّ على أنها في (اشترَوُا الضلالة) محرّكة بالضمَّ أيضاً لالتقاء الساكنين، كما حرِّكت[٣] في لَتُبْلَوُنَّ ولَتَرَوُنَّ الجحيم.

ويدلّ على تقدُّم ذلك على الكسر ما جاء من ضمهم لها في: مُصْطَفَوُ الله، فكما حرَّكوا هذه الواو بالضمِّ كذلك ينبغي أن تحرّك بالضمِّ في (اشتَرَوُا الضَّلاَلَة بالهُدَى)؛ لاتفاقهما في الدّلالة على الجمع.

ويدل على تقرر ذلك في هذه الواو أنَّهم شبهوا بها الواو التي في أو، ولو، فحركوها بالضم تشبيهاً بقوله: (اشْتَرَوُا الضَّلاَلَة). وكما شبهوا التي في أوْ بالتي تدل على الجمع،

(١) في (ط): أن يكون. (٢) في (ط): يدلك. (٣) في (ط): حركت به.

كذلك شبهوا التي للجمع بها فأجازوا فيها الكسرَ، كما أجازوا في: (لَوُ اسْتَطَعْنَا) [التوبة/٤٢] الضمّ تشبيهاً بالتي للجمع، وليس هذا بالوجه، كما أنَّ الكسر في: (لا تنسوِ الفضل) [البقرة/٢٣٧][1] ليس بالوجه.

ومثل هذا في أن كل قبيل من الواوين شُبِّهَ بالآخر إجازتهم الجر: في الضارب الرجل؛ تشبيهاً بالحسنِ الوجه، وإجازتهم النصب في الحسن الوجهَ تشبيهاً بالضاربِ الرجلَ، والنصبُ في الضاربِ الرجل الوجهُ. والجرُّ في الحسنِ الوجهِ الوجهُ، إلَّا أنَّ الكسرَ في: (ولا تنسوِ الْفَضْلَ) أقبح وأقل في الاستعمال من الحسن الوجهَ.

ويدلُّ على تقدُّم التحريك بالضمِّ في هذه الواو لالتقاء الساكنين، أنَّ قوماً أبدلوا منها الهمزة، فقالوا: (اشْتَرَءُوا الضَّلاَلَةُ) كما يبدلون من الواو المضمومة، فلو كان تحريكها بالكسر متعارفاً لكان جديراً ألا يهمزوا، لأنَّها كانت تشبه حركة الإعراب لتعاقب الحركتين عليها، كما تتعاقب حركة الإعراب على المعرب.

ألا ترى أن حركة غير الإعراب[2] لَمَّا تعاقبت على ما كان مضاعفاً أدغم في قول عامة العرب غير أهل الحجاز، كما أن حركات الإعراب لمَّا تعاقبت على المعرب أدغم، فتحريك من حرَّكها بالضمِّ دلالة على أنَّه جعلها بمنزلة سائر الواوات

(١) كسر الواو قراءة يحيى بن يعمر، كما في البحر: ٢: ٢٢٨.
(٢) في (ط): حركة الإعراب.

المضمومة التي تبدل الهمزة منها، ولا يدخلها غير الضمِّ، نحو التي في الغُؤور والنُّؤور وأسْؤُقٍ وأُنؤُرٍ.(١)

وليس إبدال هذه الواو همزة، وإن كان فيه ما استدلْلنا به من تمكن تحركها بالضم في هذا الموضع بالقياس، لأنّ تحريكها بالضمّ إنَّما هو لالتقاءِ الساكنين، والتحريك لالتقاء الساكنين في تقدير السكون لما تقدَّم من الدِّلالة على ذلك. فإذا كان كذلك فكأنَّه قد أبدل الهمزة من واو ساكنةٍ، والهمزةُ لا تبدل من الواو الساكنة.

ولو استقام أن تبدل من هذه الواو الهمزة إذا تحركت بهذه الحركة، لاستقام أن تبدل منها إذا تحركت بحركة الإعراب، لأنَّها مثلها في أنَّها ليست بلازمة، إلَّا أنَّ إبدال الحركة لالتقاء الساكنين همزةً أوجهُ لموافقتها نحو أدؤر في(٢) أنَّ الحركتين فيهما حركتا بناء لا حركتا إعراب.

وقد شبهوا غير اللازم باللازم في مواضع، نحو ادغامهم الواو في رُويا ورُوية وما أشبه ذلك، وليس قول مَن قال ـ: إنّ هذه الواو إنَّما حركت بالضمِّ لالتقاء الساكنين، لأنَّه فاعل في المعنى فجعلت حركة التقاء الساكنين فيه كحركة الإعراب ـ بمستقيم. ألا ترى أنَّ الياء في: أخشَيِ القوم يامْرَأةُ، فاعلةٌ في المعنى، واتفقوا(٣) على تحريكها بالكسر! وقد كسر ناس الواو

(١) الغؤور: مصدر غار القوم غورا، وغؤورا، وهو كل ما انحدر مسيله.
النؤور: دخان الشحم الذي يلتزق بالطست، والأنؤر: جمع نار.
(٢) كذا في (ط)، وفي (م): وفي، ولا موضع للواو هنا. وأدؤر: جمع دار.
(٣) في (ط): فاتفقوا.

في: ﴿اشْتَرَوِا الضَّـلَالَةَ﴾، ﴿وَلَا تَنْسَوِا الفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ فلو كان كما ذهب إليه من ذكرنا قوله، لم يجز اختلاف الحركات فيه كما لم يجز ذلك في حركة الإعراب إذا كان معرباً

وأمَّا[١] ما حكاه أحمد بن يحيى عن الفراء في[٢] أن قوله: ﴿اشْتَرَوُا الضَّلَالَة﴾ إنما حرّكها بالحركة التي كانت تجب لِلام الفعل من الضمة، فإنَّه ذهب في ذلك إلى أن الحركة فيها ليست لالتقاء الساكنين، كما يذهب إليه سيبويه وأصحابه.

وهذا الذي ذهب إليه الفراء[٣] لا يستقيم من غير جهة:

منها أن اشترى واصطفى وما أشبه ذلك إنما انقلبت اللام فيه ألفاً لتقدير الحركة فيها، ولولا تقديرها لم تنقلب، كما لم تنقلبا في: لَو، وكي، فإذا انقلَبا لذلك لم يستقم أن يُقدّر نقل الحركة عنها؛ لأن ثباتها ألفاً بمنزلة كون الحركة معها، فكيف[٤] يقدر نقلها إلى موضع وهي في حكم الثبات في الحرف المتحرك بها؟ ومن ثم لم ينقلوا الحركة في قال، وباع، وهاب، وخاف،[٥] إلى الفاء، كما نقلوا في قلتُ، وطلتُ، وبعتُ، وخِفتُ، وهِبتُ؛ ألا ترى أنَّها في تقدير الثبات مع الألف؟

ويمتنع ذلك من وجه آخر: وهو أنّا رأينا الحركات إنَّما تُلْقَى على الحروف التي تكون قبل الحروف التي تُنقل منها، ولا تُنقل إلى ما بعد الحروف المنقولة منها الحركة؛ ألا ترى أن

---

(١) في (ط): فأما. (٢) في (ط): من.
(٣) في (ط): ذهب إليه الفراء في ذلك. (٤) في (ط): وكيف.
(٥) في (ط): وخاف وهاب.

بعت، وقلت، وخفت، وهِبت، ومِست وظِلْت، فيمن نقل حركةَ عينيهما وأحَستُ كذلك، وكذلك أقام، وأقال، وأصَمّ، وأيَلّ،[١] وأعَدّ، وأمَدّ، وأخِلة، وأيمَّة، وكذلك نقل حركات الهمز في التخفيف نحو جَيَل،[٢] وحَوَبَة[٣] والمَرَة،[٤] والجَيَة[٦]، والخبِ[٦] والعِبِ[٧]. وكذلك يَمُدُّ، ويعِفُّ، ويشَمّ، وكذلك من نقل في خَطَّف، وقَتَّل[٨] ويَهدِّي، إنما ينقل إلى الحرف الذي قبل الحرف المنقولة منه الحركة. وكذلك قولهم: قاضُون وغازُون، ومشترون[٩] ونحو ذلك. فإذا كان الأمر في ذلك على ما وصفنا ولم نجد في هذه الأصول شيئاً على ما ادَّعاه ـ ثبت فساد ما ذهب إليه لدفع الأصول له وتعرِّيهِ من دلالة تدلُّ عليه.

ووجه آخر، وهو أن الحركة في: اشتروا الضلالة، ومصطفوُ القوم، واخشيِ القوم يا هذه ـ لا تخلو من أن تكون منقولة، من اللام كما قاله، أو حركةً لالتقاء[١٠] الساكنين كما ذهب إليه غيره.

---

(١) الأيل: القصير الأسنان العليا. وفي (ط): وأبال.

(٢) جاء في اللسان: جيئل، وجيئلة: الضبع، وربما قالوا: جيل بالتخفيف، ويتركون الياء مصححة، لأن الهمزة وإن كانت ملقاة من اللفظ فهي مبقاة في النية معاملة معاملة المثبتة غير المحذوفة.

(٣) الحوبة مخفف حوأبة، أضخم ما يكون من العلاب، وهي الجفان التي تحلب فيها الناقة. (٤) مرة: مخفف مرأة. (٥) الجية: مخفف الجيئة.

(٦) الخب: مخفف الخبء، وهو كل شيء غائب مستور.

(٧) العبء: بالكسر: الحمل والثقل من أي شيء كان.

(٨) في (ط): قتل وخطف. (٩) في (ط): مستهزون. (١٠) في (ط): للالتقاء.

فلو[١] كانت حركةَ نَقل كما قال لوجب أن يتحرك الحرف الذي نُقلت إليه بها، التقى مع الساكن، أو لم يلتق؛ ألا ترى أن سائر ما نُقلت الحركة إليه نحو ما ذكرنا قَبْلُ يتحرك بالحركة المنقولة إليه وفي أن هذه الحروف: الواوَ في اشتروا وفي مصطفو القوم، والياء في اخشيِ الله يا هذه، لا تتحرك حتى تلتقي مع ساكن منفصل منها دلالةٌ على أنَّها تحركت من حيث تحركت الحروفُ الساكنةُ الملتقية[٢] مع سواكن أُخر منفصلة منها نحو: (بِعذابٍ اُرْكُضْ) [ص/٤١، ٤٢] و (أَحَدُنِ، اللَّهُ) [الصمد/٢، ٣] (أَوُ انقُصْ) [المزمل/٣] واذهبِ اذهب، وما أشبه ذلك مما تحرك لالتقاء الساكنين، فأما تحريكها بالضمِّ، وتحريك هذه الحروف التي ذكرناها بغيره من الحركات فمسألة أخرى. ولو لم يكن في ذلك إلّا أن الياء التي هي مثل الألف في اللين نقل حركتها إلى ما قبلها في: قاضون و (أولئِكَ هُمُ العَادُون) [المؤمنون/٧] لكانَ كافياً، فَعُلم[٣] منه أن حركة اللام المنقلبة ألفاً لا تنقل إلى ما بعدها كما لم تنقل في «العادون» إلى ما بعده.

اختلفوا في قوله تعالى:[٤] (بالهدى)[٥] [البقرة/١٦] وما أشبه ذلك فكان نافع لا يفتح ذوات الياء ولا يكسر مثل قوله: (الهُدى، والهَوى[٦] والعَمى، واستوى وأعطى، وأكْدى)

---

(١) في (ط): ولــو.

(٢) في (ط) المنقلبة، وهو تحريف.

(٣) في (م) تعلم.

(٤) في (ط): عز وجل.

(٥) كذا في (ط): وفي (م) الهدى.

(٦) الهوى ساقطة في (ط).

وما أشبه ذلك، كانت[١] قراءته وسطاً في[٢] ذلك كله، وكذلك (يحيى، وموسى، وعيسى، والأنثى، واليسرى، والعسرى، ورأى، ونأى).

وقال المسيِّبي:[٣] كان نافع يفتح ذلك كلَّه، والأول قول قالون وورش عن نافع.

وكان ابن كثير يفتح ذلك كلّه.

وأما أبو عمرو فكان يقرأ من ذلك ما كان من رؤوس[٤] الآي بين الفتحِ والكسرِ[٥] مثل آيات سورة طه، والنجم و(عبس وتولى،[٦] والضحى، والليل إذا يغشى، والشمس وضحاها، ودحاها وطحاها)[٧]، فإذا لم يكن رأس آية فتح، مثل: (قَضَى أَجَلاً) [الأنعام/ ٢] والهدى،[٨] و(اسْتَوى إِلَى السّماءِ) [البقرة/ ٢٩] و (أزكى) و (فسواهن)، و (أحيا) فإنَّه بالفتح كلُّهُ.

---

(١) كانت ساقطة من (ط). (٢) في (ط): من.

(٣) المسيبي: هو إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن المسيب المخزومي وأبو محمد المسيبي المدني إمام جليل عالم بالحديث قيم في قراءة نافع، ضابط لها محقق فقيه، قرأ على نافع وغيره، أخذ القراءة عنه ولده محمد، وأبو حمدون الطيب إسماعيل وخلف بن هشام.
قال أبو حاتم السجستاني: إذا حدثت عن المسيبي عن نافع، ففرغ سمعك، وقلبك، فإنه أتقن الناس، وأعرفهم بقراءة أهل المدينة، وأقرؤهم للسنة، وأفهمهم للعربية... توفي سنة ست ومائتين. (طبقات القراء: ١/١٥٧، ١٥٨).

(٤) في (ط): ما كان رؤوس الآي.

(٥) في (ط): بين الكسر والفتح. (٦) في (ط): عبس بدون تولى.

(٧) في (ط): وضحاها وطحاها. (٨) في (ط): أجلا، واستوى.

فإذا كان الاسم مؤنثاً على فِعلى أو فُعلى أو فَعلى مثل (ذِكرى)[١] و(ضِيزَى) [النجم/ ٢٢] وأُنْثَى[٢] وشَتَّى[٣] وما أشبه ذلك فهو بين الفتح والكسر، وإذا كانت راء بعدها همزة وبعد الهمزة ياء كَسَرَ الهمزةَ وفتح الراءَ مثل (رَأَى كَوْكَباً) [الأنعام/ ٧٦] و(رَأَى أَيْدِيَهُمْ) [هود/ ٧٠] وإذا[٤] جاءت راء بعدها ياء كسرَ الراءَ مثل قوله: هل ترى، ويرى والنصارى وأرى. فإذا سقطت الياء في الوصل لساكن لقيها لم يُمل الراء كقوله تعالى[٥]: (حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً) [البقرة/ ٥٥] و(النَّصَارَى المسيحُ) [التوبة/ ٣٠] و(تَرَى الَّذِين) [الزمر/ ٦٠]؛ لأنَّ الإمالة إنَّما كانت من أجل الياء فلما زالت الياء زالت الإمالة.

وروى عبد الوارث[٦] وعباس بن الفضل[٧] عن أبي

---

(١) ذكرى (انظر مثلاً سورة الأنعام آية ٦٨).
(٢) أنثى: انظر مثلاً سورة النحل آية ٥٨، ٩٧.
(٣) شتى: انظر مثلاً سورة طه آية ٣.
(٤) في (ط): فإذا.
(٥) في (ط): كقوله بدون تعالى.
(٦) هو عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان أبو عبيدة التنوري العنبري مولاهم البصري إمام حافظ مقرىء ثقة، ولد سنة اثنتين ومائة، وعرض القرآن على أبي عمرو. روى القراءة عنه ابنه عبد الصمد، وبشر بن هلال. وكان ثقة حجة موصوفاً بالعبادة والدين والفصاحة والبلاغة، ولكنه اتهم بالقدر. قال عنه أبو عمر الجرمي: ما رأيت فقيهاً أفصح من عبد الوارث إلا حماد بن سلمة. مات سنة ثمانين ومائة بالبصرة؛ وله ثمان وسبعون سنة. (طبقات القراء: ١/ ٤٧٨).
(٧) العباس بن الفضل بن عمرو بن عبيد بن الفضل بن حنظلة أبو الفضل الواقفي الأنصاري البصري، قاضي الموصل، أستاذ حاذق ثقة جليل المنزلة في العلم والدين والورع. كان من أكابر أصحاب أبي عمرو في=

عمرو إمالة ذلك كُلِّه، استقبله ساكن[١] أو لم يستقبله. والمعروف عن أبي عمرو ترك الإمالة في مثل: ﴿نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة/ ٥٥].

وكان عاصم يفتح في رواية أبي بكر ذلك كلَّه إلاَّ: ﴿رأى، ورَمى ورآه﴾، و ﴿نأى﴾ في سورة بني إسرائيل [الآية / ٨٣] وفتح التي في السجدة [فصلت/ ٥١] و ﴿أعمى﴾ [الإسراء/ ٧٢] فإذا سقطت الياء لساكن لقيها في الوصل أمال الراء وفتح الهمزة مثل: ﴿رأى القَمَرَ﴾ [الأنعام/ ٧٧].

ورَوى خلف عن يحيى بن آدم[٢] عن أبي بكر عن عاصم أنَّه كان يميل الراء والهمزة من[٣] قوله تعالى[٤]: ﴿رِأى الشَّمْسَ﴾ [الأنعام/ ٧٨] و ﴿رِأى القَمر﴾ [الأنعام/ ٧٧] و ﴿رِأى

= القراءة. روى القراءة عرضاً وسماعاً عن أبي عمرو بن العلاء وضبط عنه الإدغام، كما روى عن خارجة بن مصعب عن نافع وأبي عمرو وعن مطرف بن معقل الشقري عن ابن كثير... وجاء عن أبي عمرو أنه قال: لو لم يكن في أصحابي إلا عباس لكفاني ولد سنة خمس ومائة وتوفي سنة ست وثمانين ومائة. (طبقات القراء: ١/٣٥٣).

(١) في (ط): الساكن.

(٢) يحيى بن آدم بن سليمان بن خالد بن أسيد أبو زكريا الصلحي، إمام كبير حافظ. روى القراءة عن أبي بكر بن عياش سماعاً. وروى أيضاً عن الكسائي روى القراءة عنه الإمام أحمد بن حنبل. وخلف بن هشام البزار وسئل الإمام أحمد بن حنبل عنه فقال:
ما رأيت أحداً أعلم، ولا أجمع للعلم منه، وكان عاقلاً حليماً. توفي سنة ثلاث ومائتين بفم الصلح قرية من قرى واسط. (طبقات القراء: ٢/٣٦٣).

(٣) في (ط): في.

(٤) في (ط): قوله بدون تعالى.

الَّذينَ ظَلَمُوا) [النحل/ ٨٥] وما كان مثله.

وكان غير خلف يروي عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم في ذلك بفتح الهمزة بعد كسر الراء، مثل حمزة.

وأما حفص فرَوى عن عاصم ذلك كلَّه بالفتح، إلاَّ قوله: (مَجْرَاْهَا) [هود/ ٤١] فإنه أمالها.

وكان حمزة يُميل ذوات الياء، مثل: (أعطى واتقى) و(استوى). وما أشبه ذلك، و (أَمَاْتَ وَأَحْيَا) [النجم/ ٤٤] و (يحيى مَنْ حَيَّ) [الأنفال/ ٤٢] ولا يُميل (أحياكم) و (أحيا) إلاَّ إذا كان قبل الفعل واو. ويُميل موسى، وعيسى، ويحيى، ولا يميل ذوات الواو مثل قوله: (والّليل إذَا سجا) [الضحى/ ٢] و (دَحَاها)، و (طَحَاها)، و (تَلاَها)، ويميل (ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ) [النور/ ٣٠] و (الأَعْلَى) [الأعلى/ ١] وكلّ فعل من ذوات الواو زيدت في أوله ألف فإنه يميله.

وكان الكسائي يُميل ذلك كلَّه، ويُميل، (فأحياكم) و(أمات وأحيا)، ويُميل ذوات الواو إذا كنّ مع ذوات الياء مثل: (وضحاها) و(الضحى)، لا يفتح شيئاً من ذلك، وكذلك (دحاها).

واتفقا في ترك[1] الإمالة في قوله تعالى:[2] (ثُمَّ دَنَا) [النجم/ ٨] و(مَا زَكَاْ مِنْكُمْ) [النور/ ٢١] و(دعا) [آل عمران/ ٣٨) (وعفا) [البقرة/ ١٨٧]، وما أشبه ذلك.

وابن عامر يفتح ذلك كلَّه.

(١) في (ط): واتفقا على ترك. وفي السبعة زيادة: يعني حمزة والكسائي.

(٢) في (ط): قوله بدون تعالى.

أبو عمرٍو يميل الكاف من (الكافِرين) في موضع الخفض والنصب إذا كان جمعاً، وإذا كان واحداً، كقوله تعالى:(١) (أَوَّلَ كافِرٍ بِهِ) [البقرة/ ٤١] أو جمعاً في موضع رفع مثل قوله: (قُلْ يَا أَيُّهَا الكَافِرُونَ) [الكافرون/ ١] لم يمل.

وكذلك روى أبو عمر الدُّوري، ونُصير بن يوسف النحوي جميعاً عن الكسائي ولم يَرِو ذلك عن الكسائي إلا أبو عمر ونصير والباقون لا يميلون(٢).

قال أبو علي: أما إمالة نافع (الهدى، والهوى،(٣) والعمى، واستوى، وأعطى، وأكدى، ويحيى، وموسى، وعيسى، والأنثى، واليسرى، والعسرى، ورأى، ونأى) فحسنة، لأنَّها ألفات منقلبة عن الياء، أو في حكم المنقلب عنها. فأمالوها ليدلوا على أن أصلها الياء، أو في حكم ذاك. وإذا كانوا قد أمالوا شيئاً من الأسماء التي على ثلاثة أحرف نحو: العَشا والكِبا والمَكا(٤) مع أنها منقلبة عن الواو، فلا نظر في حسن إمالة ما كان انقلابه من هذه الألفات عن الياء، أو كان في حكم ذلك لتدل الإمالة والانتحاء بالألف نحو الياء على الياء.

ومثل ذلك في إلزام الكلمة ما يدل على الحرف الذي وقع الانقلاب عنه إبدالهم من الهمزة المعترضة في الجمع الواوَ

(١) في (ط): قوله بدون تعالى.
(٢) انظر السبعة ١٤٣ ـ ١٤٦.
(٣) «والهوى» ساقطة من (ط).
(٤) العشا: سوء البصر بالليل والنهار. «الكبا»: الكناسة. المكا: هو جحر الثعلب. (انظر الكتاب: ٢: ٢٦٠، وشرح الشافية لابن الحاجب: ٣: ٨).

ونحو هَراوى وأداوى؛ ليدل ذلك على الواو التي كانت اللَام في إداوة وهِراوة.

ومثله أيضاً قول من قال: قيل[١] فانتحى بالكسرة نحو الضمة ليدل على أن الأصل فُعِلَ.

ومثل ذلك قولهم: أنت تَغْزُيْن يا هذه. فأشموا الزاي الضمة لتدل على الواو المحذوفة التي هي لام الفعل، فكذلك إمالة الألف نحو الياء لتدل على أنَّ انقلابها عن الياء دون الواو.

ومما يؤكد ذلك أنَّ قوماً قالوا هذا ماشّ وهذا[٢] جادّ، فأمالوا ليدلوا على الكسرة التي تكون في إظهار المثلين وفي عين الفعل في الدَّرْج.

وأما قصده في الإمالة بها نحو الياء وتوسطه في ذلك فلأنَّه كره أن يبالغ في الانتحاء نحو الياء، فيصير كأنّه عائد إلى الياء التي كرهوها حتى أبدلوا منها الألف، وهكذا ينبغي أن تكون الألف في الإمالة.

قال وكان ابن كثير يفتح ذلك كلَّه. وحُكي عن ابن عامر أنَّه كان يفتح ذلك كلَّه.

قال أبو علي؛[٣] الحجة له أنَّه كره الإمالة في نحو: هُدى، وعَمَى، واستوى، لأنَّه كره أن ينحو نحو الياء، وقد كان

(١) في (ط): قيل فيشم فانتحى.

(٢) انظر الكتاب: ٢/٢٦٦ والماش: وصف من المش، وهو مسح اليد بالشيء لتنظيفها وقطع دسمها.

(٣) «قال أبو علي» ساقطة من (ط).

كرهها وفرّ منها حتى قلبها ألفاً، فكره أن يعود إلى مقاربة ما كان رفضه، وهو قول الأكثر فيما زعم سيبويه، أعني ألا يميل ما كان انقلابه من الألفات عن الياء كما أن الأكثر مَن يقول رُدّ، فيصحح الضمة ولا ينحو بها نحو الكسرة، لأنَّه قد كان كرهها حتى أذهبها بالإدغام.

ومما يؤكد ترك الإمالة في هذا الضرب؛ لأنّ فيها انتحاء نحو ما كان كرهه، تركهم الإمالة في جادٍّ ومجادٍّ ونحوه من المضاعف لأنّه فرَّبما تُحَقَّقُ فيه الكسرة التي كانت تقع بعد الألف لو لم تدغم فلم يعد إلى ما يدل عليها من الإمالة بعد رفضه لها، ولم يميلوا في الجر فقالوا: مررت برجل جادٍّ.

فأمَّا من أمال ذلك في الجر فكما أمال: مررت بماله، لا على ما يمال من نحو: عابد وعالم، وهذا قول الأكثر.

قال سيبويه: وكثير من العرب وأهل الحجاز لا يميلون هذه الألف.[1]

قال: وأما أبو عمرو فكان يقرأ من ذلك ما كان من رؤوس الآي بين الكسر والفتح، مثل آيات سورة طه، والنجم، وعبس وتولى، والضحى والليل، والشمس وضحاها، ودحاها، وطحاها،[2] فإذا لم تكن[3] رأس آية فتح.

قال أبو علي: إنَّما أمال الألفات في رؤوس الآي، لأنّ الفواصل بمنزلة القوافي في أنّها مواضع وقوف، كما أنَّ أواخر

(١) انظر الكتاب: ٢/٢٦١.

(٢) «طحاها» ساقطة من (ط).

(٣) في (ط): يكن.

البيوت كذلك، وقد فصَلوا بين الوصل والوقف؛ فأمـالوا إذا وقَفوا، ولم يميلوا إذا وصلوا، وذلك قولُهم في الوقف: يريد أن يضربها ومنّا، ومنها[١] وبنا، ونحو ذلك.

فإذا وصلوا نصبـوا فقالوا: يريد أن يضربها زيـد، وأن يضربا زيداً، ومنا زيد. وإنَّما حملهم على هذا الفصل بين الوقف والوصل أنّهم أرادوا في الوقف تبيينَ الألف، فكما بيَّنوها بأن قلبوا من الألف الياء في نحو هذه أفعَى، كذلك بينوها بأن نَحَوا بها نحو الياء. فإذا وَصَلَ تَرَكَ الإمالة كما يترك إبدال الياءِ منها فيقول: هذه أفعى فاعلم؛ لأنَّ الألف في الوصـل أبين منها في الوقف، فعلى هذا فَصل أبو عمرو بين رؤوس الآي وغيرها.

وأما تسويته بين ضُحاها، وطحاها، فليشاكـل بينها في اللَّفظ؛ لأنَّ الفواصل كالقوافي، فاستحب الملاءمة بين بعضِ الفواصل وبعض، كما استحبوا ذلك في القوافي، وأمال طحاها ونحوها لذلك ولأنَّ الامالةَ في نحو: طحا وغزا سائغة.

وأما إمالة ما كان آخره ألف التأنيث نحو ذِكرى وأنثى وشتى، فلأن هذه الألفات تبدل منها الياء ولا تبدل منها الواو أبداً، فصارت بمنزلة ما أصلها الياء؛ فأمالها بذلك[٢]. وإمالتها وترك إمالتها جميعاً كثيران.

قال: فإذا كانت الراء بعدها همزة وبعد الهمزة ياء كسر الهمزة وفتح الراء، يريد بالياء الألف، ولعله سمّاها ياء لأنّ الكتَّاب يكتبونها ياء، وذلك نحو: (رأى أَيْدِيَهُمْ) [هود/ ٧٠]

---

(١) «منها» ساقطة من (ط). (٢) في (ط): لذلك.

فأمال الفتحة التي على الهمزة من رأى نحو الياء؛ لِتميلَ الألف بإمالة الفتحة نحو الياء، وتَرك الراء مفتوحة لأنَّها لم تَـلِ الألف، فتركها على فتحتها ولم يغيرها.

قال فإذا[1] جاءت راء بعدها ياء كسر الراء مثل قوله: (ترى، ونرى، والنصارى، وأرى).

قوله: بعدها ياء، يريد بها الألف الممالة أيضاً.

فإن قلت: فهلَّا لم يُمل الألف هنا[2] لأنَّ الراء مفتوحة، والراء إذا كانت مفتوحةً منعت الإمالة كما تمنعها الحروف المستعلية. فالقول إن فتح الراء هنا لا يمنع[3] الإمالة كما أن المستعلية أنفسها لم تُمْنع منها في نحو: سقى وصفا، وكذلك الراء في (النصارى).

قال: فإذا سقطت الياء في الوصل لساكنٍ لقيها لم يُمل الراء، كقوله تعالى:[4] (حَتَّى نَرَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً) [البقرة/٥٥] و (النصارى المسيح) [التوبة/ ٣٠]، (ويرى الذين) [سبأ/٦].

قال أبو علي: هذا الذي ذهب إليه أبو عمرو مذهب، وللعرب في هذا مذهبان:

أحدهما ألّا يميلوا بالفتحة نحو الكسرة؛ لأنَّ إمالتها إنَّما كانت لتَميل الألف نحو الياء، فلما سقطت الألف لالتقاء

---

(١) في (ط): وإذا. (٢) في (ط): ها هنا.

(٣) كذا في (ط) وفي (م): «لم تمنع».

(٤) في (ط): قوله بدون تعالى.

الساكنين صحح الفتحة ولم يملها[١] لسقوط الألف التي كانت الفتحة تمال لتميلها.

قال سيبويه: قالوا: لم يضربها الذي تعلم،[٢] فلم يميلوا؛ لأنَّ الألف قد ذهبت.

والآخر أن يُميل الفتحة نحو الكسرة وإن كانت الألف قد سقطت؛ لأنَّ الألف لمَّا كان حذفها لالتقاء الساكنين ـ والتقاءُ الساكنين غير لازم ـ صارت الألف كأنَّها في اللفظ.

وقد رَوى أحمد بن موسى هذا الوجه الثاني أيضاً عن أبي عمرو، فقال: رَوى عبد الوارث، وعباس بن الفضل عن أبي عمرو إمالة ذلك كلِّه، استقبله ساكن أو لم يستقبله.

قال أحمد: والمعروف عن أبي عمرو ترك الإمالة في مثل (نرى اللَّهَ جَهْرَةً) [البقرة/٥٥].

وقد حَكى هذا الوجه أبو الحسن، وحَكى الأول الذي حكيناه عن سيبويه فقال: إن شئت تركت الإمالة على حالها. قال: وذلك نحو(فَلَمّا رَأَى القَمَرَ) [الأنعام/٧٧] و (في الْقَتْلى الحُرُّ) [البقرة/١٧٨] و (هُدَى لِلْمُتَّقِين) [البقرة/٢].

قال: وكان عاصم يفتح في رواية أبي بكر ذلك كلَّه، إلاَّ رأى ورمى ورآه ونأى في سورة بني إسرائيل، وفتح التي في السجدة [فصلت/٥١]و (أعمى) [الاسراء/٧٢]، فإذا سقطت الياء لساكن لقيها في الوصل أمال الراء وفتح الهمز مثل (رأى القمر).

---

(١) في (م): «ولم يميلها».
(٢) انظر الكتاب: ٢/٢٦٦.

قال: وكان غير خلف يَروِي عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم في ذلك كلِّه[١] بفتح الهمزة بعد كسرة الراء مثل حمزة.

وأمَّا حفص فروَى عن عاصم ذلك كلَّه بالفتح إلَّا قوله: (مَجراها)، فإنَّه أمالها.

قال: أبو علي: الفتح في ذلك هو الأصل، وأمَّا الإمالة في رأى ورآه ونأى فإنّه أمال فتحة الهمزة لتميل الألفُ المنقلبة عن الياءِ في رأيت ونأيت نحو الياء، فلَّما أمال فتحة الهمزة لما ذكرناه أمال فتحةَ الراء لإمالة فتحة الهمزة، وكما[٢] أمالوا الألف لإمالة الألف في نحو رأيت عماداً، كذلك أمالوا الفتحة في راء:[٣] رأى لإمالة فتحة الهمزة، ألا تراهم أمالوا الفتحة في الراء من نحو: من الضرر، لكسرة الراء، والفتحةَ في الطاء من نحو: رأيت خَبَط الريف[٤] لكسرة الراء، فكذلك أمالوا الفتحة للفتحة الممالة؛ لأنَّ الفتحة الممالة منتحى بها نحو الكسرة، كما أنَّ الألف الممالة منتحى بها نحو الياء، فكما أمالوا الألف الآخرة في رأيت عماداً لإمالة الألف الأولى التي أميلت للكسرة، كذلك أميلت الفتحة في راء رأى لإمالة الفتحة من[٥] همزتها.

فأمَّا فتحه الهمزةَ إذا سقطت الألف لساكن لقيها وتبقيتُه الإمالة في الراء مع فتحة الهمزة، فكان القياس أن يُخْلصَ فتحةَ

---

(١) «كله» ساقطة من (ط). (٢) في (ط): فكما.

(٣) «راء» ساقطة من (ط).

(٤) الخبط: خَبَط ورق العِضاه من الطلح ونحوه يخبط؛ يضرب بالعصا فيتناثر ثم يعلف الإبل (اللسان). (٥) في (ط): في.

الراء ولا يميلها لزوال ما كانت[١] أميلت له كما حكاه سيبويه في[٢] قولهم: لم يضربها الذي تعلم.

ولما فعله عاصم من إمالة فتحة الراء مع تفخيمه فتحة الهمزة وجه ظاهر، وقياس صحيح؛ وذلك أنهم قد قالوا: رِحْمَه الله، فكسروا الراء لكسرة حرف الحلق الذي هو العين، ثم أسكنوا الحاء فبقيت الراء على كسرتها ولم يردوها إلى الفتحة التي كانت الأصل في فَعِل، فكذلك بَقَّى في رِأى إمالة فتحة الراء مع زوال الإمالة عن فتحة الهمزة، ومما يثبت ذلك قوله:

وإن شِهْدَ أجدى فضلُهُ وجداوله[٣]

وممَّا يقوي ذلك قولهم: صِعِق[٤] ثم نسبوا إليه فقالوا: صِعَقي، فقرروا كسرة الصاد وإن كانت كسرة العين التي لها كُسرت الصاد قد زالت.

فأمَّا إمالة فتحة الراء من قوله تعالى:[٥] ﴿وَلَكِنَّ اللهَ رَمَى﴾ [الأنفال/١٧] فإنّ إمالة الراء في رأى، أحسن من إمالة الراء[٦] في رمَى؛ لأنَّ الراء في رأى ونأى بعدهما همزة.

---

(١) في (ط): ما كان. (٢) في (ط): من.

(٣) عجز بيت للأخطل وصدره: إذا غاب عنا غاب عنا فراتنا
انظر الكتاب: ٢/٢٥٩ وديوان الأخطل ١/٣٤٨ وهو البيت التاسع والثلاثون من قصيدة يمدح فيها بشر بن مروان.

(٤) الصعق: لقب عمرو بن خويلد، من بني عمرو بن كلاب، لقب به لأن صاعقة أصابته في الجاهلية. الاشتقاق: ٢٩٧.

(٥) في (ط): قوله بدون تعالى. (٦) في (ط): من إمالتها.

والكسر [في الفاء إذا كانت بعدها همزة][1] أو غيرها من حروف الحلق قد كثر.

قال أبو الحسن: وقد ذكروا أنَّها لغة، ووجهه ما تقدم من أنَّه لمّا أمال الميم أمال الراء لإمالتها.

وليس اختلاف رواية الرواة في هذه الحروف عنه بِتَدافعٍ؛ لأنَّه إذا كان لكل قراءة من ذلك وجه فقد يجوز أن يكون رأى أن يقرأ بكل واحد منها،[2] ويجوز أن يكون رأى القراءة ببعض ذلك ثم انتقل عنه إلى وجه آخر.

ويُقوي الوجهَ الأول ما رواه أبو بكر عنه من إمالة «نأى» في سورة بني إسرائيل، وفتْح التي في السجدة.

وأمَّا[3] إمالة حمزة مثل: (أعطى، واتَّقى، واسْتَوَى، وأماتَ، وأحْيا)[4] إلاَّ إذا كان قبل الفعل واو فيمكن أن يكون لمّا رأى الإمالة وتركها سائغين جائزين أخذ بهما جميعاً فقرأ بعضَ ذلك ممالاً، وبعضاً غير ممال على نحوما رُوي عن عاصم.

وإمالته موسى وعيسى ويحيى قد تقدَّم القولُ في ذكر وجهه.

وتركُ إمالته ذوات الواو مثل: (والليل إذا سجا)، و(طحاها)، و(تلاها) حسنٌ جميل؛ لأنَّه لا ياء هنا ينحو بالألف نحوها: لتدلَّ[5] عليها فلم يُمل الألف المنقلبة عن الواو إذ

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقطة من (ط). (٢) كذا في (ط): وفي (م) منهما.
(٣) في (ط): فأما. (٤) في (ط): أحيا، ويحيي، وترك إمالته أحياكم وأحيا.
(٥) في (ط): ليدل.

كانت الإمالة في الألف المنقلبة عن الياء قد تُترك، وفتَح الألف في نحو رمى. فإذا جاء التفخيم في بنات الياء فبنات الواو أجدر.

والذين أمالوا نحو: طحا، أمالوا لأن اللام قد تنقلب ياء، والعِدّة على ما هي عليه نحو: (غُزًّى) [آل عمران/١٥٦].

وأمّا إمالته[١] (ذلكُمْ أَزْكَىٰ لَكُمْ) [البقرة/٢٣٢] و (الأعلى) وكلّ فعل من ذوات الواو زيدت في أوله همزة،[٢] فحسنة؛ لأنّ الألف في هذه العِدّة قد صارت في حكم المنقلب عن الياء لموافقتها لها في التثنية وغيرها؛ ألا ترى أنّك تقول: الأزكيَان، والأعليَان، وتقول: أعليت زيداً، وزكيّته؛ فلما صار[٣] في حكم المنقلب عن الياء أمالها كما يُميل ما انقلب عن الياء.

وموافقة الكسائي له في ذلك، واختصاص الكسائي بإمالة (وأحيا) في ذلك حسنٌ؛ لأنّ الواو إذا لحقت أولاً في هذا النحو فلا شيء فيه يمنع الإمالة، كما لا شيء فيه يمنع منها إذا لم تَلحق في قياس العربية. ولعل حمزة اتبع في ذلك أثراً؛ لأنّ القراءة ليست موقوفة على مقاييس العربية دون اتباع الأثر فيها، أو أحبّ أن يجمع بين الأمرين الجائزين.[٤]

وأمّا اختصاص الكسائي من[٥] دون حمزة بإمالته ذوات

---

(١) في (ط): إمالة.
(٢) في (ط): الهمزة.
(٣) في (ط): صارت.
(٤) في (ط): الجائزين فيها.
(٥) «من» ساقطة من (ط).

الواو إذا كنَّ مع ذوات الياء في مثل (والشَّمس وضُحَاهَا)، و(الضُّحَىٰ)، و(دَحَاهَا)، وأنَّه لا يفتح من ذلك شيئاً؛ بل يسوي بين ذوات الياء وذوات الواو في هذه الفواصل ـ فهو في ذلك موافقٌ لأبي عمرو، وقد تقدَّم ذكر وجه ذلك عند ذكرنا لقول أبي عمرو.

قال: واتفقا في ترك الإمالة في قوله:[1] (ثُمَّ دَنَا) [النجم/٨]، و(مَا زَكَا مِنْكُمْ) [النور/٢١]، ودعا، وعفا، وقد تقدَّم ذكر وجه[2] ذلك.

قال: أبو عمرو يُميل الكاف من الكافرين في موضع الخفض والنصب إذا كان جمعاً، وإذا كان واحداً مثل: (أَوَّلَ كافِرٍ بِهِ) [البقرة/٤١]، أو جمعاً مرفوعاً مثل (قُلْ يأَيُّها الكَافِرُون) [الكافرون/١] لم يمل، وكذلك رواه بعضهم عن الكسائي.

قال أبو علي: إمالته الكافرين في موضع النصب والخفض[3] إنَّما هي للزوم الكسرة الراءَ بعد الفاء المكسورة، والراءُ لما فيها من التكرير تجري مجرى الحرفين المكسورين، وكلَّما كثرت الكسرات غلبت الإمالة وحسنت. فلمَّا كانت الراء في الكافرين قد لزِمْتها الكسرة، والفاء قبلها مكسورة أيضاً ـ حسنت الإمالة.

فأمَّا الواحد المجرور نحو: (أولَ كافرٍ به) [البقرة/٤١]

---

(١) في (ط): قوله تعالى. (٢) كذا في (ط)، وفي (م): نحو.

(٣) في (ط): في موضع الخفض والنصب.

فإنَّما لم يمله كما أمال الجميع؛ لأنَّ كسرةَ الإعراب غير لازمة فيه لزوم الكسرة للراء في الكافرين، فلم يلزم أن يُميل الواحد من حيث أمال الجميع، ومع ذلك فإنّ الراء لما كانت مشبَّهة بالمستعلي للتكرير الذي فيها، ولم يُمل قوم كافراً في الرفع والنصب، كما لم يميلوا نافقاً وشاحطاً ـ لم يميلوها في الجر أيضاً، وأتبعوا الجرَّ الرفعَ والنصبَ، فتركوا الإمالة فيه كما تركوها[1] فيهما.

وأمَّا تركه إمالة الألف في الرفع نحو: (قُلْ يأيُّها الكافِرُون) فللزوم الراء فيه الضمةَ، والراءُ تمنع الإمالة إذا انضمت أو انفتحت كما تجلبها إذا انكسرت.

حدثنا أحمد بن موسى[2]: قال: اتفقوا على (يخطَف) [البقرة/ ٢٠] أنَّ طاءه مفتوحة.

واختلفوا في: (فَتَخْطَفُهُ) [الحج/ ٣١] فقرأ نافع: (فَتَخَطَّفه الطير) بفتح التاء والخاء والطاءِ مشددة[3].

قال أبو علي: أخبرنا أبو إسحق إبراهيم بن السرِي[4] أنَّ خطِفَ يخطَفُ أعلى من خَطَف يخطِفُ.

وقال[5] أبو الحسن: زعم يونس أن خَطِفَ يَخْطَفُ أكثر في كلام العرب، وأنَّها قراءة أبي عمرو، قال: وكذلك كان[6]

(١) كذا في (ط)، وفي (م): تركوه. (٢) في (ط): قال أحمد بن موسى.
(٣) السبعة ص ١٤٦.
(٤) سقط من (ط): إبراهيم بن السري. وهو الزجاج شيخ أبي علي الفارسي وتلميذ المبرد. وتقدمت ترجمته ص ١٩٨.
(٥) في (ط): قال. (٦) «كان» ساقطة من (ط).

يقرأ: (إلَّا مَنْ خَطِفَ الخَطْفَةَ) [الصافات/ ١٠].

قال: والقراء لم يقرؤوا إلا يخطَف، وخَطِف مثل عَلِمَ قال[1] ولا نعلمُ أحداً قرأ الأخرى.

فأما قوله تعالى:[2] «فَتَخَطَّفُهُ الطيرُ» فنذكره في موضعه إن شاء الله.

قوله تعالى: (عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِير) [البقرة/ ٢٠].

كان حمزة يَسكت على الياء من (شيء)[3] قبل الهمزة سكتة خفيفة، ثم يهمز فيقول: شيء قدير، وكذلك يَسكت على اللام من (الآخرة) [البقرة/ ٩٤] و (الأرض) [البقرة/ ٢٢] و (الأسماء) [البقرة/ ٣١] وما أشبه ذلك.

وغيره من هؤلاء القراء يصل الياء من (شيء) بالهمز واللام من (الأرض) وأخواتها بالهمز بلا سكتة.[4]

قال أبو علي: الحجة لحمزة في ذلك أنَّه أراد بهذه الوُقَيْفَةِ التي وقفها تحقيقَ الهمزة وتبيينها، فجعل الهمزة بهذه الوُقَيْفة التي وقفها قبلها على صورة لا يجوز فيها معها إلَّا التحقيق؛ لأنَّ الهمزة قد صارت بالوُقَيفةِ مضارعة للمبْتَدأ بها، والمبْتَدأُ بها لا يجوز تخفيفها؛ ألا ترى أنّ أهل التخفيف لا يخَفّفونها مبتدَأة، فكذلك هذه الوقيْفة آذنت بتخفيفها لموافقتها بها صورة ما لا يُخفَّف من الهمزات.

وقد زادوا مَدّ الألف إذا وقعت قبل الهمزة نحو: (أُنْزِلَ

---

(١) «قال» ساقطة من (ط). (٢) في (ط): قال بدون تعالى.

(٣) في (ط): على كل الياء في شيء.

(٤) السبعة ١٤٦ من قوله تعالى (على كل شيء قدير).

مِنَ السَّماءِ ماءً) [الحج/٦٣] ألا ترى أن المَدَّ الذي في الألف قبل الهمزة أزْيد من المَدّ الذي في الألف في نحو[١] قوله تعالى: (وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ الله) [النحل/٥٣] ليكون ذلك أبيَن للهمزة، فكذلك وقف حمزة هذه الوُقيفة الخفيفة ليكون أبيَن للهمزة كما مدوا جميعاً الألف زيادة مَدّ ليكون أبيَن للهمزة.

رَوى[٢] ورش عن نافع أنَّه كان يُلقِي حركة الهمزة على اللام التي قبلها مثل: (الأرض) و (الآخرة) و (الأسماء) ويُسقط الهمزة؛ وكذلك إذا كان الساكن. آخر كلمة والهمزة أول الأخرى ألقى حركتها على الساكن وأسقطها مثل: (قَدَ افْلَحَ)،[٣] و (مَنِ الَـه)،[٤] ونحو ذلك؛ إلا أن يكون الساكن الأول واواً قبلها ضمة مثل: (قالُوا أَنْصِتُوا) [الأحقاف/ ٢٩]، أو ياء قبلها كسرة مثل: (في أنفسكم) [البقرة/ ٢٣٥] فإنَّه لم يكن يُلقي حركة الهمزة عليها، فإذا انفتح ما قبل الواو والياء وهي ساكنة ولقيتها همزة ألقى عليها حركة الهمزة. وأسقط الهمزة مثل: (خَلَوِاِ لى شياطِينِهِم) [البقرة/ ١٤] و (نَبَأَ ابنَي ادم) [المائدة/ ٢٧] وما كان مثله[٥].

قال أبو علي: أما إلقاء نافع حركة الهمزة المتحركة على لام المعرفة في نحو: الأرض، والآخرة، والأسماء، وحذف الهمزة، فذلك قياس مستمرٌ في الهمزةِ المتحركةِ إذا خففت،

---

(١) في (ط): من نحو.

(٢) في (ط): وروى. وهي كذلك في السبعة.

(٣) المؤمنون آية ١، والأعلى آية ١٤، والشمس آية ٩.

(٤) سورة القصص آية ٧١، ٧٢.

(٥) السبعة ١٤٧ من قوله: روى ورش..

وقبلها ساكن غيرُ الألف، وسواءٌ كان ذلك في كلمةٍ واحدة، كقوله: (الخَبَ في السَّمَٰوات) [النمل/٢٥] أو في كلمتين منفصلتين مثل: (قَدَ افلح)، و (مِنِ اله)، فإذا خُفِّفَت الهمزة فحذفت وألقيت حركتها على لام المعرفة الساكنة كان فيها لغتان:

منهم من يحذف همزة الوصل فيقول: لَحْمَر.

ومنهم من لا يحذفها وإن تحرك ما بعدها فيقول: أَلَحْمَر.

فأما وجه حذف هذه الهمزة في التخفيف، فإنها إذا أريد تخفيفها لم تَخلُ من أن تُحذف، أو تُجعل بين بين، فلو جعلتها بين بين وقبْلها ساكن لم يستقم، كما لا يستقيم أن يجتمع ساكنان؛ ألا ترى أنهم لم يخففوا الهمزة مبتدأة، وأنهم رفضوا تخفيفها على هذه الحال، كما رفضوا الابتداء بالحرف الساكن؟ فكما كانت في حكم الساكن في الابتداء، كذلك إذا جعلتها بين بين بعد الساكن.

ومما يُبين وجوب حذفها أن الحركة في التقدير كأنَّها تلي الحرف المتحرك بها والحرف[1] قبلها. يدلُّك على ذلك أنَّها لا تخلو من أن تكون قَبله أو بعده، فلا يجوز أن تكون قبله؛ لأنَّها لو كانت كذلك لكانت الياء من اليسار لا تنقلب واواً، والواو من الوعد لا تنقلب ياء في ميعاد أو موسر؛[2] ألا ترى أنَّ الميم لا تقلب هذين الحرفين؟ فلما انقلبا علمت أن الموجب لقلبهما ملازمتهما الياء أو الواو.

---

(١) في (ط): أو الحرف. (٢) في (ط): وموسر.

فإذا خُففت الهمزة قبل ساكن لم تُحذف نحو: رأيته؛ لأنَّ الحركة قد فَصَلت ـ وإنْ أضعف الصوت بها ـ بين الهمزة المخففة والساكن.

فأمَّا ترك نافع أن يلقي[1] حركة الهمزة في التخفيف على الواو إذا انضمَّ ما قبلها نحو: (قالُوا أنصتوا) [الأحقاف/٢٩] وعلى الياء إذا انكسر ما قبلها نحو: (في أَنفُسِكُمْ) [البقرة/٢٣٥] فإنَّ ذلك لا يمتنع في قياس العربية. وقد قال أهل التخفيف في: اتبعوا أمره: اتبعُوَ مْرَه، وفي: اتبعي أمره: اتبعِيَ مْرَه، فلم يَفصلوا بين هذا الحرف اللين إذا كانت حركة ما قبله منه، وبينه إذا لم تكن حركة ما قبله منه.

وقد فَصَل نافع بينهما فخفَّف بعدما لم تكن حركتها منها، نحو: (خَلوِالى) [البقرة/١٤] و(نَبَأ ابنيَ ادم) [المائدة/٢٧] فألقى حركة الهمزة من إلى على الواو من (خَلوا)، وحركة الهمزة من (نَبَأَ ابنيْ آدَمَ) على ياء التثنية من ابني، وليست حركة ما قبل كل واحد منهما منه، فيجوز أن يكون أراد الأخذ بالأمرين: بالتخفيف، والتحقيق، إلاَّ أنَّه حقق الهمزة بعد الواو والياء إذا كانت حركة ما قبلهما منهما؛ لأنَّه لو خفف ولم يحقق في[2] قوله: (قالوا أَنْصِتُوا) لاختل بالتخفيف زيادة المدّ التي[3] في الواو إذا أُلْقِيَ عليها حَركةُ الهمزة، فأحب أن يَسْلم المدّ ولا يُخِلَّ به.

---

(١) كذا في (ط): وفي (م): لأن تلقى.

(٢) في (ط): في نحو. (٣) في (ط): الذي.

وخفَّف في: (خَلَوا إلى) و (ابني آدم)، لأنَّه لمَّا لم تكن حركة ما قبلهما منهما أَمِن اختلال المدّ بالتخفيف.

فأمَّا إلقاء حركة الهمزة على ياءِ (في) من قوله: (فِي أنْفسكم) [البقرة/٢٣٥] فلا يمتنع في القياس؛ وذلك أنَّها ليست كالتي في خطيئة؛ لأنَّها من نفس الكلمة، فهو مثل: يرميَ خاه.

فإن قلت: فهل يجوز أن تُدغَم في المنفصل كما جاز إدغامها في المتصل نحو: فيَّ خير فتجيز: فِيّدها سوار؟ فالقول أن إدغامها في المنفصل لا ينبغي أن يجوز من حيث جاز في المتصل؛ ألا ترى أنَّك تقول: هذا قاضيّ، ووضعته[1] في فِيّ، فتدغِم فيما هو غير منفصل، ولا يجوز أن تُدِغم هذا قاضي يَاسر، ولا يغزو واقد، لِما يختل من المدّ؟

وعلى هذا لم يجيزوا الإدغام في ظلموا واقداً، واظلمي ياسراً، وكان الإدغام في هذا أبعد لمعاقبة الألف الواو إذا قلت ظَلما، فصار بمنزلة سايرَ وسُويِرَ، ولا يكون تخفيف الهمزة بعدَ في، كما[2] قال أبو عثمان في مِيئل:[3] إنه يلزم أن تكون الهمزة فيها بعد الياء على قياس قول الخليل بين بين، وذلك أن الخليل لم يدغم أُووِم فلما لم يدغمه صار عنده بمنزلة سوير وقووِل، والياء في ميئل هي التي لم يدغمها في مثلها ولا في

---

(١) في (ط): وسمعته من في.   (٢) «كما» ساقطة من (ط).

(٣) ميئل: لم نعثر عليها فيما بين أيدينا من مراجع، ويبدو أنها مفعل من وأل بمعنى لجأ، كمسعر من سعر الحرب: أوقد نارها.

مقاربها، فصار بمنزلة الألف التي لم تدغم في شيء، ولم يَنْبَغِ أَن تُلقى عليها حركة الهمزة كما لم تُلق على الألف، فلزم أن تجعل الهمزة بعدها بين بين كما كانت بعد الألف كذلك.

وهذه الياء التي في (في) وإنْ لم تُدغم في المنفصل، كما لم يدغموا: هويرمي ياسراً، فقد أُدغمت في المتصل كما أدغم قاضيَّ، فلا يمْتنع أن تخفَّف الهمزة بعدها. وتُلقى حركتها عليها، كما أُلقيت على الياء من يقضي وما أشبهه.

وأما[1] تخفيف الهمزة في[2] قوله: شيء، فإنَّه يكـون بحذفها وإلقاء حركتها على الياء، كما كان في ضوء وسوءة. ضَوٌ وسَوَةٌ فكذلك تقول: شَيٌ.

وقد قال قوم في تخفيف الهمزة في المنفصل نحو: أبو أيوب: أبُويُّوب فأبدلوا من الهمزة الواو لمَّا كان قبلها، وفعلوا ذلك في المنفصل لأمنهم الالتباس بباب قوّة وجَوّ. وشبه قوم به المتصل فقالوا: ضوٌّ وسوَّة، وهو ذُوّنَسِه في ذوأَنسِه.

وقد حُكي أن قوماً قالوا في الياء: أنا أرميَّ باك، في أنا أرمى أباك، فقياس هؤلاء أن يقولوا في تخفيف شيء شيّ، كما قالوا في ضوء: ضَوّ، وسَوّة، ومَوَّلة[3].

وقد قال: إن من قال: سوَّة قال: سِيّ، يريد في[4] نحو

(١) في (ط): فأما. (٢) في (ط): من قوله.

(٣) قال الصغاني في التكملة (وءل): وموألة؛ مثال مسعدة: من الأعلام. وجوز ابن جني أن يكون من (وأل) وأن يكون من (مأل) فيكون مَفْعَلة، وفوعلة.

(٤) في (ط): يريد مـن.

قوله: (سيء بهم) [هود/٧٧].

فأمَّا ما قاله من نحو: مَسُوّ[1] فينبغي أن يكون أبدل من الهمزة الواو، وأدغم الواو التي هي عين فيها، لأن المبقّى عنده عين الفعل، وواو مفعول محذوفة.

وقياس قول أبي الحسن في مسوء بالتخفيف[2] القياسيّ: مَسُوّ، كما يقول[3] في مقروءة: مقروَّة، وفي قول[4] سيبويه مَسُوٌّ، ومَقْرُوٌّ؛[5] لأنَّ الواو العين وليست المدة التي في مثل الهدوء، فتقول في تخفيفه الهدوّ. وإنَّما مسُوّ الذي ذكره على قوله سَوَّة كما قالوا في المنفصل: أَوَنْتَ[6] فهذا التخفيف على القولين جميعاً.

فأمَّا القياس فعلى ما أعلمتك في القولين.

فأمَّا قولهم: الكمأة والمرأة، فقياسهما الكمَة والمرَة، وقد قالوا: الكماة والمراة.[7] والقول في وجه ذلك أنَّ الذي قال: الكماة، قدر أن حركة الكاف على الميم، كما أنَّ الذي قال: مُؤسى، قدرها على الواو، فلذلك استجاز همزها، فإذا قدرها عليها صارت الميم في تقدير الحركة، والهمزة بعدها مفتوحة، فكان ينبغي أن يجعلها بين بين ولا يقلبها ألفاً، إلَّا أنَّه استجاز

(١) في (ط): وأما ما قاله في مسو.

(٢) كذا في (ط): وفي (م): في التخفيف.

(٣) في (ط): تقول.

(٤) في (ط): في قياس قول سيبويه.

(٥) «ومقرو» ساقطة من (ط).

(٦) انظر الكتاب: ٢/ ١٧٠، وأصل أونت: أو أنت.

(٧) انظر الكتاب: ٢/ ١٦٥.

القلب لأنَّهم قد قالوا في الكلامِ: مِنْساة(١) فقلبوا.

وجاء في الشعــر:

لا هنــاكِ المرتــع(٢)

ونحوه، وإن شئت قلتَ: إنَّه قـدر الحركـة التي على الهمزة على العين، فلمَّا انفتحت العين صارت الهمزة في تقدير السكون، فلمَّا خففتها قلبتها ألفاً كالتي في راس وفاس. والوجه الأول أقيس؛ لأنَّ الحركة التي بعد الكاف في الكمأة أقرب إلى الميم من التي على الهمزة؛ ألا ترى أن الهمزة تحجز بينها وبين الميم، فحركة الكاف أقرب إليها.

وهذا الوجه أيضاً لا يمتنع؛ لأنَّ الحركة والحرف كأنَّهما معاً لقرب ما بينهما، وإن كان في الحقيقة أحدهما يلي الآخر بلا كبير فصل.

ذكر اختلافهم في إمالـة الألف التي تليها الراء

قال أحمد بن موسى: كان نافع لا يميل الألف التي تأتي

(١) المنسأة: العصا.

(٢) من قول الفرزدق:

راحت بمسلمــة البغـال عشيــة فارعي فزارة، لا هنـاك المرتـع

من قطعة يقولها حين عزل مسلمة بن عبد الملك من العراق، ووليـه عمر بن هبيرة الفزاري، يهجوه ويدعو ألا يهنأ قومه النعمة بولايته. وأراد بالبغال بغـال البريـد التي ذهبت بمسلمة عنـد عزلـه. انظر الكتـاب: ٢/ ١٧٠، والخصائص: ٣/ ١٥٢، وشرح شواهد الشافية/ ٣٣٥. والبيت في ديوانه ٢/ ٥٠٨ برواية:

ومضت لمسلمة الركـاب مُودَّعـاً ....

بعدها راء مكسورة، مثل[1]: (من النار) و(من قرار) و (الأبرار) و الأَشرارِ) و (دارَ البوَار) (والأَبصار)، و (بِقنطارٍ) و (بدينارٍ) و (ديارِهِم) و (على آثارهم) بل كان في ذلك كلِّه بين الفتح والكسر وهو إلى الفتح أقرب.

وكان ابن كثير وابن عامر وعاصم يفتحون ذلك كلَّه[2].

قال أبو علي: قد تقدم ذكر وجه قولهم في ترك الإمالة.

وقول أحمد[3] في حكايته عن نافع: لا يميل الألف التي تأتي بعدها راء مكسورة، يريد به[4] - إن شاء الله - لا يميل الفتحة نحو الكسرة إمالة شديدة فتميل[5] الألف نحو الياء كثيراً، ولكن لا يشبع إمالة الفتحة نحو الكسرة فيخف لذلك إجناح الألف وإضجاعها؛ لأنَّ أحمد قد قال بَعدُ: كان في ذلك كلِّه بين الفتح والكسر، وهو إلى الفتح أقرب، وإذا زال عن الفتح الخالص فهو إمالة، وإن كان بعض الإمالة أزيدَ من بعض.

ووجهُ حُسنِ إمالة الألف إذا كان بعدها راء مكسورة. أنَّ الراء حرف فيه تكرير، وذلك يتبين فيها إذا وُقف عليها، فكأنَّ الكسر متكرر وإذا تكرر الكسر ازدادت الإمالة حُسْناً؛ ليتجانس[6] الصوت، فكما أنَّها إذا انضمت أو انفتحت مَنعت الإمالة، لأنَّ كلَّ واحد من الحرفين المضموم والمفتوح كأنّه[7]

(١) الأمثلة التي ضربها هي على التوالي من: البقرة/١٦٧ وإبراهيم/٢٦ وآل عمران/١٩٣ وص/٦٢ وإبراهيم/٢٨ وآل عمران/١٣ و٧٥ و٧٥ والبقرة/٨٥ والمائدة/٣٦.

(٢) كتاب السبعة ١٤٧.

(٣) في (ط): أحمد بن موسى.

(٤) كذا في (ط): وفي (م) يريد إن.

(٥) في (ط): فيميل.

(٦) في (ط): لتجانس.

(٧) كذا في (ط): وحذفت كأنه في (م).

متكرر، والفتح والضمُّ يمنعان الإمالة، كذلك إذا تكرر الكسر جلبها، كما أنّه إذا انضمَّ أو انفتح منعها كما يمنعها الحرف المستعلي في نحو: طالب، وظالم، وناقد، ونافق.

قال أحمد: وأمَّا الكسائي فرَوى عنه أبو الحارث [١] أنَّه لم يُمل من ذلك شيئاً، إلَّا إذا تكررت الراء في موضع الخفض مثل: (الأشرار)، و(الأبرار)، و(من قرار).

وكان أبو عمر الدُّوري يروِي عنه أنَّه كان يميل كل ألف بعدها راء مكسورة.

قال أبو علي: ما رواه عن الكسائي في إمالة مثل الأبرار والأشرار ونحو ذلك مما تكرر[٢] فيه الراء مستقيم[٣] في قياس العربية ظاهر الوجه، وذلك أنّ الراء المكسورة إذا غَلبت المستعلي في نحو: قارب وطارد، فجازت الإمالة مع المستعلي لمكانها، فأن تغلب الراءَ المفتوحةَ في نحو: من الأشرار، أولى؛ لأنَّ الرّاء لا استعلاء فيها.

ورواية أبي عمر الدُّوري أنَّه كان يميل كلَّ ألف بعدها راء مكسورة أقيس؛ لأنَّ الإمالة إنَّما يجلبها ويحسنها التكرر الذي كأنَّه في الراء، فإذا كان كذلك فسواء كانت قبل الألف التي تميلها الراءُ راءً أو غيرها.

قال أحمد[٤]: وأمَّا حمزة فكان لا يميل من ذلك شيئاً إلاَّ قوله: (الأشرار) و(القرار) و(ذاتِ قرّار) و(القهار)

---

(١) هو الليث بن خالد، وقد سبقت ترجمته في ص/٣٦٦.

(٢) في (ط): تتكرر. (٣) في (ط): فمستقيم. (٤) السبعة ص ١٤٨.

و (البوار). وكل ذلك بين الكسر والتفخيم. ذكر ذلك خلف وأبو هشام عن سُليم عنه في هذين الحرفين.

قال أبو علي: ما[١] رواه من تخصيص حمزة بإمالة[٢] الأشرار والقرار والحروف الأخر دون ما عداها من الكلم مما كان في قياسها وعلى[٣] صورتها - فالقياس في ذلك وفي غيرها واحد، ولعله تبع في ذلك أثراً تَرَكَ القياس إليه، أو أحبَّ أن يأخذ بالوجهين، وكره أن يرفض أحدهما، ويستعمل الآخر مع أن كل واحد مثل الآخر في الحسن والكثرة.

قال أحمد: وكان أَبو عمرو يُميل كل ألف بعدها راء في موضع اللام من الفعل وهي مكسورة والكلمة في موضع خفض إلا في أحرف يسيرة، مثل قوله تعالى: (والجارِ ذِي القُرْبَىٰ) [النساء/ ٣٦] و (جبارين)؛[٤] فإنّه كان لا يميل في هذين الحرفين إلا ما رواه عنه عبيد الله بن معاذ بن معاذ[٥] عن أبيه عن أبي عمرو (والجار ذي القربى والجار)[٦] ممالة.

فإذا كانت الراء في موضع العين كعين فاعل لم يُمِلْ ألف

---

(١) في (ط): فما. (٢) كذا في (ط): وفي (م) بالإمالة وهو تحريف.

(٣) كذا في (ط): وفي (م) على من غير واو.

(٤) سورة المائدة آية ٢٢، والشعراء آية ١٣٠.

(٥) عبيد الله بن معاذ بن معاذ أبو عمر العنبري حافظ مشهور. روى القراءة عن أبي عمرو وسمع من أبيه، روى القراءة عنه روح بن عبد المؤمن، وحدث عنه مسلم وأبو داود وكان يحفظ عشرة آلاف حديث، وكان فصيحاً، مات سنة سبع وثلاثين ومائتين. (طبقات القراء: ١/٤٩٣).

(٦) كذا في (ط): وفي (م): «والجار ذي القربى» فقط. وهي في الآية: ٣٦ من سورة النساء.

فاعل كقوله:[١] (بـاردٌ وشَـرَابٌ) [ص/ ٤٢] و (البـارئُ المُصَوِّرُ) [الحشر/ ٢٤] و (بَارِئِكُمْ) [البقرة/ ٥٤] و (مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مارِدٍ) [الصافات/ ٧] وما كان مثل ذلك.

وروى عنـه محبـوب بن الحسن وعبـاس والأصمعي (بِخارِجين) [البقرة/ ١٦٧] ممالة ولم يَروها غيـرهم، وهذا خلاف ما عليه العامة من أصحابه مع فتح الإمالة لاستعلاء الخاء.

على أنَّـه قـد رَوى اليـزيـدي عنـه: (كـالفَخَّـار) [الرحمن/ ١٤] ممالة، وقرأ (بقنطار) [آل عمران/ ٧٥].

قال أبو علي: أما ما روي عن أبي عمرو من إمالته كل ألف بعدها راء في موضع اللام فقد تقـدم القول في حُسن الإمالة في ذلك.

وأمَّا ما روي عنه من أنَّه إذا كانت الراء في موضع العين كعين فاعِل لم يمـل ألف فاعـل كقولـه:[٢] (باردٌ وشـرابٌ) و (البَاْرِئُ الـمُصَوِّرُ)، و (بارِئِكُمْ)، و (مِنْ كُلِّ شَيْطَاْنٍ مَاْرِدٍ)، ونحوه، فلعله تبع في ذلك أثراً، وذلك أن الإمالة في ألف فاعل إذا كانت الراء عيناً أقوى من الإمالة في الألف إذا كانت الراء لاماً؛ لأنَّ الكسرة في العين لازمة غير مفارقة، وكسرة اللام قد تنتقل عنها للرفع والنصب، وبحسب لزوم ما يوجب الإمالة تحسن الإمالة، ولا يكون غير اللازم كاللازم؛ ألا ترى أنَّه قد يكون من الأشياء أشياء لا تلزم فلا يعتد بها لانتفـاء لزومها.

---

(١) في (ط): كقوله: عز وجل. (٢) في (ط): كقوله تعـالـى.

وأمَّا ما رواه عنه محبوب وعباس والأصمعي في قوله:[١] (بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ) فإمالته حسنة لمكان كسرة الراء. فأمَّا الحرفُ المستعلي في قوله: (بِخارِجينَ) فلا يمنع الإمالة، وإمالتُه أقْوى في قياس العربيةِ من إمالة (بقنطار) لما أعلمتك من لزوم الراء الكسرة، وليست في قوله بقنطار، ولا قوله (كالفَخَّار) كذلك.

قال سيبويه:[٢] مما تغلب فيه الراء قولك: قارب، وغارم، وطارد،[٣] وكذلك جميع المستعلية إذا كانت الراء مكسورة بعد الألف التي تليها وذلك أنَّ الراء لما كانت تقوى على كسر الألف في فَعَال في الجر، وفُعَالِ لِما ذكرنا من التضعيف قويت على هذه الإمالة.

وإنَّما قويت عليها لأنَّك تضع[٤] لسانك في موضع استعلاء ثم يَنحدر فصارت المستعلية ها هنا وجواز الإمالة فيها بمنزلتها في صِفاف وقِفاف.

ولو قلت: ناقة فارق، وإبل مفارِيق،[٥] لم تُمل الألف ها هنا مع المستعلي لأنَّه عكس ما تقدَّم؛ ألا ترى أنَّك لو أملتَ فارقاً لانحدرتَ بالإمالة ثم أصعدت بالمستعلي؟[٦] فالإصعاد بعد الانحدار يثقل ولا يثقل الانحدار بعد الاستعلاء، فلذلك

(١) في (ط): في قوله تعالى. (٢) انظر الكتاب: ٢/٢٦٨.
(٣) في (ط): غارم وقارب وطارد. (٤) في (ط): لتضع.
(٥) في (ط): وأينق. والناقة الفارق: التي أخذها المخاض فندت في الأرض، ونوق فوارق وفرق كركع ومفاريق (الأساس).
(٦) كذا في (ط)، وفي (م): المستعلى.

أملتَ طارداً، وقارباً، وغارماً، ولم تمل فارقاً، والذين يميلون قارباً يفخمون الألف في قادر، لأن الراءَ بَعُدَت.

وزعم أنَّ قوماً يقولون: مررت بقادر فيميلون للراء. قال: وسمعنا من نثق به من العرب يقول:

عسى اللَّـهُ يغني عن بلاد ابن قادرٍ[١]

قال[٢]: وكان عبد الله بن كثير وابنُ عامر وعاصم يفتحون الياء في هذا الباب كلِّه: (فأحياكم) [البقرة/ ٢٨]، (وأحيا) [النجم/ ٤٤] و (نموت ونحيا)،[٣] و (يحيا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ) [الأنفال/ ٤٢]، (فأحيا به الأرض بعد موتها) [النحل/ ٦٥]، (وهو الذي أحياكم) [الحج/ ٦٦]، وما كان مثله.

قال أبو علي: قد مضى[٤] ذكر الحجة لمن لم يُمل هذه الألفات.

قال: وكان نافع يقرأ ذلك كلَّه بين الإمالة والتفخيم.

قال أبو علي: قد مضى ذكر الحجة في ذلك.

قال: وكان أبو عمرو لا يميل من ذلك إلا ما كان في رؤوس الآي إذا كانت السورة أواخر آياتها الياء، مثل: (أماتَ وأحْيَا) فإنَّه كان يلفِظ بهذه الحروف في هذه المواضع بين

(١) عجـزه:

بمنهمر جون الرباب سكـوب

والبيت لهدبة بن خشرم، المنهمر: السائل. الجون: الأسود. الرباب: ما تدلّى من السحاب دون سحاب فوقه. سكوب: منصب. (انظر الكتاب: ٤٧٨/١، ٢٦٩/٢).

(٢) يريد ابن مجاهد. انظر السبعة ١٤٩.

(٣) سورة المؤمنون آية ٣٧، والجاثية آية ٢٤.

(٤) في (ط): وقد مضى.

الإمالة والتفخيم، ويفتح سائر ذلك.

قال أبو علي: قد تقدَّم ذكر الحجة لذلك، وهو أن أواخر الآي موضع وقوف، والوقف رأيناه قد أوجب إعلالاً في الموقوف عليه، وتغييراً عمَّا[1] عليه في الوصل. ألا ترى أنَّهم قد أبدلوا من النون الساكنة الألف في الاسم والفعل، وأبدلوا من التاء الهاء في نحو: رحمة، ومن الألف الياء أو الواو في نحو:[2] أفعَىْ وأفْعَو، وزادوا فيه في نحو: هذا فَرجّ وهو يجعلّ، ونقصوا منه في نحو:

وبعـ ـضُ القومِ يَخْلُقُ ثُمَّ لاَ يَفرْ[3]

فكما غُيّرَ موضع الوقف بهذا النحو من التغيير، كذلك غُيرت الألف بأن نُحِي بها نحو الياء، وكان ذلك حسناً إذ أبدلوا[4] من الألف الياء في الوقف في نحو قوله:[5] أفْعَى، فكذلك[6] قربوا الألف منها، فليست الإمالة ها هنا لتدل على انقلاب الألف عن الياء، ولكن لتقرب من الياء التي أبدلت من الألف للوقف، ولهذا أمال قوم من العرب نحو: لم يضربها، فإذا أدرج قال: لم يضربها زيد.

---

(١) في (ط): عما كان. (٢) في (ط): الياء والواو نحو.

(٣) من قول زهير (شرح ديوان ٩٤) وهو بتمامه:

وأراك تفري ما خلقت وبعـ ـض القوم يخلُق ثم لا يفر

ويروى: ولأنت، مكان: وأراك. تفري: تقطع. خلقت: قدرت. يقال: خلقت الأديم إذا قدرته لتقطعه. يمدح الشاعر هرم بن سنان المري بالحزم ومضاء العزم. انظر الكتاب ٢: ٢٨٩، ٣٠٠، وشرح شواهد الشافية/ ٢٢٩. وتفسير الأسماء الحسنى ص ٣٦. (٤) في (ط): إذا.

(٥) سقط «قوله» من (ط). (٦) في (ط): فلذلك.

قال: وكان حمزة لا يُميل من ذلك إلاَّ الفعل الذي في أوله الواو، مثل: (نموت ونحيا) و (أمات وأَحيا) (ويحيا من حيَّ)[١] (ولا يحيا). كان يُميل هذه الحروف أشد من إمالة أبي عمرو ونافع[٢].

قال أبو علي: يشبه أن يكون بـالَغ في إجنـاح الألف ليقربها من الياء، إذ كانوا قد أبدلوا من الألف الياء في نحو أفعَىْ في الوقف، فبالغ في الإجناح؛ ليقربها من الياء التي أبدلوها من الألف في الوقف.

قال: وكان الكسائي يُميل ذلك كلَّه، كان قبل الفعل واو أو فاء، أو لم يكن قبله ذلك، مثل: أحياكم وما أشبهه[٢].

قال أبو علي:[٣] قد مضى ذكر الحجة لذلك، وما ذهب إليه الكسائي من ترك الفصل بين الفعل الذي قبله واوأوفاء، وبين ما ليس قبله من ذلك شيء ـ هو الوجه في قياس العربية.

اختلفوا في الهاء من قوله تعالى: (فهو) (وهي) إذا كان قبلها لام، أو واو،[٤] أو ثم، أو فاء. فقرأ ابن كثير، وعاصم، وابن عامر، وحمزة: وهُو، وفهُو، ولَهو، وثم هُو، فهِي،[٥] وهي. يُثقِّل[٦] ذلك كلَّه في جميع القرآن.

وقرأ الكسائي بتخفيف ذلك كلِّه وتسكين الهاء.

وكان أبو عمرو يضم الهاء في قوله: (ثم هُو) في سورة

---

(١) في (ط): ويحيـا من حـي عن بينة. (٢) السبعة ١٥٠.
«قال أبو علي» ساقطة من (ط). (٤) في (ط): إذا كان قبلها واو أو لام.
(٣) في (م) وثم هو، وهي، فهي. (٦) في (ط): بتثقيل.

القصص [آية/ ٦١] ويسكنها في كل القرآن.

واختلف عن نافع، فرُوي عنه التثقيل، ورُوي عنه التخفيف.

قال أبو علي: من قال: وهُو، فهُو،[١] ولهُو، وثم هُو - فوجهه ظاهر؛ وذلك أن الهاء كانت[٢] متحركة قبل دخول هذه الحروف عليها، فدخلت هذه الحروف، ولم تتغير عما كانت عليه من قبل،[٣] كما لم تتغير سائر الحروف سوى ألف الوصل عما كان عليه في الابتداء به والاستئناف له.

ومثل الهاء في هُو وهي في تغييره في الوصل عما كان عليه في الابتداء به - لام الأمر في نحو: (ولْيَطَّوفوا) [الحج/٢٩].

وأما تسكين أبي عمرو هذه الهاء مع الواو، والفاء، واللام، فلأن هذه الكلم لمّا كنّ على حرف واحد أشبهت في حال دخولها الكلمة ما كان من نفسها؛ وذلك لأنَّها لم تنفصل منها لكونها على حرف واحد كما لم تنفصل الباء من سَبُع وغيره[٤] منه - خفَّفَ الهاءَ منها كما خُفِّفت العيْنات من سبُع وعضُد ونحوهما، ولم يستقم عنده أن يجعل ثمَّ بمنزلة الفاء وما كان على حرف؛ لأنَّه قد يجوز أن تنفصل منها وتنفرد عنها، وليست الواو والفاء ونحوهما كذلك، فمن ثم قالَ: ثمَّ هُو.

وقد جعلوا في غير هذا ما كان من الحروف على حرف

---

(١) في (ط): فهو، وهو.
(٢) في (ط): قد كانت.
(٣) في (ط): كانت عليه قبل.
(٤) في (ط): سبع ونحوه.

واحد إذا اتصل بكلمة بمنزلة ما هو منها، فاستجازوا في ذلك ما استجازوا في الحرف الذي هو منها، وذلك قولهم: لعمري، ورَعَمْلي؛ فقلبوه كما قلبوا مسائية وقِسيّا، ونحو ذلك. وكذلك قول من قال: كائن أبدل الألف من الياء كما أبدلها من[1] طائي ونحو ذلك.

وقرأ الكسائي بتخفيف ذلك كلِّه، ولم يَفصِل كما فصَل أبو عمرو، كأنَّه جعل الميم المتحركة من ثم[2] هْو بمنزلة الواو، فخفف الهاء معها كما خففها مع الواو.

ومثل[3] تخفيف فهْو ولهْو لِتنزيلهم ذلك منزلة ما ذكرناه قولهم: «أراك منتفْخاً» لما كان «تَفِخاً» مثل كتِف خفف، فكذلك فهْو.

ومثله قول العجاج:

فَباتَ مُنْتَصْباً وما تَكَردسا[4]

فيمن رواه هكذا.[5]

ومثل ذلك قول من قرأ: (ويَخْشَ الله ويتقْه) [النور/٥٢]

---

(١) في (ط): في.
(٢) في (ط): في ثم.
(٣) كذا في (ط)، وفي (م): مثل، من غير واو.
(٤) ديوان العجاج ١٩٧/١ يصف حماراً وحشياً. التكردس: التجمع، (انظر اللسان: كردس).
(٥) وهي رواية الخصائص ٢٥٤/٢ واللسان (نصب) وروي في الديوان واللسان (كردس ونصص) (منتصاً) من انتصت العروس على المنصة، أي: ارتفعت. ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

لمّا كان (تَقِهِ) مثل كتف.[١]

ومثل ذلك ما حكاه الخليل من قولهم: انطَلْق، لما كان (طَلِق) من انـطلِق مثل: كتف، أسكن ثم حـرّك لالتقـاء الساكنين.

ومثل ذلك ما أنشده الخليل:

ألا رُبَّ مـولـودٍ ولـيسَ لَـهُ أبٌ
وذِي ولـدٍ لـم يَـلْدَهُ أبـوان[٢]

فهذه الأشياء متصلة، وقوله: وهْو، وفهْو،[٣] ولهْو، في[٤] حكمها، وليس كذلك (ثم هو)؛ ألا ترى أن ثُم منفصل من هو لإمكان الوقوف عليها وإفرادها مما بعدها، وليست الكلم التي على حرف واحد كذلك، وقد يُستخَف في المنفصلة أشياء لا تستخف في المتصلة وما في حكمها، فكذلك يَحْتمل (ثم هو) للانفصال، ولا يكون وهو وفهو ونحو ذلك مثلها؛ لكونها في حكم الاتصال.

وللكسائي أن يقول: إن ثُم مثل الفاء، والواو، واللام، في أنهن لسن من الكلمة كما أن ثُم ليس[٥] منها، وقد جعلوا المنفصل بمنزلة المتصل في أشياء. ألا ترى أنَّهم أدغموا نحو: يد داود[٦]، وجعلَّ لك، كما أدغموا: رَدَّ وغلّ.

---

(١) من ذلك ما أنشده ابن جني في الخصائص ١/٣٠٦ و٢/٣١٦:
ومـن يتّـقْ فـإن الله مـعْـه ورزق الله مـؤتـاب وغـادي
وانظر ما سبق ص ٦٦ ـ ٦٧.

(٢) سبق الشاهد ص ٦٦.

(٣) في (ط): فهو من غير واو.

(٤) في (ط): فهو في حكمها.

(٥) في (ط): ليست.

(٦) في (م): يدّاوود.

وقالوا: لم يضربها مَلِق،[١] فامتنعوا من الإمالة لمكان المستعلي وإن كان منفصلاً، كما امتنعوا من إمالة نافق ونحوه من المتصلة.

ومما يقوي قوله في ذلك أنَّه قد جاء من هذا النحو في المنفصل أشياء أُجريت مجرى المتصل مثل قوله:

فـاليــوم أشــربْ غيــر مستحقِـب[٢]

فـ «رَبْ غَ»[٣] مثل: سَبُع، وقد أُسْكِن.

وأنشد أبو زيــد:

قالـت سُلَيمى اشْتَرْ لنـا سَوِيـقا[٤]

وقول أبي عمرو أرجح عندنـا.

فإن قلت: فلم لا تجعل قوله «اشتر لنا سويقا» على أنَّه أجرى الوصل مجرى الوقف، كما فعلوا ذلك في: سَبْسَبًّا[٥] وعَيْهَلّا[٦]؟ ونحو ذلك مما قد أجري الوصل فيه مجرى الوقف؟

فالقول إنَّ ذلك، وإن أمكن أن يقال، فما ذكرناه أولى؛ لأنَّا رأيناهم قد أجروا المنفصل مجرى المتصل في الكلام كقولهم: «عَبْشَمْس»، فأجروه وإن كان منفصلاً مجرى المتصل، فكذلك يُحمل قوله: «اشترْ لنا سويقـاً» على ذلك، لا على

(١) الملق: الضعيـف. (٢) انظر ص ١١٧ من هذا الجزء.
(٣) فـ (ر ب غ) من قوله: (أشرب غير) في البيت الشاهد.
(٤) سبق الرجز ص ٦٧. (٥) من رجز سبق في ص/ ٦٥.
(٦) يشير إلى قول منظور بن مرثد الأسدي:

ببـازل وجنـاء أو عيـهـل

البازل: الداخل في السنة التاسعة من الإبل. الوجناء: الناقة الشديدة. العيهل: الناقة الطويلة. الكتاب: ٢/ ٢٨٢.

مذهب الضرورة إذا أمكن توجيهه على غيرها.

واختلفوا في تحريك الياء التي تكون اسماً للمتكلم إذا انكسر ما قبلها، مثل قوله:[١] (إنِّيَ أعلم) [البقرة/ ٣٠] و (عهديَ الظالمين) [البقرة/ ١٢٤]، و (ربيَ الله) [غافر/ ٢٨].

فكان أبو عمرو يفتح ياء الإضافة المكسورَ ما قبلها عند الألف المهموزة المفتوحة والمكسورة إذا كانت متصلة باسم أو بفعل ما لم يَطُلْ الحرف.

فالخفيف (إنِّيَ أَرَىٰ) [الأنفال/ ٤٨] و (أَجْرِيَ إلاَّ على الله) [يونس/ ٧٢، وهود/ ٢٩].

والثقيل مثل: (ولا تَفْتِنِّي أَلَا) [التوبة/ ٤٩] و (مَنْ أَنْصَارِي إلى الله)،[٢] و (ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى) [غافر/ ٢٦]، (فَأَنْظِرْنِي إِلَى) [الحجر/ ٣٦]، (فاذكروني أَذْكُرْكُمْ) [البقرة/ ١٥٢] (سَبِيلِي أَدْعُو) [يوسف/ ١٠٨] (وَبَيْنَ إِخْوَتِي إنَّ رَبِّي) [يوسف/ ١٠٠] و (أَرِنِي أَنْظُرْ) [الأعراف/ ١٤٣] و (يُصدِّقُني إني) [القصص/ ٣٤] وما كان مثله.

قال أبو بكر، أحمد:[٣] وقد بينت آخر كل سورة ما يحرك منها[٤] ليقرب مأخذه.

قال: ولا يحرِّكُ الياءَ التي ذكرت لك عند الألف

---

(١) في (ط): مثل قوله عز وجل.

(٢) سورة آل عمران آية ٥٢، والصف آية ١٤.

(٣) في (ط): أحمد بن موسى. (٤) في (ط): فيها.

المضمومة كقوله: (عَذَابي أُصيبُ) [الأعراف/ ١٥٦] (فـإنّي أعذِّبُهُ) [المائدة/ ١١٥]، (إني أريد) [المائدة/ ٢٩] وما كان مثله.

فإذا استقبلت ياءَ الإضافة ألفُ وصـل حركهـا، طالت الكلمة التي الياء متصلة بها أو لم تطل مثل: (يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ) [الفرقان/ ٢٧]، وما كان مثله.

وكان ابن كثير لا يستمر على قياس واحد كما فعل أبو عمرو.

قال أبو بكـر، أحمد: فجعلت مـا حَرَّك من اليـاءات مذكوراً في آخر كل سورة.

وكان نافع يحرك ياء الإضافة المكسور مـا قبلها عنـد الألف المكسورة والمفتوحـة والمضمومـة وألف الوصـل إلا حروفاً قد ذكرتها لك.

فمما لم يحرِّك ياءه عند ألف الوصل ثلاثة أحرف في الأعراف: (إنِّي اصْطَفَيْتُـكَ) [الآية/ ١٤٤] وفي طـه: (أخي اشْدُدْ) [الآية/ ٣٠، ٣١] وفي الفـرقان: (يـا ليتني اتَّخَذْتُ) [الآية/ ٢٧].

ورَوى أبو خُلَيد[1] عن نافع (يا ليتنيَ اتخذت) محركة.

ومما تَرَكَ تحريكَ يائه عند الألف المقطوعة المتصلةِ بالفعل

(١) أبو خليد، هو عتبة بن حماد الحكمي الدمشقي البلاطي، روى القراءة عن نافع، وروى عنه القراءة هشـام بن عمار وغيـره. طبقات القـراء: ٤٩٨/١.

المجزوم قوله[1] (فاذكروني أَذكرْكم) و(أنظرني إلى)، في الأعراف، والحِجر [٣٦]، وص [٧٩] وفي مريم: (فاتّبعنِي أهدِكَ) [٤٣]، وفي النمل [١٩] والأحقاف [١٥]: (أوْزِعنِي أن)، وفي المؤمن [٢٦]: (ذَرُوني أَقتل)، و(ادْعُوني أَسْتَجِب) [غافر/ ٦٠]، (ولا تفْتِنّي ألا) [التوبة/ ٤٩] (وَتَرْحمْني أَكُنْ) [هود/ ٤٧]، و(أرِني أنظرْ) [الأعراف/ ١٤٣] (يُصدِّقُني إني) [القصص/ ٣٤]، (آتوني أُفْرِغ) [الكهف/ ٩٦].

وقد اختُلف في بعض هذه الحروف عنه.

ومما لم يحرك ياءه عند الألف المقطوعة وهو مع فعل غير مجزوم فيما ذكر أحمد بن جماز[2] وإسماعيل بن جعفر[3] قوله: (بِعَهْدِي أُوْفِ) [البقرة/ ٤٠] و(أَنِّي أُوْفِي الْكَيْلَ) [يوسف/ ٥٩]، و(في ذُرِّيَتي إنّي) [الأحقاف/ ١٥]،

---

(١) في (ط): قوله تعالى.

(٢) كذا في (ط): وفي (م): ابن جماز.

وابن جماز هو سليمان بن أبي مسلم بن جماز، وقيل: سليمان بن سالم أبو الربيع الزهري مولاهم المدني المقرىء الجليل، عرض على أبي جعفر، وشيبة ثم عرض على نافع وأقرأ بحرف أبي جعفر ونافع، عرض عليه إسماعيل بن جعفر، وقتيبة بن مهران، مات بعد السبعين ومائة. (طبقات القراء: ٣١٥/١).

(٣) هو إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري مولاهم أبو إسحق، ويقال: أبو إبراهيم المدني، جليل ثقة، ولد سنة ثلاثين ومائة؛ وقرأ على شيبة بن نصاح، ثم على نافع وسليمان بن مسلم بن جماز، روى عنه القراءة عرضاً وسماعاً الكسائي، وأبو عبيد القاسم بن سلام والدوري: توفي سنة ١٨٠. (طبقات القراء: ١٦٣/١).

(وتدعونَنِي إلى النَّارِ) [غافر/ ٤١] و (أنّ ما تدعونني إليه) [غافر/ ٤٣].

قال أبو علي: حجة من فتح هذه الياء إذا تحرك ما قبلها أن أصل هذه الياء الحركة؛ لأنَّها بإزاء الكاف للمخاطب فكما فتِحت الكاف كذلك تفتح الياء.

فإن قلت: إنَّ الحركة في حروف اللين مكروهة. قيل: الفتحة من بينها لا تُكره فيها، وإن كُرهتْ الحركتان الأخريان، ألا ترى أن القاضي ونحوه، يُحرّك بالفتح كما تحرك[1] سائر الحروف التي لا لين فيها؛ أو لا ترى أنّ الياء في (غَواشٍ) [الأعراف/ ٤١] ونحوها تثبت في النصب ولا تحذف كما تحذف في الوجهين الآخرين، فتجري في النصب مجرى مساجد ونحوها[2] من الصحيح؛ فكذلك الياء. وإن تحرك[3] ما قبلها يلزم أن تُحرك بالفتح كما حركت الكاف بها، لأنَّها قد جرت مجراها[4]. ومجرى الحروف الصحيحة إذا تحركت بالفتح.

ومما يدل على استحقاقها التحرك بالفتح أنَّها إذا سكن ما قبلها اتفقوا على تحريكها بالفتح، نحو: هذا بشرايَ، وغلامايَ، وهذا قاضِيّ، ورأيت غلامَيَّ، فاجتماعهم على تحريكها بالفتح في هذا النحو يدل على أن ذلك أصلها إذا تحرك ما قبلها.

ويدل على لزوم تحركها بالفتح تحريكهم النون في

---

(١) في (ط): يحرك.
(٢) في (ط): وغيرها.
(٣) في (ط): فإن.
(٤) في (ط): أو.

فَعَلْنَ، ويَفْعَلْنَ، وهو حرفُ ضمير كالياء، فكما اتفقوا على تحريك النون ـ وهي اسم كذلك ـ يلزم أن تُحرّك الياء.

فإن قلت: ما تُنكر أن تكون النون في فَعَلْنَ إنَّما حركت لالتقاء الساكنين في فَعَلْنَ ويَفْعَلْنَ؟ ألا ترى أن ما قبلها لا يكون إلا ساكناً؟ فلما كان إسكانها يؤدي إلى التقاء الساكنين حُركت لذلك، وحركة التقاء الساكنين غير معتد بها.

قيل: الذي يدلُّ على أن تَحْريكها من حيث كانت اسماً أنَّها نظير الكاف، وقد حركوا تاء المخاطب والمتكلم أيضاً.

فأمَّا الألف في قاما، ويقومان، والواو في فَعلوا، ويفعلون، فإنَّما أُسكِنتا؛ لأنَّ الألف إذا حُركت انقلبت، والواو إذا انضم ما قبلها كرِه أكثر الحركات فيها، ومع ذلك فإنها جُعلت في السكون مثل الألف، كما جعلت الكسرة في مسلمات بمنزلة الياء في مسلمين، ومع ذلك فما فيهما من المد قد صار عوضاً فيهما من الحركة.

وحجة من أسكن أن الفتحة مع الياء قد كُرهت في الكلام، كما كرُهت الحركتان الأخريان فيها. ألا ترى أنَّهم قد أسكنوها في الكلام في حال السعة إذا لزم تحريكها بالفتحة، كما أسكنوها إذا لزم تحريكها بالحركتين الأخريين؟ وذلك قولهم: قالي قَلا، وبادي بَدا،[1] ومعد يكرب، وحَيْرِي دَهر،[2] فالياء في هذه المواضع في موضع الفتحة التي في آخر

---

(١) قال الفراء: يقال: افعل هذا بادى بدا، أي: أول شيء.

(٢) يقال: لا أفعل ذلك حيري دهر، أي: أمد الدهر.

أول الاسمين، نحو حضْرَ مَوت، وبعْلَبكَّ، وقد أسكنت كما أسكنت في الجر والرفع.

ومما يؤكد الإسكان فيها أنَّها مشابهة للألف، والألف تسكن، في الأحوال الثلاث، فكما أُسكنت الألف فيها كذلك تُسكن الياء. والدليل على شبه الياء الألف[١] قربها منها في المخرج، وإبدالهم إياها منها في نحو: طائيٍّ وحارِيٍّ في النسب إلى: طيىء والحِيرة، وقولهم: حاحيت وعاعيت.[٢]

و: لَنَضْرِبْن بسيفِنَا قَفَيْكا[٣]

فكما تسكن الألف في الأحوال الثلاث كذلك تسكن الياء فيها.[٤]

والدليل على صحة هذه الطريقة أن العرب قد فعلت ذلك بها في الكلام وحال السعة فيما أريناكه.[٥]

وأسكنوها أيضاً في الشعر في موضع النصب لهذه

(١) في (ط): للألف.
(٢) يقول: حاحيت حيحاء وحاحاة وهو التصويت بالغنم إذا قلت: حاي، وعاهيت،: صوت مثله، وهو العيعاء والعاعاة، إذا قلت عاي. المنصف: ٧٧/٣.
(٣) قبله:
يابن الزبير طالما عصيكا وطالما عنيتنا إليكا
وهو لرجل من حمير. عنيتنا إليكا: أتعبتنا بالمسير إليك. ويروى: عنيكنا، بالكاف بدلاً من التاء (انظر النوادر/١٠٥، وسر صناعة الإعراب: ٢٨١/١، والخزانة: ٢٥٧/٢، وشرح شواهد الشافية/٤٢٥). وشرح أبيات المغني ٣٤٩/٣ ـ ٣٥٠.
(٤) في (ط): تسكن فيها.
(٥) في (ط): أرينا.

المشابهة، وكثر ذلك في الشعر حتى ذهب بعضهم إلى استجازته[١] في الكلام.

فأمَّا حجة أبي عمرو في فتحهِ الياءَ مما رآه خفيفاً مع الهمزة، فهي أن الهمزة قد فُتح[٢] لها ما لم يكن يُفتح لو لم يجاور الهمزة، نحو:[٣] يقرأ، ويبرأ ولولا الهمزة لم يفتح شيء من ذلك.

فإذا فتح لها ما لا يفتح إذا لم يجاور الهمزة فأن يفتح لها ما قد يفتح[٤] مع غيرها أحرى.

والمفتوحة والمكسورة سيان في إتباع الياء لها في التحريك بالفتح، ألا ترى أنَّهم قد غيروا للهمزة المكسورة الحرف الذي قبلها، فقالوا: الضئين،[٥] وصَأى صَئِيًّا،[٦] ورجل جَئِز،[٧] وشَهِد، ولم يفعلوا ذلك في رؤوف، فكذلك لم تفتح الياء قبل[٨] الهمزة المضمومة في نحو عذابي أصيب، كما فتحت قبل المفتوحة والمكسورة[٩] في نحو: (سبيليَ أدعو) [يوسف/١٠٨] و(إخوتيَ إن ربي) [يوسف/١٠٠].

فإن قلت: إن ما ذكرته من التغيير للهمزة المفتوحة

---

(١) في (ط): استجادته. (٢) في (ط): فتحوا الهاء، وهو تحريف.

(٣) في (ط): ألا ترى أنهم فتحوا نحو.

(٤) في (ط): فتح. (٥) الضئين، جمع الضائن وهو خلاف المعز.

(٦) صأى الطائر صئياً: أي صاح.

(٧) جئز بالماء يجأز: غص به، فهو جئز.

(٨) كذا في (ط): وسقطت كلمة قبل من (م).

(٩) في (ط): المكسورة والمفتوحة.

والمكسورة إنَّما جاء في المتصل، نحو: يقرأ، ويبرأ، والضئين والضئِي، وجَئز، وما فعله أبو عمروٍ من فتح الياء مع المفتوحة والمكسورة منفصل.

قيل: يشبِّه المنفصلَ بالمتصل هنا، كما شبهه به في: (يا يا صالحُ ٱيْتِنَا [الأعراف/٧٧][1] لِما فعلَته العرب من تشبيه المنفصل بالمتصل في مواضع كثيرة، قد ذكرنا منها أشياء في هذا الكتاب.

ومن قال إنَّه إنَّما فتح الياء مع الهمزة لتتبين الياء معها لأنَّها خفية، كما بينوا النونَ مع حروف الحلق وأخفوها مع غيرها، فإنَّا لا نرى أنَّ أبا عمرو اعتبر هذا الذي سلكه هذا القائل، ولو كان كذلك لحرّك الياء مع الهمزة إذا كانت مضمومة؛ لأنَّ النون تُبَيَّن مع الهمزة، مضمومة كانت، أو مكسورة، أو مفتوحة، ومع ذلك فإنَّ النون تُبَيَّن مع سائر حروف الحلق، ولسنا نعلم أبا عمرو يفتح الياء مع سائر حروف الحلق.

* * *

[يتلوه إن شاء الله وبه القوة، في الجزء الثاني:
«فإن قلت: فإن الهمزة قد تفتح لها ما قبلها وإن كانت مضمومة».

والحمد لله رب العالمين كما هو أهله ومستحقه.
وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم تسليماً][2].

(١) رسم المصحف (يا صالح ائتنا) والتمثيل هنا ظاهر.
(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من (م) ختم بها الجزء الأول.